الإهداء..

إلـى من رحلا ..

وتـركـانـي أعيش جسداً بـلا روح ..

أمـي ..

الخاتمـــة

انطلقت عملية المطالبة بالإصلاح السياسي في الكويت منذ بدايات نشوءها ، وتصدى لتلك المطالب شيوخ القبائل التي سكنت الكويت قبل اكتشاف النفط فقد كانت لهم السطوة في اقتصاد المنطقة والفضل في الاستقرار على ارض الكويت ، واستمر ذلك الحال حتى غزت القوات البريطانية المنطقة ونصبت آل الصباح أمراء على ارض الكويت ، وبعد ذلك اضمحل دور شيوخ العشائر بعد اكتشاف النفط ، إلا ان المطالبة بالإصلاحات في الكويت لم تتوقف، فقد برز دور اللبراليين في التصدي لمطالب الإصلاح السياسي .

وبعد كتابة الدستور الكويتي والاعتراف بها ككيان مستقل ومعترف به من قبل الأمم المتحدة استمرت المطالبة في الإصلاحات السياسة من قبل القوى السياسية والاجتماعية التي كانت تسود في تلك الحقبة.

ولم يكن للحركات الإسلامية ظهور واضح على الساحة السياسية قبل حرب الخليج الأولى واقتصر نشاطها بالجانب الاجتماعي والإعمال الخيرية إما بعض التنظيمات التي تشكلت داخل ارض الكويت كانت نتيجة تفاعلات إقليمية ، ولم تتبلور لديها برامج واضحة بالإصلاح السياسي وسبل المطالبة به .

وبعد عام ١٩٩١ برزت الحركات الإسلامية بشكل واسع على المشهد السياسي وكان ذلك بسبب تداعيات حرب الخليج الثانية ومواقف آل الصباح إزاء ذلك ، فضلاً عن ما سابقها من أوضاع سياسية غير دستورية اتخذتها السلطة الحاكمة للبقاء على رأس الهرم ورفض اي مطلب تقويض أو تحجيم من سلطتها .

نشطت الحركات الإسلامية في المطالبة بالإصلاح السياسي في الكويت مستندة في ذلك على التأييد الشعبي الذي منحها الثقة في تمثيله في البرلمان (مجلس الأمة الكويتي) حيث تمكنت الحركات الإسلامية من الحصول على الأغلبية البرلمانية لأكثر من دورة انتخابية منذ عام ١٩٩٢م حتى ٢٠١١م ، وطوال تلك المدة حققت عدد من الإصلاحات على الصعيد منظومة الحكم في الكويت ، وتابعت قضايا الفساد المالي والإداري والسياسي وقيدت من استئثار عائلة آل الصباح بالمناصب العليا للدولة ، وصولا إلى المطالبة بملكية الدستورية يكون فيها الحكم للشعب من خلال انتخاب مباشر لرئيس الوزراء من خارج عائلة الصباح ومنحه صلاحيات إدارة البلاد كاملة.. إلا أنها –الحركات الإسلامية– كانت تميل إلى الاصطفافات الطائفية والقبلية والمناطقية ، لذلك سجلت عليها عدد من المثالب التي تسببت في ترجع تأيدها من قبل الكويتيين وبالنتيجة بدأت عدد من القوى بالاستحواذ على التأييد الجماهيري مثل

التنظيمات الشبابية وعودة اللبرالية بعض الشيء .. وبعد الخوض في ماهية الحركات الإسلامية وعلاقتها بالإصلاح السياسي في الكويت توصل البحث إلى الاستنتاجات التالية .

الاستنتاجـات

١- تمثلت مطالب الإصلاح السياسي بعدة مطالب هي :

أ- فصل ولاية العهد عن رئاسة الوزراء

ب- قانون تجريم الانتخابات الفرعي

ت- قانون المطبوعات والنشر وقانون المرئي والمسموع

ث- قانون التجمعات

ج- أزمة الدوائر الانتخابية

ح- الحقوق السياسية للمرأة الكويتية

٢- ساهمت عدة عوامل في تحفيز المطالبة بالإصلاحات السياسية

أ- العولمة وثورة المعلومات

ب- الربيع العربي

ت- الضغوط الخارجية بعد أحداث ١١ سبتمبر/أيلول ٢٠٠١

ث- مشروع الشرق الأوسط الجديد

ج- نمو الوعي السياسي

ح- الضغوط الخارجية بعد حرب الخليج الثانية ١٩٩١

٣- لم يكن لدى للحركات الإسلامية برامج واضحة ومحددة في الإصلاح السياسي

٤- لم تكن الحركات الإسلامية موحدة في مطالبها وكانت تميل في ذلك لما يخدم مصالحها الإيديولوجية وليس مصالح الجمهور أو مستقبل البلاد

٥- كانت الحركات الإسلامية تقف موقف سلبي من الحريات وتشرع قوانين تتقاطع مع مبادئ الديمقراطية وحرية المرأة والإعلام والحريات الشخصية

٦- سعت الحركات الإسلامية إلى اسلمة الدولة والمجتمع وذلك في مطالبتها بجعل الشريعة الإسلامية المصدر الوحيد لتشريع القوانين

٧- تراجع التأييد الشعبي للحركات الإسلامية بسبب بعض المواقف المتشددة مثل موقفها من حق المرأة في الانتخاب والترشيح و بعض التصريحات غير مقبولة من قبل فئات أخرى مما دلل على عدم النضج الفكر السياسي أو القدرة على قيادة المجتمع بشكل آمن .

وفي ضوء تلك الاستنتاجات يتبين لنا خلاف ما انطلقت منه فرضية البحث التي تقول بإمكانية الحركات الإسلامية في تحقيق الإصلاح السياسي وامتلاكها لرؤيا واحدة وواضحة ومحددة فقد بينت النتائج إن الحركات الإسلامية لا تمتلك رؤيا موحدة أو برنامج عمل يصب في مصلحة الوطن وذلك بسبب تنوع مشاربها الفكرية واجتهادات مفكريها في النظريات السياسية وصيغ الحكم المفروضة للبلاد الإسلامية ، وان الحركات الإسلامية تجد صعوبة في كسب الفرقاء السياسيين . وبالنتيجة هناك حاجة إلى إعادة نظر جذرية في التنظيمات الإسلامية لكي تتمكن من قيادة الإصلاح السياسي وتحقيقه .

ورغم ذلك يعتقد استمرار الحركات الإسلامية في نشاطها السياسي والعودة مرة أخرى إلى واجهة الإحداث وذلك لعدم وجود بديل يمتلك التفاف جماهيري نابع من العقيدة التي يتبناها الفرد بالفطرة وليس الاكتساب

فضلاً عن ان الحكومة الكويتية فأنها ولا تزال تماطل وتتبع سياسة التسويف أمام المطالبات بالإصلاح السياسي وهي متمسكة بالدستور مادام بجانبها ، إما عندما تكون المطالب في إصلاحات دستورية تمس امتيازاتها بالحكم فأنها تلجأ إلى اتباع أساليب أخرى تتناسب وحجم تلك المطالبات ونوعها ...

السيرة الذاتية

الاسم:- حازم حميد جبر

العنوان :- البصرة – حي الخليج

عنوان العمل:- جامعة البصرة – مركز دراسات البصرة والخليج العربي.

البريد الالكتروني:- hjapir@yahoo.com

التحصيل العلمي:- ماجستير نظم سياسية والسياسات عامة .

عنوان الرسالة: الحركات الإسلامية والإصلاح السياسي في الكويت (١٩٩٢-٢٠١١)

تاريخ المناقشة:- ٢٠١٣/٦/٢٦

Republicof Iraq
Ministry of Higher Education
and Scientific Researche
AL-NahrainUniversity
Collage of Political Science
Department of Political system and
Public Policy

Islamic Movements and Political Reform in Kuwait (1992 – 2011)

A thesis Submitted by

Hazim Hameed Jabur AL- dahash

To the Council of the Collage of Political Science at AL-Nahrain Universityaspartial fulfillment of the requirements of Masteral Degree in Political Science \majoring in Political System and Public Policy

Supervised by
Assistant Professor Dr.

Akram Abdullh AL- Jumaili

1434 2013

جمهورية العراق
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة النهرين
كلية العلوم السياسية
قسم النظم السياسية والسياسات العامة
قسم النظم السياسية والسياسات العامة
العامةالالعامة

الحركات الإسلامية والاصلاح السياسي في الكويت (١٩٩٢ – ٢٠١١)

رسالة مقدمه
إلى مجلس كلية العلوم السياسية/جامعة النهرين
وهي جزء من متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية / النظم السياسية والسياسات العامة
من قبل الطالب

حازم حميد جبر

إشراف
الأستاذ المساعد الدكتور

أكرم عبد اللّه الجميلي

١٤٣٤هـ ٢٠١٣م

الفصل الأول : الإطار ألمفاهيمي للحركات الإسلامية والإصلاح السياسي

المبحث الأول : في معنى الحركات الإسلامية

المطلب الأول : تحديد مفهوم الحركات الإسلامية

أولا : ماهية الحركة

توصف الحركة في لغة السياسة على أنها ، التيار عام الذي يدفع طبقة من الطبقات أو فئة اجتماعية معينة إلى تنظيم صفوفها بهدف القيام بعمل موحد لتحسين حالتها الاقتصادية أو الاجتماعية أو السياسية أو تحسينها جميعا [١] .

ويذهب بعض الباحثين في تعريف الحركة الإسلامية على أنها شكل من أشكال الحركات الاجتماعية والسياسية

والحركة الاجتماعية هي : جهد جماعي بين مجموعة من الناس لديهم مطلب مشترك ويعملون بوعي واستمرار على تغيير أوجه النظام الاجتماعي والسياسي القائم ونسق القيم التي يدافع عنها ذلك النظام تغيرا كليا أو جزئيا ، ولتحقيق ذلك الهدف يمرون بحالة من القلق والتوتر الجماعي غير المنظم حتى الوصول إلى حالة تكتل صفوفهم ووعي القائمين بالحركة وتوجيههم نحو هدف تغيير النظام الاجتماعي والسلطة السياسية القائمة وعندئذ تتحول الحركة الاجتماعية إلى نظام [٢].

والحركات الاجتماعية هي تلك الجهود المنظمة التي يبذلها مجموعة من المواطنين بهدف تغيير الأوضاع، أو السياسات، أو الهياكل القائمة لتكون أكثر اقترابا من القيم الفلسفية العليا التي تؤمن بها الحركة.[٣]

ويعرفها العلماء المهتمين بالسلوك الجمعي مثل (كيرت لانج) و (كلأوي لانج) ، على أنها فعل جمعي أساسي في تصرف الإفراد متضمناً أبعاد واسعة النطاق في حياتهم عامة من اجل

---

١) عبد الوهاب الكيالي ، موسوعة السياسة ج٢، المؤسسة العربية للدراسات والنشر/ دار الهدى ، بيروت ، بلا سنة طبع ، ص٢٢٢ .

٢) د. رفعت سيد احمد، النبي المسلح ،ج ٢_الثائرون _ ، دار رياض الريس للكتب والنشر، لندن ١٩٩١ ، ص٢٦.

٣) المصدر نفسه ، ص١٨.

تحقيق أثار فعالة في النظام الاجتماعي تهدف إلى تهذيب بعض أوجه تطوير مساراتها للوصول إلى غايات اجتماعية أسمى وأرقى[١] .

وأنها بمثابة سلوك جمعي يعبر عن عدم الكفاءة الاجتماعية أو القلق والاضطراب الاجتماعي في أثناء نموها، ومن ثم فإنها تتضمن كل مظاهر السلوك الجمعي [٢] .

وثمة تصنيفات عديدة للحركات الاجتماعية، فالبعض يصنفها إلى حركات ريفية وأخرى حضرية، أو حركات قومية وأخرى عالمية، وغير ذلك من التصنيفات التي تستند إلى أسس فئوية أو عرقية ، وأن الحركات الاجتماعية تتشكل في الفترات التي تعاني فيها المجتمعات من أزمة، وتسهم هذه الحركات في عملية التغيير وتجاوز الأزمة. [٣]

أما الفكر الماركسي فنجده في عمومه يميز بين خمسة أنواع من الحركات الاجتماعية وهي (العمالية، والطلابية، والفلّاحية، والنسائية، والثقافية)، ويستند هذا التمييز إلى أن الفئات الاجتماعية الداخلة فيه هي التي تشكل القوى الرئيسية المكونة لأغلبية الشعوب والمجتمعات المعاصرة، وهي في الوقت ذاته القوى الرئيسية للإنتاج، كما أنها أكثر القوى الاجتماعية تخلفا فيما يتعلق بظروف عملها وأحوال معيشته [٤]

المعنى الدقيق للحركات الاجتماعية والسياسية هي جهد جمعي ضعيف تنظيميا ولكنه يتسم بالإصرار على دعم هدف اجتماعي مؤداه إما تحقيق أو منع تغيير ما في بنية المجتمع ونظام القيم السائد[٥]

بينما تعرف الحركة السياسية كأحد أوجه مفهوم الحركة الاجتماعية بأنها جماعة من الناس يعملون بشيء من الاستمرار لتحقيق مطلب مشترك أو تطوير بعض أو كل أوجه النظام السياسي القائم في ظل مجموعة من الأفكار التي تبرر الحاجة إلى التغيير توضح عدم الرضا عن الوضع القائم وتصف الطريق إلى العلاج [٦] .

---

١) نقلاً عن د. معن خليل العمر ، الحركات الاجتماعية ، دار الشروق للنشر والتوزيع ، رام الله ٢٠١٠م، ص٤٩.

٢) محمد اركون، الحركة الإسلاموية (قراءة أولية) ، ترجمة هاشم صالح ، مجلة الوحدة (الرباط) ، العدد ٩٦ ، السنة ٨ ، (أيلول ١٩٩٢) ص٩ .

٣) رناد الخطيب عياد ، "الحركة الإسلامية المعاصرة في المملكة الأردنية الهاشمية" ، مجلة المؤرخ العربي ، (بغداد) ، العدد ٧٤ ، السنة ١٩ (١٩٩٤) ص٤٩ .

٤) فاروق يوسف أحمد ، الثورة والتغيير السياسي في مصر: أزمة التحول ومشكلة الديمقراطية في مصر، مكتبة عين شمس ، القاهرة ١٩٨٤ص١٧.

٥) *The Shorter Oxford English Dictionary* 3rd ed. (London: Oxford University Press, 1955), p.1292; *The New Encyclopedia Britannica*, vol 10, p.922

٦) فاروق يوسف أحمد، الثورة والتغيير السياسي ، مصدر سابق ، ص١٣.

وعليه فالحركة الاجتماعية السياسية هي جماعة كبيرة نسبياً من الناس تستهدف أحداث التغيير الاجتماعي بدرجات مختلفة وبأسلوب عنيف وسلمي وبجهد متواصل ينجم عنه حدوث خلل في البناء الاجتماعي والنظام السياسي ونمط القيم الثقافية، ويتسم بخليط من التنظيم

ثانياً : الحركة الإسلامية

يقصد بالحركة الإسلامية ذلك العمل الشعبي الجماعي المنظم الذي يدعو الى العودة بالإسلام إلى قيادة المجتمع [١]. والحركة الإسلامية هي ذلك العمل الهادف إلى تجديد فهم الإسلام وحكم المجتمع وفق هذا الفهم [٢].

بعض الباحثين يرى إن الحركات الإسلامية هي مجموعة التنظيمات التي تتبنى الإسلام فكرة ومنهاجاً ، وتعمل في ميدان العمل الإسلامي وفي إطار نظرة شمولية للحياة البشرية ، وتتطلع إلى إحداث النهضة الشاملة للشعوب الإسلامية ، وتحاول التأثير في كل نواحي حياة والمجتمع ، وتجاهد لإعادة صياغتها لتنسجم مع توجهات الإسلام من اجل إصلاحها وإعادة تشكيلها على وفق المبدأ الإسلامي [٣].

أما الغرب فأطلق على الحركات الإسلامية تسمية "الأصولية الإسلامية" ، والأصولية هي مفهوم تطور في الغرب لكي يصف اعتقادات عدد من (الدعاة الإنجيليين)* من حيث أن الإنجيل هو الكلمة الحرفية والأبدية لله ، وفيما بعد وسع هذا المعنى ليتضمن كل أنواع الجماعات الدينية التي تحاول العيش طبقا للنص الديني . وهكذا ظهر ما يعرف "الأصولية اليهودية" و"الأصولية المسيحية" و"الأصولية الإسلامية" [٤].

---

١) يوسف القرضاوي ، ٧٠ عاما في الدعوة والتربية والجهاد ، ط١ ، مكتبة وهبة ، (القاهرة – ١٩٩٩) ، ص٣١ .

٢) محمد محمد اركون ، الفكر العربي، الحركة الإسلامية (قراءة أولية) ، الفكر العربي ، مصدر سابق ذكره ، ص٧.

٣) عبد الله ابو عزة ، "نحو حركة إسلامية علنية وسلمية" ، في توفيق الشاوي وآخرين : الحركة الإسلامية – رؤية مستقبلية ، ط١ ، مكتبة مدبولي (القاهرة ، ١٩٨٩) ص١٧٩ .

*** منظمة متدينة متطرفة ، تؤمن في معتقداتها الدينية بانه على اليهود التجمع في ارض إسرائيل ، وإقامة دولة يهودية في جميع أنحائها كشرط لقدوم المسيح، ينظر: روحان أوري افنيري، : www.gush-shalom.org**

٤) احمد الموصللي ، موسوعة الحركات الإسلامية في الوطن العربي وايران وتركيا ، ط١ ، مركز دراسات الوحدة العربية ، (بيروت ، ٢٠٠٤) ، ص١٦٠ .

وهناك من يرى إن "الأصولية الإسلامية" بمثابة العودة إلى الأصول النقية للإسلام وتخليصه من البدع والضلالات التي علقت به نتيجة الممارسة ، إي الإيمان بمبادئ الإسلام وتعاليمه ، كما تضمنها القرآن الكريم والسنة النبوية [١].

ومن الجدير بالذكر أن الأصولية الإسلامية رغم كونها تمثل الحركات الإسلامية ، لكنها تحمل أيضا مجموعة متنوعة من الاتجاهات الفكرية المعتدلة والمتشددة . والأصولية الإسلامية مصطلح عام لمجموعة من الخطابات الفكرية والحركية التي تحتوي على مستوى عال من التعددية المعتدلة ومن ثم الديمقراطية ، ورغم إن الأصولية تمثل في بعض الأحيان حكم الأغلبية الدينية ، لكن هناك بعض المجموعات الأصولية التي تتقبل التعددية بين المسلمين والأقليات [٢].

وقد اجتهد الكتاب حسب انتماءاتهم العقائدية والسياسية في تصنيف الحركات الدينية السياسية فتعددت تسمياتها فقسم سماها بـ (التيارات الإسلامية) وآخرون أطلقوا على ظاهرة نشوء الحركات الإسلامية بـ (اليقظة الإسلامية) أو (الإسلام السياسي) [٣].

ويرى الآخرون أن الحركات الإسلامية تمثل (الصحوة الإسلامية) فالصحوة تعني عودة الوعي والانتباه بعد غيبة [٤].

وتعرف الصحوة بأنها امتداد وتجديد لحركات إسلامية ، ومدارس فكرية ، وعلمية ، قامت من قبل ، انقرض قسم منها ، وما زال الأخر قائما بصورة أو بأخرى حتى اليوم [٥].

وأن الحركة الإسلامية عرفت الكثير من التسميات التي أطلقت عليها أما بشكل عفوي يعبر عن اتساع آفاق الظاهرة أو بشكل مقصود يطوي بين جنابته نوايا خفية ، إلا أن الكتاب الإسلاميين يميلون إلى اختيار تسمية الحركة الإسلامية ويرفض غيرها من المصطلحات ، على خلاف بعض أصحاب الاتجاهات الفكرية المختلفة من الأكاديميين والدارسين الذين اختاروا

---

١) مفيد الزيدي ، التيارات الفكرية في الخليج العربي ١٩٣٨-١٩٧١ ، ط١ ، مركز دراسات الوحدة العربية (بيروت ، ٢٠٠٠) ، ص٢٤٥

٢) احمد الموصللي ، موسوعة الحركات الإسلامية في الوطن العربي وإيران وتركيا ، مصدر سبق ذكره ، ص١٦٠ .

٣) نعمة الله جنينة ، تنظيم الجهاد هل هو البديل في مصر ، تقديم سعد الله إبراهيم ، ط١ ، دار الحرية للصحافة والطباعة والنشر ، (القاهرة ، ١٩٨٨) ، ص٦١-٦٢ .

٤) محمد محمد اركون ،: الحركة الإسلاموية (قراءة أولية) ، مصدر سبق ذكره ، ص١٠ .

٥) يوسف القرضاوي : الصحوة الإسلامية وهموم الوطن العربي والإسلامي ، (د . م ، ١٩٨٨) ، ص٣٢.

تسميات مثل الإسلام المسلح، والتيارات الإسلامية، وتيارات الإسلامي الماضوي، وحركات الإسلام السياسي وغيرها[١].

والظاهر إن أية تسمية تحمل دلالات وإيحاءات غالباً ما تأخذ بعداً إيديولوجيا يعكس خلفية فكرية وثقافية معينة ولا تتوقف عند المعنى الحرفي أو الاصطلاحي للكلمة ، وبالتالي فأنها تمثل انحيازاً فكرياً لموقف معين يلقي بظلال التسمية واختيارها على المتلقي [٢].

ويمكن القول إن حركات الإسلام السياسي تشترك في الانتساب إلى الإسلام بوصفه أساسا واصلا ومرجعية . وتحاول الحركات الإسلامية أن تجعل منه ذلك الحكم النهائي والمطلق الذي يحدد رؤيته الخارجية [٣].

وقد بدأت الحركات الإسلامية من خلال شخصيات وقائدة تعتمد على أسلوب التحريض الجماهيري ، والتنظيم – أو شبه التنظيم – النخبوي وتستنهض المشروع الإسلامي[٤] .

وتعددت تفسيرات نمو الحركات الإسلامية بحسب التخصصات السياسية والمعرفية ، والميول الإيديولوجية ، ولكنها تلتقي جميعها في النهاية حول وجود أزمة وتحديات عاشتها المجتمعات الإسلامية خلال الفترات التاريخية المتعاقبة [٥].

وعليه يذهب منظورا الحركات الإسلامية إلى اختيار توصيفها بالإسلامية نسبة إلى الإسلام باعتباره رسالة حضارية تشتمل الجوانب المادية والروحية، العقيدية والفكرية وبالتالي شمولها رسالة الإنسانية[٦].

---

١) أحمد قاسم صالح، الحركات الإسلامية السياسية والعمل العربي المشترك،(رسالة ماجستير غير منشورة)، معهد الدراسات القومية والاشتراكية ، الجامعة المستنصرية ، بغداد ٢٠٠٠،ص ١١ .

٢) حيدر إبراهيم علي، التيارات الإسلامية وقضية الديمقراطية،ط٢، مركز دراسات الوحدة العربية ،بيروت ١٩٩٩،ص٢٣-٢٤ .

٣) حيدر إبراهيم علي، التيارات الإسلامية وقضية الديمقراطية ، المصدر السابق ، ص٤١ .

٤) محمد مهدي شمس الدين ، فقه العنف المسلح في الإسلام ، مركز دراسات فلسفة الدين ، بغداد تشرين الأول ٢٠٠٤، ص٩.

٥) حيدر إبراهيم علي : التيارات الإسلامية وقضية الديمقراطية ، مصدر سبق ذكره ، ص٤٢ .

٦) صلاح الدين الجورشي، الحركة الإسلامية مستقبلها رهين التغييرات الجذرية ، في عبد الله فهد النفيسي (تحرير وتقديم)، الحركة الإسلامية رؤية مستقبلية – أوراق في النقد الذاتي ، ط١، مكتبة مدبولي – القاهرة ١٩٨٩،ص١٢٠-١٢١ .

ويرى أحد المفكرين الغربيين في تفسيره للحركة الإسلامية بأنها حركة تشمل الجماعات والأفراد الذين لا يستطيعون مواجهة التحديات الفكرية للحداثة(*)، وهؤلاء غالبا ما يميلون للبحث عن الأمان في إطار المعتقدات الدينية ، والهاربون بخوفهم إلى حِمى الجماعات أو الحركات ذات الأبنية المغلقة التي قد تنجرف في إطار خوفها إلى توجهات غير عقلانية وقد تتعامل مع المواقف الصراعية بعنف ... ويرى أيضا أن الإسلاميين هم الرافضون لمشروع الحداثة التي تحمل في طياتها التحول ألقيمي الذي يصاحب عملية التطور التقني والعلمي ، وذلك من خلال منظوره للحركة الأصولية البروتستانتية التي يرى ، إنها حاولت محاربة التحول ألقيمي المصاحب للرأسمالية ولم ترفض عملية التصنيع في حد ذاتها ، وعليه فهو يعد أن الأصولية هي إستراتيجية محتملة للرد على عمليات التحديث والعلمنة المجتمعية (١).

وينطلق باحث غربي آخر في دراسته للحركة الإسلامية من خلال دراسة المتغيرات السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي انعكست على واقع المجتمع الإسلامي ، فضلاً عن الأزمات الدورية التي أصابت الأمة الإسلامية ويرى أن المعالم البارزة للحركات الإسلامية هو توجهها الدوري الذي يتكون من فترات متتابعة من الانبعاث ، ويرى أن هناك ارتباط وثيق بين بفترات الاضطراب الشديد عندما يتهدد الأمة الإسلامية وجود الخطر يهدد ذاتها وتماسكها الروحي وبين الانبعاث الإسلامي ، لذا فهو يتبنى منهجا تحليليا يتناول فيه الأزمة الدورية التاريخية ليصل من خلال قوتها وآثارها إلى تحليل قوة وآثار الانبعاث الإسلامي، ويرى بأنه طالماً بقيت ظروف الأزمة قائمة فأن حالة الانبعاث تبقى قائمة كذلك ، لذلك يستنتج للحيلولة دون انبعاث الأمة الإسلامية يجب عدم السماح لبقاء ظروف الأزمة قائمة وبالتالي ودون تكوين طليعة المؤمنة التي في حالة غيابها ستكون كفة الصراع مرجحة لصالح الدولة مقابل الأصولية الإسلامية...الان الدولة تمتلك القدرة لتهيئة قوة القمع لمواجهة التهديدات الأصولية ، لذلك يرى أن الحركة الإسلامية هي حركة البحث عن أصول العقيدة وعن أسس الدولة الإسلامية وقواعد نظام الحكم، وهذا التركيب يؤكد على البعد السياسي للحركة الإسلامية أكثر من جانبها الديني ، فهي حركة العودة إلى الأصول والتصورات الإسلامية الأساسية بحركة قوية ذاتية الدفع ناشئة

(*) يرى بوتنر أن الحداثة هي((ظاهرة فكرية خالصة نجمت عن مجموعة من الظواهر الفنية والثقافية المحددة ويجب فصلها عن عملية التحديث الذي هو عملية تطورية ذات طابع قيمي محايد وتؤدي إلى ارتفاع معدلات إنتاجية العمل البشري، في حين أن الحداثة كخطاب أيديولوجي ترتبط بتصورات قيمية محددة ومهددة في الوقت نفسه للتصورات الدينية لأنها تنسب إنجازات التحديث كلها إلى الإنسان باعتباره كائناً عاقلاً مستقلاً وتضعه بذلك مكان الإله، وتنظر الحداثة(بالمعنى السابق) إلى السيطرة على الطبيعة والتطور التقني باعتبارهما بعدين رئيسين في عملية تقدم بشري نوعي وأخلاقي)) فريدمان بوتنر، الباعث الأصولي ومشروع الحداثة ، ترجمة عمرو حمزاوي ، مجلة المستقبل العربي، العدد ٢١٨، نيسان ١٩٩٧ ، ص٣٣ .

١) فريدمان بوتنر، الباعث الأصولي ومشروع الحداثة ،المصدر السابق ، ص٢٦-٣٢.

عن آثار ومتغيرات إستراتيجية سياسية واقتصادية واجتماعية مهمة كانت سبباً لبروزها على الساحة مثل هزيمة حزيران ١٩٦٧ والنضال الأفغاني ضد الاحتلال السوفيتي في الثمانينات من القرن العشرين وغيرها[١] .

أما للباحثين العرب فيعرفون الحركة الإسلامية بأنها " حركة اجتماعية تسعى إلى التغيير وإنها ذات طابع خاص نابع من طبيعة المرجعية الإسلامية التي تستند إليها بكل ما لذلك من دلالات وانعكاسات على الفكر والممارسة "[٢]. ويراها آخر بأنها " هي مجموعة القائمين بممارسة العملية السياسية انطلاقاً من التصورات للمنهج الإسلامي في السياسية والحكم" وبالتالي فإن الأدوار السياسية ذات المنطلق الإسلامي قد تكون معترفاً بها من قبل النظام الحاكم أو غير معترفٍ بها[٣].

أما الباحثون الإسلاميون من يذهب ابعد من ذلك فيرى : أنها حركة أصولية تجديدية تقوم على أساس الإيمان الديني وتبتغي التغيير الاجتماعي عام وتعمل على استصلاح المجتمع استكمالا للاستصلاح عام الذي يزكي وجدان الأفراد وينظم علاقات الحياة ويمكِّن حكم الإسلام وسلطانه. فهي أصولية من حيث اعتصامها بالقرآن، وتجديدية من حيث صفتها الشمولية الواقعية بأبعادها السياسية والاقتصادية والاجتماعية والتي تؤمن بالإصلاح المطرد المتكامل والمتدرج في الأطر والمؤسسات الاجتماعية فهي دعوة إصلاح وحركة جهاد في الوقت نفسه[٤]

ومن الباحثين الإسلاميين من يصفها بأنها : تجمع أفراداً مسلمين في هيئة لها نظام خاص بها، يؤمنون بالإسلام ونظمه وقوانينه ويعملون في حدود فهمهم وطاقاتهم على تطبيق تعاليم الإسلام في حياتهم اليومية ، فيكون الإسلام هو المثل الأعلى لتلك الجماعة من المسلمين ويعملون على تحقيق نظمه وقوانينه في حياتهم اليومية على قدر فهمهم وحاجاتهم وتطوراتهم

---

١) ريتشارد هرير دكمجيان، الأصولية في العالم العربي، ترجمة وتعليق عبد الوارث سعيد ، ط٢، دار الوفاء – المنصورة ١٩٨٩ ، ص١٨-٢٨.

٢) حامد عبد الماجد ، الأنظمة العربية والحركات الإسلامية، مجلة قضايا دولية،العدد٢٨١ ، السنة ٦، مايو/ آيار ١٩٩٥ ، ص٢٦ .

٣) د. عبد الخبير محمود ، الحركة الإسلامية وقضية التعددية السياسية – المواقف والمحددات والتحولات ، المجلة العربية للعلوم السياسية، بيروت، العددان ٥و٦/ نيسان ١٩٩٢ ، ص ١٠٣-١٠٤ .

٤) عبد الله فهد النفيسي، مستقبل الصحوة الإسلامية، في الحركات الإسلامية المعاصرة في الوطن العربي، ط٣، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ١٩٩٥ ، ص٣٢٣-٣٢٤ .

البيئية، بمعنى أنهم يعملون على تحقيق اكبر قدر من الأمن الروحي والمادي للجماعة الإنسانية[١].

فالحركة الإسلامية هي مسيرة لجماعة من المسلمين ، مثلهم الأعلى شرعة الإسلام ، وهو القوة الدافعة للحركة أو الحافز لها ، وسمتها تحقيق اكبر نمط من الأمن الروحي والمادي للبشر ، يستمدون نظمهم الحياتية من مثلهم الأعلى أو شرعتهم ، ويحققون هذه النظم عن طريق تنظيمات ينشئونها حسب حاجتهم وتطوراتهم البيئية [٢].

وعليه فأن الحركة الإسلامية تعبر عن ذلك التيار الاجتماعي أو الشعبي الذي يحمل الإسلام كدعوة ويسعى إلى تطبيقه في نظام ودولة عبر أساليب وأدوات متنوعة كلها تقع في الإطار الشرعي عام[٣].

أما قيادات الحركة الإسلامية ومنظروها فيعرفوها بأنها حركة تجديدية إصلاحية مبنية على قاعدة تنظيمية وهي ذات ملامح سياسية وأبعاد عالمية، تعمل لتكوين وبناء الأمة الواحدة وإقامة الدولة الراشدة وتستمد تقاليد حركتها ومنهجها الإصلاحي من التقاليد الإصلاحية الخاصة التي سنها جمهور من سلف الفقهاء والصوفية والمصلحين، وتعتبر بتراث البناء العفوي الطوعي الذي مكن أسس المجتمع الإسلامي المتدين عبر التاريخ[٤]

وآخرون يرون فيها ذلك العمل الشعبي الجماعي المنظم الذي يستند إلى قوة دافعة تقوم أساسا على الانبعاث الذاتي والاقتناع الشخصي الناتج عن وعي حالة التناقض بين ما يجب أن يكون عليه إيمان الفرد المسلم وبين واقع أمته المتردي، فهي حركة تجديدية شاملة منظمة تبتغي العودة بالإسلام لقيادة المجتمع وتوجيهه في مختلف مناحي الحياة[٥].

والبعض يجدها دعوة للإسلام والتحرك به بأساليب واتجاهات مختلفة منطلقة من الفهم الشامل للإسلام لإقامة المجتمع والدولة الإسلاميين بناءً على التصورات الإسلامية عن الكون والحياة والإنسان عبر حركة تجديدية متواصلة تعمل على التأسيس وإعادة البناء من الأساس

---

١)محمود ابو السعود : "مشكلة المدلولات والقيادات" ، في توفيق الشاوي وآخرون : الحركة الإسلامية – رؤية مستقبلية ، ط١ ، مكتبة مدبولي (القاهرة – ١٩٨٩) ، ص٣٥٤ .

٢) المصدر نفسه ، ص ٣٥٥.

٣) حامد عبد الماجد ، الأنظمة العربية والحركات الإسلامية، مصدر سبق ذكره ، ص٢٨ .

٤) د. حسن الترابي، الحركة الإسلامية في السودان – التطور الكسب المنهج، ط٢، بيت المعرفة، الخرطوم ١٩٩٢، ص٢٤٧ .

٥) د. يوسف القرضاوي، أولويات الحركة الإسلامية في المرحلة القادمة، ط١٢، مؤسسة الرسالة، بيروت ١٩٩٠، ص١٣-١٧ .

مستمدة أصولها في ذلك من الكتاب والسنة ، وهي تعمل لصلاح الوطن وعمارة الذات فهي وطنية شعبية تعبر عن ضمير الأمة المتحرك وأعماقها الثائرة[١].

والحركة الإسلامية لم تكن ثورية بالأصل ولكنها أصبحت كذلك عندما حرمتها الأنظمة من حرية التعبير وتم استبعادها من العملية الديمقراطية ، فماذا يفعل محاصر سوى إن يلح بالتأكيد على ذاته بالوسائل المتوفرة له ، ومن هنا وجدت إن جاذبية الثورة والتشكيك بالرهان على الديمقراطية سبيلا إلى الإسلام [٢].

وتجتمع التعاريف المقدمة من قبل قيادة الحركة الإسلامية ورموزها حول هدف إصلاح المجتمع وإعادة صياغته وفق الشريعة الإسلامية وإقامة الحكم الإسلامي. وهذا التوحد في التوجه يرجع إلى وحدة المنهج ألعقيدي الذي ينطلق منه هؤلاء وهو الإسلام (الكتاب والسنة) فضلاً عن التراث الفكري الحديث المتمثل بالحركة الإصلاحية العربية في نهاية القرن التاسع عشر التي قادها جمال الدين الأفغاني و محمد عبده و رشيد رضا[٣].

وعليه فالحركة الإسلامية هي حركة إصلاح رغم اختلاف انتماءاتهم الحركية والفكرية ويتخذون من المنهج الإسلامي في السياسة والحكم منهجاً لهم من أجل الوصول إلى تحقيق الدولة الإسلامية التي يقوم نظامها على التصورات الإسلامية المستمدة من الروح الإسلامية وتعاليمه السمحاء .

المطلب الثاني : المفاهيم المتشابهة مع الحركات

أولا : الحزب

كأي مفهوم من مفاهيم العلوم الاجتماعية ، تتعدد التعريفات المختلفة للأحزاب السياسية ، على أنه: " اتحاد بين مجموعة من الأفراد ، بغرض العمل معاً لتحقيق مصلحة عامة معينة ،

---

١) راشد الغنوشي وحسن الترابي، الحركة الإسلامية والتحديث، دار الفكر، الخرطوم ١٩٨٤، ص١٧-٢٤ .

٢) د حسن ترابي وآخرون ، حوارات في الإسلام – الديمقراطية – الدولة – الغرب ، دار الجديد ، بيروت ١٩٩٥، ص٣٦.

٣) د. يوسف القرضاوي ، ٧٠ عاما في الدعوة والتربية والجهاد ، مصدر سابق ، ص١٩.

وفقاً لمبادئ خاصة متفقين عليها . وللحزب هيكل تنظيمي يجمع قادته وأعضاءه ، وله جهاز إداري معاون، ويسعى الحزب إلى توسيع دائرة أنصاره بين أفراد الشعب[١] .

ويعرف أيضا بأنه تنظيم سياسي لمجموعة من الأفراد يتسم بالاستمرارية وبدرجة معينة من البناء التنظيمي تجمعهم غايات سياسية مشتركة ويسعون للوصول إلى السلطة[٢]

والأحزاب السياسية تسعى للحصول على القوة السياسية في المجتمع بمعنى أن الحزب السياسي يهدف إلى تأمين مصالح أعضائه وتنفيذ سياسته التي يراها دون التعرض لعملية تغيير جذري في قيم المجتمع الرئيسة، في حين ان الحركة الإسلامية تهدف إلى تغيير الواقع الاجتماعي وبالنتيجة يصبح تغيير الواقع السياسي الذي يحكم الواقع الاجتماعي مشمولا بالتغيير. بمعنى اختلاف نطاق التغيير من حيث الاتساع والنوعية بالنسبة للحركة الإسلامية عما هو عليه الحال بالنسبة للحزب السياسي إذ غالبا ما يتسم نطاق التغيير بالضيق والمحدودية. من جهة أخرى إن الحزب السياسي قد يقتصر وجوده على دولة أو دولتين بينما الحركة الإسلامية لا يقتصر وجودها على حدود جغرافية محددة[٣].

كما أن الحركة الإسلامية وإن كانت قد اقتبست بعض الأطر التنظيمية من المؤسسة الحزبية إلا أن صفة التنظيم هذه تأخذ إبعادا تربوية وأخلاقية دينية "ملتصقة مفاهيمياً بالتراث التنظيمي للفرق الإسلامية الرئيسة في أصول العلاقات الصوفية الروحية ذات الأبعاد الاجتماعية والتربوية والدينية" [٤].

* أنواع الأحزاب

هناك ثلاثة أنواع من الأحزاب ، أحزاب إيديولوجية ، وأحزاب برجماتية ، وأحزاب أشخاص[٥].

---

١) بلقيس احمد منصور ، الأحزاب السياسية والتحول الديمقراطي ، ط١ القاهرة ، مكتبة مدبولي ، ٢٠٠٤ ، ص١٤.

٢) د. مصطفى كامل السيد [وآخرون] قضايا التنمية – الأحزاب والتنمية في الوطن العربي وخارجه، مركز دراسات وبحوث الدول النامية، جامعة القاهرة، الجيزة ١٩٩٧، ص٥-٦ .

٣) د. رفعت سيد أحمد، النبي المسلح، ج٢ – الثائرون، مصدر سبق ذكره ، ص٢٧ .

٤) صلاح الدين الجورشي، الحركة الإسلامية مستقبلها رهين التغييرات الجذرية ، مصدر سبق ذكره ، ص١٢٢-١٢٣.

٥) د. مصطفى كامل السيد [وآخرون] ، قضايا التنمية – الأحزاب والتنمية في الوطن العربي وخارجه، مصدر سبق ذكره، ص ٨.

(أ) الأحزاب الإيديولوجية أو أحزاب البرامج : وهي الأحزاب التي تتمسك بمبادئ أو إيديولوجيات وأفكار محددة ومميزة، ويعد التمسك بها وما ينتج عنها من برامج أهم شروط عضوية الحزب، ومن أمثلة أحزاب البرامج الأحزاب الاشتراكية الديمقراطية والشيوعية ، ولكن منذ منتصف القرن الماضي ، بدأ كثير من الأحزاب غير الأيديولوجية يصدر برامج تعبر عن مواقف، فأصبح هناك أحزاب برامج أيديولوجية وأحزاب برامج سياسات عامة . وهذه الأخيرة هي الأحزاب السياسية البرجماتية .

(ب) الأحزاب البرجماتية : يتسم هذا النوع من الأحزاب بوجود تنظيم حزبي له برنامج يتصف بالمرونة مع متغيرات الواقع . بمعنى إمكانية تغيير هذا البرنامج أو تغيير الخط عام للحزب وفقاً لتطور الظروف .

(ج) أحزاب الأشخاص : هي من مسماها ترتبط بشخص أو زعيم، فالزعيم هو الذي ينشئ الحزب ويقوده ويحدد مساره ويغير هذا المسار، دون خشية من نقص ولاء بعض الأعضاء له . وهذا الانتماء للزعيم مرده لقدرته الكاريزمية أو الطابع القبلي أو الطبقي الذي يمثله الزعيم. وتظهر تلك الأحزاب في بعض بلدان الشرق الأوسط وأمريكا اللاتينية ، حيث انتشار البيئة القبلية ، وتدني مستوى التعليم .

وتتجه التعاريف لمفهوم الحزب في اتجاهين لدى الباحثين فهناك من يميل إلى الإيديولوجية الليبرالية التي تعرف الحزب بمجموعة من الناس تحاول عن طريق الانتخابات إن تجلس أعضائها في مراكز الحكم وبذلك تسيطر على أعضاء الحكومة وتوجهها [١] .

بينما يتجه باحثون آخرون إلى الإيديولوجية الاشتراكية الماركسية[٢]، التي تعتبر الحزب مجموعة من الناس تربطهم مصالح اقتصادية في المحل الأول وتحاول ان تصل إلى الحكم عن طرق الإصلاح والثورة [٣].

ويعرفه بعض الباحثين بأنه مجموعة من الناس ينظمهم تنظيم معين وتجمعهم مصالح ومبادئ معينة ويهدفون الوصول إلى السلطة والمشاركة فيها [٤] .

والملاحظ إن مسألة التنظيم وهدف الوصول إلى السلطة هي المحور الأساس في تكوين الأحزاب فأن الباحث (موران ميتشل) يعرف الحزب السياسي بأنه تنظيم يحاول جمع عضوية كبيرة ، ويجده الباحث (بلونديل وايلبو) بأنه جماعة مؤسسة تهدف للوصول إلى السلطة [١] .

---

١) عبد الوهاب الكيالي وآخرون، موسوعة السياسة ، ج٢ ، مصدر سبق ذكره ، ص٣١١.

٢) بلقيس احمد منصور ، الأحزاب السياسية والتحول الديمقراطي ، مصدر سبق ذكره ، ص١٥.

٣) أسامة الغزالي حرب ، الأحزاب السياسية في العالم الثالث ، سلسة كتب عالم المعرفة ١١٧ ، الكويت المجلس الوطني للثقافة والعلوم والآداب ، ١٩٨٧ ، ص١٨.

٤) طارق الهاشمي ، الأحزاب السياسية ، جامعة بغداد ، وزارة التعليم العالي والبحث العلمي ، ١٩٩٠، ص٦٥

ويمكن القول بأنه الأحزاب السياسية تنظيمات دائمة تتحرك على مستوى وطني ومحلي من اجل الحصول على الدعم الشعبي ومن اجل الوصول إلى ممارسة السلطة بغية تحقيق سياسة معينة .

إما من ناحية الرؤيا الإسلامية للأحزاب السياسية ، فقد اختلف المفكرون الإسلاميون في أطروحاتهم فمنهم من يرى العمل الحزبي يفتقر إلى الشرعية الإسلامية منطلقين من إن العمل الحزبي مخالف لمنهج رسولنا الكريم ص وآله والأئمة عليهم السلام والصحابة والتابعين وان العمل بأحكام الشريعة الإسلامية يختلف عن المنهاج الذي توصف به اغلب الأحزاب اليوم فهم يرون إن الأحزاب السياسية تقسم المجتمع الإسلامي على نفسه في قضاياه عامة [٢].

ومن المفكرين الإسلاميين من جوز العمل الحزبي بشرط إن يكون التحزب لله سبحانه ، وذلك انطلاقا من ان التحزب للإسلام مقبول لان الدين عند الله الإسلام[٣] ،

وبعدما اطلعنا على بعض تعريفات ومفاهيم الأحزاب السياسية يبدو ان هناك اختلاف لمفهوم الحزب عن الحركة فأن الأخيرة أكثر شمولا واقل تماسكا وانضباطا من الحزب السياسي ، لذلك هناك العديد من الأحزاب السياسية تفضل ان تصف نفسها بالحركة لتوحي بتحررها من القيود الانضباطية والأيديولوجية المفروض توفرها في الحزب السياسي[٤] .

ثانيا : التيـــار

ان كلمة تيار بالمعنى اللغوي تعني "موج" وكذلك تعبر كلمة تيار عن التتابع والكثرة وهو وصف حقيقي لما منيت به امتنا الإسلامية من كثرة الأعداء ، وتتابع المحاولات الهدامة لهدم هذا الدين الحنيف[٥] .

وهناك من يرى ان استخدام مصطلح التيار في العمل السياسي يدل على ثلاث معاني وهي[١]:

---

١) نقلا عن مدحت ابو نصر ، الوظيفة الاجتماعية للأحزاب السياسية ، ط١، القاهرة البتراك للطباعة والنشر والتوزيع ، ٢٠٠٤ ، ص٩ .

٢) محمد حسين فظل الله ، الحركة الإسلامية : هموم وقضيا ، بيروت دار الملاك للطباعة والنشر والتوزيع ، ١٩٩٠ ص ٦٧- ٦٩ .

٣) محمد الحيدري ، معالم النظرية الإسلامية في التحرك السياسي ، دار نداء الرافدين للصحافة ، بلا تاريخ ، ص٦١

٤) عبد الوهاب الكيالي ، موسوعة السياسة ، مصدر سبق ذكره ، ص٢٢٢ .

٥) منى محمد بهي ، الدين الشافعي ، دار النشر ، القاهرة ٢٠٠٩، ص٧٣.

١- التجمعات التي تتكون داخل الحزب السياسي الواحد . وهذه الحالة غالبا تكون في المجتمعات المتقدمة التي قطعت شوطا في التنظيمات الحزبية لفترات طويلة تجاوزت مئات السنين .

٢- التجمعات التي تتكون أثناء الحرب الأهلية . وهذه الحالة تكون استثنائية وذات صله بالظروف التي تمر بها البلدان ولا يتوقع استمرارها أو تكرارها

٣- التنافس الحاصل داخل نظام الحكم . وهذا التصور يحصر حالة تشكل التيار في دائرة الحكم . في حين ان التنافس بين التيارات السياسية لا يقتصر داخل منظومة الحكم وحدها وإنما خارجها أيضا .

وهناك من يرى ان التيار اقرب إلى الفكر منه إلى التطبيق العملي لما تحمله من أفكار ، وهو لا يقوم على منفعة ، خاصة عندما يجعل الانخراط فيه معنى التضحية ويركز على حاجة ماسة للاشتراك وعلى تجاوز الذات وعلى انصهار الأفراد في بودقة المجموعة التي تسمو بهم ، وما يميز التيار هنا هو زخم الاشتراك وعمقه واتساعه ، كما يتميز بالإحساس بالسمو الذي يتميز به أعضاءه [٢].

والتيار ينبغي ان لا يكون نخبويا لان السمة البارزة للتيار هو امتداده الأفقي لجملة الجماهير، وحتى يقوم التيار على ركيزة صحيحة عليه ان يوفق بين العمق العقلي والسعة العاطفية . ورغم ان لكل تيار سياسي الحالة نشأ عنها وتطور فيها مما يعطيه خصوصية ذاتية ، إلا ان ما يجمعها هو نمط العلاقة البينية الحاكمة لأعضاء التيار السياسي الواحد ، فهي في الغالب تستند إلى بعد شخصي فئوي ، ففي كثير من الأحيان يعتمد تقسيم العمل داخل التيار إلى الإبداعات والابتكارات الشخصية الفردية أكثر من كونه عملا مبرمجا ومنضما ، وان كان هذا لا يعدم ان تكون لبعض التيارات برامجها التي توضح أولوياتها في مزاولتها العمل السياسي[٣] .

---

١) سعد برزين ، التيارات السياسية داخل إيران ، ترجمة علاء رضائي ، سلسلة دراسات عالمية ، العدد ٣٢ ، الإمارات العربية المتحدة ، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية ، ٢٠٠٠ ، ص٣٧ .

٢) موريس فورجيه ، الأحزاب السياسية ، ترجمة علي مقلد وعبد الحسن سعد ، ط٣ ، بيروت دار النهار للنشر ،١٩٨٠ ، ص ١٣٨-١٣٩.

٣) سعد برزين ، التيارات السياسية داخل إيران، مصدر سبق ذكره ، ص ٤١-٤٢ .

والتيار ينشأ عندما تكون هناك مجموعة من الإفراد تؤمن بفكرة معينة بحيث تتمكن من جذب الناس إليها فيتكون التيار، وبالمقابل قد ينشأ تيار مضاد لا يؤمن بالفكرة التي تشكل بأثرها التيار الأول ويكون ذلك سببا لتكون التيار الثاني بفعل فكرة مضادة بمعنى إن التيار ينشأ عندما يكون هناك تيار أو مجموعة تيارات مضادة له ، وان ذلك الفكر هو الذي يمارس دوره في الصراع الاجتماعي ، وهذا الفكر يتقولب في عدة قوالب ويأخذ شكل تيارات متناحرة حينا ومتقاربة حينا أخرى[١].

اغلب الباحثين والكتاب اعتمدوا في تصنيفاتهم لأنواع التيارات السياسية وفق سياق موضوع بحوثهم وكتاباتهم منسجمين مع التيارات الفكرية السياسية المعاصرة لهم ، فمنهم من ميز بين ما هوه شرقي التيار الاشتراكي أو الغربي التيار اللبرالي أو يميني أو يساري وحسب التوجهات الفكرية والإيديولوجية لذلك التيار[٢] .

وللتميز بين الحركات السياسية والتيار السياسي نجد إن في الحركات علاقات تنظيمية في حين لا يوجد مثل هذه العلاقات في التيار السياسي ، فضلا عن امتلاك الحركات أجهزة خاصة تعبر عن سياستها ومواقفها في مختلف المناسبات عن طريق البيانات والتصريحات ولديها مواقف ثابتة نسبيا مقارنتا بالتيار السياسي ، فالبنية السياسية للحركة اقرب للبنية الحزبية منها إلى التيار[٣].

---

١) عبد الكريم بروش ، السياسة والتدين ، دقائق نظرية ومأزق علمية ، ترجمة احمد القبنجي ، النجف ، آيات العراق ، ٢٠٠٨ ، ص٣١ .

٢) شمران حمادي ، الأحزاب السياسية والنظم الحزبية ، بغداد ، مطبعة دار السلام ، ١٩٧٢ ، ص ١٢٥ .

٣) حجة مرتجى ، التيارات السياسية في إيران اليوم ، ط١ ، البحرين ، مكتبة فخراوي ، ٢٠٠٢ م ، ص٤٠ .

المبحث الثاني : مفهوم الإصلاح

المطلب الأول : الإصلاح لغةً واصطلاحاً

أولاً : مفهوم الإصلاح لغة

يرجع مصطلح الإصلاح لغة إلى جذر الكلمة (صلح) صلاحا و صلوحا . بمعنى زال عنه الفساد ، وأصلح الشيء أي أزال فساده ، فهو يصلح صلاحا أي يقومه ويحسنه ، و (صالح) أي زال العداوة والشقاق ، والتصليح أي التعديل ما خرب ، والصالح هو عكس الفاسد[١].

والإصلاح ضد الفساد يقال رجل صالح في نفسه من قوم صلحاء ومصلح في أعمالة وأموره[٢].

وأيضا ورد الإصلاح بمعنى أصلح الشيء بعد فساده ، أي أقامه ، والصلح يختص بخلقه إياه صالحا وتارة بإزالة ما فيه من فساد بعد وجوده وتارة يكون بالحكم له بالصلاح ، ويقال (أصلح الله له في ذريته) [٣].

وعندما يذكر "الإصلاح " كإسم علم في أوربا فأن الذهن ينصرف مباشرتا إلى الإصلاح الديني الذي شهده القرن السادس عشر ، الذي ارتبط باسم رائده الأول الراهب الألماني (مارتان لوثر ١٤٨٣-١٥٤٦)، الذي أدت حركته إلى قيام المذهب البروتستانتي منشقا عن الكنيسة الرسمية الكاثوليكية [٤].

"والإصلاح في المرجعية الأوروبية لها علاقة مباشرة بفكرة تغير الصورة . وإذا اعتبرنا "الدولة " صورة لمجموعة من السكان هم "المادة" لها – حسب هذا الاصطلاح – فإن الإصلاح في أي مجتمع يجب إن يتجه أولا وقبل كل شيء إلى الدولة . اما في المرجعية العربية الإسلامية فـ(الإصلاح) لا يطرح فيها على هذا الشكل ، ذلك لأنه لا يتعلق بالعلاقة بين الصورة والمادة ، بل بحصول الفساد في شيء ، مادة وصورة ، ومن ثم تؤول قضية الإصلاح فيه إلى الرجوع به إلى الحال التي كان عليها قبل طروء الفساد علية " [٥]

---

١) المعجم الوجيز ، مجمع اللغة العربية ، طبعة الهيئة عامة لشؤون المطابع الأميرية ، القاهرة، ٢٠٠٦، ص ٣٦٨.

٢) محمد بن ابي بكر الرازي ، مختار الصحاح ، دار الرسالة ، الكويت ، ١٩٨٣ ، ص ٣٦٧.

٣) المنجد في اللغة ، دار المشرق ، ط٤١ ، بيروت ، ٢٠٠٥ ، ص٤٣٢ .

٤) محمد عابد الجابري ، في نقد الحاجة إلى الإصلاح ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت، ٢٠٠٥، ص٦٥.

٥) د. محمد عابد الجابري ، في نقد الحاجة إلى الصلاح ، مصدر سبق ذكره ، ص١٩ .

ثانيا : مفهوم الإصلاح اصطلاحا

يذهب بعض الباحثين إلى تعريف الإصلاح بأنه " محاولة معالجة لخلل معين يتطلب تعديل مساره ، وهذا يتم عن طريق الإطار عام والمنهج المتبع ، فلا يمكن الخروج عن القيود الموضوعة والموثوقة عن طريق الدستور أو النظام السياسي " [١]

والإصلاح هو: التغيير والتعديل نحو الأفضل لوضع شاذ أو سيء ، ولاسيما في ممارسات وسلوكيات مؤسسات فاسدة أو متسلطة أو مجتمعات متخلفة أو إزالة ظلم أو تصحيح خطأ أو تصحيح اعوجاج .[٢]

ويعني الإصلاح تعديل أو تحويل أو إلغاء ما هو قائم من تصورات وإجراءات أي انه وسيلة انتقال مما هو موجود اليوم إلى ما يود المصلحون القيام به في المستقبل[٣]

ويرى الباحث الإسلامي (إنّ صلاح العباد بالأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، فإنّ صلاح المعاش والعباد في طاعة الله ورسوله، ولأيتم ذلك إلاّ بالأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، وبه صارت هذه الأمة خير أمة أخرجت للناس) [٤].

ويعرف الإصلاح أيضا بأنه "عملية تعديل غير جذري في شكل الحكم أو العلاقة الاجتماعية دون المساس بأسسها وهو خلاف لمفهوم الثورة ، ليس سوى تحسين في النظام السياسي والاجتماعي القائم دون المساس بأسس هذا النظام ، حيث إن الإصلاح يشبه الدعائم الخشبية المقامة لمحاولة منع انهيار المبنى المتداعية ويستعمل للحيلولة دون الثورة أو تأخير وقوعها " [٥].

وجاء في معجم العلوم الاجتماعية إن المقصود بالإصلاح هو " تغيير في نموذج من النماذج الاجتماعية أملاً في الوصول إلى تجسيد ذلك النموذج ، وحركات الإصلاح بمعنى الكلمة تنزع إلى تخفيف مساوئ النظام الاجتماعي وتصحيح الأوضاع الفاسدة وذلك عن طريق تعديل في بعض النظم الاجتماعية دون أن يؤدي ذلك إلى تغيير البناء الأساسي للمجتمع " [٦].

---

١) منير البعلبكي ، قاموس المورد ، دار العلم للملايين ، بيروت ، ١٩٨٦ ، ص ٧٧٠ .

٢) د. عبدالاله بلقزيز– أسئلة الفكر العربي المعاصر، مطبعة النجاح الأيوبية، الدار البيضاء ، ١٩٩٨، ص١٣ .

٣) خليل اسماعيل الحديثي ، النظام العربي وإصلاح جامعة الدول العربية ، بيت الحكمة ، بغداد ٢٠٠١، ص٨٠.

٤) خليفة عبدالله التونسي ، جولة في ذات المسلم ،، مكتبة البيان ، الكويت ، ١٩٨٩م ، ص٢٣

٥) د. عبد الوهاب الكيالي . الموسوعة السياسية ، مصدر سبق ذكره ، ص ٥٥.

٦) د. احمد الشرباصي، موسوعة أخلاق القران الكريم، دار الرائد العربية، بيروت،١٩٨١م ، ص ٨٧

والإصلاح لابد إن ينطوي إلى تعديل وان أي تعديل يجب إن تكون غايته الإصلاح ، والإصلاح اشمل من التعديل لأنه يتضمنه ، إذ التعديل بعض أدوات الإصلاح ووسيلة من التعديل أصلح وان كان يفترض انه يرمي إليه ويقصده .[١]

وأيضا يعرف الإصلاح بأنه تغير القيم وأنماط السلوك التقليدية ، ونشر وسائل الاتصال والتعليم ، وتوسيع نطاق الولاء بحيث يتعدى العائلة والقرية والقبيلة ليصل إلى الأمة ، وعقلانية البنى في السلطة ، وتعزيز التنظيمات المتخصصة وظيفيا ، واستبدال مقياس العزوة والمحاباة بمقياس الكفاءة ، وتأييد توزيع أكثر إنصافا للموارد المادية والرمزية .[٢]

والفكر الإصلاحي هوة جملة من الأفكار ، والتصورات ، والمفاهيم ، والنظريات ، التي تشكل البناء المنظم للمعرفة الإصلاحية ، والتي هي نتاج لما هو مفكر فيه بمنطق عقلي – بشري – ضمن ظرفيات مكانية و زمانية محددة [٣] .

ويعد الإصلاح أيضا عملية بناء عقلية وثقافية جديدة قائمة على النظرة التعددية والمنطقية والموضوعية في التحليل ، والتكيف مع أنماط الحياة الجديدة المرعية للقيم والأساليب الديمقراطية في التعامل ما بين الفرد والمجتمع ، وترسيخ المشاركة السياسية في صنع القرار[٤].

والإصلاح تغيير تدريجي، فان هذا يعنى انه لا يتم بالقفز على الواقع ، بل بالتدرج بالانتقال به مما هو كائن، إلى ما هو ممكن ، إلى ما ينبغي أن يكون[٥].

ويرى بعض الباحثين بأنه الإصلاح هوة التغير أو التعديل نحو الأحسن لوضع شيء غير طبيعي ، أو تصحيح خطأ أو تصويب اعوجاج ، أو هو عملية تطوير جذرية أو جزئية في شكل الحكم أو العلاقات الاجتماعية داخل الدولة في إطار النظام السياسي القائم بالوسائل المتاحة [٦].

---

١) خليل اسماعيل الحديثي ، النظام العربي وإصلاح جامعة الدول العربية ، مصدر سبق ذكره ، ص ٨٧ .

٢) صامؤيل هنتكتن ، النظام السياسي لمجتمعات متغيرة ، ترجمة سمية فلو ، دار الساقي ، بيروت ٢٠٠٥ ، ص٧٨.

٣) د رسول محمد رسول ، نقد العقل الإصلاحي قراءات في جدلية الفكر العراقي الحديث ، دار الشؤون الثقافية عامة ، بغداد، ٢٠١٠، ص٦.

٤) واصف اطبيشات ، دور الإعلام في الإصلاح السياسي ، مركز الأردن للدراسات ، عمان، ٢٠٠٥ ، ص ١٩.

٥) د.صبري محمد خليل ، مفهوم الإصلاح في الفكر السياسي الإسلامي، صحيفة سودانأيل الالكترونية ٢٠١٢/٢/٢٠، http://www.sudanile.com/home-page.html

٦) واصف اطبيشات ، دور الإعلام في الإصلاح السياسي ، مصدر سابق ، ص٢٠.

المطلب الثاني : مفهوم الإصلاح السياسي

الإصلاح السياسي هو خطوات فعالة وجدية تقوم بها الحكومات والمجتمع المدني نحو أيجاد نظم ديمقراطية حقيقية تكون فيها الحرية القيمة العظمى والأساسية وأن يحكم الشعب نفسه بنفسه من خلال التعددية السياسية التي تؤدي إلى تداول السلطات ، وتقوم على احترام جميع الحقوق مع وجود مؤسسات سياسية فعالة على رأسها التشريعية المنتخبة ، والقضاء المستقل والحكومة الخاضعة للمساءلة الدستورية والشعبية والأحزاب السياسية بكل تنوعاتها الفكرية.[١]

يعرف الإصلاح السياسي بأنه عملية تطوير كفاءة النظام السياسي وفاعليته في بيئته المحيطة داخليا وخارجيا .[٢]

إن عملية الإصلاح السياسي تعد حجر الزاوية في عملية إصلاح الدولة وجوهر الإصلاح السياسي هو تأسيس عقد اجتماعي جديد بين الدولة ومواطنيها ، يجعل من المواطنة بمعناها السياسي والقانوني محور الرابطة المعنوية بين الحاكم والمحكوم ، من خلال الاستناد إلى مبادئ وأسس احترام حقوق الإنسان ، وإقرار التعددية السياسية والفكرية ، وتمكين مختلف القوى والتكوينات الاجتماعية من التعبير عن مصالحها وتوصيل مطالبها من خلال قنوات مؤسسية شرعية ، وتوفير ضمانات ومتطلبات تحقيق المشاركة السياسية والرقابة السياسية وكذلك إقرار مبدأ الفصل بين السلطات ، وكل ذلك يقود في النهاية إلى إقرار مبدأ التداول السلمي للسلطة طبقا للإدارة الشعبية كما تعكسها نتائج الانتخابات الحرة.[٣]

والإصلاح السياسي كمشروع يقتضي توفير مرجعية دستورية ، وشفافية في أداء السياسات ، وخضوع كل قوى المجتمع ومراكز القوى في مؤسسة الدولة للقانون والدستور ، ولا يمكن تصور إصلاح سياسي حقيقي دون دستور ونظام قانوني يكفل الحريات ويصون الحقوق ويحافظ على المكتسبات ، ويكون حصانة ضد تكرير أخطاء الماضي .[٤]

وان أهم خطوات الإصلاح السياسي تتمثل في إعادة السيادة للشعب ، بحيث يتولى ممارستها سلميا وديمقراطيا عن طريق صناديق الانتخاب فيكون المرجع الأساسي لتنظيم وإدارة كل شؤون البلاد هو الشعب وممثليه الشرعيين في البرلمان .[٥]

---

١) محمد تركي بني سلامة ، الإصلاح السياسي دراسة نظرية ، www.dash.com

٢) واصف اطبيشات ، دور الإعلام في الإصلاح السياسي ، مصدر سبق ذكره ، ص٢٠.

٣) حسين توفيق إبراهيم ، النظم السياسية ، الاتجاهات الحديثة في دراستها ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، ٢٠٠٥ ، ص٧١.

٤) محمد محفوظ ، الإصلاح السياسي والوحدة الوطنية ، المركز الثقافي ، بيروت، ٢٠٠٤ ،ص٣٣.

٥) صلاح عيسى ، نحو دستور مصري جديد ، مركز القاهرة لحقوق الإنسان ، القاهرة ،٢٠٠٥ ، ص٢٢٥ .

والإصلاح السياسي يتطلب إنضاج مؤسسات الحكم والسلطة والدولة والمجتمع ، من دون الإسراع بإجراء التغيرات الجذرية ، إذ يتم ترسيخ وإنضاج مؤسسات الدولة ، ليصبح حين ذاك بالإمكان إتمام عملية التغير السياسي بالعمق والاتساع للصورة المطلوبة .[١]

ويعد الإصلاح السياسي شكل متطور من إشكال المجتمع السياسي حيث تنفصل السلطة ذات السيادة عن شخصية الحاكم وتتحول إلى وضيفة أو مجموعة مهام وأدوار تؤديها الجماعة السياسية العليا بناء على مجموعة إجراءات رشيدة وطبقا لمجموعة من المعايير الموضوعية والعقلية[٢].

وكذلك يعني الإصلاح السياسي مرور النظام السياسي بعملية تغير واسعة النطاق تتناول بنية النظام إذ يبدو –الإصلاح السياسي– احد أوجه التحول الديمقراطي ، من خلال الإقرار بالتعددية السياسية والحزبية وتوفير الضمانات للحريات السياسية والمدنية والتوصل إلى صيغة تداول السلطة ومع التوسع في إدخال قيم المساءلة والمحاسبة في النظام السياسي [٣] .

وان نجاح الإصلاح السياسي وتحقق قدر معقول من المشاركة الشعبية في صناعة القرار مرهون إلى حد كبير بوجود قوى اجتماعية فاعلة وقادرة على التأثير في مجتمعاتها ، بما يحقق خللا في توازن القوى بين عناصر الاستبداد وبين مشروع الإصلاح السياسي لصالح الأخير[٤].

ولابد من توفر بعض الشروط حتى يمكن اعتبار أي تغييرات في وضع ما إصلاحاً [٥]:

١. أن يكون هناك وضع شاذ يحتاج إلى إصلاح أو علة تحتاج إلى دواء، إذ أنه في ظل غياب الوضع الشاذ فإنه لا مبرر للإصلاح، لأنه يصبح أقرب إلى الترف. فالعلة قد تكون غياب العدالة أو الحرية أو انتشار الفقر أو المرض وعدم الاستقرار، فالعلة تساعد في تحديد موطن الخلل لكي يتم اختيار العلاج الشافي .

٢. أن يكون التغيير نحو الأفضل، مثلاً تسود الحرية محل الاستبداد ، أو العدالة محل الظلم .

---

١) محمد جابر الانصاري ، تكوين العرب السياسي ومغزى الدولة القطرية ، مدخل إلى عداد فهم العالم العربي ، ط٢ ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ١٩٩٥ ، ص١٨٧ .

٢) نبيل السملوطي ، بناء القوة والتنمية السياسية ، دراسة في علم الاجتماع السياسية، الهيئة المصرية عامة للكتاب ، الاسكندرية، ١٩٧٨ ، ص ٥٤.

٣) ثناء فؤاد عبد الله ، الإصلاح السياسي ... خبرات عربية ، المجلة العربية للعلوم السياسية ، مركز دراسات الوحدة العربية ، العدد ١٢ ، بيروت ، ٢٠٠٦ ، ص٩ .

٤) سوزان روز أكرمان ، الفساد والحكم : الأسباب – العواقب – والإصلاح ، ترجمة فؤاد سروجي ، الأهلية للنشر والتوزيع ، عمان ، ٢٠٠٣،ص ٣٨٩.

٥) محمد محمود السيد ، مفهوم الإصلاح السياسي ، حوار متمدن ، العدد ٣٥٥٥، ٢٠١١/١١/٢٣.
www.ahewar.org/m.asp?i=4563

٣. أن يكون التغيير له صفة الاستمرارية ولا يتم التراجع عنه ، فالتغيرات المؤقتة التي يمكن التراجع عنها لا يمكن اعتبارها إصلاحاً بالمعنى الحقيقي ، فتحول نظام سلطوي إلى نظام ديمقراطي هش يمكن زواله بسرعة لا يعتبر إصلاحاً.

أولا : الخطوات الداعمة للإصلاح

إن الإصلاح السياسي لا يتم ألا بمجموعة من الخطوات منها [١] :-

١- الإصلاح الدستوري والتشريعي : بوضع دساتير عصرية لتلك الدول التي لم تشهد هذه المرحلة بعد وتصحيح الأوضاع الدستورية في البلاد العربية بتعديل المواد التي تتعارض مع المتطلبات الديمقراطية والحقيقة ، مع إزالة الفجوة بين نصوص الدساتير وأهداف المجتمع في التطور الديمقراطي وذلك بما يضمن الفصل بين السلطات التشريعية والتنفيذية فصلاً واضحاً صريحاً، وتجديد أشكال الحكم بما يضمن تداول السلطة بالطرق السلمية دورياً، وإجراء انتخابات دورية حرة تصون الممارسة الديمقراطية، وإلغاء الاضطهاد السياسي بسبب الرأي في كل الأقطار العربية.

٢- إصلاح المؤسسات والهياكل السياسية ، أي مراجعة المؤسسات التنفيذية والتشريعية والقضائية ، فضلا عن الصحافة والأعلام ثم مؤسسات المجتمع المدني لضمان إدائها الديمقراطي السليم ، الأمر الذي يفرض الشفافية التامة واختيار القيادات الفاعلة، والتحديد الزمني لمدة قيامها بمسؤوليتها، والتطبيق الفعلي لمبدأ سيادة القانون .

٣- إلغاء القوانين الاستثنائية، وقوانين الطوارئ المعمول بها في البلدان العربية وإلغاء المحاكم الاستثنائية أيا كانت إشكالها ومسمياتها ، لأنها تنتقص من ديمقراطية النظام السياسي.

٤- أطلاق حريات تكوين الأحزاب السياسية في أطار الدستور والقانون ، بما يضمن لجميع التيارات الفكرية والقوى السياسية المدنية إن تعرض برامجها وتدخل تنافسا حراً شريفا على الحكم بشكل متكافئ

٥- انضمام جميع الدول التي لم تنظم من قبل إلى المواثيق الدولية والعربية التي توفر مظلة للحريات والحقوق مثل العهد الدولي للحقوق المدنية والسياسية، والمواثيق الدولية لحقوق المرأة والطفل وغيرها من المواثيق.

٦- تحرير الصحافة ووسائل الأعلام من التأثيرات والهيمنة الحكومية ، ذلك لأن هذا التحرير دعامة قوية من دعائم النظام الديمقراطي .

---

١) قضايا الإصلاح في الوطن العربي ، مؤتمر الإسكندرية (١٢- ١٤ مايس ، ٢٠٠٤) ، مجلة السياسة الدولية ، العدد (١٥٦) ، القاهرة ، ابريل ، ٢٠٠٤ ، ص٢٩٢-٢٩٣.

٧- أطلاق حرية تكوين مؤسسات المجتمع المدني ، وذلك بتعديل القوانين المقيدة لحرية تكوين الجمعيات والنقابات والاتحادات الطوعية مهما كان طابعها السياسي أو الاجتماعي أو الثقافي أو الاقتصادي.

٨- تشجيع قياسات الرأي عام، وتحريرها من العوائق بوصفها أحدى وسائل الديمقراطية الأساسية، والعمل على تأسيس الهيئات والمراكز البحثية لاستطلاع الرأي عام العربي ، وذلك لتوفير معلومات دقيقة يستفيد منها صانعو القرار، والمخططون الاجتماعيون.

أن هذه الخطوات تعبر عن حقيقة مهمة ، وهي إن الإصلاح السياسي لأيتم إلا بإصلاح جوهر الحكم ، الذي يبدأ من إصلاح نسق الحكم بفضل تمثيل نيابي حر ونزيه وفعال، لكي يصبح صوت الناس مسموعاً ، وتصان مصالحهم ، وينتهي بإصلاح الخدمة المدنية بإصلاح نسق الكسب في الخدمة الحكومية بفضل كفاية الأجور، وإزالة التفاوتات بين قطاعات الخدمة المدنية، واعتماد الإدارة عامة الصحيحة ، بما في ذلك اعتماد الجدارة كأساس للتعيين والترقية ولإنهاء الخدمة في الحكومة[١].

فالتغيير الذي يستلزمه الإصلاح يتم عن طريق القنوات السياسية التي تنظمه، وتضبط حركته وترعاه، وتنسق بين مساراته وبهذا فأن الإصلاح السياسي يرتبط ارتباطا وثيقا بالنمو الاقتصادي، ومختلف التغييرات النفسية والاجتماعية الأخرى، ولذلك فإن قدرات الأجهزة الحكومية بمختلف تخصصاتها، لابد لها من إن تتطور حتى تتمكن من التعامل مع المهام والواجبات المتضمنة في عمليات التغيير الاقتصادي والاجتماعي والثقافي. [٢]

إن عملية الإصلاح السياسي يجب إن تتميز بنقاط رئيسية كوضوح الهدف وقوة جاذبيتها للشعب وقدرتها على استقطاب الجمهور بحيث يشعر أنة بحاجة إليه ويجب الأخذ بعين الاعتبار خصوصية المرحلة التاريخية التي تحتم علينا أيجاد الوسائل العملية والطرق التي تتناسب مع الهدف المنشود [٣].

كذلك هناك ضرورة تكوين وعي عام لدى مختلف الجماعات بأهمية التغيير، وضرورته وفوائده، فضلاً عن المشاركة السياسية والتعبئة النفسية، وتطبيق المفاهيم العقلانية في الجوانب الاجتماعية والاقتصادية والسياسية، لتحل محل المفاهيم التقليدية، وبخاصة المتسمة بالجمود[٤].

---

١) نادر فرجاني ، الحكم الصالح : رفعه العرب في صلاح الحكم في البلدان العربية ، المستقبل العربي، العدد٢٥٦، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، حزيران ٢٠٠٠، ص ٢٠.

٢) د. ثناء فؤاد عبد الله ، آليات التحول الديمقراطي في الوطن العربي ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ١٩٩٧، ص٢١٠.

٣) د. عامر سبالية، ماهية الإصلاح السياسي ، وكالة عمون الإخبارية ، ٢٠٠٩/١٠/٢٧. www.amon.com

٤) د. ثناء فؤاد عبد الله ، آليات التحول الديمقراطي في الوطن العربي، مصدر سابق، ص٢٠٨.

ثانياً : العوامل المحددة للإصلاح

و يمكن تلخيص أبرز التحديات التي يمكن أن تحد من اندفاع حركة الإصلاح خاصة في مجتمعات العالم الثالث التي تعاني من أزمات متعددة تعيق حركة الإصلاح بما يلي [1] :

أولاً– العوامل السياسية : تتعدد العوامل السياسية التي تشكل عقبة في طريق الإصلاح ومنها:

١– ضعف الإرادة السياسية لدى الفئة الحاكمة ، فالإصلاح يحتاج إلى إرادة سياسية لديها الرغبة الصادقة والقدرة الأكيدة على العمل الجاد وإحداث تغييرات سياسية هامة .

٢– غياب المؤسسات الدستورية أو ضعفها وفقدانها سلطات التشريع والمراقبة أو اتخاذ القرار، وضعف وغياب مؤسسات المجتمع المدني من أحزاب ونقابات واتحادات وجمعيات .

٣– تدني نسبة المشاركة السياسية لدى الجماهير وخاصة المرأة وغياب الضغط الشعبي مع ضالة الوعي السياسي.

٤– عدم الاستقرار السياسي والتطرف والفوضى والإرهاب والأزمات والحروب الأهلية.

ثانياً – العوامل الثقافية : حيث تلعب العوامل الثقافية دوراً بارزاً ومؤثراً على الإصلاح السياسي إما بدفع مسيرته إلى الأمام أو العكس بوقف وإعاقة عملية الإصلاح ، ذلك أن تركيبة المجتمع ومؤسساته وقيمه وأنماط سلوكه ، لها دور مباشر في التأثير على الإصلاح سلباً أو إيجابا.

ويعتبر الدين في المجتمعات المحافظة من العوامل الثقافية التي تقف عقبة في طريق الإصلاح، حيث أن عدم دعم ومباركة رجال الدين للكثير من الإصلاحات والتغييرات يفقدها شرعيتها، وبالتالي يتم رفضها .

ثالثاً – العوامل الاقتصادية : تعاني معظم الدول والشعوب من الأزمات الاقتصادية مثل ضعف الموارد والإمكانيات وانتشار الأمية والفقر والبطالة وتفاقم الهوة بين الأغنياء والفقراء ، وبالتالي هذه الأزمات تحول دون تحقيق الإصلاح السياسي الذي يصبح الحديث عنه أشبه بالترف الفكري .

ولا يغفل أيضا ان العالم العربي يعاني من نخبة سياسية متخندقة. فقد خلقت الأنظمة هذه الطبقة من المجتمع بهدف دعم حكمها، وصنع القادة أنظمة ريعية، واشتروا الولاء عبر تقديم الخدمات. هذه النخب المتحجرة، التي لا تريد التخلي عن حياتها التي تعج بالامتيازات، تقاوم الإصلاحات السياسية من أسفل الهرم، وتعارض أيضاً، في كثير من الحالات، القادة الذين أغنوها

---

١) د. امين مشاقبة ، معوقات إصلاح السياسي في الوطن العربي ، ورقة غير منشورة مقدمة إلى ورشة عمل إصلاح السياسي ، مركز الرأي للدراسات ، عمان ، سبتمبر ٢٠٠٥ ، نقلاً عن محمد تركي ، مصدر سابق ذكره .

عندما يفكر هؤلاء بالقيام بإصلاحات. ولعل أسوء ما يمكن أن يحدث للعرب وقادتهم، هو أن تستمر النخب في التأكيد على القادة بألا يقلقوا.[١]

المطلب الثالث : المفاهيم المقاربة للإصلاح السياسي

يتداخل مفهوم الإصلاح السياسي مع مفاهيم ومصطلحات سبقته ودرج على استخدامها مثل ، التنمية السياسية ، والتغير السياسي وغيرها وجميعها تصب في حالة التحولات التي تحدث في النظام السياسي مع اختلاف في نقاط التركيز والأسلوب في التعامل مع مضامين وآليات هذا التحول ضمن إطار الجوهر أو المظهر ، "الشكل أو المضمون" فالتغير السياسي يشير إلى التحول في الأبنية أو العمليات أو الغايات بما يؤثر على توزيع وممارسة القوة السياسية بمضامينها مثل السلطة والإجبار والنفوذ السياسي داخل الدولة ، أو في علاقاتها الخارجية ، أما التنمية السياسية فهي الفعل أو العملية التي تهدف إلى إقامة حكم مستقر تتوافر له الشرعية والقيادة الفاعلة ، وتعني كذلك نمو وتطور قدرات النظام السياسي على تعبئة الموارد المادية والبشرية من أجل تحقيق أهدافه وغاياته ، وهي لدى البعض نمو المؤسسات والممارسات الديمقراطية إذ أن جوهر التنمية كعملية وفعل مخطط وإرادي هو بناء الديمقراطية وللتنمية عدة أعراض منها ، زيادة قدرة النظام السياسي ، التمايز البنائي والوظيفي ، وتحقيق أكبر قدر من المساواة من خلال الخضوع لمبدأ سيادة القانون ، وتوسيع قاعدة المشاركة السياسية على المستويين المحلي والوطني ، واعتماد معيار الكفاءة وحدها كمعيار للتوظيف الإداري والسياسي "التجنيد السياسي" وإذ أمعنا النظر في هذه الأعراض تتعلق بجلّها في عملية بناء الديمقراطية.[٢]

أولا : التنمية السياسية

جاء مفهوم التنمية باللغة العربية بمعنى (الإنماء) أي الزيادة أو الكثرة ، وأيضا وردة بمعنى (نميت) أي بالغته الزيادة وجاء أيضا بمعنى الخير والإصلاح (نميته تنمية).[٣]

يتداخل مفهوم الإصلاح مع مفهوم التنمية السياسية التي ينظر لها على أنها " العملية التي تهدف إلى إقامة حكم مستقر تتوفر له الشرعية والقيادة الفاعلة ، أو هي نمو وتطور قدرات النظام السياسي في تعبئة الموارد المادية والبشرية من اجل تحقيق أهدافه وفاعليته " .[٤]

---

١) مروان المعشّر، واشنطن بوست ، ٢ شباط/فبراير ٢٠١١ كيف يمكن تحقيق إصلاح حقيقي في العالم العربي؟

٢) د. امين مشابقة ، الإصلاح السياسي "المعنى والمفهوم ، جريدة الدستور الأردنية،(العدد ١٦٠٢٤) ٢٠١٢/٢/٢١

٣) محمد بن ابي بكر الرازي ، مختار الصحاح ، دار الرسالة ، الكويت ، ١٩٨٣ ، ص ٣٦٧

٤) أمين مشابقه ، والمعتصم بالله العلوي ، الإصلاح السياسي والحكم الرشيد ، مطبعة السفير، عمان ٢٠١٠، ص ٢٩.

كما إن التنمية عبارة عن مجموعة من العمليات الاجتماعية والاقتصادية المخطط لها من خلال أيديولوجية معينة تسعى من خلالها إلى تحقيق التغيير المستهدف والانتقال من حالة التخلف غير المرغوب فيه إلى حالة التقدم المرغوب فيه.[١]

والتنمية السياسية هي استجابة النظام السياسي للتغيرات سواء أكان في داخل المجتمع ام داخل البنية الدولية و خاصة منها تحديات بناء الدولة والمشاركة في التوزيع .[٢]

فالتنمية السياسية تعني عملية التحول نحو الديمقراطية ونمط من التنظيم الاجتماعي والسياسي المتطور ، كما يشار إليها بأنها عملية تحديث سياسي يشمل التغيرات الثقافية والبنيوية التي تعتري النظم السياسية في المجتمعات المتقدمة .[٣]

وان الشروع بأجراء التنمية السياسية معنية ببناء المؤسسات وتوسيع قاعدة المشاركة السياسية ، إلى جانب تنمية قدرات الجماهير على إدراك مشكلاتهم بوضوح ، وتنمية قدراهم على تعبئة كل الإمكانات المتوفرة لمواجهة التحديات والمشاكل بأسلوب علمي ، يكمن في أهمية ربط المواطن بالدولة من خلال قنوات تواصل تلبي لاحتياجات والمتطلبات السياسية والاقتصادية وخلق الارتباط الذي يتأتى من خلال بناء مبدأ المواطنة القانونية والمرتبط بالإنماء للدولة والولاء للنظام .[٤]

وتعرف التنمية أيضا بأنها عملية النمو والتغير داخل النظم السياسية أو التغير من نظام إلى آخر ، وذاك في اتجاه الزيادة الحكومية على الاستجابة لمطالب البيئة الداخلية والخارجية ، وعليه فأن التنمية السياسية مفهوم اشمل من الإصلاح اذ يمثل الإصلاح احد الأدوات الرئيسية لتحقيق برامج تنمية سياسية شاملة .[٥]

---

١) غازي صالح نهار ، مصادر تهديد الأمن القومي العربي (دراسة في الامن والتنمية) سلسة دراسات في الشؤون الدولية ، ط٢ ، بغداد ، ١٩٨٩ ، ص١٤.

٢) ندى مطشر ، التخلف والتحديث والتنمية السياسية ، منشورات جامعة قار يونس ، ليبيا ١٩٩٨ ، ص٧٢ .

٣) حسان محمد شفيق العاني ، الانظمة السياسية والدستورية المقارنة ، مطبعة جامعة بغداد ، ١٩٩٦ ، ص١٦

٤) محمد محفوظ ، الإصلاح السياسي والوحدة الوطنية، مصدر سبق ذكره ، ص٢٣.

٥) صادق الأسود ، علم الاجتماع السياسي أسسه وأبعاده ، جامعة بغداد ، ١٩٩٠ ، ص٤٠٩ .

وقد ساد بعد الحرب العالمية الثانية مفهومان للتنمية هما : [١]

١- ما طرحة المنظور الاشتراكي بربط التنمية السياسية بالبعد الاقتصادي وتحرير الاقتصاد من التسلط الفردي الناجم عن الملكية الفردية والاستغلال الاقتصادي وتحقيق الملكية الجماعية ، ومركزية السلطة بيد الحزب الواحد ، وهو منظور انتهى بانهيار المنظومة الشيوعية .

٢- المنظور الغربي الذي يربط التنمية السياسية بالحياة الحزبية وإطلاق الحريات وضمان حقوق التملك ، والعمل ، وحرية التفكير والتجمع ومؤسسة المعارضة ، إقامة النظم البرلمانية القائمة على التعددية السياسية والفكرية والفصل بين السلطات وتداول السلطة .

وتوصف التنمية السياسية بأنها آلية للتفاعل بين المشاركة السياسية والقرار السياسي ، وتؤثر في حجم المشاركة السياسية ومدى فاعليتها من جانب وتتأثر بها من جانب آخر ، والمشاركة السياسية هي احد الأدلة المباشرة والأساسية على قدرتها في تحقيق أهداف التنمية [٢]

ثانيا : التغيير السياسي

التغيير لغةً في المعجم الوسيط هو "جعل الشيء على غير ما كان عليه"، واصطلاحاً يعرف في العلوم الاجتماعية على أنه "التحول الملحوظ – في المظهر أو المضمون – إلى الأفضل"، كما يعرف في الإطار الإداري على كونه "عملية تحليل الماضي لاستنباط التصرفات الحالية المطلوبة للمستقبل"، وعلى كونه "تحول من نقطة التوازن الحالية إلى نقطة التوازن المستهدفة".[٣]

ويعرف التغيير بأنه "انتقال المجتمع بإرادته من حالة اجتماعية محددة إلى حالة أخرى أكثر تطوراً .[٤]

---

١) محمد مصالحة وفيصل رفوع ، التنمية السياسية المفهوم والمكونات والأطراف المشاركة ، ندوة التنمية السياسية بالأردن ، منشورات جمعية العلوم السياسية ، عمان الأردن ٢٠٠٤، ص٧٣ .

٢) محمد علي محمد ، دراسة في علم الاجتماع السياسي ، دار الجامعات المصرية ، الإسكندرية ١٩٧٧، ص٦٧

٣) د. مصطفى الخشاب، المدخل إلى علم الاجتماع، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، ١٩٩٢، ص٦٧.

٣) أحمد عبد الكريم وهشام مرسي ، حرب اللا عنف ، النسخة الالكترونية ، الموقع الالكتروني لاكاديمية التغيير www.Aco.fm بتاريخ ٢٠٠٧/٧/٤.

ويشير مفهوم التغيير السياسي إلى مجمل التحولات التي تتعرض لها لبنى السياسية في مجتمع ما بحيث يعاد توزيع السلطة والنفوذ داخل الدولة نفسها أو دول عدة ، كما يقصد به الانتقال من وضع غير ديمقراطي استبدادي إلى وضع ديمقراطي .[١]

ويأتي التغيير السياسي استجابة لعدة عوامل : [٢]

١. الرأي عام أو مطالب الأفراد من النظام السياسي ، هذه المطالبة تتحول في كثير من الأحيان إلى مخرجات إذا لم يتم تبنيها من الأحزاب وجماعات المصالح والضغط .

٢. تغيير في نفوذ وقوة بعض الحركات والأحزاب بما يعنيه تحول الأهداف الحزبية أو الخاصة من إطار الحزب إلى إطار الدولة .

٣. تداول السلطات في الحالات الديمقراطية أو إعادة توزيع الأدوار في حالات أخرى كالنقابات.

٤. ضغوط ومطالبة خارجية من قبل دول أو منظمات وتكون هذه الضغوط بعدة أشكال سياسية واقتصادية وعسكرية .

٥. تحولات خارجية في الوسط الإقليمي أو في طبيعة التوازنات الدولية قد تؤثر في إعادة صياغة السياسات الداخلية والخارجية في إطار التعامل مع المدخلات الجديدة في السياسة الدولية .

ويعتبر تحديد القادة والفاعلين الاجتماعيين والسياسيين لنوع التغير يمثل الأولوية الأولى في العملية التغيرية ، ويلي ذلك تحديد المسار الذي يجب أن يسلكه المجتمع لتحقيق التغيير الشامل .

وهنالك نوعين من التغيير : [٣]

ا – **التغيير الشامل العميق** : يبدأ بتغيير القيادة الدكتاتورية ويمتد ليشمل جميع مناحي النظم الأخرى الاجتماعية والاقتصادية والتربوية والتشريعية والقضائية والدينية، ...الخ ، ومن ثم فإن تغيير القيادة الديكتاتورية أو المتعسفة أو النجاح في تغيير أنماط تفكيرها بما يتناسب مع صالح الدولة [٤]أو المؤسسة لا يمثل الهدف النهائي للراغبين في إحداث التغييرات، ولكنه يمثل الخطوة الأولى الفعالة

---

١) إسماعيل صبري ومحمد محمود ربيع ، موسوعة العلوم السياسية ، جامعة الكويت، الكويت، ١٩٩٤، ص٤٧.

٢) بلال محمود محمد الشوبكي ، التغيير السياسي من منظور حركات الإسلام السياسي في الضفة الغربية وقطاع غزة"حماس نموذجاً" ، بحث لنيل درجة الماجستير في التخطيط والتنمية السياسية ، جامعة النجاح الوطنية بنابلس ، ٢٠٠٧ ، ص ٣٦ .

٣) أحمد عبد الكريم وهشام مرسي ، حرب اللاعنف ، مصدر سابق .

نحو التحولات النوعية الكبرى التي تقفز بالدولة أو المؤسسات قفزة هائلة إلى الأمام. فتغيير القيادة هو خطوة نحو التغيير الشامل، وليس هو الهدف النهائي .

ب – التغيير الجزئي : ويتناول فقط جزئية من الجزئيات، كالتغييرات التي تتناول الإصلاح الاقتصادي أو الدستوري أو العسكري، أو غيرها من التغييرات التي تمس جانباً من الوضع عام للمجتمع وتترك الجوانب الأخرى إما لكون الجوانب الأخرى لا تحتاج إلى تعديل أو لعدم توفر المشروع المحلي الذي يملي على المجتمع وقيادته التحرك في اتجاه محدد .

المبحث الثالث : تاريخ الإصلاح السياسي في الكويت

المطلب الأول : الحركات الإصلاحية قبل الاستقلال

كانت إمارات الخليج العربي منذ بداية ظهورها السياسي يسودها نظام حكم يقوم على أساس قبلي وعشائري ، وغالبا ما يتولى السلطة فيها شيخ عشيرة أو قبيلة ينحدر من أسرة حاكمة وصلت إلى سدة الحكم عبر تطور تاريخي ... ترسخ حكم تلك الأسر بعد توقيع شيوخها اتفاقيات الحماية مع بريطانيا في القرن التاسع عشر ، وكان دور الشيخ هو توفير الدعم السياسي والعسكري لها، وتمتعت تلك الأسر بموقع ممتاز على الخريطة الاجتماعية الطبقية ، سواء بالنسبة للتجارة أو مصائد اللؤلؤ أو الأراضي الزراعية.[١]

كان مجتمع الجزيرة ما قبل النفط ، مستند في أحواله المعيشية على صيد اللؤلؤ وإقامة الزراعة والممارسات التجارية المحدودة ، فساعدت تلك الأوضاع الاقتصادية على تركز السلطة بيد المشايخ، والحكم المطلق، والقبلية، والطائفية، والتجزئة، وغيرها من الأزمات التي شهدها ذلك المجتمع[٢].

خاصة إن منطقة الخليج كانت حتى ثلاثينات القرن العشرين تعاني بشكل واضح من شحّت الموارد وتعيش تحت خط الفقر ، و تعاني من المجاعات ، وكانت تستعمل في عملياتها الإنتاجية المحدودة أكثر الأدوات بدائية سواء في الزراعة أو الري أو النشاط البحري[٣].

إلا انه على الرغم من التفرقة والحكم المطلق والتجزئة والقبلية والطائفية والعزلة التي ضربت حول المنطقة العربية الخليجية ، والتي فرضها المستعمر خصوصاً في بدايات القرن العشرين ، تمكنت الشخصية العربية الخليجية من بلورة ذاتها العربية والإسلامية أن تتجاوز هذه العزلة ، والتعرف إلى ذاتها كمشروع لا يتقدم من خلال أشكال الحكم المطلق ، وقد تمثلت البدايات الأولى لذلك بالحركات الإصلاحية التي عرفتها بعض إمارات الخليج العربي في الربع الأول من القرن العشرين وكانت الكويت من أولى الإمارات التي تبنت النهج الإصلاحي [٤].

---

١) د. صلاح العقاد، معالم التغيير في دول الخليج العربي ، معهد البحوث والدراسات العربية ،القاهرة ،١٩٧٢،ص١٠٤.

٢) محمد جواد رضا، الخليج العربي المخاض الطويل من القبيلة إلى الدولة ،المستقبل العربي. ،العدد ١٥٤ ، بيروت ، كانون الأول١٩٩١، ص٣٤-٣٥

٣) احمد الربعي ، مشكلات حول الثقافة النفطية ، المستقبل العربي ، العدد ١٤٤، بيروت ، شباط١٩٩١، ص١٣٨.

٤) د. محمد الرميحي، واقع الثقافة ومستقبلها في أقطار الخليج العربي، مجلة المستقبل العربي ،العدد (٤٩)،بيروت ،آذار ١٩٨٣ ،ص٤٩.

أولا : الحركة الإصلاحية الأولى في الكويت (١٩٢١-١٩٢٣)

عرفت الكويت أول حركة إصلاحية فيها في عام ١٩٢١ عندما سعت مجموعة من أعيان البلاد المتمثلة (بالنخبة التجارية الكويتية) آنذاك إلى إجراء بعض الإصلاحات الأساسية في طريقة إدارة الحكم بعد أن رفض هؤلاء تدخل الأسرة الحاكمة في التجارة، واحتكار السلع الاستهلاكية ، وساندهم في هذا المطلب الأعيان والوجهاء الذين طمحوا إلى المشاركة في إبداء الرأي في شؤون الحكم والإدارة. [١].

إن نظام الحكم في الكويت قام على أساس الشورى ، فالكويتيون هم الذين اختاروا حاكميهم ولم يفرض عليهم وكان اختيارهم له على أساس إن يتشاور معهم في إدارة شؤون البلاد واستمر هذا الحال منذ عهد الشيخ صباح الأول ١٧٧٦م عهد الشيخ مبارك الصباح ١٨٩٦م-١٩١٥م حيث تجاوز على مبدأ الشورى من خلال أقدمه على قتل أخويه محمد وجراح وانتزاع السلطة منهم[٢]

بعد تلك التجاوزات بدأت بوادر الحركة الإصلاحية الأولى في الكويت وكانت وراء هذه الحركة مجموعة من العوامل الداخلية والخارجية التي شجعت وجهاء الكويت إلى الاجتماع والاتفاق على ضرورة إن يكون لهم دور في إدارة شؤون الحكم، وإدارة أمورها خاصة بعد أن بدأ المجتمع الكويتي يتحسس مجموعة التغيرات الإقليمية التي اخذ يشهدها من حوله ، كالثورة الدستورية في إيران ، إلى جانب الانجازات التي اخذ يحققها (عبد العزيز آل سعود) في سعيه إلى تأسيس الدولة السعودية ، فضلاً عن تأثير الحركات السياسية الداعية إلى الاستقلال والتحرر من الأجنبي التي أخذ يشهدها العالم العربي في عشرينات القرن العشرين خصوصا وان الكويت كانت تعاني في نفس الوقت التدخل المباشر للدولة البريطانية في دول الخليج حيث أصبحوا حكام محتلين من بغداد شمالا إلى كل ما جاور الكويت من أقاليم الخليج جنوبا. [٣]

---

١) محمد جاسم محمد ، النظم السياسية والدستورية في منطقة الخليج العربي والجزيرة العربية ،النظم السياسية والدستورية في منطقة الخليج العربي والجزيرة العربية ،مركز دراسات الخليج العربي ، جامعة البصرة ،١٩٨٤،ص ١١٥.

٢) د. خليفة الوقيان ، الثقافة في الكويت ، ط٣ ج١ ، سلسة عالم المعرفة ، بيروت ٢٠١٠م ، ص٢٤٦.

٣) محمد الرميحي ،تجربة المشاركة السياسية في الكويت: ١٩٦٢-١٩٨١،في: أزمة الديمقراطية في الوطن العربي(ندوة) ،ط٢ ،مركز دراسات الوحدة العربية،بيروت،١٩٨٧،ص٦٤٤.وكذلك د. عادل الطبطائي ، السلطة التشريعية في دول الخليج العربي: نشأتها وتطورها والعوامل المؤثرة فيها، منشورات مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية، الكويت، ١٩٨٠، ص٤١.

إما عن أهم التغيرات الداخلية التي شجعت على إجراء هذه الحركة الإصلاحية هو التفرد في انتهاج بعض السياسات من قبل الشيخ مبارك الصباح دون استشارات قومه ومنها [١] .

١- عقد اتفاقية الحماية مع بريطانيا عام ١٨٩٩م .

٢- زيادة الضرائب على الكويتيين .

٣- منع الكويتيين من الذهاب إلى الغوص .

٤- الدخول في معارك غير دفاعية

٥- طلب الشيخ مبارك من الكويتيين مساعدة الشيخ خزعل حاكم عربستان حين اشتعلت الثورة ضده لمساعدة أعداء الدولة العثمانية

فضلاً عن عدة أسباب أخرى منها النشاط التجاري الذي عرفته هذه المنطقة خلال تلك المدة وكان له آثار عميقا على المجتمع الكويتي بشكل خاص. [٢] فقد ساعد هذا النشاط في نشر الوعي الثقافي بين السكان بعد ما أخذ التجار يتعاملون مع دول أخرى مثل ، الهند وإيران وشرق أفريقيا واليمن والشام، إذ اطلع التجار على أحوال الدول العربية وذلك من خلال الاختلاط والتحاور مع كثير من المفكرين والسياسيين العرب حول مشكلات العرب والمسلمين وراحوا ينقلون تلك الأفكار إلى الشباب الكويتي المثقف خلال المجالس والديوانيات وخاصة تلك القضايا التي تتعلق بالإصلاح ، والتشجيع على طلب العلم، وتغيير الحياة التقليدية. [٣] ونتيجة لتلك التحركات تبلورت معارضة لسلطة للشيخ مبارك الانفرادية بالحكم تمثلت بعدة مواقف منها[٤] :

١- هجرة بعض المثقفين والسياسيين والمواطنين الذين تربطهم علاقة بالشيخين محمد وجراح المؤيدين للدولة العثمانية والمعارضين للسياسة البرطانية وبخاصة بعد توقيع اتفاقية ١٨٩٩م.

٢- هجرة كبار تجار اللؤلوء في عام ١٩١٠م

٣- رفض طلب الشيخ مبارك لمساعدة الشيخ خزعل حاكم عربستان

٤- المجاهرة بذم الانكليز ومدح ألألمان

اخذ التجار يجلبون معهم الصحف والمجلات والكتب خلال زياراتهم وتنقلاتهم العديدة إلى الدول العربية مثل بغداد وبيروت ودمشق والقاهرة في زيادة ثقافة الشباب الكويتي ووعيهم ، يضاف إلى ذلك الزيارات التي قام بها بعض المفكرين الرواد العرب إلى المنطقة الذين حملوا

---

١) د. خليفة الوقيان ، الثقافة في الكويت ، مصدر سبق ذكره ، ص٢٤٦

٢) محمد الرميحي ،تجربة المشاركة السياسية في الكويت، مصدر سبق ذكره ، ص ٦٤٤.

٣) د. مفيد الزيدي ، التيارات الفكرية في الخليج العربي ١٩٣٨-١٩٧١ ، مصدر سبق ذكره، ص ٥٨.

٤) د. خليفة الوقيان ، الثقافة في الكويت ، مصدر سابق ، ص٢٤٧- ٢٤٨.

أفكارهم وتجاربهم في النهضة الحديثة إلى الشباب والمثقفين ، وجرى الحوار والاتصال الفكري والسياسي بفضل اللقاءات والمحاضرات التي عقدها هؤلاء المفكرين العرب وساعدوا على إخراج المنطقة من عزلتها. [١] وقد ساعدت هذه العوامل على نمو فئات اجتماعية مثقفة أصبحت تشعر بالحاجة إلى الإصلاح وتطوير نظام الحكم والسلطة القائم العليه والمتمثلة بشخص الشيخ مبارك الصباح ١٨٩٦-١٩١٥، الذي بوفاته ظهر عامل جديد يضاف إلى العوامل الداخلية الأخرى التي شجعت على ظهور مطالب الإصلاح وهو تنازع السلطة في بيت آل صباح أنفسهم عندما انتقلت السلطة بعد مبارك إلى أخويه جابر ثم سالم[٢].

شعر الكويتيون بأنه قد آن الأوان لتطوير إدارة الحكم ، وتحقيق قدر من المشاركة الشعبية بهدف تحقيق الاستقرار ، ومنع تكرار واقعة قيام الشيخ مبارك بالاستيلاء على الحكم والتفرد به ، وتحقيقا لتلك الأهداف شرع بعض التجار في مناقشة أو اقتراح إجبار الشيخ سالم على إقامة مجلس يتألف من حوالي ستة من الشخصيات البارزة ومن بينهم الشيخ احمد الجابر للعمل كمستشارين دائمين[٣] ولكن وفاة (الشيخ سالم المبارك) في ٢٢/فبراير/١٩٢١م قبل تنفيذ فكرة المجلس الاستشاري ، فتم بعد ذلك تطوير الفكرة حيث أتفق التجار والأعيان على أن لا يقبلوا إلا بالحاكم الذي يخضع لقبول تكوين مجلس استشاري يتكون من بعض أعيان البلاد وتنحصر مهمته في إصلاح شؤون الحكم، وقدموا عريضة تضمنت النقاط الآتية: [٤]

أ . إصلاح نظام وراثة الحكم بحيث لا يجري خلاف بين العائلة الحاكمة حول تعيين الحاكم الجديد

ب . إنشاء مجلس للشورى برئاسة احد الأشخاص من العائلة الحاكمة

ج . انتخاب عدد معلوم من آل صباح والأهالي لإدارة شؤون البلاد على أساس العدل والأنصاف.[٥] وافق الشيخ احمد الجابر على الاتفاق بينه وبين أعيان البلاد واعتبرت تلك المطالب

---

١) د. محمد الرميحي ، ((واقع الثقافة ومستقبلها في أقطار الخليج العربي)) مصدر سبق ذكره ، ص ٤٧-٤٩.

٢) محمد جاسم محمد ، النظم السياسية والدستورية في منطقة الخليج العربي والجزيرة العربية ،مصدر سبق ذكره، ص ١١٥.

٣) د. خليفة الوقيان ، الثقافة في الكويت ، مصدر سبق ذكره ، ص٢٥٢.

٤) د. عادل الطبطبائي، السلطة التشريعية في دول الخليج العربي: نشأتها وتطورها والعوامل المؤثرة فيها، منشورات مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية، الكويت، ١٩٨٥. ص ٤٠ -٤١ .

٥) د. خلدون حسن النقيب ،المجتمع والدولة في الخليج والجزيرة العربية (من منظور مختلف)،ط ٢ ،مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ،١٩٨٩، ص١١٦، انظر كذلك د. جمال زكريا قاسم ، الخليج العربي : دراسة لتاريخ الإمارات العربية ١٩١٤- ١٩٤٥ ، مكتبة الأنجلو مصرية ، القاهرة ،١٩٧١ ، ص ١٦٤.

كشرط للمبايعة التي تمت في عام ١٩٢١ والتي على أثرها تم تعيين أول مجلس شورى عرفته الكويت.[١]

تكون المجلس من اثنتي عشر ممثلا تم اختيارهم من منطقتي الكويت المعروفتين آنذاك فكانوا ستة أعضاء من منطقة شرق ، وستة أعضاء من منطقة القبلة غرب. [٢]

ثم انعقد المجلس ووضع ميثاق خطي لتنظيم أمور الكويت وافق (الشيخ احمد الجابر) على ذلك الميثاق الذي يلزم الحاكم بمشاورة المجلس في أمور البلاد الداخلية والخارجية ، وأيضا تضمن الأساس الذي يحكم بموجبها علاقات الأفراد، وهو أن يكون الأساس في تنظيم المعاملات مطابقا لأحكام الشريعة الإسلامية ، وان يسمح لكل فرد إن يبدي رأيه لدى الحاكم إذا كانت فيه مصلحة عامة ، وعلى الحاكم إن يعرض هذا الرأي على المجلس ليتخذ قراره فيه. [٣]

فشل المجلس في مهامه ولم يستمر طويلا في خطواته إصلاحية لعدة أسباب منها ، عدم مواظبة أعضائه على الحضور وكثرة الخلافات الشخصية بينهم ، ومن الأسباب المهمة أيضا غياب اللوائح المنظمة للعمل داخل المجلس ، فبدأت الاجتماعات للمجلس تقل باستمرار حتى تعطل انعقاده ، وأدى إلى إن ينحل تلقائيا ، كما إن هذا المجلس تم تكوينه وفقا لمبدأ التعيين وليس الانتخاب. ومن الأسباب المهمة والرئيسية التي أدت إلى لحل المجلس ان الشيخ احمد الجابر كان يعتقد إن المجلس قد فرض عليه ، لذلك لم يكن متعاونا مع أعضاءه ، إذ خشي معاندة التجار له فيما لو رفض الاقتراح المقدم إليه من قبل الفئات الاجتماعية التي قادت هذه الحركة وبالتالي مبايعتهم ابن عمه (الشيخ عبد الله السالم). [٤] فضلاً عن دور بريطانيا من إذكاء حالة الخلاف بين أعضاء المجلس، فقد كانت تفضل بقاء السلطة مطلقة بيد الشيخ وذلك خدمةً لمصالحها ، وخشيت ظهور آراء تنتقد الشيخ والسلطات البريطانية. [٥]

ورغم إن المصادر المتوفرة عن هذا الموضوع لا توضح مدة هذا المجلس بالضبط إذ فقط تشير إلى إنها مدة قصيرة، إلا انه يمكن عدّ هذه التجربة السياسية كمؤشر مهم يدل على رغبة

---

١) إسماعيل الشطي ، الكويت وتجربة الانتقال إلى الديمقراطية ، في: مداخل الانتقال إلى الديمقراطية في البلدان العربية ،مركز دراسات الوحدة العربية ،بيروت ،٢٠٠٣، ص٤٢-٤٣.

٢) حسين محمد البحارنة، دول الخليج العربي: علاقاتها الدولية وتطور الأوضاع القانونية والدستورية فيها، شركة التنمية والتطوير، بيروت ، ١٩٧٣. ص٨٦-٨٧.

٣) د. عادل الطبطبائي، السلطة التشريعية في دول الخليج العربي ، مصدر سبق ذكره ، ص٤١- ٤٢ .

٤) د. محمد الرميحي ،تجربة المشاركة السياسية في الكويت ،مصدر سبق ذكره ،ص٦٤٥، و د. خلدون حسن النقيب ، صراع القبيلة والديمقراطية ، : حالة الكويت ، دار الساقي ، بيروت ، ١٩٩٦، ص١١٦، وكذلك احمد البغدادي وفلاح المديرس ، ((دراسة تحليلية لاتجاهات الرأي عام الكويتي حول مختلف القضايا السياسية المحلية)) ، السياسة الدولية ،العدد(١٦٩)،القاهرة ، آذار ١٩٩٣، ص٨٧ -٨٨.

٥) د . مفيد الزيدي : التيارات الفكرية في الخليج العربي ١٩٣٨-١٩٧١ ،مصدر سبق ذكره ، ص١٠٠.

الكويتيين ممثلين بفئة التجار، وأصحاب الرأي، في المشاركة السياسية والحد من انفراد الحاكم في إدارة البلاد، رغم إن هذا المجلس لم يملك أي سلطات تشريعية إلا انه كون نوعا من المشاركة الشعبية في شؤون الحكم. كما إنها المرة الأولى في تاريخ الكويت التي تشارك فيها نخبة من الكويتيين في وضع أحكام وثيقة دستورية، وكان لهذه الخطوة الإصلاحية أثرها فيما بعد في مجمل الإحداث السياسية والدستورية في الكويت .

ثانياً : الحركة الإصلاحية الثانية عام ١٩٣٨م

لم تتوقف الحركة الإصلاحية في الكويت بعد فشل مجلس عام ١٩٢١م في تحقيق مهامه ، فأستمر التحرك الإصلاحي حتى أصبح أكثر تنظيما في عام ١٩٣٨م حيث عبر هذه المرة عن رغبة الفئات الاجتماعية ولم يقتصر على التجار والأعيان فقط[١] ، فقد كان لاتساع الفئات المثقفة التي تأثرت بالاحتكاك مع القارة الهندية والإفريقية وكذلك العلاقات المباشرة مع مدينتي البصرة وبغداد ، ناهيك عن الحركة الفكرية التي تكونت في الكويت نتيجة المدارس التي تشكلت منذ عام ١٩١٢م وفق النماذج العصرية آنذاك والتي أخذت بالنظام الحديث في التعليم. [٢]

رغم إن تلك المجالس التي تشكلت مع بداية ثلاثينات القرن العشرين كمجلس البلدية ، ومجلس المعارف، ودائرة الأوقاف ، ودائرة الصحة.....الخ قد فشلت في أن تكون نواة للتجربة الديمقراطية نتيجة اختيار أكثر أعضائها من دون انتخابات حقيقية ، الا إنها كانت عامل ازدياد للوعي السياسي والثقافي بفضل المشاركة الشعبية الأولى التي عرفتها الكويت فقد كان يصل إلى عضوية تلك المجالس أكثر المتنفذين والوجهاء والأعيان و رؤساء العائلات، وجماعة التجار، على أساس إن الثقل الاقتصادي والاجتماعي والسياسي كان ينحصر في هذه المجموعة التي عانت مشكلات الكويت وأسهمت مع الحكومة في معالجتها بفضل التبرعات التي كانت يتبرعون بها في أوقات الأزمات السياسية والاقتصادية ،كما إن وضعها الاجتماعي مكنها من تعليم أبنائها وممارسة الخبرة الحياتية الواسعة داخل الكويت وخارجها. [٣]

كانت الإدارة تعاني عدم اهتمام المسئولين بها وكذلك من سوء التنظيم الإداري خلال تلك المدة ، وإهمال شؤونها سواء في مجال نشاط الإدارة الاقتصادي أو ألامني والثقافي، والصحي ،

---

١) محمد جاسم محمد ، النظم السياسية والدستورية في منطقة الخليج العربي والجزيرة العربية ، مصدر سبق ذكره ، ص ١١٥.

٢) إسماعيل الشطي ، الكويت وتجربة الانتقال إلى الديمقراطية ، مصدر سبق ذكره ، ص ١٤٣.

٣) د. مفيد الزيدي : التيارات الفكرية في الخليج العربي ١٩٣٨-١٩٧١ ، مصدر سبق ذكره ، ص ١٠١، كذلك ينظر د. عادل الطبطبائي، السلطة التشريعية في دول الخليج العربي ، مصدر سبق ذكره، ص ٥٦.

جميع تلك الأوضاع ساعدت في إظهار الاستياء في صفوف فئة التجار والفئة الوسطى ، ورغبتها في تحقيق قدر من الإصلاح في الحكم والإدارة. [١]

تأثرت منطقة الخليج العربي في المطالبة بالحياة الدستورية والبرلمانية في أنحاء مختلفة من المشرق العربي ، ومع اشتدد مقاومة الاحتلال البريطاني في العراق ونما الشعور بين صفوف شباب الكويت ضد الوجود البريطاني ، وأثرت الصحافة العراقية بشكل مباشر في الرأي عام الكويتي آنذاك وذلك بفضل نداءاتها ومقالاتها التي نشرتها بأقلام المعارضين من الشباب الكويتي الذين طالبوا بالإصلاح والتحرير والاستقلال من النفوذ الانكليزي . [٢]

تشجيع الشباب الكويتي على المطالبة بالإصلاحات والاقتداء بالتجربة العراقية ، حيث كان للسياسة القومية العربية التي أنتهجها (الملك غازي) في العراق تأثير على رجال الحركة الإصلاحية في الكويت، فكانت تمثل الحافز الكبير في نفوس المثقفين والتجار والشباب.[٣]

فضلاً عن نهاية الحرب العالمية الأولى وظهور النفط والتدفقات المالية الأولى أخذت الخليج العربي المنطقة تشهد التغيرات على مختلف الصعد مما أدى إلى قلق الفئات الإجتماعية ورغبتها في تحقيق الاستقلال الاقتصادي والسياسي ، وإنهاء الوجود البريطاني في البلاد[٤] .

كان لتلك الأوضاع الأثر في ولادة حركة الإصلاح من خلال جمعية سرية تألفت من اثني عشر عضوا وسميت بـ(الكتلة الوطنية) ، سعت تلك الجمعية إلى إصلاح الأوضاع الداخلية من خلال نشر الوعي السياسي ، والمطالبة بالحياة الدستورية والبرلمانية ونشر التعليم والثقافة ، ونشرت المقالات التي تبين وجهات نظرها في الصحف العراقية ، وقامت بتوزيع المنشورات السرية التي كانت تطبع في العراق.[٥]

ثم نشرت الحركة في الصحف العراقية أهدافها بشكل برنامج الذي تضمن بعض المطالب التي تنادي بإدخال إصلاحات إدارية داخلية، وتوفير فرص التعليم لأفراد الشعب ، وتنظيم حالة البلاد الاقتصادية ، والاستعانة بأنظمة الحكومة العراقية المتعلقة بالمجانية والتعليم ، وإغلاق أبواب الكويت في وجه اللاجئين الأجانب ، والسماح للعرب بزيارة الكويت ، وحصر المهن والأعمال في الكويتيين ، وإذا لم تتوفر هذه الإمكانيات يتم الاستعانة بالعرب قبل غيرهم.[٦]

---

١) محمد غانم الرميحي، ((حركة ١٩٣٨ الإصلاحية في الكويت والبحرين ودبي)) ،مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية ،العدد (٤) ، الكويت ،تشرين الأول ١٩٧٥، ص ٣٤.

٢) د. مفيد الزيدي : التيارات الفكرية في الخليج العربي ١٩٣٨-١٩٧١ ،مصدر سبق ذكره ، ص ١٠١.

٣) د. عادل الطبطبائي، السلطة التشريعية في دول الخليج العربي ، مصدر سبق ذكره ، ص ٦٠-٦١.

٤) د. مفيد الزيدي : التيارات الفكرية في الخليج العربي ١٩٣٨-١٩٧١ ،مصدر سابق ، ص ١٠١.

٥) د. محمد الرميحي ،تجربة المشاركة السياسية في الكويت، مصدر سبق ذكره ، ص ٦٤٦.

٦) د. مفيد الزيدي : التيارات الفكرية في الخليج العربي ١٩٣٨-١٩٧١ ،مصدر سابق ، ص ١٠٢-١٠٣.

أقدمت الحركة على تقديم عريضة إلى (الشيخ أحمد الجابر الصباح) عام ١٩٣٨م بعد أن لاقت مطالبها تأييداً من قبل بعض أفراد الأسرة الحاكمة ، وخاصة (الشيخ عبد الله السالم) الذي كان يؤمن بضرورة وجود مشاركة أكبر في الحكم ، وكانت العريضة تطالب بضرورة وجود مجلس تشريعي مؤلف من أحرار البلاد للأشراف على تنظيم أمور البلاد.[١]

وتجنبا لإثارة الفوضى والاضطرابات ولتهدئة الأوضاع وإرضاء دعاة الإصلاح في الداخل استجاب الشيخ لهذه المطالب ، وأعلن استعداده لتشكيل مجلس تشريعي ، آخذا بنصيحة بريطانيا بضرورة الاستجابة لهذه المطالب خشية تحول هذه الحركة إلى حركة انقلابية تطيح بالنظام [٢].

ونتيجة لذلك أجريت الانتخابات في الكويت ونجحت الحركة الصلاحية في تحقيق أهدافها بتشكيل أول مجلس تشريعي عرفته الكويت ، وقد ضم هذا المجلس أربعة عشر عضواً، عشرة منهم منتخبين من قبل الشعب بمشاركة (١٥٠) عائلة من العائلات المعروفة، أما الأربعة الآخرون فهم من أفراد الأسرة الحاكمة. ولقد استطاع في زمن قصير انجاز الكثير من الإصلاحات وتمكن من تطوير البلاد سياسيا واقتصاديا واجتماعيا وتعليميا، وسن القوانين والأنظمة التي تخص تنظيم شؤون البلاد المختلفة ووضع مشروع القانون الأساسي.[٣]

تمكن المجلس من إصدار وثيقة في تموز ١٩٣٨ تضمنت خمس مواد وافق عليها (الشيخ أحمد الجابر) آنذاك وهي[٤]:-

المادة الأولى: الأمة مصدر السلطات ممثلة في هيأة نوابها المنتخبين.

المادة الثانية: على المجلس التشريعي أن يشرع القوانين بشأن الميزانية،والقضاء، والإنفاق عام،والمصارف،والصحة وكل قانون تقتضي مصلحة البلاد تشريعه

المادة الثالثة: مجلس الأمة مرجع لجميع المعاهدات والامتيازات الداخلية والاتفاقيات، وكل ما يستجد من هذا القبيل لا يعتبر شرعيا إلا بموافقة المجلس وإشرافه.

المادة الرابعة: بما إن البلاد ليس فيها محكمة إستئنافية ،فأن مهام المحكمة المذكورة تناط بمجلس الأمة التشريعي ، حتى تشكل جهة مستقلة لهذا الغرض .

---

١) د. جمال زكريا قاسم ، الخليج العربي : دراسة لتاريخ الإمارات العربية ١٩١٤- ١٩٤٥، مصدر سبق ذكره ، ص ١٧٣.

٢) د. مفيد الزيدي : التيارات الفكرية في الخليج العربي ١٩٣٨-١٩٧١ ، مصدر سبق ذكره ، ص ١٠٤. كذلك انظر د. عادل الطبطبائي، السلطة التشريعية في دول الخليج العربي ، مصدر سبق ذكره ، ص ٦٣. وكذلك إسماعيل الشطي ، الكويت وتجربة الانتقال إلى الديمقراطية ، مصدر سبق ذكره ، ص ١٥٧-١٥٩.

٣) محمد الرميحي ، تجربة المشاركة السياسية في الكويت،مصدر سبق ذكره ، ص ٦٤٦، وكذلك ينظر محمد جاسم محمد ، النظم السياسية والدستورية في منطقة الخليج العربي والجزيرة العربية ، مصدر سبق ذكره ، ص ١١٥-١١٦.

٤) د. عادل الطبطبائي، السلطة التشريعية في دول الخليج العربي ، مصدر سبق ذكره ، ص ص٦٧ -٧٢.

المادة الخامسة: رئيس المجلس التشريعي هو الذي يمثل السلطة التنفيذية في البلاد.

وساهمت هذه الوثيقة في تنظيم توزيع دخل النفط الجديد وعلاقة المجتمع بالشركات النفطية الجديدة وكذلك توزيع الخدمات المستجدة على المجتمع كالتعليم والصحة والميزانية....الخ [١] .

قام المجلس بانجازات إصلاحية في مجال القضاء والإدارة، إذ قام بفصل من أسماهم بـ(القضاة الفاسدين)، كما قام بإنشاء أول دائرة مالية للأشراف على ما يرد للحكومة من مال ، وطريقة صرفه وتوزيعه ، كما قرر مرتبات كافية لأفراد الأسرة الحاكمة ، وألغيت جميع الاحتكارات التي رآها المجلس ضارة بالاقتصاد ، اما في مجال التعليم فقد فتح مدارس جديدة في الكويت، وتم فتح صفوف ابتدائية لتعليم البنات ، وإرسال البعثات إلى خارج البلاد للدراسة، ومحاربة الأمية ، كما سمح للمعارضة بالإدلاء برأيها بكل حرية، والسماح لها بنشر أرائها في بعض الصحف العراقية دون منعها من دخول الكويت ، كما عرفت الكويت لأول مرة في تاريخها نادي (كتلة الشباب الوطني) الذي زاد عدد أعضائه على المائتين من الشباب تولوا مهمة شرح أهداف ومبادئ النظام الديمقراطي [٢] .

لم يتمكن أعضاء المجلس من الاستمرار بواجباتهم النيابية مما أدى في النهاية إلى حله بسبب المعوقات الداخلية والخارجية التي أعاقت استمرار هذا النهج الإصلاحي الذي أخذت تعيشه الكويت في تلك المرحلة ، وخاصة بعد أن بدأ المجلس ينافس الشيخ في سلطته وإدارته للبلاد، وشعور الحاكم بأنه قد أصبح حاكم بدون صلاحيات ، فالوثيقة الدستورية التي أصدرها المجلس التشريعي جمعت السلطات كافة بيد أعضاء المجلس، وتركت للحاكم صلاحيات ثانوية مما دفع به إلى محاولة استعادة صلاحياته ، ويذكر ان الشخصيات المحافظة عارضت الإصلاحات التي قام بها المجلس على أساس كونها منافية للتقاليد والأعراف المعمول بها ، فضلاً عن معارضة الفئات المتضررة وهم أصحاب الامتيازات والاحتكارات التي كانوا يحصلون عليها قبل الإصلاحات التي قام بها المجلس ، فضلاً عن عدم وجود قاعدة شعبية تساند المجلس والسبب هو ضعف الوعي السياسي الشعبي تجاه المفاهيم الإصلاحية ، ناهيك عن فشل أعضاء المجلس في إقناع الشيخ بأهمية إجراء الإصلاحات الاقتصادية والسياسية في البلاد.[٣]

ويذكر ان بريطانيا كانت تنظر بعين الريبة وعدم الارتياح إلى هذا المجلس خاصة في صلاحياته بالبت في المعاهدات والاتفاقيات الدولية ، والتصديق عليها مما دفعها إلى تقديم احتجاج

---

١) محمد الرميحي ، تجربة المشاركة السياسية في الكويت، مصدر سبق ذكره ، ص ٦٤٤-٦٤٧. احمد البغدادي وفلاح المديرس ، ((دراسة تحليلية لاتجاهات الرأي عام الكويتي حول مختلف القضايا السياسية المحلية))، مصدر سبق ذكره ، ص ٨٨.

٢) د. عادل الطبطبائي، السلطة التشريعية في دول الخليج العربي ، مصدر سبق ذكره، ص ٧٠-٧٣.

٣) د. حسين محمد البحارنة، دول الخليج العربي: علاقاتها الدولية وتطور الأوضاع القانونية والدستورية فيها ، مصدر سبق ذكره ، ص ٨٨.

إلى الحاكم حول هذا الأمر مؤكدة أن التغييرات الداخلية في الكويت لا يمكن أن تؤثر في حق بريطانيا في إدارة الشؤون الخارجية. [١]

فضلا عن مواقف بعض الدول المجاورة التي كانت تنظر بعدم الارتياح لوجود مجلس تشريعي منتخب في الكويت ، بحيث ان (عبد العزيز آل سعود) ملك السعودية لم يؤيد قيام المجلس خوفاً من تسرب أفكار ومبادئ الإصلاح إلى بلاده. [٢]

لم يستمر عمل المجلس سوى سنة واحدة من آذار ١٩٣٨ إلى آذار ١٩٣٩، فقد أصدر قرار بحل المجلس من قبل الشيخ وأعلن إلغاء الدستور المقترح من قبل المجلس ، كما أقدم على تكوين مجلس تشريعي جديد أطلق عليه اسم (مجلس الشورى)، وعين فيه أربعة عشر عضوا جميعهم من أفراد الأسرة الحاكمة والأعيان، ووضع دستور جديد يؤكد فيه الروابط الوطيدة بين الكويت وبريطانيا، ولكن هذا المجلس اتصف بضعف تكوينه وصلاحياته وسرعان ما توقف مع اندلاع الحرب العالمية الثانية، وانشغال البلاد بإحداثها وتطوراتها. [٣]

وبذلك يُعد عام ١٩٣٨ هو المدخل الذي دخل منه الكويتيين إلى ساحة المشاركة السياسية، وقد بلغ من أهميته لدى الكويتيين كحدث تاريخي، إذ اخذ يطلق على عام الذي انتهى فيه المجلس بـ(سنة المجلس) على ما هو معروف لدى أهل الكويت حتى الآن ، ثم استمر العمل الإصلاحي في المجتمع الكويتي ولم يتوقف لهذا التاريخ ، فقد شهد عام ١٩٥٢م تطورا نوعيا في الحياة السياسية في الكويت ، ففي فترة حكم عبد الله السالم عام ١٩٥٠م سعى إلى إجراء انتخابات للمجالس النوعية حيث دعا إلى انتخاب مجالس تدير الشؤون المحلية للدولة ، وهي المجالس البلدية والمعارف والصحة والأوقاف[٤].

ولا يغفل دور الحركة العمالية في تاريخ النضال الديمقراطي الكويتي ، فأن طبقت العمال هي أول من بدأ التحرك الشعبي بعد ضرب تجربة المجلس التشريعي عام ١٩٣٨م ، فكان لهم تحركات مشهودة في عام ١٩٤٢م ثم تكررت في عام ١٩٥٢م مطالبين برفع الغبن عنهم وقاموا بتنظيم شؤونهم وتأسيس جمعية تعاونية ، ثم انضم الكثير منهم إلى جمعية الإرشاد الإسلامية ، لأنها كانت الجمعية السياسية الوحيدة المصرح بها في الكويت ، وكانت الملجأ لكل الكويتيين[٥].

---

١) د. جمال زكريا قاسم، الخليج العربي : دراسة لتاريخ الإمارات العربية ١٩١٤- ١٩٤٥، مصدر سبق ذكره، ص ١٧٨-١٧٩.

٢) د. عادل الطبطبائي، السلطة التشريعية في دول الخليج العربي ، مصدر سبق ذكره ، ص ٧٠.

٣) د. احمد البغدادي وفلاح المديرس ، ((دراسة تحليلية لاتجاهات الرأي عام الكويتي حول مختلف القضايا السياسية المحلية)) مصدر سبق ذكره، ص ٨٨-٨٩.

٤) د. أحمد الخطيب ، الكويت من الإمارة إلى الدولة ، ط٢ ، المركز الثقافي العربي ، الدار البيضاء ، المغرب ٢٠٠٧، ص١٨٧.

٥) المصدر نفسه ، ص١٧٢-١٧٤.

ثم برزت حركة وطنية متماسكة قادرة على الاستدعاء السياسي وتحريك الشارع تحريكا سريعا منظما وقد شهدت الكويت مظاهرات عام ١٩٥٩-١٩٦١م اثر الظروف السياسية في الكويت[١].

وعلى الرغم من قصر عمر الصحافة في الخمسينات والقيود والإجراءات المعرقلة لعمها فأنها أدت دورا مهما في التوعية والتوجيه والمطالبة بالإصلاح ، فكانت تقدم مواضيع لمعالجة القضايا الاجتماعية والتربوية والسياسية وواكبت مسيرة المطالبة بالديمقراطية وأكدت على أهمية الانتخاب ورفض التعين وانتقدت الفساد والمحسوبية ودعت إلى توفير الخدمات وأيدت تحرر المرأة وأبرزت نشاطات الكويتيات المطالبات بذلك[٢].

المطلب الثاني : حراك الإصلاح السياسي بعد استقلال الكويت

كانت مسيرة مجلس الأمة الكويتي ، مشوبة بالتوقفات وباعتراف الجميع ، لكنها تميزت في الوقت ذاته بالأتساع المطرد للحريات السياسية والمستمدة من الاقتصاد السياسي والطبقات الاجتماعية والمجتمع المدني والمؤسسات السياسية الموجودة منذ البداية ، والتي حددت مسار الخيارات السياسية فيما بعد[٣] .

فبعد ان حصلت الكويت على استقلالها يوم ١٩/حزيران/١٩٦١م ، كان ذلك إيذانا بإطلاق يدها في ترتيب شؤونها الخارجية والداخلية[٤] ، فخلال تجربتها البرلمانية في الحكم شهدت العديد من الأزمات السياسية والدستورية والتي أثارت خلافاً حاداً بين السلطتين التشريعية والتنفيذية ، وكان نتيجة بعضها تدعيم موقف السلطة التنفيذية ، والإطاحة بالبرلمان المنتخب من الشعب[٥] .

ففي كانون الثاني ١٩٦٣م ، استقالة الوزارة الانتقالية ، وعلى أثرها تشكلت الوزارة الدستورية الأولى في شباط ١٩٦٣م ، وكان فيها (١١) شيخا وثلاثة من الكويتيين هم عبد العزيز حمد الصقر وزيرا للصحة وحمود ألزيد الخالد وزيرا للعدل ومحمد النصف وزيرا للأشغال ، وكانوا من رجالات الكويت البارزين وتطوعوا للمشاركة في الحكم بسبب دورهم في الحركة الإصلاحية

---

١) د. عبد الله فهد النفيسي ، الكويت : الرأي الآخر ، دار طه للإعلان ، لندن ، ١٩٨٧، ص٧٣.

٢) د. أحمد الخطيب ، الكويت من الإمارة إلى الدولة ، مصدر سبق ذكره ، ص١٦٨-١٧١.

٣) عبدالله الشايجي ، الكويت إلى أين : التحديات ومستقبل النموذج الديمقراطي ، مجلة المستقبل العربي ، العدد ٣٦٨ ، تشرين الأول / أكتوبر ٢٠٠٩ ، ص٥٥-٥٦

٤) د. أحمد الخطيب ، الكويت من الإمارة إلى الدولة، مصدر سبق ذكره ، ص٢١٥.

٥) خلدون حسن النقيب ، صراع القبيلة والديمقراطية ، مصدر سبق ذكره ، ص٣٧-ص٣٨ . : كذلك : محمد حسن العيدروس ، تأريخ الكويت الحديث المعاصر ، دار الكتاب الحديث، الأمارات ، ٢٠٠٢ ، ص٢٠٦ .

وتعزيز التجربة الديمقراطية [١]، ولم تلبث هذه الوزارة في الحكم ألا سنة وثمانية أشهر ، بسبب تقديم عدد من النواب الوزراء استقالتهم ، ثم أعيد تشكيل الوزارة في ١٩٦٤/١٢/٦ ، لكنها لم تلبث أيضا أن استقالت بعد عدة أسابيع وكان سبب الاستقالة هو اعتراض التكتل القومي في مجلس الأمة على تشكيلها كون غالبيتها من التجار ، وهذا ما يتعارض مع الدستور نصاً وروحاً إذ لا يجوز الجمع بين التجارة والعمل الحكومي[*] ، الأمر الذي دفع رئيس مجلس الأمة إلى تقديم استقالته وتبعه (٩) نواب من المجلس[٢] ، ولم تتمكن الوزارة من أداء القسم الدستوري وبذلك بدأت أول أزمة سياسية في العهد الدستوري[٣] .

ولكي يراعى التمثيل شبه المتساوي للقوى الاجتماعية الرئيسة الثلاثة في المجتمع الكويتي : (الأسرة الحاكمة – كبار التجار – الطبقة الوسطى أو عامة الشعب من غير الفئتين الأولين) تشكلت وزارة جديدة في ١٩٦٥/١/٣ ، ويبدو ان هذا التشكيل كان الصفة الغالبة على الوزارات التي جاءت فيما بعد حتى عام ١٩٨٥[٤] .

وفي ١٩٦٥/١٢/٤ ، تشكلت الوزارة الخامسة ، وكان من العقبات التي واجهتها مشروع اتفاقية أعادة النظر في عائدات الدولة من النفط والتي لقيت معارضة شديدة من مجلس الأمة ، مع إصرار الحكومة في تمرير الاتفاقية ، ولذلك ما أن أكمل المجلس الأول (مجلس الأمة) مدته القانونية في ١٩٦٧/١/٣[٥]، تبين من أحاديث الناس والتقارير التي نشرت في الصحف في ذلك الحين ، أن الحكومة تنوي التدخل في انتخابات مجلس الأمة الثاني التي أجريت في ١٩٦٧/١/٢٥ ، كان تدخل الحكومة بشكل علني ، إذ عمدت الحكومة إلى تزوير الانتخابات ، فقد تدخل وكيل وزارة الداخلية شخصياً في ٢٥/ كانون الثاني /١٩٦٧ وإصدار الأوامر إلى رجال الشرطة بأخذ صناديق الاقتراع في اللجان الفرعية بالقوة من دون موافقة رؤساء تلك اللجان، ونقلها بصورة مخالفة للقانون وبمعزل عن موافقة رؤساء اللجان وأعضائها في سيارات خاصة، وذلك من دون أن تُختم فتحات الصناديق بالشمع الأحمر، وجرى تسجيل وقائع نقل

---

١) د. أحمد الخطيب ، الكويت من الإمارة إلى الدولة، مصدر سبق ذكره، ص ٢٥٠-٢٥١.

(*) يذكر ان السبب الحقيقي هو الصراع الدائر بين جناحي العائلة الحاكمة وبالذات بين جابر العلي وجابر الأحمد فالأول يعتقد ان جابر الأحمد هو المنافس الحقيقي له في ولاية العهد ،وان حجة المعارضين في الاستقالة واهية وغير دستورية اذ ان الدارج اما ان يوقف التاجر نشاطه مؤقتا ا وان يوكل احد اقاربه بذلك ، للمزيد ينظر ، د. أحمد الخطيب ، المصدر نفسه ، ص٢٦٨-٢٧٠.

٢) د. عادل الطبطبائي، السلطة التشريعية في دول الخليج العربي ، مصدر سبق ذكره ، ص٢١٩ : كذلك أنظر : محمد حسن العيدروس، تأريخ الكويت الحديث المعاصر ، مصدر سبق ذكره ، ص٢٠٦ .

٣) أحمد الديين ، أزمة الديمقراطية الكويتية ، صحيفة الوقت (البحرينية) ، العدد (١١٧) ، ١٧ يونيو ٢٠٠٦

٤) مفيد الزيدي : التيارات الفكرية في الخليج العربي ١٩٣٨-١٩٧١ مصدر سبق ذكره ، ص ١٣٣ .

٥) المصدر نفسه ، ص١٣٤

بعض الصناديق الحقيقية إلى منازل خاصة وجهات غير رسمية، فيما سلم رجال الشرطة إلى اللجان الأصلية صناديق بديلة تضم أوراق انتخاب مجهزة بالعدد ذاته، ولكن مع تغيير الاختيارات[١] ، فضمنت الحكومة بذلك النتيجة لصالحها[٢] .

في ١٩٦٧/١/٢٧ ، وقع (٣٨) مرشحاً ، من ضمنهم (٦) مرشحين فازوا بالانتخابات، بياناً يشجبون فيه تلاعب الحكومة بنتائج الانتخابات [٣] ، وانضمت أليهم بعض الجمعيات المهنية ، وجمعيات النفع عام بالاحتجاج على نتائج الانتخابات ، وأصدرت جمعية المحامين والصحفيين ، والاتحاد الوطني لطلبة الكويت وجمعية الخريجين ، واتحاد العمال ، بيانات تندد بما وصفه تزوير مفضوح في الانتخابات ، وبذلك دخلت الكويت أزمة سياسية دستورية جديدة[٤].*

وبعد انتخابات مجلس الأمة الثالث في ١٩٧١/١/٢٣[٥] ، في جو من التذمر والاستياء الشعبي نتيجة تزوير الانتخابات السابقة ، وقد سيطرت قضيتان أساسيتان على مناقشات المجلس وهي : مشروع أنشاء المحكمة الدستورية وموضوع المشاركة النفطية ، ومطلب تأميم النفط[٦] ، وقد أكملت الوزارة السادسة مدتها القانونية ، واستقالت بعد أجراء انتخابات مجلس الأمة الرابع ، في ١٩٧٥/١/٢٧ ، وعلى الرغم من أن الأمور سارت بسلام في عهد الوزارة السادسة ألا إن الكثير من المناقشات والقضايا التي أثيرت في عهدها ، في أروقة مجلس الأمة وفي الساحة السياسية ، والتي ستلقي بظلالها فيما بعد على الأحداث الجسيمة التي ستقع على عاتق الوزارة التي تشكلت في ١٩٧٥/٢/٩[٧].

---

١) أحمد الديين ، صحيفة الوقت البحرينية العدد ٣٤١ – السبت ٨ محرم ١٤٢٨ هـ – ٢٧ يناير ٢٠٠٧.

٢) محمد حسن العيدروس ، تأريخ الكويت الحديث المعاصر ، مصدر سبق ذكره ، ص٢٠٧ .

٣) خلدون حسن النقيب ، صراع القبيلة والديمقراطية ، مصدر سبق ذكره ، ص٣٩ . كذلك أنظر: أحمد الديين ، أزمة الديمقراطية الكويتية مصدر سبق ذكره .

٤) خلدون حسن النقيب ، صراع القبيلة والديمقراطية ، مصدر سابق ، ص٣٩ .

*** لم يكن خليفتي الشيخ عبدالله السالم ، أي الشيخ صباح السالم (١٩٦٥ – ١٩٧٧) والشيخ جابر الأحمد الصباح (١٩٧٧ – ٢٠٠٦) ، ميالين إلى الدستورية والديمقراطية البرلمانية بقدر سلفهما عبدالله السالم ، كما سمح مردود النفط لآل صباح من التحرر من اعتمادهم الأساسي على العائلات التجارية للدعم المالي ، مما غير أحدى ديناميكيات النظام الرئيسة ، فقاموا بتعليق الدستور وحل البرلمان أكثر من مرة خلال الأعوام (١٩٦٧ – ١٩٨٦) ، وفي كل مرة أربعة سنوات . بول سالم ، الكويت : المشاركة السياسية ضمن نظام الأمارة ، أوراق كارنجي ، سلسلة الشرق الأوسط ، مركز كارينجي للشرق الأوسط ، العدد(٣)، بيروت ، حزيران ٢٠٠٧ ، ص٦ .**

٥) خلدون حسن النقيب ، صراع القبيلة والديمقراطية ، مصدر سابق ، ص٣٩ .

٦) محمد حسن العيدروس ، تأريخ الكويت الحديث المعاصر ، مصدر سبق ذكره ، ص٢٠٧ .

٧) خلدون حسن النقيب ، صراع القبيلة والديمقراطية ، مصدر سباق ، ص٣٩ .

المطلب الثالث : الحراك الحكومي لمواجهة مطالب الإصلاح في تلك الحقبة

ظهرت بالانتخابات الثالثة لأعضاء مجلس الأمة تحالفات جديدة بين القوى الاجتماعية تبعاً لمصالحها ، فقد تحالف زعماء القبائل مع الأسرة الحاكمة في المعارك الانتخابية لكي يقفوا ضد المثقفين والتجار ورجال الأعمال ، ونظراً لتحالفات أولئك الزعماء ، وصفت الإصلاحات الدستورية في السبعينيات بأنها (ديمقراطية قبلية) ، كما حاول التجار وأصحاب النفوذ الاقتصادي التطلع نحو مشاركة أكبر لهم في صنع القرار ، وعدم التدخل في القضايا السياسية ، تجنباً لإثارة المشكلات مع الحكومة ، للحفاظ على علاقات متوازنة مع الأسرة الحاكمة لضمان مصالحهم الاقتصادية[١] .

في عام ١٩٧٥م وبالتحديد في عهد الوزارة الثامنة أعيد طرح قضية التأميم ، فكان مجالاً لسجلات حادة شابها التوتر بين الوزراء وأعضاء مجلس الأمة ، فضلاً عن مناقشة مشاريع القوانين المهمة ، وأستمر المطالبة بالإصلاحات من قبل المجلس طوال السنة والنصف من عمر هذا المجلس ، مما دفع الشيخ جابر الأحمد ولي العهد ورئيس الوزراء لمواجهة تلك المطالب إلى تقديم استقالة الحكومة[٢] ، ثم حل المجلس مباشرةً في ١٩٧٦/٨/٢٩م ، وبهذا يكون ثاني حل لمجلس تشريعي منتخب[٣] ، مما أدخل البلاد في أزمة دستورية ، والأزمة السياسية الكبرى والأخطر والأكثر جدية من كل الأزمات السابقة[٤] .

ويذكر ان الحكومة الكويتية حاولت في إعقاب حل المجلس تعديل الدستور من اجل تقليص سلطات المجلس ، إلا ان تصاعد المعارضة لهذا التوجه حال دون ذلك [٥] .

وعاشت الكويت خمس سنوات من غياب الحياة البرلمانية من عام ١٩٧٦م ولغاية عام ١٩٨١م حين أعيد العمل به مرةً ثانية [٦] ، وخلال تلك الفترة تشُكلت الوزارة التاسعة للأشراف على أمور البلاد في ١٩٧٦/٩/٦م ، في ظل غياب للبرلمان الكويتي (مجلس الأمة) ، وبعد وفاة الأمير صباح العبد الله ، وتولي الأمير أحمد الجابر الصباح ، أعيد تشكيل الوزارة العاشرة في

---

١) مفيد الزيدي : التيارات الفكرية في الخليج العربي ١٩٣٨-١٩٧١ ، مصدر سبق ذكره ، ص١٣٦ .

٢) خلدون حسن النقيب ، صراع القبيلة والديمقراطية ، مصدر سبق ذكره ، ص٤٠.

٣) محمد عبد المحسن المقاطع ، التجربة الديمقراطية في الكويت : الإخفاقات والتحديات ، مركز دراسات الوحدة العربية ، ط١ ، بيروت ،٢٠٠١ ، ص .

٤) خلدون حسن النقيب ، صراع القبيلة والديمقراطية ، مصدر سابق ، ص٤٠.

٥) حسنين توفيق إبراهيم ، الإصلاح السياسي في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية ، مركز الخليج للأبحاث ، دبي ٢٠٠٥ ، ص٦٩.

٦) محمد الرميحي ، تجربة المشاركة السياسية في الكويت : ١٩٦٢-١٩٨١، مصدر سبق ذكره ، ص٦٥٥ .

١٩٧٨/٢/١٦م[١] ، وفي عهدها شكلت لجنة لتنقيح الدستور في ١٩٨٠/٢/١٠م، وأنهت إعمالها في ١٩٨٠/٦/٢٢[٢] .

أجريت الانتخابات ١٩٨١ ، بمجموعات ضغط جديدة ، خاصة من خلال التجمعات الدينية السياسية ، فقد وصل ممثلي الحركات الإسلامية إلى البرلمان ، كحركة الإخوان المسلمين ، والحركة السلفية ، والحركة الشيعية وشهدت الانتخابات الخامسة لعام ١٩٨١م مواجهة بين الحركات الإسلامية ، والتيارات الليبرالية الوطنية باجتهاداتها المختلفة[٣].

اهتم البرلمان الجديد (مجلس الأمة) في عملية تنقيح الدستور ، ومحاولة إضفاء الشرعية الدستورية على أنموذج متطور من الحكم المطلق[٤].

بعد الانتخابات تشكلت الوزارة الحادية عشرة ، في آذار عام ١٩٨١م ، وفي عهد هذه الوزارة انهار سوق الكويت للأوراق المالية في منتصف سنة ١٩٨٢م ودخلت البلاد في أزمة اقتصادية ، عرفت فيما بعد بـ (أزمة سوق المناخ) وأخفق كل من مجلس الأمة والحكومة في إيجاد مخرج من هذه الأزمة ، كما اخفقا في وضع تصورات موضوعية دقيقة لكثير من القضايا الحيوية الملحة كالإسكان والإصلاح الإداري وغيرهما[٥] .

ثم جاء مجلس عام ١٩٨٥م بعد الفشل ذريع لمحاولة الحكومة تنقيح الدستور في (مجلسها) الذي صاغته في ١٩٨١م ، فأتت نتائج انتخابات ١٩٨٥م بمنزلة ردة فعل على المجلس السابق ، ففاز بالانتخابات أبرز الرموز السياسية كأحمد الخطيب وجاسم القطامي وسامي المنيس وفيصل الصانع ويوسف المخلد، إضافة إلى عدد من النواب الشباب الجدد كحمد الجوعان، وأحمد الربعي، ومبارك الدويلة، وعبد الله ألنفيسي، وذلك منح المجلس الجديد روحاً وحيوية في الأداء، حتى أطلق عليه مسمى (أقوى مجلس)[٦] .

كان واضحاً بعد الانتخابات أن ذلك (المجلس القوي) قد نظم صفوفه من اجل الإصلاح السياسي للتعامل بجدية مع ملفات تراكم عليها الغبار، وأصبح يمارس دوره الرقابي والتشريعي المفترض بعد ضعف ووهن ملحوظين للحياة سياسية في مدة غياب المجلس منذ عام ١٩٧٦م أو بوجود مجلس ضعيف منذ ١٩٨١، فكان واضحاً أن المجلس الجديد يرغب في استعادة الدور

---

١) خلدون حسن النقيب ، صراع القبيلة والديمقراطية ، مصدر سبق ذكره ، ص٤١

٢) د. عادل الطبطبائي، السلطة التشريعية في دول الخليج العربي ، مصدر سبق ذكره ، ص٣٤٩ .

٣) محمد الرميحي ، البترول والتغير الاجتماعي في الخليج العربي ، مصدر سبق ذكره ، ص٤٢ .

٤) خلدون حسن النقيب ، صراع القبيلة والديمقراطية ، مصدر سابق ، ص٤٢ .

٥) المصدر نفسه ، ص٤٣.

٦) مريم جويس ، الكويت ١٩٤٥-١٩٩٦ : رؤية إنجليزية –أمريكية ، دار أمواج للنشر والتوزيع ، بيروت ، ٢٠٠١، ص٢٠٦ – ص٢٠٧ .

الذي غيبته السلطة التنفيذية أو أضعفته، فأتى النواب الجدد بأجندة مزدحمة لإقرار مجموعة من الإصلاحات والتصدي لعدة قضايا ترتبت على الفراغ التشريعي الذي صاحب الحقبة الغير الدستورية من ١٩٧٦م إلى ١٩٨١م[١] .

وللحيلولة دون استمرار المجلس في خطواته الإصلاحية ، وتحت ذريعة الاعتبار الأمني بسبب حرب الخليج الأولى آنذاك أصدرت الحكومة الكويتية أمر أميري في عام ١٩٨٦م يقضي بحل البرلمان وتعطيل الدستور وبذلك بدأت أزمة دستورية جديدة[٢] .

بعد ذلك أصدر الأمير جابر الأحمد الصباح مرسوم أميري يقضي بتشكيل حكومة جديدة تقع على عاتقها إدارة شئون البلاد ، وكانت الحكومة الجديدة التي اصطلح على تسميتها بـ(حكومة الحل) من أكثر الحكومات عدداً في تأريخ الكويت منذ الاستقلال، فضمت ٢١ وزيراً، منهم ١٤ وزيراً سابقاً و٧ وزراء جدد، كما تم استحداث ٥ حقائب وزارية جديدة، وأتاح تعطيل (المادة ٥٦) من الدستور كما ورد في الأمر الأميري لحل المجلس، تشكيل حكومة بهذا العدد الكبير من الوزراء، إذ تنص (المادة ٥٦)على ألا يتجاوز عدد الوزراء ثلث أعضاء مجلس الأمة، أي ١٦ وزيراً ، مما يجعل تشكيل تلك الحكومة غير دستوري، وشارك في الحكومة غير الدستورية أربعة من أعضاء مجلس الأمة المنحل،هم:خالد الجمعيان وعبد الرحمن الغنيم وناصر الروضان، جاسم الخرافي [٣] .

وفي أعقاب الحل الثاني للمجلس ١٩٨٦م تزايدت المطالب من قبل القوى الإسلامية والقومية بعودة المجلس المنحل أو إجراء انتخابات جديدة [٤]

في عام ١٩٨٩م قدم (٣٠) عضواً من أعضاء مجلس الأمة المنحل طلباً إلى الأمير يدعونه به إلى إدخال إصلاحات دستورية ، ألا إن رفض الأمير على أصل الطلب دفع باتجاه عقد الاجتماعات المنظمة في الساحة السياسية الكويتية لمناقشة أوضاع المؤسسات السياسية الكويتية ومساندة المطالبة بالإصلاحات الدستورية فيما عرف بـ (حركة الديوانيات) ... ويذكر عدم مشاركة جمعية الإصلاح الاجتماعي (الإخوان المسلمون) وجمعية التراث (السلف) في تلك التجمعات وعندما سألوا ممثليهم من النواب كان جواب بأنهم يشاركون كنواب وليس كممثلين لأحزابهم وإذا كان النواب الآخرين يريدون مشاركة أحزابهم فعليهم التفاوض مع قيادة الحزبين وقد فهم من هذا الرد بأن القيادات الدينية لا تريد المشاركة كي لا تعكر علاقتها بالنظام وتخسر

---

١) نواب الصراخ .. والأسباب الحقيقية للأزمة السياسية في الكويت
http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=170807.

٢) خلدون حسن النقيب ، صراع القبيلة والديمقراطية ، المصدر سبق ذكره ، ص٤٣ .

٣) عبد الرسول درويش ، أزمة الدستور الكويتي ، صحيفة الوقت البحرينية ، العدد ١٣٩٧ ،١٨ ديسمبر ٢٠٠٩.

٤) حسنين توفيق إبراهيم ، الإصلاح السياسي في دول مجلس التعاون ، مصدر سبق ذكره ، ص٦٩.

الامتيـازات الماليـة والوظيفيـة وغيرهـا التـي يقـدمها النظـام لهـم ، وبعـد ان تزايـدت الاحتجاجـات والحراك الجماهيري يزداد أحست الحركات الإسلامية بعزلة وحرج فحاولت ان تلحق بالركب ، وشاركت في البيانات فقط[١] .

وتحت الضغوط الشعبية أعلن أمير الكويت آنذاك الأمير جابر الأحمد الصباح في نيسان ١٩٩٠ بتشكيل مجلس وطني يتكون من (٥٠) عضواً معيناً يحل محل مجلس الأمة ، لم يكن للمجلس الجديد اختصاصات فعلية ، وإنما كانت استشارية وشرفية ، الأمر الذي أحدث انقساما بين أعضاء (حركة الديوانيات) بين مؤيد ومعارض وتعاملت الحكومة مع المعارضين بشكل عنيف ، فاعتقلت العديد منهم غير أن (أزمة الخليج الثانية) غيرت مسار الأحداث ، وأظهر سوء الإدارة في التعامل مع المتغيرات عامة[٢] .

---

١) د. احمد الخطيب ، الكويت من الدولة إلى الامارة ، المركز الثقافي العربي ، الدار البيضاء ٢٠٠٩م، ص٩٤-١٠٨.

٢) أبتسام الكتبي ، التحولات الديمقراطية في منطقة دول مجلس تعاون الخليج ، مركز دراسات الوحدة العربية ، سلسلة كتب المستقبل العربي العدد (٣٠) ، بيروت، شباط ،٢٠٠٤ ، ص٥٩.

الفصل الثالث : موقف الحركات الإسلامية من قضايا الإصلاح السياسي في الكويت

قبل الخوض في مواقف وصراع الحركات الإسلامية مع السلطة الحاكمة في الكويت من جل الإصلاح السياسي ، لابد من المرور على مفهوم الصراع كظاهرة تاريخية بين الحركات الإسلامية وأنظمة الحكم على مر تاريخها السياسي .

وذلك يتطلب الوقوف على رؤية المنظومة القيمية والتفاعلات في سياق الحركة الإسلامية ، وبيان عوامل التشابه والتباين في مسارات الموقف الإسلامي في تفسير ظاهرة الصراع .

وظاهرة الصراع تعتبر حقيقة ثابتة في واقع الإنسان والجماعات وهي ظاهرة تتميز بالتعقيد وذلك لتعدد أبعادها وتداخل مسبباتها ومصادرها وتشابك تفاعلاتها المباشرة وغير المباشرة [١].

ويرى المفكرون الإسلاميون إن الصراع الفكري هو الذي يمثل شكل الصراع الجديد ، والذي يعتبر امتداد للصراع التاريخي بين الغرب والإسلام[٢].

ومن الأساتذة الباحثين من يرى إمكانية تحول الصراع إلى حركة متقدمة صاعدة ، انطلاقا دعوة القرآن الكريم للجماعة للإرادة الحرة والخيار المفتوح اللذين منحا للإنسان فردا وجماعة حرية الانتماء والتنوع وعدم التوحد ، وبالتالي تعد قيمة الحياة وصيرورتها الحضارية الدائمة تكمن في هذا الصراع[٣].

وبعد هذه الصورة المبسطة سنحول تسليط الضوء على ابرز مراحل تداعيات الصراع في الكويت بين القوة السياسية الفاعلة ومواقفها تجاه الإصلاح السياسي .

---

١) د. أكرم عبد الله صالح ،الصراع الفكري العالمي المعاصر بين الشريعة الإسلامية والتفاسير الوضعية ، مجلة قضايا سياسية ، العددان ٢٣/٢٤، كلية العلوم السياسية / جامعة النهرين ، بغداد ٢٠١١، ص٣١١.

٢) محمد قطب ، مذاهب فكرية معاصرة ، دار الشروق الطبعة الثامنة ، بلا تاريخ نشر ، ص٢٤. نقلا عن المصدر نفسه ، ص٣١١.

٣) للمزيد ينظر، د. أكرم عبد الله صالح ،الصراع الفكري العالمي المعاصر ، مصدر سبق ذكره ، ص٣٢١.

المبحث الأول : مطالب ودوافع الإصلاح السياسي في الكويت

المطلب الأول : ابرز مطالب الإصلاح السياسي في الكويت

مع بداية الحياة الدستورية والنيابية في الكويت في مرحلة ما بعد الاستقلال ، ازدادت المطالبات بالإصلاح بشكل عام في جميع نواحي الدولة، وأقرت الحكومة ، ومجلس الأمة الكثير من الإصلاحات عامة في جميع مؤسسات ومرافق الدولة . وأما قضايا الإصلاح السياسي فقد ركزت على مواضيع كثيرة بعضها أُقر، وبعضها لم يُقر. ومن جملة القوانين والقضايا الهادفة للإصلاح السياسي في الكويت، فصل ولاية العهد عن رئاسة الوزراء، وتجريم الانتخابات الفرعية، وحقوق المرأة السياسية، وحرية الرأي والتعبير وحقوق الإنسان وقانون التجمعات ، وتعديل الدوائر الانتخابية ، وسيتم تناول هذه القضايا كما يلي:

أولا: فصل ولاية العهد عن رئاسة الوزراء

بعد إقرار الدستور الكويتي عام ١٩٦٢ ودخول الكويت في الحكم الدستوري والديمقراطي، لم ينص الدستور على الجمع بين منصبي ولاية العهد ورئاسة مجلس الوزراء، ولكن جرى العرف منذ ذلك الوقت أن يكون ولي العهد هو رئيس الوزراء،

ومن المعروف أن الدستور الكويتي يشترط مبايعة ولي العهد من قبل مجلس الأمة، وفي الوقت نفسه إمكانية محاسبة رئيس الوزراء من خلال الرقابة البرلمانية والاستجواب ، ولكن عندما يكون ولي العهد هو نفسه رئيس الوزراء فإن ذلك يخلق حالة من عدم التوافق بين نصوص الدستور. وعندما يقرر المجلس عدم التعاون مع رئيس الوزراء – ولي العهد– فإننا نكون إزاء شخص فاقد لثقة الأمة، معزولاً من منصبه ، حيث نص الدستور على أنه " لا يتولى رئيس مجلس الوزراء أي وزارة ، ولا يطرح في مجلس الأمة موضوع الثقة به ، ومع ذلك إذا رأى مجلس الأمة بالطريقة المنصوص عليها في المادة السابقة عدم إمكان التعاون مع رئيس مجلس الوزراء ، رفع الأمر إلى رئيس الدولة، وللأمير في هذه الحالة ان يعفي رئيس مجلس الوزراء ويعين وزارة جديدة، أو أن يحل مجلس الأمة ، وفي حال الحل، إذا قرر المجلس الجديد بذات الأغلبية عدم

التعاون مع رئيس مجلس الوزراء المذكور اعتبر معتزلا منصبه من تاريخ قرار المجلس في هذا الشأن ، وتشكيل وزارة جديدة [١].

كما تجدر الإشارة هنا إلى هناك مطالب أن يكون رئيس الوزراء منتخباً ومن الخارج الأسرة الحاكمة، إعطاء مساحة أوسع للرقابة البرلمانية من خلال السؤال و لجان التحقيق والاستجوابات ، إلا أن المناخ السياسي يحول دون تطبيق هذه المطالب على أرض الواقع. ورغم ذلك يبقى الفصل بين المنصبين خطوة إصلاحية في الكويت ، حيث أتاحت هذه الخطوة للنواب استخدام حقهم الدستوري المتمثل باستجواب رئيس مجلس الوزراء [٢]

ثانيا: قانون تجريم الانتخابات الفرعية

ترجع جذور أول انتخابات فرعية في الكويت إلى عام ١٩٧١ حيث رأت بعض القبائل ضرورة توحيد صفوفها في الانتخابات وضمان وصول مرشحي القبلية إلى مجلس الأمة ، فكانت بداية هذه الانتخابات مع انتخابات مجلس الأمة عام ١٩٧١ ، وكانت أول قبيلة تقوم بهذه الانتخابات الفرعية هي قبيلة العجمان ، ومن ثم باقي القبائل في الكويت ، كما شهدت انتخابات عامي ١٩٨١ و ١٩٨٥ انتخابات فرعية من قبل أبناء الطائفة الشيعية [٣].

والمحظور في الأمر هو ان القبائل والطوائف المختلفة تعمل على إجراء انتخابات داخلية ضمن القبيلة الواحدة أو الطائفة الواحدة ، بهدف توحيد كلمة القبيلة ورأيها أو الطائفة على مرشح أو مرشحين يتم اختيارهم لتمثيلها في الانتخابات عامة لمجلس الأمة . ولأن هذا العمل لا يدخل ضمن طبيعة العمل السياسي والديمقراطي كون هذا الانتخابات تجري وفقاً لأسس طائفية أو عرفية، فقد ظهر العديد من المطالبات من القوى والتيارات السياسية المختلفة للعمل على وفقها ومواجهتها باعتبارها مدعاة لإيقاع الفتنة والفرقة بين مكونات المجتمع الكويتي المختلفة [٤]

وقد اختلفت الآراء حول الانتخابات الفرعية بين مجرم لهذه الانتخابات الفرعية وبين مؤيد لها، في حين رأى أصحاب الرأي المؤيد لتجريم الانتخابات الفرعية أن المرشح بعد نجاحه في الانتخابات، إنما يمثل الأمة بأسرها وليس دائرة انتخابية محددة ، ولا جماعة أو فئة أو طائفة معينة ، وذلك تطبيقاً لنص المادة ١٠٨ من الدستور الكويتي . وأن الانتخابات الفرعية تكرس الانتماء القبلي والطائفي على حساب الانتماء الوطني وتتيح فرص الوصول إلى مقاعد مجلس

---

١) الدستور الكويتي ، المادة (١٠٢). الموقع الالكتروني الرسمي للبرلمان الكويتي (مجلس الأمة)

٢) د. شفيق ناظم الغبرا ، (http://www.tgmacs.com/pp/read/2259)

٣) صالح بركة السعيدي، انتخابات مجلس الأمة، مصدر سبق ذكره، ص ١٠٩.

٤) د. شفيق ناظم الغبرا ، مصدر سابق .

الأمة للعناصر التقليدية من أصحاب النفوذ والقدرة على التأثير داخل القبيلة أو الطائفة وتحرم في الوقت ذاته أصحاب الحقوق من العناصر الأخرى والأوفر قدرة والأكثر عطاء ، والأكبر نفعاً للمصلحة عامة. وأخيراً معارضة هذه الانتخابات لديننا الإسلامي الحنيف النابذ لهذه العصبية[١].

أما الرأي المعارض لتجريم الانتخابات الفرعية فقد استند إلى ان حرية الرأي والتعبير عنه حق دستوري مكفول لكل فرد طبقاً لنص المادة ٣٦ من الدستور الكويتي ، وما هذه الانتخابات وإجراءاتها إلا صورة من صور التعبير عن حرية الرأي المكفولة لكل إنسان. وأنها توافق القانون رقم ٦٥ لسنة ١٩٧٩ في شأن الانتخابات عامة والتجمعات التي تبيح هذا السعي في شأن الاجتماعات طالما أنها تمت وفق الإجراءات المنظمة لها وفق هذا القانون، وأن الانتخابات الفرعية لا تعدو أن تكون من قبيل التصفيات المشروعة داخل العائلة الكبيرة . إضافة إلى أن المشاركة في هذه الانتخابات اختيارية، ونتيجتها غير ملزمة ، وهناك من فاز في هذه الانتخابات عامة مع انه رفض الدخول في الانتخابات الفرعية وهناك من فاز الانتخابات الفرعية ولم ينجح في الانتخابات عامة . كما أن منع القيام بهذا النوع من التصفيات عن طريق التشريع والتجريم لن يمنع حصولها بصورة أو أخرى وأي تشريع يصدر يحظر الانتخابات الفرعية سيدفع المواطنين إلى التحليل والالتفاف حول أي قانون يصدر في هذا الشأن [٢].

ثالثاً : قانون المطبوعات والنشر وقانون المرئي والمسموع

كان لجهود القوى والتيارات السياسية الكويتية عامة دور كبير في تشكيل اتجاه ضاغط على الحكومات الكويتية المتعاقبة من أجل تعديل قانون المطبوعات لسنة ١٩٦١، والذي يفوض الحكومة وحدها ، سلطة الترخيص للصحف . فوزارة الإعلام ترفض طلبات الترخيص دون إبداء أسباب الرفض ، ولا يحق للمواطن الكويتي الطعن بقرار الحكومة لدى القضاء. وذلك تفويض يتعارض مع الدستور الكويتي الذي كفل للمواطن حرية الرأي والتعبير وإصدار الصحف. وقد كان التعطيل الإداري للصحف أداة بيد الحكومة للضغط على الصحافة الكويتية. فالحكومة تملك

---

١) فهد مطر العنزي ، تجريم الانتخابات الفرعية ، قسم الدراسات والبحوث في مجلس الأمة الكويتي ، الكويت ٢٠٠٧، ص١

٢) فيصل الكندري ، أحكام الجرائم الانتخابية ، مجلس النشر العلمي ، جامعة الكويت ٢٠٠٠م ، ص ٢١٠. انظر صلاح محمد الغزالي ، الجماعات السياسية الكويتية في القرن (١٩١٠– ٢٠٠٧) الدستوريون الإسلاميون الشيعة القوميون ،(د.ن) ٢٠٠٧م ، ص ٢.

إيقاف الصحيفة عن الصدور بأمر مباشر منها. فهي الخصم والحكم، وتلك الخصومة تتعارض و الدستور الكويتي القاضي بفصل السلطات[١]

في أعقاب استعادة الكويت سيادتها على أراضيها بعد حرب الخليج الثانية ١٩٩١ ، رفعت الحكومة الرقابة الإعلامية في عام ١٩٩٢ ، وأزالت القيود الأخرى عن الصحافة ،لكن ظل مجلس الوزراء يحتفظ بسلطة تعليق صدور الصحف ، وتتولي وزارة الإعلام إدارة الصحافة الحكومية ، ومحطات الإذاعة والتلفزيون مع ضرورة تقديم نسخ عن جميع المطبوعات إلى وزارة الإعلام مسبقاً للحصول على تصريح بطباعتها ، ولا تمنح الوزارة ترخيصاً لمجلات سياسية ، وتسيطر المؤسسة عامة للمطبوعات والنشر على طباعة ونشر وتوزيع المواد الإعلامية ولا توجد محطات تلفزيونية كويتية خاصة ، إلا أن السكان يتلقون البث الفضائي التلفزيوني من غير أي تدخل حكومي. [٢]

رابعاً : قانون التجمعات

صدر قانون رقم ٦٥ بشأن تنظيم التجمعات عامة من قبل الحكومة الكويتية في عام ١٩٧٩ أثناء فترة غياب مجلس الأمة وهو يمنع التجمعات وفق شروط قاسية أبرزها اعتبار أي تجمع يزيد عن ٢٠ شخصاً اجتماعاً عاماً ووجوب الحصول على إذن من المحافظ قبل عشرة أيام، وهذا القانون رغم عدم دستوريته، فالدستور الكويتي يشترط "على أن للأفراد حق الاجتماع دون حاجة لإذن أو إخطار سابق ، ولا يجوز لأحد من قوات الأمن حضور اجتماعاتهم الخاصة. والاجتماعات عامة والمواكب والتجمعات مباحة ، وفقاً للشروط والأوضاع التي يبينها القانون ، على أن تكون أغراض الاجتماع و وسائله سليمة ولا تنافي الآداب" [٣].

وتقول اللائحة التفسيرية للدستور الكويتي في شرحها للمادة ٤٤ التي يعتبرها أغلب الخبراء الدستوريين ملزمة "ان تحفظ هذه المادة اجتماعات الناس الخاصة وحريتها ، فلا يجوز للقانون – ولا للحكومة أن توجب الحصول على إذن بهذه الاجتماعات أو إخطار أي جهة عنها مقدما ، كما لا يجوز لقوات الأمن إقحام نفسها على تلك الاجتماعات ، ولكن هذا لا يمنع الأفراد أنفسهم من الاستعانة برجال الشرطة ، وفقاً للإجراءات المقررة ، لكافة النظام أو ما إلى ذلك من أسباب. أما الاجتماعات عامة سواء كانت في صورتها المعتادة في مكان معين لذلك ، أو أخذت صورة

---

١) شفيق ناظم الغبرا ، (http://www.tgmacs.com/pp/read/2259)

٢) النشرة الإخبارية الفصلية (الكويت ، برنامج إدارة الحكم في الدول العربية) العدد (٥) ، كانون الثاني _ آذار ٢٠٠٦ ، www . pogar . org

٣) الدستور الكويتي ، المادة (٤٤).

مواكب تسير في الطريق عام ، أو تجمعات يتلاقى فيها الناس في ميدان عام مثلا ، فهذه على اختلاف صورها السابقة لا تكون إلا " وفقاً للشروط والأوضاع التي يبينها القانون" وبشرط "أن تكون أغراض الاجتماع (أو المواكب أو المجتمع) ووسائله سليمة ولا تنافي الآداب. وتحديد المعنى الدقيق للاجتماع عام والمعيار الذي يفرق بينه وبين الاجتماع الخاص ، أمر يبينه بالتفصيل اللازم القانون الذي يصدر بهذا الخصوص [١].

خامساً : أزمة الدوائر الانتخابية

تمثل الدوائر الانتخابية في معظم النظم السياسية، التي تأخذ بفكرة الانتخابات كآلية من آليات الاختيار السياسي، المدخل الأبرز في أي منظومة انتخابية حيث يتم من خلالها تحديد بنية وتركيبة وديموغرافية دائرة انتخابية ما .

ولم تكن دولة الكويت استثناءً من ذلك، حيث برز الصراع حول الدوائر منذ حصولها على الاستقلال في التاسع عشر من يونيو ١٩٦١، وانقسمت الآراء آنذاك بين رأي يدعو إلى جعل الكويت دائرة انتخابية واحدة، سعياً نحو وحدة الدولة الوليدة، وحماية لها من الانقسامات القبلية والعائلية والمذهبية، ورأي حكومي يرى ان تكون الكويت ٢٠ دائرة انتخابية حتى يمكن وضع تنظيم دقيق للدوائر، وتيسيراً على الناخبين وخاصة ان الخبرات السياسية، مازالت في بداياتها، واحتدم الصراع إلى درجة تهديد العديد من الفعاليات السياسية بمقاطعة العملية الانتخابية في حال إصرار الحكومة على موقفها، فما كان من الطرفين إلا ان قبلا بحل وسط هو ١٠ دوائر انتخابية [٢]. لذلك اعتبر تلك المرحلة هي المرحلة الأولى من الانتخابات في الكويت

المرحلة الأولى: الدوائر العشري

بدأت منذ عام ١٩٦١، صدر القانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٦١ بشأن نظام انتخاب أعضاء المجلس التأسيسي، ونصت المادة الأولى منه على تقسيم الكويت إلى (٢٠) منطقة انتخابية، يصدر بها قرار من رئيس الشرطة والأمن عام، ويتم انتخاب نائب عن كل منطقة، إلا ان هذه المادة عُدلت قبل العمل بها اذ صدر القانون رقم (٢٨) لسنة ١٩٦١ بتاريخ ٧ أكتوبر ١٩٦١

---

١) اللائحة التفسيرية للدستور الكويتي .

٢) دبي الهيلم الحربي، النظام الانتخابي في الكويت : الدوائر تشخيص الواقع ملامح التغير ، الكويت ٢٠٠٧، ص٥٧-٥٨.

والذي نص على ان يكون التقسيم إلى (١٠) دوائر تنتخب كل منها عضوين لانتخاب أعضاء المجلس التأسيسي المكون من عشرين نائبا ، ثم جاء أول تعديل لهذا القانون في ١٤ ديسمبر ١٩٦٦، حيث صدر القانون رقم (٧٨) لسنة ١٩٦٦، في شأن تحديد الدوائر الانتخابية لعضوية مجلس الأمة، حيث تم تقسيم الكويت إلى (١٠) دوائر تنتخب كل منها خمسة أعضاء، ثم حدث التعديل الثاني مع صدور القانون رقم (٦) لسنة ١٩٧١ الصادر في ١١ ابريل ١٩٧١، والذي تضمن تعديل أسماء بعض الدوائر ونقل بعض المناطق إلى دوائر أخرى.واستمرت انتخابات أعضاء مجلس الأمة على أساس الدوائر العشر في الفصول التشريعية والتي جرت عام ١٩٦٧، والثالثة عام ١٩٧١ والرابعة عام ١٩٧٥ [١]

المرحلة الثانية: الدوائر الـ(خمسة والعشرين)

في ١٧ ديسمبر ١٩٨٠ أصدر أمير الكويت الراحل الشيخ جابر الأحمد الجابر الصباح مرسوماً بالقانون رقم ٩٩ لسنة ١٩٨٠، بشأن إعادة تحديد الدوائر الانتخابية، وتقسيم الكويت إلى ٢٥ دائرة انتخابية على ان تنتخب كل دائرة عضوين للمجلس، وصدر هذا المرسوم أثناء فترة حل مجلس الأمة (الذي تم بالأمر الأميري الصادر في ٢٩ أغسطس ١٩٧٦).

وعلى أساس هذا التقسيم جرت انتخابات الفصول التشريعية: الخامس في عام ١٩٨١، والسادس عام ١٩٨٥، والسابع عام ١٩٩٢، والثامن عام ١٩٩٦، والتاسع عام ١٩٩٩، والعاشر عام ٢٠٠٣ والحادي عشر عام ٢٠٠٦[٢].

وتتضح أهمية أزمة الدوائر الانتخابية في الكويت من خلال حجم التأثير الذي خلقته هذه الأزمة في أسلوب تعامل المواطنين الكويتيين مع القضايا الحساسة التي تواجه حقوقهم السياسية ، وخاصةً فيما يتعلق بحق المشاركة السياسية الذي يُعد أحد أهم مظاهر التطور السياسي في المجتمع باتجاه الإصلاح ، وهو ما تحقق بشكل نسبي من خلال إعادة تحديد الدوائر الانتخابية إلى خمسة دوائر جاءت بالشكل التالي .

---

١) د. عاصم عبد الشافي ، الاعتبارات السياسية وصراع الإرادات معايير تتحكم في تقسيم الدوائر الانتخابية ، http://alwatan.kuwait.tt/articledetails.aspx?Id=157658&YearQuarter=20114

٢) دبي الهيلم الحربي ، النظام الانتخابي في الكويت ، مصدر سبق ذكره ، ص ٦٠-٦١.

رقم الدائرة	الدوائر السابقة المنضوية تحت التقسيم الجديد	عدد الناخبين*	النسبة من إجمالي الناخبين
الأولى	الدائرة الأولى (شرق) + الدائرة الرابعة (الدعية) + الدائرة الثامنة (حولي) +الدائرة الثانية عشر (السالمية) + الدائرة الثالثة عشر (الرميثية)	٦٩,١٣٢	%١٨
الثانية	الدائرة الثانية (المرقاب) + الدائرة الثالثة (القبلة والشويخ والشامية) + الدائرة الخامسة (القادسية) + الدائرة السادسة (الفيحاء) + الدائرة الثامنة عشر (الصلبيخات)	٤٣,٤٧٣	%١١,٣
الثالثة	الدائرة السابعة (كيفان) + الدائرة التاسعة (الروضة) + الدائرة العاشرة (العديلية) + الدائرة الحادية عشر (الخالدية) +الدائرة الرابعة عشر (ابرق خيطان)	٦٢,٥٨٧	%١٦,٢
الرابعة	الدائرة الخامسة عشر (الفروانية) + الدائرة السادسة عشر (العمرية) + الدائرة السابعة عشر (جليب الشيوخ) + الدائرة التاسعة عشر (الجهراء الجديدة) + الدائرة العشرين (الجهراء القديمة)	٩٩,٨٨٢	%٢٦
الخامسة	الدائرة الحادية والعشرين (الأحمدي) + الدائرة الثانية والعشرين (الرقة وهدية) + الدائرة الثالثة والعشرين (الصباحية) + الدائرة الرابعة والعشرين (الفحيحيل) + الدائرة الخامسة والعشرين (ام الهيمان)	١٠٩,٧١٦	%٢٨,٥
ملاحظة	لكل دائرة عشرة نواب ، ولكل ناخب الحق بالتصويب لأربع	٣٨٤,٧٩٠	%١٠٠

*** دبي الهيلم الحربي ، النظام الانتخابي في الكويت : الدوائر تشخيص الواقع ملامح التغير ، الكويت ٢٠٠٧ ، ص ٩٠. /الجدول رقم (١) وفق إحصائيات عام ٢٠٠٩ .**

ونلاحظ من خلال الجدول رقم (١) ان نظام الدوائر الخمس قد عمل على تقسيم الدوائر الخمس والعشرين السابقة إلى خمس دوائر من خلال دمج كل خمس دوائر انتخابية بواحدة ، كما يلاحظ من الجدول غياب العدالة في تقسيم الدوائر استناداً إلى الكثافة السكانية ، حيث يلاحظ ان الدائرة الثانية تمثل ١١,٣% من عدد الناخبين وتحصل على ١٠ مقاعد في

مجلس الأمة ، في حين ان الدائرة الخامسة تشكل ما نسبته ٢٨,٥% من عدد الناخبين وتحصل على العدد نفسه من المقاعد رغم أنها تشكل ضعفين ونصف بالمقارنة مع الدائرة الثانية، مما يؤكد على ان تقسيم الدوائر وتقليصها رغم انه يُعد خطوة ايجابية على طريق الإصلاح ، الا انه لم يراعِ العدالة الكاملة في تمثيل المواطنين مما يمثل إعاقة لعمليات الإصلاح السياسي والتغيير في الكويت . التوجهات السياسية للدوائر

أما طبيعة التوجهات السياسية للدوائر الانتخابية الأبرز في الكويت حاليا فهي على النحو التالي[١] :

الدائرة الأولى هي دائرة شيعية نتيجة لنقل أصوات أتباع المذهب الشيعي من دوائر أخرى إلى هذه الدائرة، ولذلك فالتنافس الانتخابي فيها شيعي/شيعي.

أما الدائرة الثانية المسماة فهي دائرة سنية حضرية يدور التنافس الانتخابي فيها عادة بين الليبراليين والإخوان المسلمين.

والثالثة يحتدم التنافس فيها بين القوى التجارية والرأسمالية.

أما الدائرة الرابعة والخامسة فيدور التنافس بين الشيعة والسنة نتيجة لتقارب عدد الناخبين المنتمين لكلا المذهبين.

ومع تعدد محاولات التقسيم، وعدم الاتفاق بين النخب والتيارات السياسية، على تقسيم أمثل، يتوافق وتطلعات الجميع، ويعزز من معدلات المشاركة السياسية، ويفرز نواباً ممثلين للوطن ككل وليس للدوائر فقط، ظلت قضية «الدوائر الانتخابية» محلا للصدام والتوتر مع كل انتخابات تشهدها الكويت، منذ استقلالها وحتى الآن .

سادساً : الحقوق السياسية للمرأة الكويتية

ينص الدستور على ان "الناس سواسية في الكرامة الإنسانية وهم متساوون لدى القانون في الحقوق والواجبات عامة ، لا تمييز بينهم في ذلك بسبب الجنس أو الأصل أو اللغة أو الدين[٢].

وهذا النص الدستوري هو الذي تم الاستناد عليه في المطالبات المتكررة لمنح المرأة الكويتية حقوقها السياسية كاملة ، وفي مقدمتها الحق في المشاركة السياسية من خلال الترشيح والانتخاب ، بعد ان كانت الكويت قد قطعت شوطاً كبيراً في منح المرأة حقوقها الاجتماعية

---

١) محمد عبد العاطي ، قصة الدوائر الانتخابية في الكويت ، الجزيرة نت ، ٢٠٠٦/٥/١٦،
http://www.aljazeera.net/news/pages/8f4c4824-e025-4276-a6f5-25ae2a65af33

٢) الدستور الكويتي ، المادة (٢٩) .

والقانونية الأخرى ، وتوجت ذلك بمصادقتها على الاتفاقيات الدولية للقضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة [١].

أما عن دور المرأة الكويتية في المشاركة السياسية ، فرغم مراعاة الدستور الكويتي لهذا الحق عند إقراره عام ١٩٦٢ ، إلا ان المرأة الكويتية افتقدت إلى حقها في المشاركة السياسية آنذاك ربما لحداثة التجربة ولتدني مستوى الوعي عام وغياب إدراك المرأة لدورها في الحياة السياسية ، ولهذا فقد تم تجاهل حقوق المرأة السياسية من قبل الحركات المطالبة بالإصلاحات السياسية آنذاك ، وكذلك الحال مع المجلس التأسيسي الذي وضع قانون الانتخاب رقم ٣٥ لسنة ١٩٦٢ ، وخاصة ان النظرة المجتمعية للمرأة كانت بعيدة عن أعطاء اي دور للمرأة في الحياة السياسية [٢] .

وبدأت أولى محاولات المرأة الكويتية المشاركة في الحياة السياسية والاجتماعية في الكويت مع عودة بعض الفتيات العائدات من الدراسة في الخارج ، حيث حاولن تشكيل نادٍ نسائي باسم "نادي المرأة الكويتية" . إلا ان السلطات الحكومية رفضت السماح لهن بالعمل مراعاة للتقاليد السائدة آنذاك ، والتي كانت ترفض فكرة النادي للبنات . لذلك أعادة المجموعة طلبها بإنشاء جمعية نسائية تحت اسم "الجمعية الثقافية الاجتماعية النسائية" التي أشهرت رسميا بتاريخ ١٠ فبراير ١٩٦٣ . وقبل ذلك بأيام قليلة وتحديداً في ١٧ يناير من عام نفسه سمح لجمعية النهضة العربية النسائية التي غيرت اسمها ليصبح جمعية النهضة الأسرية بالعمل [٣].

وقد ركزت الجمعية الثقافية في أهدافها على الجوانب الحقوقية مثل المطالبة بحقوق المرأة السياسية وتعزيز وعيها بحقوقها والعمل من اجل تعديل الأوضاع والقوانين الوضعية والأعراف الاجتماعية التي تمس حقوق المرأة ولم تمهل الهدف الخيري ولكنها لم تعطه أهمية أساسية . في حين جاءت أهداف جمعية النهضة الأسرية أكثر عمومية وتركزت على مساعدة الفتاة الكويتية بنشر الوعي الثقافي والعلمي والمطالبة بحقوقها السياسية [٤] .

وبدأت مستويات الوعي ترتفع لدى المرأة الكويتية ، وتبلور في المؤتمر الأول الذي عقدته جمعية النهضة الأسرية في ديسمبر ١٩٧١ ونتج عنه عريضة رُفعت إلى رئيس مجلس الأمة

---

١) أحمد عبدالكريم ، المرأة في برلمانات دول مجلس التعاون الخليجي مجلة آراء حول الخليج ، العدد ٣ ، ٢٠٠٩ ، ص٩٢-٩٤.

٢) يوسف غلوم ، المشاركة السياسية في الكويت ، مجلة العلوم الاجتماعية المجلد ٢٥، العدد ١١٤، الكويت ٢٠١٠، ص١٣-١٥

٣) المصدر نفسه، ص ٩-١٢ .

٤) سبيكة محمد النجار ، الحركة النسائية في الخليج ، موقع بوابة المرأة الالكتروني (www.womengateway.com/NR/exeres/2AFAB079-4CCC-42B1-9FF7-049FC5489B69.htm)

وإلى ولي العهد ورئيس مجلس الوزراء الشيخ جابر الأحمد الصباح آنذاك ، وتضمنت العريضة مطالب سياسية وهو المطالبة بالحقوق السياسية للمرأة وبالتحديد (حق الانتخاب) . وهذا ما أشعل النقاش واستحوذ على اهتمام واستنكار أعضاء المجلس فلقد استثار هذا الموضوع الذي يعدهُ الرجال سواء مؤيدون أو معارضون للحقوق السياسية للمرأة بأنه مساس وتعدٍ على حق من حقوقهم الشرعية ، وهكذا شهد ديسمبر ١٩٧٣ ثلاث جلسات لمناقشة العريضة وكانت النتيجة سقوط مطالب المرأة الكويتية في تعديل الخلل واللامساواة الذي تتضمنه المادة الأولى من قانون الانتخاب [١] .

وتوالت جهود المرأة الكويتية المطالبة بتعديل المادة الأولى من قانون الانتخاب بحملات متتابعة بدءاً من عام ١٩٧١ وتمثلت في شكاوي رفعت لمجلس الأمة ، ومسيرات ومطالبات ولقاءات مع القيادات السياسية والنواب ، رفع ما مجموعة سبعة دعاوي أمام المحاكم الإدارية ، وطعون أمام المحكمة الدستورية وبعدم دستورية المادة الأولى من قانون الانتخاب وقد رفضت جميعها لأسباب شكلية "إجرائية"[٢].

وانقسم الشارع الكويتي بين مؤيد ومعارض لإعطاء المرأة حقوقها السياسية ، ويرى المعارضون لحق تمتع المرأة بحقوقها السياسية ان الممارسات السياسية الديمقراطية في الخليج جديدة نسبياً ، كذلك الاعتبارات الدينية التي تتركز في قوامة الرجال على النساء في الإسلام ، إضافة للمبررات الاجتماعية والأخلاقية النابعة من طبيعة القيم والعادات والتقاليد الاجتماعية السائدة في المجتمع الكويتي . وفي المقابل يذهب المؤيدون إلى أهمية تمتع جميع النساء المسلمات في الكويت والعالم العربي والإسلامي بحقوقهن السياسية كاملة ، فيؤيدون تماماً خطوة نقل المرأة الكويتية من الهامش إلى أضواء الحياة عامة ، كحال الرجال تماماً في الانتخاب والترشيح في البرلمان ، وفي ظل عدم وجود قوانين إسلامية تنص على حرمانهن من الانتخاب او الوصول إلى مواقع قيادية في السياسة [٣].

---

١) معصومة المبارك ، المشاركة السياسية للمرأة في دول مجلس التعاون ، ندوة بعنوان المرأة والسياسية ودورها في التنمية ، الدوحة – قطر ٢١-٣٢ ابريل ٢٠٠٢م ، المركز العربي للمصادر والمعلومات حول العنف ضد المرأة (www.amanjordan.org/aman_studies/wmprint.phd?ArtID=84) .

٢) سامي خليفة وغادة حبيب ، حلم تحول إلى حقيقة : مسيرة المطالبة بالحقوق السياسية للمرأة الكويتية ، وكالة الأنباء الكويتية ، الكويت ٢٠٠٨ ، ص ١٥ .

٣) أحمد عبد الكريم ، المرأة في برلمانات دول مجلس التعاون الخليجي ، مصدر سبق ذكره ، ص٦٠.

المطلب الثاني : دوافع الإصلاح في الكويت

لم يسبق أن كانت السياسة الرسمية العربية أمام ضغط مطالب الإصلاح عليها مثلما هي اليوم أمامه ، وليس معنى ذلك ان المطلب هذا جديد على المشهد السياسي العربي ، وان فكرة الإصلاح السياسي لم تكن مدرجة – قبل هذا التاريخ – في جدول أعمال الحركات المطلبية الشعبية العربية بل يعني في المقام الأول ان النخبة الحاكمة في الوطن العربي لم تجد نفسها معنية بالتعاطي مع هذا المطلب إلا بعد ان حمل على ركب الضغط الأجنبي وقدم نفسه في صورة أملاءات مقرونة بغير قليل من التهديد، فقد ضلت تلك النخب تصم آذانها في وجه مطالب داخلها الاجتماعي وتتغاضى عن تحقيق إصلاحات في النظام السياسي ولم تتورع – في أحيان عديدة – عن مواجهة تلك المطالب بالشدة والقسوة ، ومالت في حالات أخرى إلى استيعاب بعض تلك المطالب والتحايل عليها وتزويرها ، فيما ضلت – في حالات نادرة – قادرة على احتوائها من خلال تحقيق بعضها شكليا وصولاً إلى إجهاضها وهذه أيضا من مفارقات السياسة الرسمية العربية[١] .

أولا : العولمة وثورة المعلومات

إن انغلاق مجتمعات دول الخليج بشكل نسبي وعدم السماح بدخول تيارات وأفكار أخرى تعتبر من العوامل التي ساعدت على تحقيق ديمومة واستمرار أنظمة الخليج ، وقد تغيرت بفعل تأثير قوى وممارسات العولمة، إذ ان الأوضاع الاجتماعية في دول الخليج، أسوةً ببقية مناطق العالم ارتبطت ارتباطا وثيقاً بالعولمة وآلياتها المختلفة [٢]. فتقنيات الاتصال المتسارعة في التطور قربت المسافات وساعدت على تكوين فضاءات ثقافية متجاوزة في مكوناتها الرئيسة الفضاء الثقافي المحلي.[٣] ، اذ لم يعد بمقدور النظم الحاكمة منع التدفق الإعلامي ولمعلوماتي القادم إليها من الخارج عبر الانترنيت والفضائيات مما أسهم في تحريك الانفتاح السياسي الشعوب الخليجية والكويتية على وجه الخصوص [٤] . وان التوجه العالمي نحو الديمقراطية، بشكل عام،

---

١) عبد الإله بلقزيز ، في الإصلاح السياسي والديمقراطية ، الشركة العالمية للكتاب ، بيروت ٢٠٠٧، ص١٦.

٢) خلدون حسن النقيب، " واقع ومستقبل الأوضاع الاجتماعية في دول الخليج العربي مع ‘اشارة خاصة إلى العولمة"، مجلة المستقبل العربي ، العدد (٢٦٨)، بيروت، حزيران ٢٠٠١، ص١١٣.

٣) malcom waters, Clobalization: Key Ideas , (London, Newyork: Routledge, 1995), P.18.

٤) د. حسنين توفيق ابراهيم، النظم السياسية العربية: مصدر سبق ذكره ، ص٣٤.

أصبح فرصة يستفيد منها كل شعب من الشعوب الساعية للانتقال إلى الديمقراطية في مواجهة حكوماتها ، خاصة وان الدول في عصر العولمة لم تعد أنظمة الحكم في الخليج محصنة ضد التأثير الخارجي، وإبعاد الأفكار المتعلقة بنظم الحكم الدستورية والحريات الشخصية ، خاصةً عندما تكون المطالب الديمقراطية مسموعة من قبل جمعيات حقوق الإنسان ومنظمات المجتمع المدني والرأي عام العالمي حيث عندما يتم الاطلاع على تلك المطالب فلابد وأن يتعاطف معه بفضل تأثير وسائل الاتصال لمختلفة كالقنوات الفضائية والانترنت، كما أن سهولة اتصال الموطن الكويتي بالعالم بفضل السفر والتجارة وبفضل وسائل الإعلام المختلفة (صحافة، إذاعة، تلفزيون،...الخ) جعل المواطنون يقارنون أوضاعهم القائمة بأوضاع المواطنين في الدول الديمقراطية مما ادى إلى تزايد الوعي بمفهوم المواطنة والمطالبة بأداء ما عليها من حقوق وواجبات. [١] فكانت تلك العوامل التي حفزت المواطنين الكويتيين بالمطالبة بإصلاحات على جميع الصعد وأولها الإصلاحات السياسية خصوصا وان وسائل الاتصال المتطورة والحديثة متوفرة لدى الموطن الكويتي وذلك ما ساعدت على الاطلاع عن كثب على مجريات الإحداث في العالم مما زاد من وعي الشعب الكويتي على حقوقه الدستورية والقانونية أسوةً بمواطني دول العالم الديمقراطي

ثانيا : الضغوط الخارجية بعد حرب الخليج الثانية ١٩٩١

إن الأحداث الأخيرة التي تعرضت لها المنطقة فرضت ضغوط دولية من أجل دعم ديمقراطية الحكم في دول الخليج ، فضلاً عن فرض إتباع النظام الرأسمالي كشرط للحاق بالنظام العالمي ، بل أن الحكم الديمقراطي أحد متطلبات التكيف الهيكلي للنظم الحاكمة في دول الجنوب للإلحاق بركب العولمة القادمة من دول الشمال. [٢]

أن الولايات المتحدة الأمريكية أتبعت أسلوب الضغط على دول الخليج لتربط بين الترتيبات الأمنية والاتفاقيات الدفاعية التي عقدتها مع دول تلك المنطقة في بداية عقد التسعينات من القرن الماضي ، وبين فرض إتباع الوسائل الديمقراطية والاقتصادية ، والأخذ بسياسة الخصخصة ومن ثم الحصول على أكبر المشاريع الاقتصادية والإستثمارية. [٣]

---

١) د. علي خليفة الكواري، الخليج العربي والديمقراطية: نحو رؤية مستقبلية لتعزيز المساعي الديمقراطية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ٢٠٠٢، ص ص٩١ -٩٢.

٢) د. محمد السعيد أدريس، النظام الإقليمي للخليج العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ٢٠٠٠.، ص١٢٩.

٣) عبد الله عمران، معالم المرحلة الراهنة للعلاقات الخليجية- الأمريكية، مداخلات الحلقة النقاشية: العلاقات الخليجية- الأمريكية، في: الوطن العربي في السياسة الأمريكية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ٢٠٠٠، ص١٢٠.

وأن الأوضاع الأمنية والسياسة ساعدت الولايات المتحدة على أستثمر تصورات التهديد الخارجي لدى دول الخليج العربي وذلك بإقناع هذه الدول بأن القوة العسكرية وحدها القادرة على مجابهة التهديدات الخارجية، وردع الاعتداء المحتمل من قبل دول الجوار، خاصة وأن دول الخليج تعاني قلة السكان مقارنة مع كل من العراق وإيران الأمر الذي يجعلها في موقف ضعف لمواجهة التهديدات المحتملة خلال مدة زمنية قصيرة. [١]

وفي أيلول ١٩٩١ أقر مجلس الوزراء الكويتي اتفاقية التعاون الدفاعي بين الكويت والولايات المتحدة لمدة عشر سنوات وبذلك اعتبرت الكويت اول دولة تستند إلى آلية الحماية الغربية ولم تلقِ هذه الاتفاقية أي تحفظ بسبب مخاوف الكويت من تكرار الاجتياح العراقي وبرر ذلك كحل وقائي مؤقت حتى تتأهل القوة العسكرية الخليجية للنهوض بمسؤولية حماية أمن دول المجلس[٢].

أما فيما يتعلق بمقاومة المد الإسلامي، فقد شهدت دول الخليج تضيقاً رسمياً ضد النشطاء الإسلاميين شمل اعتقالات واسعة، ومحاكمات، ونفي في جميع دول الخليج العربي ، ولم تستثنى الكويت، فقد أقدمت على تضييق الخناق على الجماعات الإسلامية بواسطة عزل ممثلي هذه التيارات عن التكوينات الحكومية أو منع نواب هذه الجماعات في مجلس الأمة من الانضمام إلى لجان المجلس المهمة خاصة تلك التي تعارض سياسات الولايات المتحدة في المنطقة العربية ، كما أقدمت دول الخليج على منع وتحجيم التبرعات والأنشطة الثقافية والاجتماعية الممولة من قبل اللجان الخيرية العربية وذلك بإيعاز مباشر من الرئيس الأمريكي السابق (بيل كلنتون) وأخضعت جميع هذه الأنشطة للرقابة المباشرة[٣] ، الأمر الذي كان يثير الحركات الإسلامية في الكويت ويحفزها أكثر للمطالبة في الاستقلال في قرارها السياسي وعدم التبعية للغرب .

الأمر الذي جعل الولايات المتحدة الأمريكية تتردد خاصة في مرحلة ما قبل الحادي عشر من سبتمبر ٢٠٠١، من الضغط على الكويت للقيام بالإصلاح السياسي المطلوب وتعطي الأولية لمطلب الاستقرار، وتجد نفسها تجاه مشكلة تتمثل في كيفية التوفيق بين مسألة الديمقراطية ومسألة البحث عن الاستقرار وإيجاد البديل الأفضل على الوضع الراهن. [٤]

---

١) د.علي أحمد الغفلي، العلاقات الخليجية الأمريكية: ١٩٩٩-٢٠٠٠، في التقرير الاستراتيجي الخليجي ١٩٩٩-٢٠٠٠، مصدر سبق ذكره، ص١٩٦، ١٩٧، أنظر كذلك: د. صلاح سالم زرنوقة، "مجلس التعاون الخليجي والمسألة العراقية"، مجلة السياسة الدولية، القاهرة، العدد (١٣٦)، نيسان ١٩٩٩، ص١٢٩.

٢)د.ياسين سويد، الوجود العسكري الأجنبي في الخليج واقع وخيارات: دعوة إلى أمن عربي إسلامي في الخليج، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ٢٠٠٤، ص ٧٥- ٧٨.

٣)حسن عبد الله أحمد جوهر، عبد الله يوسف سهر محمد، " الخليج ومحاولات الهيمنة العالمية على منابع النفط"، مجلة السياسة الدولية ، العدد (١٣٣)، القاهرة، يوليو ١٩٩٨، ص٢٤.

٤) د. محمد السعيد إدريس، النظام الإقليمي للخليج العربي، مصدر سبق ذكره، ص٣٧٨، ٣٧٩.

ثالثا : الضغوط الخارجية بعد أحداث ١١ سبتمبر/أيلول ٢٠٠١

استثمرت الولايات المتحدة أحداث الحادي عشر من سبتمبر/أيلول ٢٠٠١، لتزيد من ضغوطها على دول الخليج العربي في اتجاه الإصلاح خصوصا وان المعلومات تفيد بأن المتهمين بتنفيذ تلك الهجمات التي طالت قلب أميركا هم من الدول العربية التي تصنف حليفة للولايات المتحدة ، وبدأت الإدارة الأمريكية تضع بحسبانها ان الوطن العربي أصبح مصدر الإرهابيين وذلك بسبب الأنظمة الاستبدادية المتسلطة أو المناهج التعليمية المختلفة التي تحرض على الكراهية، وانطلاقا من ذلك وجدت أميركا وجوب الإصلاح والتأكيد على مبادئ الديمقراطية والتطور الاقتصادي، والأسواق، والتجارة الحرة، والعمل على تنفيذ برامج لإدخال مبادئ الديمقراطية إلى جميع دول العالم، وخاصة في البلدان العربية والإسلامية. (١)

وقد اختلف موقف الولايات المتحدة من طريقة الإجراءات المطلوب اتخاذها من اجل إرغام تلك الدول على مقاومة الإرهاب أو تشجيع الأخرى على ذلك، وكانت قضايا الإصلاح السياسي والتعليمي والمالي هي التي سيطرت على علاقة الولايات المتحدة ببلدان مجلس التعاون الخليجي. (٢)

ولتعزيز الديمقراطية والإصلاح السياسي والاقتصادي والتعليمي في الدول العربية والإسلامية جاءت مبادرة (كولن باول)، وزير الخارجية الأميركي السابق في كانون الثاني ٢٠٠٢، بعنوان "الشراكة الأمريكية– الشرق أوسطية: بناء الأمل للسنوات القادمة". وبفضل الملف الذي أعدته وزارة الخارجية الأمريكية لتضعه أمام المسئولين في الدول العربية والخليج العربي على وجه الخصوص ، وجدت هذه المبادرة سبيلها نحو التطبيق ، وقد تضمن ذلك الملف مضمون الرؤية الأمريكية للإصلاح السياسي والاقتصادي والتعليمي في العالم العربي ، وقد تم اعتماد مبلغ (٢٩) مليون دولاراً لتمويل برامج تلك المبادرة التي تسهم في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وتحديث التعليم، وتقوية المجتمع المدني، وتدعيم القطاع الخاص،

---

١) أحمد يوسف أحمد، النتائج والتداعيات على الوطن العربي، في: احتلال العراق وتداعياته عربياً واقليمياً ودولياً (ندوة) ، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ٢٠٠٤. ص٣٤١.

٢) نيفين عبد المنعم مسعد، السياسة الخارجية الأمريكية تجاه الدول العربية بعد أحداث الحادي عشر من أيلول/ سبتمبر ٢٠٠١، في: صناعة الكراهية في العلاقات العربية الأمريكية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ٢٠٠٣، ص٢٣٥.

وتمكين المرأة، وتعزيز المشاركة السياسية والمدنية، وقد تم زيادة المبلغ إلى (١٠٠) مليون دولاراً بعد ذلك. [١]

لم تكن ردة الفعل الرسمية والشعبية لدول الخليج العربي نحوه تلك المبادرة متطابقة فمنهم من اعتبرها تدخلاً في الشؤون الداخلية للدول العربية ورفضها ، وفريقا آخر اعتبار إنها خطوة لتعزيز الإصلاح السياسي والديمقراطي في تلك الدول ، خصوصا وان القوى السياسية الداخلية عاجزة عن أحداث التغيير والإصلاح السياسي، وفريق ثالث وافق على المبادرة مع بعض التحفظات [٢].

رابعا : مشروع الشرق الأوسط الجديد

بعد إحداث ١١/أيلول ٢٠٠١ تعلن الولايات المتحدة مشروعاتها للتغير الديمقراطي الذي تعددت صوره طوال عامي ٢٠٠٢م-٢٠٠٣م لتصل إلى طبيعتها الأخيرة مبادرة ، الشرق الأوسط الكبير![٣] ، التي اعتبرت خطوة نحو الإصلاح عرضتها الولايات المتحدة في قمة مجموعة الدول الصناعية الثماني التي عقدت في (سي ايلاند) بولاية جورجيا الأمريكية في حزيران ٢٠٠٤، وقد اعتمد هذا المشروع على تقرير الأمم المتحدة حول التنمية البشرية العربية للعامين ٢٠٠٢-٢٠٠٣، والذي تضمن مواضيع الحرية ، والمعرفة ، وتمكين المرأة ، وتطرق التقرير إلى تزايد عدد الأفراد المحرومين من حقوقهم السياسية والاقتصادية في المنطقة ، وبالنتيجة سيشهد العالم زيادة في الإرهاب والتطرف ، والهجرة غير المشروعة ، فضلاً عن الجريمة الدولية المنظمة[٤]. وان تلك المبادرة وجدت في هذا المشروع البديل الأفضل لمساعدة الدول على الإصلاح وذلك يتم من خلال إقامة شراكة بعيدة المدى مع قادة الإصلاح في دول الشرق الأوسط من اجل تنسيق الجهود لتشجيع الإصلاح السياسي والاقتصادي والاجتماعي في المنطقة ، وبناء مجتمع معرفي، وتوسيع الفرص الاقتصادية ، ومعالجة أسباب تردي الأوضاع التي تناولها تقرير الأمم المتحدة ، وذلك بفضل تقديم المساعدات من قبل دول المجموعة لمرحلة ما قبل الانتخابات ، وتعزيز دور البرلمانات في دمقرطة البلدان بفضل تبادل الزيارات لأعضاء البرلمانات، ولأجل

---

١) اشرف محمد كشك، تداعيات الوجود الأمريكي في العراق على دول مجلس التعاون الخليجي، مصدر سبق ذكره، ص١١٥.

٢) د. حسنين توفيق إبراهيم، النظم السياسية ، الاتجاهات الحديثة في دراستها، مصدر سبق ذكره، ١٤٠.

٣) د. خليل حسين ، قضايا دولية معاصرة ، دار المناهل اللبناني ، بيروت ٢٠٠٧، ص٣٥٦.

٤) انظر: نص "مشروع الشرق الأوسط الكبير" الذي تقدمت به واشنطن في قمة الدول الثماني، مجلة السياسة الدولية، العدد (١٥٦)، القاهرة، أبريل ٢٠٠٤، ص٢٧٩-٣٠١.

زيادة مشاركة النساء في الحياة السياسية المدنية يتضمن المشروع رعاية معاهد تدريب خاصة بالنساء، فضلاً عن رعاية برامج تدريب لصحافيين مستقلين، وتشجيع حكومات المنطقة على السماح لمنظمات المجتمع المدني للعمل من دون مضايقة أو تقيد، وزيادة التمويل السياسي للمنظمات المهتمة بالديمقراطية وحقوق الإنسان، وإصلاح التعليم، وإنشاء وتوسيع معاهد تدريب المعلمين مع التركيز على النساء. [١]

وقد اختلفت مواقف دول الخليج العربي وردود أفعالها على هذا المشروع بين مؤيد ومعارض ، لسياسة الولايات المتحدة الأمريكية في مطلب الإصلاح، ومواجهة الإرهاب وانقسمت هذه الدول إلى اتجاهين ، الأول منها وكان يضم الكويت، والبحرين، وقطر، والإمارات، وعمان والتي وجدت من الضروري تقوية العلاقات مع الولايات المتحدة ، وكانت سياستها متجاوبة مع كثير من التوصيات الأمريكية أملاً في ضمان بقاء أنظمها القائمة ، وترى ان هذه الخطوة توفر لها الحماية العسكرية الأمنية في المنطقة [٢]، وقد أكد ذلك (جابر مبارك الصباح) وزير الدفاع الكويتي آنذاك خلال تصريحه في حزيران ٢٠٠٣، بالقول: "أن الوجود الأمريكي في الكويت تحكمه اتفاقيات أمنية موقعة بين البلدين ولا علاقة بما يحدث في العراق".[٣]

لاريب ان المشاريع التي ترتبط بعهد بوش الابن وأتباعه من المحافظين الجدد الذين تبنوا أفكارا متطرفة ورؤية امبريالية متداخلة مع استلهامات دينية ما انزل الله بها من سلطان والمغلفة بشعارات الحرية والإصلاح والتغير[٤] ، قد تعرضت إلى وابل من النقد بل وحتى الرفض ، فقد أشار مرصد الإصلاح العربي إلى رفض مبادرات بوش على المستويات الرسمية والشعبية والفكرية في العالم العربي على أساس إن قضية الإصلاح هي قضية داخلية [٥] ، وان الهدف الحقيقي من وراء هذا المشروع وغيره من المشاريع الأجنبية (ألمانية/ فرنسية ... الخ) ليس الإصلاح ولا الديمقراطية الحقيقيين في الشرق الأوسط ، وإنما السعي المحموم لبسط السيطرة على منطقة وثروتها [٦].

---

١) نص "مشروع الشرق الأوسط الكبير ، المصدر السابق ، ص ٢٩٧-٣٠٠.

٢) عبد الإله بلقزيز، "الإصلاح السياسي في الوطن العربي"، مصدر سبق ذكره، ص ص٨٩، ٩٠. وكذلك: يوسف البنخليل، "تداعيات مجلس التعاون الخليج بعد قمة زايد"، مجلة آراء، العدد (٥)، دبي، يناير ٢٠٠٥، ص٣٧.

٣) اشرف محمد كشك، "امن الخليج في السياسة الأمريكية"، مصدر سبق ذكره، ص١٧١.

٤) د عبد السلام ابراهيم البغدادي ، النظم السياسية العربية وتحديات التغيير والإصلاح السياسي ، دار الكتاب العلمية ، بغداد ٢٠١١. ص٨١.

٥) السيد ياسين ، الإصلاح في خطاب الرئيس الأمريكي ، الأهرام ، ٤/مايس/ ٢٠٠٦ ، ص١٢.

٦) نعيم الاشهب ومازن الحسني ، مشروع الشرق الأوسط الكبير أعلى مراحل التبعية ، عمان ، دار الشروق للنشر والتوزيع ، ٢٠٠٥ ، ص١٤٧.

والحقيقة هي إن أي هجوم استعماري قديم أو جديد ، كان دائما يغطي الأهداف الدنيئة بشعارات سامية ... وتستخدم الديمقراطية والمعرفة وتمكين المرأة والتنمية للتغطية على أهداف أخرى كالسيطرة على النفط وفتح أسواق للسلع والاستثمارات وتمكين إسرائيل ... الخ [١]

ومن اجل تحقيق تلك الأهداف كان لابد للتغلغل إلى الحكومات المستضعفة بذريعة مشاريع لتحقيق الإصلاح ، وان الحكومة الكويتية أول من تجاوب لهذه الضغوطات مما فسح المجال لنوع من الإصلاحات لتثبت ولائها للحكومة الأمريكية بهدف المحافظة على بقاء نظامها قائماً .

خامسا : نمو الطبقة الوسطى والوعي السياسي

إن احد السبب الرئيسية وراء بروز المطالبة بالمشاركة السياسية هوة التحولات الداخلية المحلية التي شهدتها الكويت ، اذ ان السياسات اتبعتها في الماضي كانت وراء المطالب المتزايدة بالمشاركة السياسية والرقابة على الحكومة ، فضلاً عن التوسع التعليمي الذي أنتج كوادر مثقفة فرضت عليها خبراتها العلمية بان يكون لها رأي فيما يحدث في بلدانها تماشياً مع دورها كنخبة متعلمة ذات دور طليعي[٢] فأن نشر التعليم وتعميمه بين الشباب المنطقة ليس ظاهرة سلبية ولكن ذلك جلب معه زيادة في الوعي الاجتماعي والسياسي. [٣]

ورغم الرقابة التي فرضتها الكويت حول تشريعات التعليمية محاولة منها لكي تحيد المعرفة وجلبها لصالحها ، إلا ان التعليم أصبح من أكثر القوى الممارسة للفعل الثقافي تأثيرا في عمليات التغيير الاجتماعي ، وتكوين ملامح الوعي الجديد ، وخاصة في أوساط الطبقة المتوسطة. [٤] وكون المجتمع الخليجي وعلى الأخص الكويتي من المجتمعات الشابة ، اي هناك زيادة واضحة في نسبة إعداد الشباب إلى بقية الفئات العمرية ، عزز ذلك دور التعليم في عمليات التغيير الاجتماعي ، ذلك ان ظاهرة تعاظم هذه الشريحة الشابة كانت مقدمة لتغيرات اجتماعية وأول هذه التغيرات هو الإغراء الذي رأته هذه العناصر الفتية في العمل السياسي حلاً لأزماتها الاقتصادية والاجتماعية ، وان تطور التعليم على مختلف الصعد، فضلاً عن إلى فتوة السكان ، والوفرة الاقتصادية الناتجة عن تدفق عائدات النفط ، ، وتقدم تقنيات وسائل الاتصال

---

١) منتصر حمادة .. عرضا لكتاب ، جلال امين ، خرافة التقدم والتأخر ، القاهرة ، دار الشروق ، ٢٠٠٦ . صحيفة القدس العربي ، لندن ، السنة ١٨ ، العدد ٥٣٣١ ، ٢٠٠٦/٧/١٩، ص١٩. نقلا عن ، المصدر السابق ، ص٨٥.

٢) ابتسام سهيل الكتبي، "التحولات الديمقراطية في منطقة دول مجلس التعاون الخليجي" المستقبل العربي، العدد (٢٥٧)، بيروت، تموز ٢٠٠٠، ص٢٣٤.

٣) د.محمد جواد رضا، صراع الدولة والقبيلة في الخليج العربي: أزمات التنمية وتنمية الأزمات، ط٢، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ١٩٩٧، ص٣٠.

٤) ابراهيم عبد الله غلوم، "الثقافة بوصفها خطاباً ديمقراطياً: نموذج الثقافة في مجتمعات الخليج العربي"، مجلة المستقبل العربي، العدد (١٥٦)، بيروت، شباط ١٩٩٢، ص٥٤.

المرئيـة والمسـموعة والمكتوبـة، كـل هـذه المؤشـرات جعلـت المجتمـع فـي حالـة مهيـأة للتلقـي الثقافي[١].

وذلك أدى إلى نشوء الطبقة المثقفة الوسطى والجيل الجديد الذي أصبح يشمل الكثير من المثقفين والتكنوقراط ، فضلاً عن الذين تلقوا دراساتهم في الخارج ، فكان ذلك حافزا إلى مزيد من المشاركة في السلطة والحكم ، وبغض النظر عما إذا سميت طبقة وسطى او طبقة وسطى جديدة او نخبة تكنوقراطية فهي طبقة متعلمة غير تقليدية ، وان المطالبة بالإصلاح السياسي بدأت من هذه الطبقة الاجتماعية ، ولها سمات برجوازية أخذت تسير باتجاه تأدية دور رئيس في تعزيز مستقبل الحكم في الدولة الكويت . ورغم صغر عددها، إلا أنها نجحت في التغلغل إلى الدرجات العليا لبنية الحكم عبر المراكز الوزارية وغيرها من المناصب البيروقراطية الرفيعة[٢].

وبعد ان حرم إفراد هذه الطبقة لعقود طويلة من المشاركة في إدارة شؤون الخدمات ، الاقتصادية والسياسية، التي كانت حكرا على الأسرة الحاكمة للمناصب السياسية والعسكرية والاقتصادية ، ترى هذه الطبقة اليوم ضرورة اللجوء إلى الصيغ التعددية في إدارة شؤون المجتمع بدلاً من الأساليب التقليدية لتحقيق التطور الاجتماعي والاستقرار السياسي [٣] .

ويذكر ان نمو الوعي السياسي والثقافي في الكويت و ظهور الطبقة الوسطى التي امتد تأثيرها إلى قطاعات واسعة من المجتمع شمل محامين وأساتذة جامعات، وبدؤوا بتوقيع عرائض كثيرة يطالبون فيها بضرورة إيجاد المؤسسات السياسة الممثلة للشعب، واستتباب حكم القانون ومعارضة السياسة الخارجية للدولة وخصوصاً التحالف مع الولايات المتحدة. [٤]

سادسا : الربيع العربي

" أظهرت الملكيات الوراثية الخليجية قدرة فائقة على البقاء ، والاستمرار ، وصد رياح التغيير ، ولا ينبغي الاستهانة بقدرتها على التكيف مع المستجدات ، والتحديات المصاحبة للربيع العربي عام ٢٠١١م وما بعده ، ان لدى هذه الدول مجموعة من المقومات والمميزات النسبية

---

١) د. محمد الرميحي، "واقع الثقافة ومستقبلها في أقطار الخليج العربي"، مصدر سبق ذكره، ص ٥١.
٢) أميل نخلة، اميركا والسعودية: الأبعاد الاقتصادية والسياسية والإستراتيجية، دار الكلمة للنشر، بيروت، ١٩٨٠، ص، ص ٦٤ -٦٩.
٣) د. ثناء فؤاد عبد الله، آليات التحول الديمقراطي في الوطن العربي ، مصدر سبق ذكره ، ص٢٤٨
٤) د. محمد السعيد ادريس، النظام الإقليمي للخليج العربي، مصدر سبق ذكره، ص٢٣٥.

أبرزها الثروة النفطية ، والشرعية التاريخية والقلة السكانية والأجهزة الأمنية والنظم الأبوية وانجازات اجتماعية وتنموية مهمه ، علاوة على غياب المعارضة ، والعمل الحزبي"[١] .

الا أنه رغم ذلك فأن طبيعة دول مجلس التعاون الخليجي تمتاز بعدة إشكاليات ، وقضايا عميقة أعطت لهذه المنطقة عدة متغيرات أسهمت في تشكيل بيئة داخلية أعطت مجالا لنمو بعض القضايا التي تعرقل من النمو للديمقراطية ، والإصلاح السياسي ، وهذه الحالة تلاقت مع متغيرات الربيع العربي الذي وصلت نتائجه ، وتداعياته إلى داخل الجسد السياسي والاجتماعي الخليجي[٢].

لقد هز زلزال هذه (الثورات) أركان النظام الرسمي العربي وامتد تصدع هذه الأركان إلى الخليج بفعل التداعيات الهائلة، الداخلية والعربية والإقليمية والدولية، للتطورات المصاحبة لتفاعلات تلك الثورات فتصاعدت مطالب الإصلاح وأخذت دعوة الملكيات الدستورية تتردد وتتسع لترد ببلاغة شديدة على مزاعم المناعة الملكية الخليجية أي مناعة الدول الملكية الخليجية واستثناءها من تداعيات هائلة أخذت تتدافع على إقليم الخليج بفعل هذه التحولات ، وتلك التداعيات فرض بعضها نفسه داخل دول المجلس وأخرى فرضت نفسها على البيئة الإقليمية والدولية للمجلس، وانعكست بدرجات وأشكال متباينة على تفاعلات دول المجلس وخياراته في علاقاته مع القوى الإقليمية والدولية التي تأثرت مصالحها هي الأخرى كثيراً بفعل هذه الثورات وتداعياتها[٣].

وقد نما الحراك الشبابي الكويتي من رحم الممارسة السياسية في شبكات التواصل الاجتماعي. ويتميز الحراك، الذي يتطور منذ سنوات بدأت قبل الربيع العربي، بقدرته على إسقاط التمايزات بين فئات المجتمع من خلال التركيز على مدنية الدولة التي تتسع للجميع للقبائل الأغلبية السكانية الجديدة التي تشعر بالتهميش وللحضر مؤسسي المدينة القدماء المتخوفين من قوة الأغلبية القبلية، وللشيعة بما لهم من تاريخ ومكانة ومنزلة وشعور بالتخوف من التيارات الدينية، والمرأة بصفتها نصف المجتمع الأضعف والأكثر إنتاجاً. في هذا الحراك الشبابي الكثير من العفوية وهو يخلو من الهوية الأيديولوجية ، لقد أصبح الحراك الشبابي في الآونة الأخيرة أكثر زخماً، وانضمت إليه فئات جديدة غير مسيسه ، وهو يتشكل كل يوم ويزداد صلابة وخبرة ،

---

١) عبد الخالق عبدالله ، الربيع العربي: وجهة نظر من الخليج العربي ، مجلة المستقبل العربي ، العدد ٣٩١، بيروت ، مركز دراسات الوحدة العربية ، أيلول/سبتمبر ٢٠١١، ص١٢٨.

٢) د. جاسم يونس الحريري ، إشكالية النفوذ الخليجي في المنطقة العربية ، دار الجنان للنشر والتوزيع ، بغداد ٢٠١٣، ص١٦٩.

٣) د. محمد السعيد إدريس ، مجلس التعاون الخليجي والثورات العربية دراسة في أنماط التفاعلات ، http://www.thawabitna.com/Article/article17-01-12/7435.htm

والأهم إنه يزداد تحكماً بالمعادلة السياسية الكويتية ، ويمارس ضغطاً واضحاً على النواب وقوى المعارضة التقليدية التي تتأثر به عوضاً عن أن تؤثر فيه.[١]

ورغم تقاليدها الديمقراطية إلا أن الكويت لم تكن بمنأى عن النشاط السياسي الذي يجتاح العالم العربي، فالبلاد تدخل مرحلة جديدة وصعبة تقودها حركة شبابية ملتزمة بإصلاح الحكومة. وفي عام ٢٠١١ تكتلت العديد من المنظمات الشبابية المستقلة – المدعومة من أعضاء المعارضة في البرلمان وتضم جماعات إسلامية وعلمانية على حد سواء – حول برنامج يركز على محاربة الفساد في الحكومة وتغيير رئيس الوزراء وغيرها من المطالب الإصلاحية[٢] .

وقد نظم قادة الحركة – مستلهمين من الحراك المحلي و"الربيع العربي" – اجتماعات أسبوعية في الفضاء عام بجوار مبنى "مجلس الأمة". وحيث بدأت في ربيع ٢٠١١ من خلال مشاركة بضعة مئات من الأشخاص فقط، ثم توسعت الاعتصامات بحلول تشرين الثاني/نوفمبر لتشمل حوالي ٦٠٠٠٠ كويتياً وتزايد التفاعل مع أحداث الربيع العربي حتى وصل الحراك الإصلاحي في الكويت إلى درجة اقتحام مبني مجلس النواب في ٢٠١١/١١/١٦ وأدى ذلك إلى استقالة الحكومة وحل البرلمان.[٣]

وذلك يشير إلى ان هناك تأثير واضح لإحداث الربيع العربي على دول الخليج والكويت بشكل خاص وان المواطن الكويتي لم يكن بمعزل عن تلك الإحداث بل ان ما حدث في بعض الدول العربية كان محفز ودافعا للمواطن الكويتي في المطالبة بالإصلاحات السياسية داخل وطنه.

---

١) د. شفيق ناظم الغبرة ، المعارضة الكويتية وآفاق الحراك الشعبي ، مصدر سبق ذكره .

٢) المصدر نفسه .

٣) د.شفيق ناظم الغبرة، ديمقراطية الكويت تواجه الضغط من أجل الإصلاح ، ٢ شباط /فبراير ٢٠١٢، http://fikraforum.org

المبحث الثاني : آلية الحركات الإسلامية ومواقفهم إزاء قضايا الإصلاح السياسي في الكويت

الملاحظ أن الكويت تشهد حركة إصلاحية تفاعلية بين الحكومة الكويتية، والتيارات والقوى السياسية التي يساندها غالبية الشعب الكويتي الذي بدأ يتحرك ويتفاعل مع العملية السياسية عبر الوسائل مختلفة كالتجمعات أو المشاركة في الانتخابات، محاولاً إيصال صوته من خلال اختياره للمرشحين الذين يرغب بهم ان يمثلوه في العملية السياسية، بالمقابل استطاعت هذه التيارات والقوى السياسية أن تحرك الشارع الكويتي والمواطن الكويتي، من خلال توعيته واستنهاضه للمطالبة بحقوقه الدستورية ، وأن يكون له دوره فيما يحدث على الساحة السياسية الكويتية الداخلية والخارجية.

المطلب الأول : آلية الحركات الإسلامية في الإصلاح السياسي

أخذت قوى سياسية بالظهور على الساحة السياسية الكويتية بعد نهاية حرب الخليج الثانية عام ١٩٩١م ، وبدأت تعلن عن نفسها بحرية وبمبادرات من أصحابها ، ورغم ان ذلك كان على مرأى ومسمع من قبل السلطات إلا إنها لم تتعرض لها، وبدأت الساحة السياسية تعرف بين الحين والأخر ظهور تكتلات جديدة ، وكانت تصدر عنها بيانات تعبر عن مواقفها حيال مختلف الأحداث التي تشهدها البلاد وتتعامل مع وسائل الأعلام دون قيود[١] .

وأخذت تلك القوى تعلن عن نفسها في أشكال أقرب ما تكون إلى الأحزاب غير الرسمية ، إلا أن عملية الإصلاح السياسي في الكويت بدأت بشكلها داخل أروقة مجلس الأمة. ، وبدأت تلك التنظيمات تعمل بشكل هياكل سياسية بعد أن كانت تعمل في إطار هياكل اجتماعية واقتصادية وثقافية قبل عودة مجلس الأمة المنتخب في عام ١٩٩٢، [٢]

ثم اتضحت خريطة القوى السياسية الكويتية في الشهور السابقة للانتخابات ، وأصبح هناك سبع مجموعات سياسية تعمل على أرض الواقع ، وهي: [٣]

١- الحركة الدستورية الإسلامية: وهي الهيكل الجديد للإخوان المسلمين.

٢- التجمع الدستوري: وسيطرت عليه غرفة التجارة والصناعة ذات النفوذ المؤثر، وهو يمثل التيار السياسي التاريخي لغرفة التجارة وصناعة الكويت.

٣- المنبر الديمقراطي ، ويجمع بين التجمع الوطني والتجمع الديمقراطي السابقين.

---

١) عبد الحميد بدر الدين، خريطة التجمعات السياسية في الكويت، مصدر سبق ذكره ، ص٢.

٢) محمد عبد السلام، "مستقبل الكويت بعد التحرير"، مجلة السياسة الدولية، العدد ١٠٥، القاهرة، ١٩٩١، ص١١٥.

٣) المصدر نفسه ، ص١١٦.

٤- التجمع الإسلامي (السلفيون): الذي كان قد برز في حقبة قبل دخول العراق للكويت كتيار منافس للإخوان المسلمين.
٥- الائتلاف الإسلامي الوطني: وهو ائتلاف يمثل الشيعة الكويتيين.
٦- تكتل النواب: وهو ليس بتيار لكنه بمثابة تجمع يضم نواب مجلس (١٩٨٥) الذي تم حله.
٧- الناصريون: وهي المرة الأولى التي أعلن فيها عن تكتل الناصريين في الكويت بمناسبة انتخابات عام ١٩٩٢، لكن هذا التيار مُني بالخسارة.

وقد خاضت هذه المجموعات السبع السياسية انتخابات مجلس عام ١٩٩٢، فضلاً عن عدد كبير من المستقلين غير المنتمين إلى فكرا أو تيارا معين ، وكانت حظوظ المعارضة بمختلف انتماءاتها في هذه الانتخابات بـ(٣١) مقعداً من أصل خمسين ، وكانت التنظيمات الإسلامية صاحبة أكبر كتلة في مجلس الأمة ، وكانت قوى المعارضة قد تمكنت من أن تفرض مطالبها في الإصلاحات السياسية المفروضة على الحكومة قبل الانتخابات كتقليص عدد الوزراء من أفراد الأسرة الحاكمة من سبعة وزراء إلى خمسة وزراء عند تكوين الحكومة الجديدة في عام ١٩٩٢م ، كما ونجحت في الضغط على الحكومة بالمطالبة بعودة انتخاب مجلس الأمة في عام ١٩٩٢، بعد توقفها الذي استمر منذ عام ١٩٨٦م ، ورغم أن المعارضة رأت أن عودة عمل مجلس الأمة ، وأجراء الانتخابات كان فيه عدم مصداقية في وعود أمير الكويت ، لمجاميع المعارضة عندما كان في المنفى اثر حرب الخليج الثانية ، فقد وعد بإجراء الانتخابات ، على أساس التنافس بين أحزاب متعددة [١] .

وعلى رغم من استمرار العمل في القانون انتخابي الذي كان موضع انتقاد إلاّ أن انتخابات عام ١٩٩٢، كانت إيجابية بوجه عام ، وقد أثيرت فيها العديد من القضايا الإصلاحات السياسية وغيرها ، مثل المطالبة بمحاسبة المسئولين والمتسببين في نشوب حرب الخليج في عام ١٩٩١، فضلاً عن موضوع الفصل بين السلطات ، وتدعيم سلطات مجلس الأمة وخاصة في المجال الرقابي والمالي ومطالبة بصلاحيات أوسع في علاقات المجلس بالسلطة التنفيذية ، أما فيما يخص أداء مجلس الأمة لعام ١٩٩٢ ، فقد كان نشاطه ودوره واضحا في المساءلة والرقابة على الحكومة ، كما تبنى العديد من قضايا الإصلاح مسألة إعادة النظر في جميع القوانين والتشريعات التي صدرت في غيبته عندما عطلت الحياة الدستورية بسبب حل البرلمان وإقالة الحكومة من قبل أمير البلاد منذ عام ١٩٨٦م. كما أثيرت قضايا المهمة لها علاقة بقضايا حقوق الإنسان ، وقضية منح المرأة حقها في التصويت والترشيح في الانتخابات عامة ، وأيضا نوقشت مواضيع مهمة مثل قانون الجنسية الذي تقدمت به لجنة الشؤون التشريعية والقانونية لتوحيد الجنسية ، فضلاً عن مناقشة مسألة البدون وضرورة إيجاد الحلول المناسبة لقضيتهم ، وكذلك تم التقدم بمشروع قانون لتعديل المادة السادسة من قانون

---

١) د. ثناء فؤاد عبد الله ، آليات التحول الديمقراطي في الوطن العربي ، مصدر سبق ذكره ، ص ١٣٨ – ١٣٩.

الجنسية ليصبح من حق المتجنّس المشاركة في الانتخابات بعد عشر سنوات فقط من الحصول على الجنسية. [١]

واستمر أعضاء المجلس على نفس الوتيرة في المطالبة بالإصلاحات ، فقد شهد عام ١٩٩٤، أداء واسعاً على صعيد العمل التشريعي ، حيث تمكن في ١٢ كانون الثاني من ذلك عام من إلغاء قانون محاكمة الوزراء لضمان محاكمة حقيقية للوزراء المتهمين بحيث تجري المحاكمة وفقاً لقانون الإجراءات والمحاكمة الجزائية العادية ، وكان ذلك القانون قد شرّع في عام ١٩٩٠، أثناء غياب مجلس الأمة ، وأيضا شمل التعديل لقانون الجنسية بحيث أصبح يسمح للكويتيين المولودين لآباء حصلوا على الجنسية بالتجنس بالمشاركة في الانتخابات التشريعية الثانية أي في عام ١٩٩٦، بعد أن كانت المشاركة مقتصرة على الحاصلين على الجنسية بصورة أصلية ، والذين كانت نسبتهم انتخابات ١٩٩٢ تقدر بـ(١٣%) من إجمالي الكويتيين (أي نحو ٨٢ ألف من أصل ٦٣٠ ألف) [٢].

أن أداء النواب في مجلس الأمة عام ١٩٩٢ يمكن ان يوصف بالأداء الأمثل ألانه قد أضطلع بالمهام المنوطة به من قبل الدستور ، فضلاً عن التركيز على قضايا المواطن العادي في العديد من التشريعات المهمة ذات العلاقة بموضوعات تخص المواطن الكويتي بشكل مباشر مثل الإسكان، والتعليم، والتركيبة السكانية. فضلاً عن إصدار عدد من القوانين المهمة كقانون المديونيات ، كذلك وافق المجلس على قوانين مهمة أخرى مثل ، استقلالية القضاء ، كما نظر في قوانين وإجراءات التقاعد المبكر ، وإنشاء لجنة للدفاع عن حقوق الإنسان ولجنة للدفاع عن المال عام فضلاً عن دور المجلس في إصدار تقرير حول تقصي الحقائق الناجمة عن حرب الخليج الثانية ، وجميع هذه إنجازات لم يكن من السهل على أي مجلس أن ينجح في تحقيقها في ظل الأوضاع التي أحاطت به. [٣]

أي أن مجلس الأمة عام ١٩٩٢، وبفضل نوابه استطاع القيام بالعديد من الإصلاحات السياسية سواء في مجال الانتخابات أو الشؤون عامة ، من خلال اقتراح القوانين، ومناقشات العديد من المواضيع .

ويمكن القول ان النواب الإسلاميون في مجلس عام ١٩٩٢، كان دورهم كبير في عملية الإصلاح السياسي بوساطة مناقشة وإصدار العديد من القوانين التي تهم المواطن الكويتي على الرغم من بعض المواقف التي حسبت كمأخذ عليهم مثل محاولاتهم أسلمت الدولة وغيرها [٤].

ثم جاءت انتخابات أعضاء مجلس الأمة في عام ١٩٩٦م التي شهدت عزوف بعض التجمعات التي شاركت في انتخابات عام ١٩٩٢، من المشاركة بشكل مباشر في انتخابات عام

---

١) عزة وهبة ، الأداء التشريعي للمجالس التشريعية العربية (دراسة مقارنة) : الحالة الكويتية، http://www.pogar.org/publications/legislature/wahby1a/section12.h

٢) د. ثناء فؤاد عبد الله،آليات التحول الديمقراطي في الوطن العربي ، مصدر سبق ذكره ، ص١٤١.

٣) عزة وهبة ، الأداء التشريعي للمجالس التشريعية العربية (دراسة مقارنة) ، مصدر سابق .

٤) المصدر نفسه .

١٩٩٦، وفضلت دعم عدد من المرشحين بطرق غير مباشرة ، كما فعل (التجمع الدستوري) الذي يمثل التيار السياسي التاريخي لغرفة تجارة وصناعة الكويت، إذ انه فضل، دعم بعض المرشحين ، إذ كان لمسألة التحالفات بين التيارات أثرها الواضح في هذه الانتخابات. مع أن بعض التيارات فضل خوض انتخابات عام ١٩٩٦، بشكل منفرد دون تحالف مع أي من التيارات الموجودة ، كما هو الحال في (الائتلاف الإسلامي الوطني)، وهو يمثل التيار الشيعي الحركي ، والذي يتكون من مجاميع إسلامية ووطنية شيعية بعضها محسوب على الفكر المرجعي الشيعي باتجاهاته وتطبيقاته المختلفة، فقد خاض رموزه انتخابات عام ١٩٩٦ ، بشكل منفرد وهذا الوضع أعطى المنافسة في حينها شكلا جديداً.[١]

كان للحكومة الأغلبية في مجلس الأمة عام ١٩٩٦، فقد حصدت اثنان وثلاثون مقعدا وللكتلة الإسلامية (الإخوان وسلف وشيعة ومستقلون إسلاميون) ستة عشر مقعداً ، (وللمنبر الديمقراطي) الذي يُعّد أكبر تجمع للتيار الليبرالي مقعدان ، ورغم ان الحركات الإسلامية لم تحصل على النسبة نفسها التي حصلت عليها في انتخابات عام ١٩٩٢م إلا أنها بقية ذات ثقل كبير لا يقل عن ثقلها وتأثيرها داخل المجلس السابق[٢].

إلاّ أن مجلس عام ١٩٩٦ كان يطغي على أداءه حالة التوتر بينه وبين الحكومة ، وكان دوره على صعيد الإصلاح يوصف بكونه ضعيف بمقارنة مع أداء المجلس السابق ، وذلك لأن العلاقة بين النواب انتابها الكثير من النزاع وعلى وجه الخصوص النواب الإسلاميين، مما أنعكس سلباً على الأداء التشريعي للمجلس الأمة ، فقد شهد عام ١٩٩٨، عدداً من المواجهات بين مجلس الأمة والحكومة تتعلق ببعض التشريعات وتنتقد الأخيرة مواقف البرلمانين التي تراها غير مسئوله [٣]

وبدا واضحاً وجود فجوة بين البرامج التي تقدم بها أعضاء المجلس عند ترشحهم انتخابات مجلس الأمة لعام ١٩٩٦، والإنجازات التي تحققت بالفعل بالمجلس نفسه ، الأمر الذي يعكس أخفاق نواب المجلس في تحقيق آمال المواطنين وطموحاتهم عند انتخابهم لممثليهم داخل قبة البرلمان ، وقد أدّى عدم الاتفاق والصراع بين التكتلات المختلفة إلى التأخر في سن القوانين والتشريعات التي بقيت مطروحة على جدول أعمال المجلس .

ولذلك يمكن القول ان الأعضاء المنتخبين في مجلس عام ١٩٩٦، لم يكن ادأهم فيما يخص التشريعات الإصلاحية بالشكل المطلوب ، لذلك كان يوصف دورهم الرقابي أكبر من دورهم التشريعي . وبعد تصاعد التوتر بين السلطة التنفيذية والتشريعية على أثر استجواب وزير العدل و وزير الأوقاف والشؤون الإسلامية في الكويت ، لجأت الحكومة إلى حل المجلس بمرسوم أميري رقم (٣٤) لسنة ١٩٩٩، قبل أن يستكمل مدته الدستورية وجاء في مرسوم الحل

---

١) التجمعات السياسية في الكويت. http:// cnn arabic..com.2005/7/6

٢) "الانتخابات النيابية الكويتية خصوصيات ومفاجآت" ، قضايا دولية ،العدد(٣٥٦)إسلام أباد ،٢٨اكتوبر ١٩٩٦، ص١٦.

٣) عزة وهبة ، الأداء التشريعي للمجالس التشريعية العربية (دراسة مقارنة) ، مصدر سبق ذكره .

(أن مسيرة العمل الوطني تعرضا إلى التعثر مرارا نتيجة بعض الممارسات النيابية التي تعسفت في استعمال الأدوات الدستورية بعيداً عن روح الدستور، ومجافاة لقيم وأخلاق مجتمعنا الأصلية، وانحراف الحوار الإيجابي إلى خلافات ومشاحنات، وتسجيل للمواقف على حساب مصلحة الوطن والمواطنين). [١]

بعد الأداء الضعيف الذي تقدمت به الحركات الإسلامية في البرلمان الكويتي ، نهاية عقد التسعينات كان لابد من التقدم ببرامج مختلفة عن برامجها السابقة ، لكسب التأيد الجماهيري من جديد ، وهذا ما حصل بالفعل فقد بدأ الإسلاميون يتجنبون الحديث عن (أسلمت) المجتمع والتشريع ، إذ كان الإسلاميون الذين أخذوا يتمتعون بثقل واضح داخل مجلس الأمة الكويتي منذ عودة انتخاب المجلس في عام ١٩٩٢ ، قد تقدموا في عام ١٩٩٤ باقتراح موقع عليه من بين (٣٩) نائباً لتعديل المادة الثانية من الدستور لتنص على أن (الشريعة الإسلامية هي المصدر الرئيس للتشريع) ، بدلاً من (مصدر رئيس للتشريع) لكن هذه المحاولة من قبل المجلس أحبطت باعتراض من قبل أمير الكويت، كما تقدم ممثلو التجمع الإسلامي الشعبي (السلف) بالفصل التشريعي ذاته بمشروع قانون بإنشاء هيأة للأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، وهو المشروع الذي أثار ضجة إعلامية وشعبية كبيرة منذ عرضه ، وحتى قبل مناقشته بمجلس الأمة. فضلا عن إصدار مجلس الأمة في فصله التشريعي السابع، أي الذي بدأ في عام ١٩٩٢، يقضي بمنع الاختلاط بين الجنسين من طلبة جامعة الكويت، والمدارس الخاصة، على أن يتم تنفيذ القانون بأكمله خلال مدة لا تتجاوز الخمس سنوات وهو ما عدّهُ العلمانيون ضربة لهم، وتقليصاً لقوتهم ونفوذهم. [٢]

وبالمقابل تراجعت قضايا كانت ثابتة على الأجندة الانتخابية ، مثل ، الشأن العربي، وقضية الخطر العراقي، إذ لم ينشغل المرشحون الـ (٢٤٦) بالتطورات التي حدثت، وهي تغير النظام العراقي في ابريل ٩/ نيسان ٢٠٠٣، ولم يجعلوه محوراً بارزاً في برامجهم وأولوياتهم مثلما كان يحصل خلال التسعينات، بل رفع المرشحين بدون استثناء شعار الإصلاح وإصلاح الشؤون السياسية ، وتحسين إدارة البلاد. خاصة وأن هناك عوامل كثيرة أخذت تحثهم على ذلك ، وتمكنهم من أن يخطوه خطوة مهمة ونوعية في مجال الإصلاح السياسي، كمسألة الفصل بين ولاية العهد ورئاسة الوزراء [٣] .

---

١) حل مجلس الأمة في عام ١٩٩٦.موقع مجلس الأمة الكويتي على شبكة الانترنيت http://www.alommah.org.

٢)"الانتخابات النيابية الكويتية خصوصيات ومفاجآت" ، مصدر سبق ذكره، ص ١٦، وكذلك" حدث دائم على الساحة الكويتية : معركة العلمانيين والإصلاحيين" ، قضايا دولية ، العدد (٣٦٥) ، إسلام أباد، ديسمبر ١٩٩٦، ص١٤-١٥

٣) وقد عين (صباح الأحمد الجابر الصباح) (الأمير الحالي) رئيسا لمجلس الوزراء ، في حين احتفظ الشيخ (سعد العبد الله) بمنصب ولي العهد (آنذاك). بعدما ظل يجمع المنصبين معاً منذ سبعينات القرن العشرين مستمراً بتقليد متعارف

وبدأت التيارات والقوى السياسية بعد عام ٢٠٠٣، تركز في قضية الإصلاح السياسي وملف الفساد المالي والإداري ، والاهتمام بالأوضاع الاقتصادية والاجتماعية للكويت التي تطورت بشكل واضح خلال مدة التسعينات، وبداية القرن الواحد والعشرين ، والتي عّبر عنها بوضوح بواسطة الحملات الانتخابية التي سبقت انتخاب أعضاء مجلس الأمة في ٥ تموز ٢٠٠٣ ، بعد أن رأت التنظيمات الحركات الإسلامية والقوى السياسية الأخرى أن الوقت أصبح مهيئاً للتركيز في هذه القضايا، إذ بدؤوا يركزون في العديد من المسائل الحيوية ، كتعديل قانون الانتخابات ، والسماح للمرأة الكويتية بالمشاركة السياسية ، فضلا عن تعديل قانون الطباعة والنشر والتجمعات عامة، وعلى الصعيد الاقتصادي بدأ التركيز في مسألة التخصيص، وضريبة الدخل، وقانون الشركات والمناقصات عامة، وأخذ ينظر إلى مشاريع القوانين هذه على أنها شروط أساسية للإصلاح الاقتصادي للاستفادة من الزيادة الهائلة في الإيرادات الناجمة من ارتفاع أسعار النفط، خاصة بعد أن أخذت الكويت تحقق ميزاناً فائض وصل خلال السنة المالية ٢٠٠٤ إلى أكثر من (٣٠) مليار دولاراً.[١]

وهذا يعني إمكانية تولي منصب رئاسة الوزراء سياسي من خارج الأسرة الحاكمة، وبذلك يتعزز مكانة مجلس الأمة ، وينفي الحرج من إمكانية محاسبة رئيس الحكومة، فضلاً عن أن السلطة أصبحت مدركة لطبيعة المرحلة الجديدة، وبدأت أكثر استعداداً للاستجابة لبعض المطالب التي تخص مسألة الإصلاح سواء السياسي أو الاقتصادي. هذه العوامل مجتمعة يضاف لها الأوضاع الأمنية المستقرة نوعاً ما ، كلها شكلت أرضية مناسبة للطبقة السياسية الكويتية للعمل من أجل الاهتمام أكثر بالأوضاع الداخلية ومسألة الإصلاح، وهذا ما نلاحظه بوضوح من خلال الخلافات العديدة التي حصلت خلال دورات هذا المجلس سواء بين التيارات الإسلامية أو العلمانية حول بعض القضايا أو ما بين المجلس والحكومة مما كان سبب في حل هذا المجلس قبل أكمال مدته الدستورية خاصة بعد أن جاءت نتائج انتخاب مجلس الأمة لعام ٢٠٠٣، على النحو الآتي (٢١) نائباً من الإسلاميين ، و (١٤) نائباً من أنصار الحكومة ، و (٣) نواب من الليبراليين، و (١٢) نائباً مستقلاً.[٢]

ورغم أن نسبة مشاركة النساء كانت ضعيفة، إذ بلغت ٢٨,٧ % ، من مجموع النساء اللاتي رشحت لهذه الانتخابات إلاّ أن المراقبون أعدوا النسبة التي حققتها المرأة المرشحة مقابل منافسها جيدة قياساً بحجم التكتل القبلي في الدائرة الانتخابية الخامسة التي أجريت فيها الانتخابات. [٣].

عليه منذ استقلال هذه الدولة في عام ١٩٦١ . موجز يوميات الوحدة العربية ، مجلة المستقبل العربي ، العدد (٢٩٥) أيلول ٢٠٠٣ ، ص ٢٢١.

١) صلاح الدين الجورشي، الكويت : الديمقراطية والإصلاح في ميزان الانتخاب،www.swissinfo.org.2003

٢) صلاح الدين الجورشي ، الحركة الإسلامية مستقبلها رهين التغييرات الجذرية ، مصدر سبق ذكره، ص ٣.

٣) المشاركة والانتخابات (الكويت) ، برنامج إدارة الحكم في الدول العربية ،.www.pogor.org

كما شهد هذا المجلس حدث يُعدّ سابقة في تاريخ الكويت منذ الاستقلال ، عندما قدم ثلاثة نواب طلباً لاستجواب رئيس الوزراء ، مما دفع الحكومة إلى تقديم طلب إلى أمير البلاد لحل مجلس الأمة، وهو ما دفع أمير البلاد بدوره إلى إصدار مرسوم أميري بحل مجلس الأمة، والدعوة إلى انتخابات جديدة في تاريخ ٢٩ حزيران ٢٠٠٦ ، وجاء في نص المرسوم الذي حمل الرقم (١٤٦) لعام ٢٠٠٦، أنه : (لما كان تشتت الرأي. وانقسامه داخل مجلس الأمة، وتقاذف الاتهامات بين أعضائه، وتطرق المناقشات إلى أمور غير جدية قد أدت إلى تعطيل أعماله، وإثارة الفتن بين أطياف المجتمع ، وتشويه الحوار الوطني، والأضرار بالمصالح العليا للبلاد، وبناءً على عرض مجلس الوزراء، وبعد موافقة مجلس الوزراء، رسمنا بحل مجلس الأمة). [١]

وقد أدت هذه الأزمة إلى توحيد الحركات الإسلامية والقوى السياسية، وأصبح هناك نوع من الاتفاق حول أن الأولوية هي للإصلاح السياسي، وتأجيل الخلافات الأيديولوجية والفكرية التي غالباً ما قسمت هذه الأطياف السياسية، فبعدما كانت الانتخابات الكويتية السابقة تشهد منافسات حامية بين العديد من التيارات والقوى المختلفة من إسلاميين وليبراليين أو مما يسمون أنفسهم (بجماعات المصلحة الواحدة)، فأن الانتخابات التي أجريت في حزيران ٢٠٠٦، تنافس فيها فريقين فقط، أما إصلاحيون يسعون إلى مزيد من التغيير في اتجاه دعم مسيرة الديمقراطية والإصلاح في الكويت، وأما أن يكونوا من يسعون إلى إجهاض أي محاولة للتغير والإصلاح.[٢]

تنافس في الانتخابات تكتلين عريضين ، كان أولهما تكتل سياسي معارض أطلق عليه أسم (تجمع الكويت) ضم القوى السياسية المعارضة الآتية: المنبر الديمقراطي والليبراليون المستقلين، والإخوان المسلمين والسلفيون، وكان الشعار الانتخابي لهذا التجمع (رجال المرحلة المقبلة) ، وكانت حملتهم الانتخابية تحت شعار (مكافحة الفساد) ، أما التكتل الآخر مؤلف من مرشحين موالين للحكومة، وأعضاء في الأسرة الحاكمة وكانت نتيجة هذه الانتخابات هي في مصلحة المعارضة، إذ حصلت على أغلب المقاعد المنتخبة مما دفع البعض إلى تسمية هذا المجلس بمجلس (المعارضة) ، وهذا يعني أن الكويت سوف تواجه العديد من المطالب الإصلاحية في المرحلة القادمة، خاصة أن الكتل والتيارات السياسية المتنافسة فيما بينها على مر السنوات السابقة أصبحت متفقة الآن على مسألة واحدة، وهي مسألة الإصلاح، ومحاربة الفساد. فقد حصل الإسلاميون على (٢١) مقعداً، بالإضافة لعودة فوز الأعضاء الـ (٢٩) المعارضين الإصلاحيين المدعومين من (الحركة البرتقالية) ، وقد تقلص عدد النواب الموالين للحكومة إلى (١٤) عضوا في حين كانوا يشغلون (١٦) مقعداً في البرلمان السابق واستمر الأعضاء الإسلاميون في مواجهة الحكومة والاستمرار بمطالبتها بالإصلاحات ، إلا ان الحكومة

---

١) صحيفة الحياة ،لندن، الحكومة الكويتية إحالة مشروعها بشأن الدوائر الانتخابية إلى المحكمة الدستور، العدد ١٥٨٢ ، ٢٠٠٦/٥/٢٢. ص٣

٢) صحيفة الحياة ، لندن، الصراع الانتخابي على اشده بين التيارات السياسية الكويتية ، العدد ١٦١٨، ٢٠٠٦/٦/٢٧.

الكويتية واجهت هذه المطالبات بالمناورة السياسية معتمدة في ذلك على الصلاحيات الواسعة التي منحها لها الدستور. [١]

نهاية مدة عمل المجلس في عام ٢٠٠٨م التي تميزت بارتفاع عدد الناخبين إلى (٣٦١٦٤٨) ألف ناخب منهم (٢٠٠) ألف ناخبة، بنسبة (٥٥%)،مقابل (٤٥،٥%) للرجال[٢] .

توزعت التركيبة القوى السياسية داخل مجلس الأمة على ستة مجموعات أو فئات ، كان أكبرها عدد الكتلة الإسلامية التي ضمت(١٥ نائباً)، تليها فئة النواب الغير منتمين إلى كتل ، والذي بلغ عددهم(١١ نائباً)، ثم فئة النواب المستقلين (١٠ نواب)، ثم كتلة العمل الوطني (٧نواب) ، تليها كتلة العمل الشعبي (٣ نواب) ، وآخرها الكتلة الإسلامية الجديدة (نائبان)[٣] .

أتت انتخابات ٢٠٠٨م لتكرس الثقل الكبير للنواب الإسلاميين الذين حققوا انتصارا كبيراً ، وكانوا أبرز الفائزين ، إذ زاد عددهم إلى (٢١نائباً) أي (٤٢%) من عدد النواب ، ولكن ذلك لا يعني أنهم تكتل مرصوص وموحد ، بل هم تجمع هلامي غير متماسك ، لأنهم كانوا يمثلون أطياف مختلفة وليس من طيف واحد ويميلون إلى انتماءاتهم الطائفية والقبلية أكثر من انتمائهم الوطني [٤] .

بسبب الخلافات بين أعضاء المجلس وسوء أدائهم اتخذ أمير الكويت قراراً بحل المجلس والدعوة إلى انتخابات جديدة في في آذار/٢٠٠٩ وقلصت السلطات عمداً مدة الحملة الانتخابية إلى أقل من شهر قبيل يوم الانتخاب (الذي حدد في ١٦ أيار / مايو ٢٠٠٩م) ، وذلك للتقليل من حدوث الاحتكاكات ، ولقطع الطريق أمام التهجم على الحكومة والاحتقان الداخلي بين الكتل السياسية ، وان تلك الظواهر أصبح بمثابة ممارسة معتادة في مرحلة الحملة الانتخابية [٥] .

أتت نتائج الانتخابات كردة فعل على سوء أداء المعارضة وكان الإقبال عليها خفيفاً نسبياً، إذ بلغت نسبة المقترعين ٥٥% تقريباً من الـ ٣٨٥ ألف ناخب – بأكثر من ٢٠ نائباً جديداً ، منهم ٤ نساء ، هن أول نساء ينتخبن منذ أعطاء المرأة حق التصويت والترشح في عام ٢٠٠٦م[٦].

وشكلت تلك الانتخابات مفاجئة غير متوقعة ، فقد كانت رسائل الشعب الكويتي واضحة ، من خلال النتائج غير المسبوقة التي سجلت في هذه الانتخابات ، كان أولها الفوز الساحق ،

---

١) المشاركة والانتخابات (الكويت) ، برنامج إدارة الحكم في الدول العربية ، مصدر سبق ذكره، ص ٣.

٢) عبدالله الشايجي، الأنتخابات التشريعية في الكويت ٢٠٠٨ : مجلس الأمة الثاني عشر ، الخليج في عام ٢٠٠٨–٢٠٠٩ (مجموعة باحثيين) ، مركز الخليج للأبحاث ، دبي ، ٢٠٠٩. ،ص٥٦.

٣) حسنين توفيق أبراهيم، ، التطورات السياسية الداخلية في دول المجلس : نظرة عامة ، الخليج في عام ٢٠٠٨–٢٠٠٩ (مجموعة باحثيين) ، مركز الخليج للأبحاث ، دبي ، ٢٠٠٩. ص٣١.

٤) عبدالله الشايجي ، الأنتخابات التشريعية في الكويت ٢٠٠٨ ، مصدر سبق ذكره ،ص٥٧–٥٨

٥) عبدالله الشايجي،الكويت إلى أين : التحديات ومستقبل النموذج الديمقراطي،مصدر سبق ذكره ،ص٦٠–٦١.

٦) كينيث كاتزمان ، الكويت : الأمن الإصلاح والسياسة الأمريكية ، المستقبل العربي ، العدد ٣٦٧ ، أيلول ٢٠٠٩ ، ص٢١٨ .

سواء في العدد أم الترتيب والطريقة التي حققتها المرأة الكويتية ، ولم يتوقع أي من المراقبين – حتى أكثرهم تفاءلاً – هذا الانتصار الكبير للمرأة [١] .

كما شهدت هذه الانتخابات تراجع التيار الإسلامي عموماً ، فيما فاز إسلاميون مستقلين غير محسوبين على تيار معين ، وكانت الحركة الدستورية الإسلامية ، هي الخاسر الأكبر في هذه الانتخابات ، فقد أظهرت نتائج، مدى التراجع الذي ألم بها منذ انتخابات عام ٢٠٠٦م ، إذ أنخفض عدد المقاعد التي حصلت عليها من ٦ مقاعد في مجلس عام ٢٠٠٦م ، إلى ٣ مقاعد في مجلس عام ٢٠٠٨م ، ثم مقعد واحد في مجلس عام ٢٠٠٩م ، حصل عليه النائب (جمعان الحربش).

أما التجمع الإسلامي السلفي ، الذين شكلوا قوة كبيرة في مجلس عام ٢٠٠٨م ، إلى درجة ترشح أحدهم وهو خالد السلطان ، كنائب لرئيس مجلس الأمة ، واعتراضهم على تعيين الشيخ ناصر الصباح رئيساً للوزراء ، فقد تراجعوا من (٥) مقاعد إلى (٢) ، حصل عليهما زعيم التيار السلفي في الكويت خالد السلطان والنائب السابق علي العمير[٢].

كما شهدت انتخابات عام ٢٠٠٩م ازدياد النواب الإسلاميون الشيعة إلى (٩) نواب بعد أن كانوا (٥) نواب في المجلس السابق ، كما تراجع عدد نواب القبائل إلى (٢٤) نائباً بعد أن كانوا (٢٦) نائباً في انتخابات ٢٠٠٨ ، أما اللبراليين فقد عزز حضورهم في البرلمان وفازوا بمقعد أضافي ، وباتوا يسيطرون على (٨) مقاعد ، ومن النتائج المهمة للانتخابات ، فوز النواب المعروفون بـ (نواب الأزمات) واغلبهم من الإسلاميون ، والذين بسببهم حل البرلمان للمرة السادسة ، فازوا وعادوا مرة أخرى إلى البرلمان ، وأبرز هؤلاء النواب ، النائب (مسلم المبارك) ، صاحب أشهر الاستجوابات للحكومة عن الفساد في صفقات السلاح ، والذي تسببت استجواباته في حل أكثر من برلمان ، وكذلك (فيصل المسلم) ، و(وليد الطباطبائي) ،و(ضيف الله بورميه)،و(محمد هايف) ، والمثير للانتباه هنا أن النواب الذين تصدوا لهؤلاء وحاولوا منعهم من الاستجواب الحكومة فازوا أيضاً وعادوا لمقاعدهم ، وهو مؤشر على استمرار عناصر الأزمة ، ومما يؤكد شعبية هؤلاء النواب ، أن بعضهم ممن أثيرت حوله شائعات عن عقد صفقات مع الحكومة مقابل تنازله عن الاستجوابات ، خسر في الانتخابات[٣].

وهذا يشير إلى تراجع التأيد إلى الإسلاميين في الشارع الكويتي بسبب الأداء السيئ من نوابهم تحت قبة البرلمان.

وبعد نجاح رئيس الحكومة في كسب معركتي الاستجواب وعدم التعاون تصور البعض أن هدنة جادة سوف تفرض نفسها بين السلطتين، لكن المعارضة بادرت بالمطالبة بإقالة وزير الداخلية بعد أن كان التركيز على الاستجواب أثر وفاة مواطن بعد تعرضه للضرب وسوء

---

١) عبدالله الشايجي ، الكويت إلى أين : التحديات ومستقبل النموذج الديمقراطي ، مصدر سابق ، ص٦٥ .

٢) عبد الرزاق خلف الطائي ، قراءة في النتائج مجلس الأمة الكويتي الأخيرة (٢٠٠٩) ، مركز الدراسات الإقليمية ، جامعة الموصل ٢٠٠٩ .، ص١٠-١١.

٣) المصدر نفسه ، ص١٢

المعاملة على يد قوى الأمن[١]، لكن رفض رئيس الحكومة إقالة وزير الداخلية[٢] الذي كان قد بادر بالاستقالة فاقم الأزمة السياسية، ما اضطر أمير الكويت إلى قبول تلك الاستقالة ولكن مع الإشادة بالوزير[٣] .

لكن ذلك لم يقنع المعارضة وبدأت الدعوة والتظاهر من أجل إسقاط الحكومة والمطالبة بتغييرها[٤]، وبات واضحاً أن معركة تكسير عظام قد بدأت بين المعارضة والحكومة مع اقتراب موعد انعقاد مجلس الأمة من نهايته[٥]، بعد أن تفجر ما جرى وصفه من «تسونامى استجوابات» ضد الحكومة كان منها اثنان لشخص رئيسها، ولم يعد هناك بد من تغيير الحكومة أو تعديلها[٦]. الأمر الذي جعل مطلب حل مجلس الأمة فى مرمى المعارضة الكويتية، لكن تم تجاوز الأزمة بإعلان تشكيل حكومة جديدة برئاسة الشيخ ناصر المحمد كحل لتسونامى الاستجوابات وتداعيات التوجه إلى حل مجلس الأمة، رغم أن الحكومة الجديدة لم تتضمن أى تغييرات فى الحقائب الوزارية الرئيسية، خاصة الداخلية والدفاع والخارجية والمالية، الأمر الذي أعطى انطباعاً بأن الأزمة سوف تستمر[٧].

وهذا ما حدث فعلا ، ففي جلسة أداء القسم تغيب عشرة نواب قاطعوا الجلسة وتقدم نائبان باستجواب لرئيس الوزراء الذي دعا إلى تجاوز «مرحلة الاحتقان السياسي» التي تمر بها البلاد[٨].

كانت دعوة رئيس الوزراء تتضمن طموحاً لطي صفحة ما مضى من صراعات وتدشين مرحلة جديدة من التعاون، لكن هذا لم يحدث لسبب رئيسي هو أن رياح الثورات العربية كانت قد وصلت لتوها إلى الكويت، وأن مرحلة جديدة فعلاً من التفاعلات أخذت تفرض نفسها ابتداء من منتصف عام ٢٠١١ وفق مؤشرات ثلاث.

المؤشر الأول هو نزول الشباب الكويتي إلى شوارع مدينة الكويت والتظاهر أيام الجمع، كما هي عادت الثورات العربية، تحت مسميات متعددة، كان من أبرزها «جمعة الوثيقة»، شارك فيها آلاف من المعارضين يتقدمهم نواب مجلس الأمة الذين وقع ١٦ منهم على وثيقة طالبت بإقالة رئيس مجلس الوزراء الشيخ ناصر المحمد وتشكيل حكومة جديدة برئيس جديد ونهج جديد. وكان لافتاً مشاركة الشيخ فهد سالم العلى، وهو من أقطاب الأسرة الحاكمة، في التظاهرة وتصدره

---

١) حمد الجاسر، «المعارضة الكويتية لاستجواب وزير الداخلية»، صحيفة الحياة، لندن، ١٣-١-٢٠١١.

٢) رئيس الحكومة يرفض استقالة وزير الداخلية»، صحيفة السفير، بيروت، ١٥-١-٢٠١١.

٣) أمير الكويت يقبل استقالة وزير الداخلية ويشيد بمواقفه، صحيفة الشرق الأوسط، لندن، ٧-٢-٢٠١١.

٤) «عبدالرميزان، «الشعب يريد رحيل الحكومة»، صحيفة (الكويتية)، ١-٣-٢٠١١ .

٥) «معركة كسر عظم بين الحكومة الكويتية والمعارضة، صحيفة الخليج، الكويت، ٢١-٤-٢٠١١ .

٦) «تسونامى استجوابات تواجه الحكومة الكويتية»، صحيفة الخليج، الكويت، ٢٤-٣-٢٠١١ .

٧) «الكويت: حكومة جديدة بلا تغييرات جوهرية وتعيين امرأة لحقيبة التجارة»، صحيفة الشرق الأوسط ، لندن، ٢٠١١/٥/٩

٨) «استجواب جديد لرئيس الوزراء و١٠ نواب قاطعوا جلسة أداء القسم»، صحيفة الخليج، الكويت، ١١-٥-٢٠١١ .

مسيرة شارك فيها ٢٠ شاب من ساحة «الصفا» إلى ساحة «الإرادة» مقابل البرلمان حيث كانت التظاهرة الرئيسية. وكانت هذه هي الجمعة الثالثة التي رتبتها المعارضة والمجموعات الشبابية للمطالبة برحيل ناصر المحمد[١].

المؤشر الثاني هو هي تفاعل البرلمان الكويتي وانقسامه حول الموقف من أحداث البحرين بين نواب يريدون محاكمة الحكومة لتقاعسها عن عدم إرسال قوات إلى البحرين ضمن قوات درع الجزيرة، وبين نواب يريدون محاكمة الحكومة على تقاعسها في الدفاع عن شعب البحرين الذي يسحق تحت الآلة العسكرية لمجلس التعاون الخليجي[٢].

المؤشر الثالث هو تفجر الصراع في أوساط الأسرة الحاكمة الكويتية، خاصة بين الشيخ أحمد الفهد نائب رئيس الوزراء، والشيخ ناصر المحمد رئيس الوزراء، ما يعنى عودة حالة «تعدد الأقطاب» والصراع داخل الأسرة الحاكمة، الأمر الذي يجرى توظيفه من جانب الكتل السياسية داخل مجلس الأمة على نحو يؤجج الصراع والتنافس بينها، الأمر الذي يعنى أن المرحلة القادمة، وفى ظل تنامي تيارات التغيير والتفاعل مع ربيع الثورات العربية، سوف تشهد مزيداً من هذا الصراع الذي من شأنه أن يضع الكويت في مقدمة الدول الخليجية المتفاعلة مع أصداء ربيع الثورات العربية[٣]، ولعل هذا ما حفز صحيفة «القبس» في مقال نادر دعت فيه أبناء الأسرة الحاكمة لإنهاء الصراع فيما بينهم، واتهمت أفراداً لم تسمهم باستغلال البرلمان فى صراعهم على السلطة [٤].

مما تقدم يلاحظ ان الحركات الإسلامية كانت تعتمد بالأساس على وجودها داخل البرلمان لإحداث التغيير والمطالبة بالإصلاحات السياسية وكان ثقلها المتمثل بعدد نوابها في مجلس الأمة الكويتي هو عامل الذي يرجح كفتها مقابل كفة الحكومة ، إلا أنها ورغم تحقيقها بعض الإصلاحات المهمة على مختلف المستويات لكن بعض نواب لم تكن لديهم رؤيا بعيدة لأهمية دورهم في الإصلاح السياسي ، مما أدى إلى تراجع التأييد لهم في الشارع الكويتي الذي برزت

---

١) حمد الجاسر، «الكويت: تظاهرة الوثيقة تحدت الطقس الحار والغبار ورئيس الحكومة»، صحيفة الحياة ، ٢٠١١/٦/١٢.

٢) "طلب نيابى ، لاستجواب رئيس الوزراء الكويتى بسبب عدم إرسال قوات إلى البحرين"، القدس العربى،العدد ٢٣٨، ٢٠-٣-٢٠١١. وينظر أيضاً: حمد الجاسر، "استجواب سرى للحكومة فى سياساتها إزاء إيران ومجلس التعاون"، الحياة ، العدد ٢٨٨، ١٥-٦-٢٠١١ .

٣) حمد الجاسر، «الشيخ أحمد الصباح: الشيخ ناصر لا يملك صلاحيات من سبقوه من رؤساء الوزارة فى الكويت»، الحياة، العدد٣١١، ٦-٦-٢٠١١. صالح السعيدى، «لماذا جرى ما جرى بين الشيخين: صراع الأقطاب يتحول إلى حرب إلغاء»، القبس، العدد ٢٨٥، ٥-٦-٢٠١١. ناصر العبدلى، «فى الكويت فقط الأسرة الحاكمة تأكل أبناءها» ، القدس العربى، ٥-٦-٢٠١١ .

٤) المصدر نفسه ، أزمة الكويت ناجمة عن انقسام الأسرة الحاكمة»، القدس العربي، ٨-٦-٢٠١١ .

فيه قوى شابة متفاعلة مع إحداث الربيع العربي ومطالبة بالإصلاح عن طريق اللجوء إلى التظاهر لتحقيق الإصلاح

المطلب الثاني : مواقف الحركات الإسلامية من قضايا الإصلاح السياسي

أولا : موقف الحركات الإسلامية من أزمة الدوائر الانتخابية

وكان أحد الأهداف الرئيسة للحكومة هو إجراء إصلاح في النظام الانتخابي القائم بخفض عدد الدوائر الانتخابية من (٢٥) دائرة إلى (٥) دوائر، وأن الحكومة قررت في ١٧ أيار ٢٠٠٦، خفض عدد الدوائر الانتخابية إلى (١٠) فقط ، وعرضت التعديل المقترح على مجلس الأمة، إلا أن النواب المعارضون ، وعددهم (٢٩) نائباً ، أصروا على خفض عدد الدوائر إلى خمس، مما أضطر الحكومة إلى إحالة مشروعها بشأن الدوائر الانتخابية إلى المحكمة الدستورية ، بعد حدوث جدال ونقاش شديدين بين المعارضة من جهة ، وبين الحكومة ونواب موالين لها، إذ عارض (٢١) نائباً، غالبيتهم محسوبين على الحكومة تعديل الدوائر الانتخابية على أساس أن التنظيم الجديد لا يحقق المساواة ، وينحاز للناخبين الحضر على حساب ناخبي القبائل، وكانت هذه الأزمة قد قسمت الكويت إلى معسكرين أحدهما (برتقالي) يمثل المساندين للقوى السياسية والنواب المعارضين الذين أقاموا اعتصامات وتظاهرات خطابية، وهم يحملون الرايات والشارات البرتقالية اللون تحت شعار (الإرادة) ، وبين معسكر (الموالين) الذين نظموا تظاهرات حملوا خلالها رايات وشارات زرقاء اللون تحت شعار (العدالة) ، إذ عُدّ معسكر المعارضة موافقة الحكومة على مشروع تقليص الدوائر الانتخابية إلى خمس شرطاً لا رجعة عنه طالب الموالون بتوزيع عادل للدوائر يضمن مساواة نسبية بين أعداد الناخبين في الدوائر.[١]

والبعض يرى ان نظام الدوائر الخمس يعبر عن نوع من الظلم الفادح لدوائر معينة في سياق ديمقراطي، وهو ما يستلزم تعديلا محددا أو تغييرا معينا، تختاره الأغلبية العريضة من الشعب الكويتي، عبر اللجوء للاستفتاء الشعبي، وفقا لأساليب القياس العلمية، بغض النظر عن هوية أو ملامح هذا التغيير، إيجابياته أو سلبياته، إيجاد تقسيمه جديدة للدوائر أو الإبقاء علي التقسيمات القائمة، الأمر الذي يجب أن يتقبله الجميع من أبناء الكويت، ناخبين ومرشحين، موالاة ومعارضة، لأنه لا يمكن حسم المسألة سواء بإصدار مرسوم حكومي أو هيمنة رأي تكتل نيابي أو اللجوء لحكم دستوري، إذ أن كل الأطراف البارزة علي الساحة السياسية تحاول أن تصب التعديل في صالحها، سواء كانت الدائرة الانتخابية الواحدة أو الدوائر الخمس أو العشر أو الخمس والعشرين أو الثلاثين دائرة، بحيث يكون تقسيم الدوائر الانتخابية بشكل متوازن و ترسيم حدودها

---

١) صحيفة الحياة ، لندن، الحكومة الكويتية إحالة مشروعها بشأن الدوائر الانتخابية إلى المحكمة الدستورية ، العدد ١٥٨٢ ، ٢٠٠٦/٥/٢٢. ص٣

الجغرافية لتكون متناسقة مع وقائعها الديموغرافية، وضم بعض المناطق لدوائر وسحبها من دوائر أخري [١]

وفي ٥ مايو ٢٠٠٦ تقدمت الحكومة بمشروع القانون الذي يقلص عدد الدوائر الانتخابية من ٢٥ إلى ١٠ دوائر ، ثم تسارعت إلى طلب إحالة المشروع إلى المحكمة الدستورية للبت في دستوريته . وقد أقر مجلس الأمة هذا الطلب الذي عارضه ٢٩ نائباً ، مما دفعهم إلى تكوين جبهة معارضة وداعية إلى الانسحاب من الجلسة وتشكيل كتلة الـ"٢٩" أو "ائتلاف التغيير" الذي تقدم في ١٧ مايو ٢٠٠٦ بطلب لاستجواب رئيس الوزراء الشيخ ناصر المحمد الصباح ، الأمر الذي حدث للمرة الأولى في تاريخ الكويت ، وتم تحديد جلسة في مجلس الأمة يوم ٢٩ مايو ٢٠٠٦ لاستجواب رئيس الحكومة[٢].

وتأكدت مخاوف القوى والتيارات السياسية عندما تسربت أنباء عن تراجع الحكومة عن مقترحها فنقلت هذه التيارات مطالبها إلى الشارع ، وهكذا بدأت حملة شعبية بقيادة حركة شبابية اختارت اللون البرتقالي رمزاً لها وبمشاركة ٢٩ نائباً في البرلمان لإقرار مشروع الدوائر الخمس . وبالمقابل تحرك عدد أقل من النواب في اتجاه عدم إقرار الدوائر الخمس ، كما لم يكن هناك موقف واضح من الحكومة باستثناء قولها أنها غير راضية عن النظام الحالي المكون من ٢٥ دائرة . فحدثت حالة من الاستقطاب السياسي الملحوظ ، كانت أداتها الأبرز هي الشارع.[٣]

وتعددت الآراء حيال هذا القانون فقد أكد رئيس جمعية إحياء التراث الإسلامي (طارق العيسى) تصريح أمير الكويت عقب لقائه معه أن تغيير قانون الانتخابات لا رجعة فيه ، وأضاف ان الأمير قال لزائريه أن بإمكان من أراد الاعتراض على القانون اللجوء للمحكمة الدستورية أو غيرها من الطرق والوسائل القانونية التي كفلها الدستور ، ويبدو ان الجمعية واجهة التيار السلفي في الكويت لا اعتراض لها على القانون الانتخابي الجديد [٤].

من جانب آخر أوضح الدكتور بدر الناشي الأمين عام للحركة الدستورية الإسلامية "حدس" أن إجراء الانتخابات وفق الدوائر الخمس ساهم في بروز عوامل أثرت في سير العملية الديمقراطية، وخصوصًا التقسيم القبلي في الدائرتين الرابعة والخامسة . مؤكدًا أن الحركة عمومًا تنشد مصلحة الكويت وتضعها فوق كل اعتبار ولا يهمُّنا عدد نوابنا [٥]

ثم حذر عدد من النواب من إجراء أي تعديلات على الدوائر الانتخابية لانتخابات مجلس الأمة (٢٠١٢) دون العودة إلى الشارع الكويتي، مؤكدين ان أي محاولة لإجراء تعديل على

---

١) محمد عز العرب ، إلي أين تتجه الأزمة السياسية في الكويت؟ ، جريدة الأهرام ، القاهرة. ٢٧/يوليو ٢٠١٢ .

٢) مجلة المجتمع الكويتية ، الكويت ، العدد ١٧٠٣ ، ٢٠٠٦/٥/٢٧ ، ص ٤ .

٣) أزمة الدوائر الانتخابية ، جدل مستمر وصراع لم يتوقف ، نشرة الإصلاح العربي مؤسسة كارنيغي للسلام الدولي، ترجمة : دار الوطن للصحافة والطباعة والنشر، العدد (٢)، آذار/ ٢٠٠٥ www.alwatan.com، ص٣.

٤) احمد حجاجي ، محللون: المواجهة بين الحكومة والمعارضة تجاوزت الخطوط الحمراء، وتصاعد الاحتجاجات على تعديل نظام الدوائر الانتخابية يعقد الأزمة ، http://middle-east-online.com/?id=142665

٥) الموسوعة التاريخية الرسمية لجماعة الإخوان المسلمين ، "حدس": مصلحة الكويت تهمنا أكثر من عدد نوابنا ، http://www.ikhwanwiki.com

الدوائر خلال هذه الفترة سيخلق أزمة كبيرة، وأنه اذا كانت الحكومة ترغب بإجراء تعديلات حقيقية على الدوائر الانتخابية بهدف إصلاح النظام الانتخابي، فعليها ان تتقدم بمشروع الدائرة الانتخابية الواحدة، لمحاربة الظواهر والممارسات السلبية التي كشفت عنها الانتخابات السابقة ، وحذر النواب من ان أي تعديل للدوائر في هذا الوقت يعني تدخلا في الإرادة الشعبية، ومساعي واضحة لإسقاط «نواب المعارضة» من خلال تعزيز موقف مرشحي الحكومة [١].

وتلك التصريحات والمواقف تعكس تباين في الرؤى من قبل القوى السياسية الفاعلة تجاه قانون الانتخاب وكلاً حسبما تقتضيه مصلحته في الانتخابات وقربه أو بعده من الحكومة .

ثانيا : موقف الحركات الإسلامية من قانون التجمعات

صرح الأمين عام للحركة الدستورية الإسلامية الدكتور بدر الناشي أن يوم ٧ ابريل ٢٠٠٨ شهد تجاوزاً دستورياً خطيراً، تمثل في إقدام الحكومة منفردة – وفي غياب مجلس الأمة – بالموافقة على مشروع مرسوم بقانون لتنظيم الاجتماعات والمواكب عامة ، كبّلت من خلاله حرية الاجتماع والمواكب المكفولة بنص المادة ٤٤ من الدستور الذي أكد إنها مباحة بصراحة قاطعة «والاجتماعات عامة والمواكب والتجمعات مباحة»، إذ انه قد أخرجها من دائرة الإباحة الدستورية إلى نطاق التحريم القانوني باشتراط الإخطار المعلق على الإذن أو التصريح من المحافظ أو وزير الداخلية ، وشتان ما بين ما أقره الدستور من كفالة هذا الحق، وما قيده مشروع المرسوم بقانون الحكومة المعطل لحكم الدستور والهادر لنصوصه ، وأضاف الناشي إن الطامة الأكبر هي ان المشروع يمثل خروجاً على حكم المحكمة الدستورية الصادر عام ٢٠٠٦ بإلغاء المرسوم بقانون رقم ٦٥ لسنة ١٩٧٩ المصادر لحرية الاجتماعات، وهو ما يعني ان الحكومة لا تحترم أحكام المحكمة الدستورية ولا تطبق أحكامها [٢]

كما دعا النائب عن التيار السلفي د. وليد الطباطبائي الحكومة عن التراجع عن المرسوم الذي تقدمت به بشأن قانون التجمعات وقال ان الكويت قد تجاوزت أمثال هذه القوانين الحادة للحريات ولم تعد لها قيمة مع ارتفاع سقف التعبير عن الرأي في ضل انتشار الثورة المعلوماتية[٣].

وصرح النائب محمد الهملان على أن قانون التجمعات الجديد يعد انحرافاً خطيراً في المسيرة الديمقراطية التي دامت أكثر من ٤٠ عاماً، حيث أتى مغالطاً أكثر من قانون التجمعات السابق ٦٥-١٩٧٩ الذي ألغي عن طريق المحكمة الدستورية عام ٢٠٠٦ لعدم دستوريته ... وأضاف الهملان أن ما تضمنه القانون من بنود مغلظة من دون مبرر ومتشددة دونما حاجة شكلت

---

١) صحيفة الوطن الكويتية ،
http://alwatan.kuwait.tt/articledetails.aspx?Id=157658&YearQuarter=20114
٢) صحيفة الرأي الكويتية ، «حدس»: قانون التجمعات تجاوز على الدستور ، العدد ١٠٥١١، ٢٠٠٨/٤/١١.
٣) صحيفة الأنباء ، انتخابات الدوائر الخمسة، الكويت ، ٢٠٠٨، ١٢/ابريل /٢٠٠٨

تناقضاً صارخاً مع نصوص الدستور بل ذهب إلى أبعد من ذلك بإعطاء سلطة تقديرية تفتح أبواباً للعقوبات ، وتسد أبواب الحريات[١].

واستغرب النائب علي الراشد قيام الحكومة بإعداد مشروع قانون للتجمعات ومحاولتها التضييق على الحريات، في حين ان المنطقة تشهد حروبا باسم نشر الديمقراطية .

وقال الراشد اعتقد انه بعد صدور حكم المحكمة الدستورية الواضح والصريح الذي اعطى للناس حرياتهم التي كفلها الدستور، وقد رأينا ان التجمعات السلمية، التي حصلت في ساحة الإرادة أجبرت الحكومة على تغيير رأيها والعودة إلى المسار الصحيح، وبعد هذا كله لا اعتقد ان بإمكان الحكومة التأثير على أعضاء المجلس للتصويت لمصلحة هذا القانون[٢] .

ويصف من جانبه النائب عبد الله عكاش قانون منع التجمعات بالخطير ونحن نرى محاولات تقليص الحريات ، ويشير عكاش إلى ان الشريعة الإسلامية حثت على الحريات وكفلتها قبل الدساتير مستشهدا ببعض الأحاديث النبوية، ثم ينوه إلى ما يتم حاليا من انتقائية في تطبيق قانون منع التجمعات الذي يصطدم بالدستور[٣] .

ثالثا : موقف الحركات الإسلامية من قانون الانتخابات الفرعية

أكدت المحكمة الدستورية في حكمها على دستورية تجريم الانتخابات الفرعية، معتبرة أن الانتخابات جرّمت لأنها « تتحول إلى معول هدم يهدم نسيج المجتمع الكويتي وترابط أهدافه».

ورأت المحكمة ان «الانتخابات الفرعية تعارض حرية الاجتماعات التي كفلها الدستور في المادة (٤٤) وتخالف مبدأ المساواة أيضا». وإنها «تتيح فرص الفوز للعناصر التقليدية صاحبة النفوذ والتأثير داخل القبيلة أو الطائفة على حساب العناصر الأكثر قدرة على العطاء والإبداع... لذا تدخل المشرّع بموجب هذا القانون لوضع حد لمثل هذه الظواهر غير الحضارية».

وذهبت المحكمة إلى أن «تقسيم المجتمع لاعتبارات مردها إلى النزعات العرقية أو العصبية القبلية أو الطائفية يؤدي إلى تقويض قيم المواطنة وإحلال ولاء الفرد للقبيلة أو الطائفة محل ولائه لوطنه».[٤]

إلا ان ردود الأفعال لم تكن منسجمة مع قرار المحكمة فقد توالت أصوات الاعتراض من قبل المعارضة والتوعد بإسقاط هذا القانون بشكل أو آخر .

---

١) شبكة الأخبار العربية ، قانون التجمعات انحراف خطير في الديمقراطية ، www.moheet.com

٢) ندوة بجمعية المحامين الكويتية ، بعنوان قانون التجمعات ولد ميتاً ، جريدة القبس الكويتية ، العدد ٤٣٥٩، ٢٠٠٧/٥/١ .

٣) خلف الدواي ، فعاليات سياسية تنادي بإسقاط قانون التجمعات ، شبكة المحامون العرب ، ٢٠٠٤/٥/٢٦،

٤) جريدة الرأي ، الكويت، تجريم «الفرعيات» دخل معترك الانتخابات والمعارضة تؤيده حرصا على شعار «إلا الدستور» ، العدد ١١٨٤٥ – ٢٠١١/١٢/٠٦

إلا ان النائب (محمد هايف) صرح قائلاً : قانون الفرعيات وصمة عار في جبين المسيرة السياسية والديمقراطية في الدولة، مؤكدا انه آن الأوان لإلغاء هذا القانون الذي أقر في غفلة من الزمن، مشيرا إلى ان القانون يصطدم مع المفاهيم الديمقراطية العالمية، ما ساهم في إحداث صراع بين الحكومة والشعب ... مشيرا إلى ضرورة إلغاء قانون تجريم الفرعيات كما حدث لبعض القوانين السيئة كقانون (منع التجمعات) ... وقال في حال لم تلغ المحكمة الدستورية هذا القرار فإن إسقاطه سيكون وبشكل سهل في مجلس الأمة .[١]

ومن جانب آخر أكد النائب وليد الطبطبائي عن التيار السلفي رفضه وعدم تأيده للانتخابات الفرعية التي ترتكز على الاختيار القبلي بعيدا عن معايير الدين والكفاءة والنزاهة معلنا في نفس الوقت رفضه لقانون تجريم الفرعيات الذي أدى إقراره إلى زيادة قاعدة المدافعين عنه ... وأشار إلى ان علاج هذه القضية يكمن في تعزيز المفاهيم الدينية والوطنية والثقافية التي بدورها تحارب كل المفاهيم المبنية على العرف أو الطائفة وغيرها، معتبرا إقرار القانون وآلية تطبيقه من قبل وزارة الداخلية أدى إلى تعزيز العمل به [٢].

ثم خرج الطباطبائي بتصريح آخر يؤيد القانون حيث قال : «ونحن مع تطبيق القانون وسنقدم رؤية عامة تكون بمثابة رسالة إلى رئيس الوزراء، والمعارضة ستواصل التنسيق خلال فترة الانتخابات».[٣]

وقال النائب السابق حسين قويعان ان القانون ساهم في انتهاك كرامات الناس وحرياتهم دون ان تكون هناك أية مخالفة قانونية أو دستورية من قبلهم مؤكدا انه لولا بعض العقلاء لدخلت البلد في نفق مظلم على خلفية الإحداث التي جرت أثناء تطبيق القانون[٤]

ومن جانبه قال عايض بوخوجة ان القضية ليست لضرب بعض النواب من أبناء القبائل في بعض الدوائر مستغربا عدم قيام وزارة الداخلية برصد الانتخابات الفرعية التي حدثت في إحدى السفارات الأجنبية ، في الوقت الذي داهمت به العديد من المنازل التي جرت بها انتخابات فرعية ... وأشار إلى أهمية دور الشارع في تحريك النواب ضد كافة القوانين التي تقف ضد حرمان الشعب [٥]

---

١) جريدة عالم اليوم ، الكويت، ندوة أقامها النائب السابق حسين القويعان ، بعنوان (قانون الفرعيات في ميزان العدالة) ، ٢٠١٠/٣/٩.

٢) المصدر نفسه .

٣) جريدة الرأي ، الكويت، تجريم «الفرعيات» دخل معترك الانتخابات والمعارضة تؤيده ، مصدر سبق ذكره .

٤) جريدة عالم اليوم ، الكويت، ٢٠١٠/٣/٩

٥) المصدر نفسه .

رابعاً : موقف الحركات الإسلامية من حرية الإعلام

واصل إعلاميون وصحفيون ونواب استنكارهم لمشروع قانون "الإعلام الموحد" الذي يغلظ الغرامات المالية على الصحفيين إلى درجة غير مسبوقة، فيما دعا أحد كتاب الرأي الكويتيين إلى مواجهة القانون المقترح بعصيان إعلامي مؤسساتي ومواقف تتجاوز بيانات الرفض والاستنكار.

وفي مقابل هذه المواقف برز تيار بين عدد من أعضاء مجلس الأمة يؤيد القانون ويوافق عليه.

فقد صرح النائب يوسف الزلزلة عن تأيده للقانون قائلاً انه "سيُلجم البعض، الذين تعودوا على الكذب والطعن زوراً وبهتاناً، لمآرب سياسية ومكاسب مالية" [١].

من جهة أخرى أكد التحالف الوطني الديمقراطي "ان قانون الإعلام الموحد يعكس العبث الحكومي، وان ظاهر القانون دعم الحريات وباطنه مصادرتها". وأشار أمين عام التحالف عادل الفوزان إلى ان التحالف سيدعو إلى مهرجان خطابي احتجاجاً ، ومن جانبه يرى النائب سعد البوص أن الكويت بحاجة ماسة إلى قانون إعلام موحد ينظم ويضبط حالة الفوضى الإعلامية. كما أيده أيضاً النائب فيصل الكندري [٢]

أعربت الحركة الدستورية الإسلامية عن رفضها الشديد للمشروع الحكومي الجديد الذي تسوق له باسم «قانون الإعلام الموحد»، معتبرة إياه تقييدا لحرية التعبير عن الرأي وتراجعا ملحوظاً في حرية الإعلام الذي يمثل أحد دعائم الديمقراطية الكويتية خلال عقودها المتعاقبة منذ وضع دستور١٩٦٢م. وأكدت الحركة أن مثل هذا القانون يشكل انتهاكاً صارخا لأحد أهم الحقوق والمكتسبات والحريات عامة التي كفلها الدستور ولا يمكن التنازل عنها أو التفريط فيها مهما كانت المبررات والأسباب... تدعو الحركة الدستورية الإسلامية القوى السياسة بشتى أطيافها ومكوناتها بالوقوف صفا واحد للتصدي لهذا المشروع والتمسك بمكتسبات الشعب التي كفلها الدستور الكويتي . [٣]

من جانبه أكد رئيس المكتب السياسي للحركة السلفية د. بدر ماجد المطيري أن قانون الإعلام الموحد الجديد المقدم من حكومة الشيخ جابر المبارك يؤكد استمرار هذه الحكومة على نهج سابقاتها من الحكومات السابقة في اختلاق الأزمات وافتعالها مع أبناء الشعب الكويتي المغلوب على أمره ، ومحاولة تقسيم أبناء الشعب الكويتي إلى مؤيد ومعارض... وأشار المطيري في تصريح صحفي إلى أن القانون المقدم والمثير للجدل كعادة القوانين المقدمة من الحكومة يتناقض مع مواد الدستور الكويتي الذي كفل الحريات لأبناء الشعب الكويتي ، وشدد على إعطاء

---

١) دعوة إلى عصيان إعلامي لإسقاط قانون "من خارج الزمن" ، موقع أراء الالكتروني ، ٢٠١٣/٤/١١ ، www.araa.com

٢) وكالة أنباء الإخبارية الكويتية ، http://www.enferaad.com/ArticleDetail.aspx?id=18411

٣) 'قانون الإعلام الموحد' نكسة ديمقراطية ، الموقع الرسمي للحركة الدستورية ، http://www.icmkw.org/hadas/index.php/opinion .

الجميع الحق في التعبير عن آرائه ومعتقداته ، بعيدا عن التضييق والملاحقة الجنائية الانتقائية[١].

وصرّح أمين عام تجمع العدالة والسلام النائب الدكتور عبدالواحد الخلفان قائلاً : شهدنا خلال السنوات الماضية حينما كنا في دوامة سياسية وأزمات سياسية متكررة، ولعب الإعلام فيها دورا محوريا وأساسيا ومفصليا في تأجيج الوضع السياسي ولذلك الكل في الكويت يتفق بأن ممارسة الإعلام في الفترات الماضية أحد الأسباب التي دعت إلى تعجيل الظهور مثل هذا القانون بشكل سريع [٢] ، ومن خلال تلك التصريحات يتضح عدم الاتفاق في المواقف من قبل قادة الحركات الإسلامية فمنهم من يوافق ويشد على يد الحكومة ومنهم من يرفض ويقف مع العسكر المعارض .

خامساً : موقف الحركات الإسلامية من الحقوق السياسية للمرأة الكويتية

عندما اقر تعديل قانون الانتخاب الذي سمح للمرأة الكويتية بالترشيح والانتخاب ، برزت عدة مواقف من قبل الحركات الإسلامية تفصح عن موقفها من ذلك القانون .

فقد توعد عدد من النواب والجماعات الإسلامية في الكويت، بالعمل على إسقاط مشروع قانون أقرته الحكومة الكويتية لمنح المرأة حقها في التصويت والترشح للانتخابات التشريعية [٣]

هاجم النائب الكويتي ضيف الله بورمية الحكومة الكويتية لسعيها إلى "مخالفة الشريعة الإسلامية" بتقديمها مشروع بقانون لتعديل المادة الأولى من قانون الانتخابات حتى تتمكن المرأة الكويتية من المشاركة في البرلمان. ودشن بورمية حملته على الحكومة في محاولة لإفشال حقوق المرأة بحضور نواب وشخصيات يمثلون التيار السلفي، في حين غاب ممثلون عن الحركة الدستورية الإسلامية "الإخوان" عن المشاركة ولم يشارك النواب الشيعة في هذا التجمع [٤].

---

١) قانون الإعلام الجديد استمرار لنهج الحكومة في اختلاق الأزمات ، جريدة الآن الخليجية الإخبارية ، ٢٠١٣/٤/١٤، http://www.alaan.cc/pagedetails.asp?cid=52&nid=138887

٢) ندوة بعنوان «تنظيم أم تقييد للحريات؟! ، قانون الإعلام الموحد.. بلا رأي موحد! ، جريدة النهار الكويتية ، العدد ١٨٣٥، ٢٠١٣/٤/٢١.

٣) جريدة الشرق الأوسط ، لندن، النواب الإسلاميون يتوعدون بإفشال منح المرأة الكويتية حقوقها السياسية ، العدد ٩٣٠٣، ١٨ مايو ٢٠٠٤

٤) حسين عبد الرحمن ، الإسلاميون يحركون الشارع الكويتي ضد "حقوق المرأة" ، صحيفة الوسط البحرينية – العدد ٩٠٩ – الخميس ٠٣ مارس ٢٠٠٥م

وذكر محمد العليم الناطق الرسمي باسم الحركة الدستورية الإسلامية «الإخوان المسلمين» ان موقف الحركة السابق هو معارضة إعطاء المرأة كامل حقوقها السياسية، وان مكتب الحركة سيجتمع لتدارس الموضوع لكن الرأي الغالب هو معارض للموضوع [١]

أوضح النائب الدكتور وليد الطبطبائي انه ضد ترشيح المرأة من حيث المبدأ ولكنه " مع الانتخاب عندما تتوافر الظروف الملائمة " [٢]

وقال أيضا أن الحكومة لا تملك أكثر من ١٥ نائبا مؤيدا لحق المرأة، ما يعني أن القانون لن يمر من خلال مجلس الأمة [٣]

الا ان الأمين عام للحركة الدستورية الإسلامية الدكتور بدر الناشي صرح بالقول أن داخل الحركة رأيين في شأن موضوع منح المرأة الحقوق السياسية، مشيراً إلى أن الحركة ستتخذ قرارها بالتصويت وفي ضوء مدى «جدية الحكومة والمجلس في طرح الموضوع» [٤]

ويرى الناشي ان الحركة ترى انه لابد من الأخذ بمبدأ التدرج في مسألة حصول المرأة على حقوقها السياسية ، وتبدأ العملية بحق التصويت ثم الترشيح وذلك بعد وضع الضوابط الشرعية والاجتماعية [٥]

لكن طارق العيسى رئيس جمعية إحياء التراث الإسلامي، وهي جمعية سلفية قال «ان إقرار حق المرأة السياسي جاء بناء على ضغط خارجي على الكويت والأمة الإسلامية .. تحت شعار العولمة الخاصة بالمرأة».

ويذكر ان قوى إسلامية شنت حملة إعلامية ضد القانون عبر توزيع ٣٥ ألف ملصق إعلاني تبرع بها النائب ضيف الله بورمية تحمل شعارات مناهضة لحقوق المرأة السياسية باعتبارها مخالفة للشريعة الإسلامية [٦]

---

١) المرأة الكويتية مسيرة تحدي انجاز ، موقع تاريخ الكويت الالكتروني ، http://www.kuwait-history.net/vb/showthread.php?t=2926

٢) خالد المطيري وعفت سلام ، الحركة الدستورية تؤيد استعجال مشروع «حقوق المرأة» وترفض تلويح الحكومة باللجوء إلى المحكمة الدستورية ، جريدة الراي عام ، الكويت، ٢٠٠٥/٣/٥ .

٣) حسين عبد الرحمن ، الإسلاميون يحركون الشارع الكويتي ضد "حقوق المرأة" ، مصدر سبق ذكره .

٤) مطيران الشامان ، الناشي عن حقوق المرأة ، جريدة الرأي عام ، الكويت، ٢٠٠٥/٢/٢٦.

٥) عمرو حمزو ، حوار مع الدكتور بدر الناشي، رئيس الحركة الدستورية الإسلامية ، مؤسسة كارنغي للسلام الدولي ، ٢٨/ ابريل /٢٠٠٦، موقع صدى الالكتروني http://carnegieendowment.org/2011/09/09

٦) سعد العجمي ، الكويت: اعتصام نسائي أمام مجلس الأمة «اليوم».. والسلفيون يحركون الشارع ضد حقوق المرأة ، جريدة الرياض ، الرياض، ٧/ مارس /٢٠٠٥.

وفي المقابل يؤيد الكويتيون الشيعة بشكل كامل حقوق المرأة السياسية ، وبدا ذلك واضحاً في تصريحات الرموز القيادية الشيعية في الكويت حيث قال محمد باقر المهري رئيس تجمع علماء الشيعة في الكويت «نحن نشيد بقرار مجلس الوزراء .. انه نقلة نوعية للكويت نحو التقدم ومواكبة الحضارة. نحن نرى ان من حق المرأة الدخول في مجلس الأمة».

وأضاف المهري «إن جميع النواب الشيعة (خمسة) في البرلمان مؤيدون للمشروع .. ان الانفتاح والتطور الذي حدث في الكويت في السنوات الأخيرة يجعل الشعب الكويتي مهيأ لقبول القانون».

وقد صرحت قيادات إسلامية شيعية أخرى في حق المرأة الكويتية منطلقة من مبادئها الشرعية ومنها المرجع الديني آية الله العظمى الشيخ محمد طاهر الخاقاني حيث قال " ان الشارع المقدس أعطى الحقوق الشرعية للرجال وللنساء وهذه الحقوق لهما كل بنسبته، حيث ان الإسلام يراعي الحقوق طبقا لما ورد من النصوص الروائية لإعطاء كل فرد حقه وهذا ما ورد في رسالة الحقوق لزين العابدين الإمام علي بن الحسين عليهما السلام حيث أعطى للرجل حقه كما أعطى للمرأة حقها في ممارسة الحقوق التي تناسبها" [١]

والجدير بالذكر إن مواقف الإسلاميين والقبليين بهذا الشأن لم تؤثر في مستقبل نوابهم وان التيار الديني وفور حلول موسم الانتخابات لم يتردد عن دعوة نساء الكويت لاختيار النواب أنفسهم والجماعات ذاتها [٢] .

سادساً: موقف الحركات الإسلامية من مسألة فصل ولاية العهد عن رئاسة الوزراء

اعتبرت الحركة الدستورية في الكويت هذا الفصل خطوة كبيرة من خطوات الإصلاح السياسي، وقالت الحركة في بيان أصدرته "ان من شأن ذلك ان يفتح السبل إلى إحداث إصلاح جذري في النظام السياسي ويعزز من الحقوق الشرعية الدستورية وتقوية الأدوات البرلمانية".[٣]

وأكد الطبطبائي ان فصل ولاية العهد عن رئاسة مجلس الوزراء انجاز تاريخي حتى ولو كان رئيس الوزراء من أبناء الأسرة إلا انه لا يوجد خطوط حمر على مساءلته [٤]

---

١) علماء الشيعة في حقوق المرأة السياسية "الكويت" ، شبكة هجر الثقافية ، http://hajrcom.com/hajrvb/showthread.php?t=402762941&p=404625982

٢) خليل علي حيدر ، الإسلاميون.. بعد دخول المرأة (المجلس) ، قضايا الخليج http://www.gulfissues.net/m_p_folder/main_div/woman/woman_004.htm

٣) سعد العجمي ، الكويت: القوى السياسية ترحب بقرار فصل ولاية العهد عن رئاسة مجلس الوزراء ، جريدة الرياض ، الرياض ، العدد١٢٨٠٧، ١٥/ ٣ / ٢٠٠٣

٤) جريدة النهار ، الكويت، الطباطبائي : فصل ولاية العهد عن منصب رئاسة الوزراء انجاز تايخي ، العدد ٥٥١ – ٢٠٠٩/٣/١٧

من جانبه هنأ التجمع الإسلامي السلفي الشيخ صباح بهذه الثقة الأميرية متمنيا له السداد والثبات في إدارة دفة الحكومة بقيادتها إلى ما فيه خير الكويت وتقدمها ، وقال التجمع في بيان أصدره بهذه المناسبة "يؤكد التجمع السلفي تقديره لسمو ولي العهد على مواقفه المشهودة في خدمة الكويت وعطاءه المتواصل طيلة السنوات الماضية " [١].

وكذلك علماء الشيعة في الكويت رحبوا بهذا القرار معتبرين ان الشيخ سعد قد أدى الأمانة التي أؤتمن عليها على خير وجه، مشيرين إلى ان الكويت تحتاج في هذه المرحلة إلى نقلة نوعية مثل تلك التي حدثت، وقال وكيل المراجع الدينية الشيعية في الكويت محمد باقر المهري ان "أمر تعيين الشيخ صباح رئيسا لمجلس الوزراء كان ضروريا لبلد ديمقراطي حر مثل الكويت، حيث أن أداء رئيس الحكومة يكون أفضل وأكثر نفعا وانسجاما مع مجلس الأمة إذ بإمكانه ان يقدم أطروحاته كرئيس للمجلس بالتنسيق مع الأعضاء" [٢]

ويبدو ان جميع الحركات الإسلامية متفقة على استمرار فصل ولاية العهد عن رئاسة الوزراء ففي اجتماع مع الحكومة شاركت فيه جميع القوى السياسية والإسلامية على وجه الخصوص ومنها حزب الأمة، الحركة الدستورية الإسلامية، الحركة السلفية، التجمع الإسلامي السلفي، تجمع العدالة والسلام، ، التحالف الإسلامي الوطني، وخلال الاجتماع شددوا على استمرار فصل ولاية العهد عن رئاسة مجلس [٣]

ورغم ان الحركات الإسلامية تفضل التمسك بهذا المطلب إلا ان البعض منها يميل إلى الحكومة بسبب العلاقات الوطيدة التي تربط بينهم ، فأن العائلة الحاكمة في الكويت تحاول دائما ان تمد جسور التواصل مع هذه التنظيمات والقبائل وذلك لضمان استقرار الأوضاع السياسية داخل الكويت في حال توتر الشارع الكويتي لسبب ما . وبالمقابل ان بعض التنظيمات الإسلامية تفضل استمرار علاقاتها بالحكومة منسجمة وذلك لتحقيق اكبر قدر ممكن من الامتيازات إلى الجهة التي تمثلها .

ومما تقدم يمكننا القول ان الحركات الإسلامية تتباين في مواقفها اتجاه مطالب الإصلاح السياسي ، فمنها من يتشدد في مواقفه ومنها من يهادن ومنها من يتفق مع الحكومة في مواقفها، وذلك حسب ما تقتضيه مصلحة الفئة التي تمثلها ، وفي نفس الوقت يبرز عدم توافق في المواقف داخل التنظيم الواحد وذلك يرجع إلى طبيعة وتوجه النائب في مجلس الأمة ، والاهم ان موافق الحركات الإسلامية في بعض الأحيان تقف بالضد من بعض مطالب الإصلاح السياسي مثل حقوق المرأة السياسية وحرية الإعلام وغيرها ، مما يفهم ان الحركات الإسلامية تميل إلى مفاهيمها الأيدلوجية ومرتكزاتها الفقهية اذا ما تقاطعت مع مفاهيم الإصلاح السياسي والديمقراطية.

---

١) سعد العجمي ، الكويت: القوى السياسية ترحب بقرار فصل ولاية العهد عن رئاسة مجلس الوزراء ، مصدر سبق ذكره.

٢) المصدر نفسه .

٣) رائد يوسف ، ''القوى السياسية'' تطالب باستمرار فصل ولاية العهد ، صحيفة إيلاف الالكترونية ، ٢٠٠٧/١٠/٢، http://www.elaph.com/Web/NewsPapers/2007/10/268704.htm?sectionarchive=NewsPapers

المبحث الثالث : المشاهد مستقبلية للإصلاح السياسي في الكويت

المشهد الأول

التصعيد في مطالب الإصلاح السياسي من قبل الحركات الإسلامية

بعد إن تمكنت المعارضة الإسلامية في البرلمان الكويتي في عام ٢٠١١م من إقالة رئيس الحكومة و وزيرين نتيجة استجوابات ومواجهات أجبرت أمير الكويت إلى الاستجابة لمطالبها .

استمرت الحركات الإسلامية في الكويت في نشاطها متبعة عدة أساليب ومعتمدة على التأييد الشعبي لها ومستثمرة العديد من الملفات في مواجه السلطة الحاكمة ، وقد امتازت تلك المواجهات في بادئ الأمر في كونها لم تجنح إلى التخريب أو الخروج عن إطارها الدستوري ، فقد بدأت الحركات الإسلامية تطرح مطالبها بشكل تدريجي مستثمرة أغلبيتها البرلمانية وتأييد الرأي عام لها و معتمدة في نشاطها من اجل تحقيق مطالبها بالإصلاح السياسي على حضورها داخل البرلمان(مجلس الأمة) كممثلين للشعب الكويتي .

وفي مطلع عام ٢٠١٢م وبالتحديد في ٢/شباط اتجه الكويتيون إلى صناديق الاقتراع في استحقاق تشريعي هو الرابع في أقل من ست سنوات، كان ابرز عناوينه «الإصلاح ومحاربة الفساد». [١]

وبعد انتهاء الانتخابات النيابية في الكويت، التي جاءت بفوز كبير للإسلاميين المعارضين والمقرّبين منهم، بدأ الإسلاميين بطرح مطالب عالية السقف،وان ذلك الموقف يشير إلى أن العلاقة المستقبلية بين السلطة والمعارضة لن تكون أفضل من ذي قبل، فالنواب الإسلاميّون يطمحون إلى الاستفادة من الزخم الانتخابي لتحقيق مطالبهم، ولعلّ أول هذه المطالب يتمثّل في تعديل بعض مواد الدستور بما يتماشى مع الشريعة الإسلامية، ولاسيما المادة الثانية منه، وذلك عبر إضافة «ال» على كلمتي «مصدر» و«رئيسي» لتصبح المادة «الشريعة الإسلامية المصدر الرئيسي للتشريع»، بدلاً من «الشريعة الإسلامية مصدر رئيسي للتشريع».[٢]

ففي أعقاب سلسلة من المطالب يصب أبرزها في إطار أسلمت التشريعات في البلاد، حرّك النائب الإسلامي وليد الطبطبائي، المياه الراكدة في ملف هوية رئيس الوزراء، ليطالب بأن «يكون رئيس الوزراء المقبل من الشعب أو مختاراً من الأغلبية البرلمانية»، معتبراً أن رئيس الوزراء الحالي جابر المبارك سيكون آخر رئيس من ذرية مبارك الصباح، وأكد النائب وليد

---

١) جريدة القبس الكويتية ، إقبال هادئ واستعدادات كاملة ، الكويت ، ٢٠١٢/٢/٢.

٢) جريدة الأنباء الكويتية ، العدد: ١٣٣١١ ، ٢٠١٣/٣/٢٤.

الطبطبائي وجود النية لتعديل الدستور في هذا الاتجاه، مؤكداً من ناحية أخرى، عزمه على تقديم تعديل آخر لمنع الوزراء من التصويت داخل البرلمان، علماً بأنه طبقاً للدستور الحالي، يُعَدّ الوزراء أعضاء في مجلس الأمة ويحق لهم التصويت، وبالتالي يعطي هذا الأمر قوة للحكومة داخل المجلس ، ثم أكد النائب المعارض عبد الرحمن العنجري، في مجلس الأمة ، كلام الطبطبائي، حيث طالب برئيس وزراء شعبي من خارج الأسرة الحاكمة، مستشهداً بتجربتي المملكة الأردنية ومملكة المغرب. وبالتالي، من المرجح أن يتفاعل هذا الموضوع في الأيام المقبلة.[١]

ولكن وكيل المرجعيات الشيعية في الكويت، السيد محمد باقر المهري، ذكر أن المطالبة بأن «يكون رئيس الوزراء من عامة الشعب وليس من أسرة آل الصباح الكرام تُعَدّ انقضاضاً وانقلاباً على حكم آل الصباح الذي ارتضاه جميع أبناء الشعب الكويتي»، مشيراً إلى أن «هذه المطالبة تذكرنا بمقولة قائد شرطة دبي ضاحي خلفان من أن الكويت أول دولة خليجية يطمع فيها المتأسلمون ويحكمونها _ لا سمح الله _ في ٢٠١٣ إن سمحت لهم الظروف ، وكذلك النواب الإسلاميين الشيعة فقد أعلن النائب الشيعي ، عبد الحميد دشتي ، عزمه على إعداد اقتراح بقانون لتعديل قانون توارث الإمارة يمنح المزيد من الصلاحيات لأمير الدولة، ويسهم في ترتيب بيت الأسرة الحاكمة وتحصينه [٢].

من ذلك وبعد ان عكس أعضاء البرلمان عدم توافقهم اتخذت الحكومة الكويتية ممثلة بشخص الأمير مواقف أدت إلى تصعيد المواجهات بينها وبين المعارضة ، فقد رفض أمير الكويت مقترحا قدم من كتلة العدالة الإسلامية ووقع عليه ٣١ نائبا طلبوا تغيير المادة (٢) لجعل الشريعة «المصدر الوحيد» للتشريع بدلا من مصدر أساسي [٣].

وأثر تزايد الضغوط من قبل الأغلبية الإسلامية الممثلة في البرلمان الكويتي ، وافق مجلس الوزراء الكويتي في اجتماعه على مشروع مرسوم أميري يقضي بتأجيل اجتماعات مجلس الأمة لمدة شهر اعتبارا من اليوم الاثنين ١٨/حزيران/٢٠١٢م، وذلك استنادا لنص المادة ١٠٦ من دستور البلاد.[٤]

وفي ذلك الوضع المتوتر دخلت الكويت في أزمة سياسية استثنائية فقد اتخذت المحكمة الدستورية الكويتية، التي تعد أحكامها نهائية، في حكم غير مسبوق، وقررت المحكمة «إبطال عملية الانتخاب برمتها التي أجريت في شباط عام ٢٠١٢ في الدوائر الانتخابية الخمس، وعدم

---

١) فادي الزين ، موقع الجمل الالكتروني ، الإسلاميّون يصعّدون: تعديل دستوري ورئاسة البرلمان ، ٢٠١٢/٢/٩

٢) المصدر نفسه .

٣) وكالة الأنباء رويترز، ٢٠١٢/٦/٥، http://ara.reuters.com/news/topNews

٤) وكالة الإنباء الكويتية (كونا) ٢٠١٢/٦/١٨، (www.kana.net.kw)

صحة من أعلن فوزهم بتلك الانتخابات ، وذلك بسبب بطلان حل مجلس الأمة (المنتخب في عام ٢٠٠٩) وبطلان دعوة الناخبين لانتخاب أعضاء مجلس الأمة (٢٠١٢) والتي تمت على أساسها هذه الانتخابات»، وان «يستعيد المجلس المنحل بقوة الدستور سلطته الدستورية كأن الحال لم يكن». وأضافت أن «القوانين التي صدرت خلال فترة المجلس الذي قضي بإبطاله تظل سارية ونافذة إلى أن يتم إلغاؤها أو يقضى بعدم دستوريتها» [١].

رد نواب المعارضة بغضب على قرار المحكمة. ووصف النائب الإسلامي مسلم البراك قرار المحكمة بأنه «انقلاب على الدستور»، ودعا المعارضة إلى اتخاذ موقف جماعي. وقدم ١٦ نائبا معارضا استقالتهم من المجلس مؤكدين أنه «لا يشرفهم البقاء في مجلس رفضه الشعب». ودعا مناصرون للنواب المعارضين، على المواقع الاجتماعية على الانترنت، الى التظاهر أمام البرلمان[٢]

نظمت المعارضة الكويتية التجمع الشعبي في ساحة «الإرادة» وسط العاصمة، الكويت، احتجاجا على قرار المحكمة وتحدث النواب خلال التجمع، وطالبوا بإمارة دستورية وحكومة شعبية منتخبة، أي رئيس حكومة تختاره الغالبية ولا يعيِّنه أمير البلاد من بين أعضاء الأسرة الحاكمة وهاجم النائب مسلم البراك بعض أعضاء هذه الأسرة، قائلاً: "يا ذرية مبارك، إن عبثتم بحقوقنا، فسنعبث بحقوقكم " [٣].

في هذه الإثناء فشل البرلمان الكويتي في عقد أولى جلساته جراء مقاطعة غالبية النواب والوزراء نتيجةً لاحتدام الأزمة السياسية في البلاد ولم يحضر الجلسة إلا ستة نواب من أصل خمسين ، وتكررت فشل مجلس الأمة الكويتي، في الانعقاد للمرة الثانية على التوالي التي كان من المفترض أن تؤدي الحكومة خلالها اليمين الدستورية [٤]

أصدرت المعارضة في بيان نشره موقع «الآن» الإخباري على الانترنت: عقب اجتماع لهم في ٢٠١٢/٨/١٣م : "إن كتلة الأغلبية إذ ترى أن ما يحدث في البلاد إنما هو انقلاب حقيقي تقوم به السلطة السياسية على النظام الدستوري، انقلاب تهدف منه إلى الاستيلاء على حقوق الشعب من خلال اللجوء إلى المحكمة الدستورية، وفشل البرلمان الذي أعادته المحكمة في الاجتماع مرتين في الأسبوعين المنصرمين لإقرار تعيين حكومة جديدة مع مقاطعة أعضاء

---

١) جريدة السفير، الكويت تدخل أزمة استثنائية: القضاء يحل «مجلس الأمة» ويسترجع البرلمان المنحل ٢٠١٢/٦/٢١، http://www.assafir.com/archive.aspx

٢) المصدر نفسه

٣) جريدة الأخبار الكويت ، المعارضة الكويتيّة تصعّد من أجل «إمارة دستورية وحكومة منتخبة ، ٢٠١٢/٦/٢٧ ، http://www.kuwnews.com/

٤) البرلمان يفشل بعقد جلسة ، ، موقع الجمل الالكتروني الإخباري،http://www.aljaml.com

للجلستين، ما يزيد من احتمالات الدعوة إلى إجراء انتخابات جديدة ... وأضاف البيان إن السلطة السياسية تسعى من خلال استدراجها للمحكمة الدستورية إلى خلق حالة من الفراغ التشريعي تتيح لها تحت مظلة مشروعية زائفة الانفراد في القرار التشريعي وصولاً إلى السيطرة على إرادة الشعب والتحكم في نتائج أي انتخابات برلمانية قادمة تكريساً لنهج التفرد في السلطة " ... وحث بيان المعارضة المجلس الأعلى للقضاء والمحكمة الدستورية على عدم النظر في القضايا التي تثير الأزمات والفرقة بين أبناء الشعب الكويتي .[١]

وقال إسلاميون معارضون: إن الرد على خطط الحكومة يكون من خلال حشد المعارضة الشعبية وتجديد المطالب بالإصلاح السياسي. وأضافوا: كتلة الأغلبية ترى أن الجهد الشعبي يجب أن يتعدى صد عدوان السلطة على تلك الحقوق وذلك بأن يسعى الشعب الكويتي إلى تفعيل الإمارة الدستورية وصولاً إلى الحكومة البرلمانية المنتخبة [٢]

رفضت المحكمة الدستورية تغيير حدود الدوائر الانتخابية .وفي خطوة لحلحلة الأزمة أقرّ مجلس الوزراء الكويتي مشروع مرسوم بحل مجلس الأمة ورَفعه إلى أمير الكويت الشيخ صباح الأحمد الصباح، لتمهيد الطريق أمام إجراء انتخابات جديدة وإنهاء الجمود السياسي استمر عدّت أشهر [٣] .

في المقابل قال أمير الكويت في كلمة عبر التلفزيون "وجهت الحكومة بحتمية صدور مرسوم بقانون لإجراء تعديل جزئي في النظام الانتخابي القائم يستهدف معالجة إلية التصويت فيه لحماية الوحدة الوطنية"، وقد أدى هذا القرار إلى رد فعل غاضبه من قبل مجموعات المعارضة ونواب سابقين. وأعلنوا أنهم سيقاطعون الانتخابات المقبلة ودعوا الكويتيين إلى ان يحذوا حذوهم، وقال النائب الإسلامي السلفي وليد الطبطبائي "انه إعلان حرب من النظام ضد غالبية الشعب الكويتي"، وتجمع مئات من مؤيدي المعارضة أمام مجلس القضاء في العاصمة الكويتية للاحتجاج على القرار والمطالبة بالإفراج عن ناشطي المعارضة، ودعت الجبهة الوطنية التي تجمع المعارضة من جمعيات وأفراد، الشعب الكويتي إلى مقاطعة الانتخابات، وأعلنت كتلة

---

١) البرلمان الكويتي يفشل في عقد أولى جلساته ، ٢٠١٢/٨/١ المصدر السابق .

٢) إسلاميو البرلمان الكويتي: الحكومة تنفذ انقلاباً على النظام الدستوري، ١٠١٢/٨/١٤، المصدر نفسه.

٣) المحكمة الدستورية .. لا تغير في حدود الدوائر الانتخابية ، موقع الجمل الإخباري ، مصدر سبق ذكره.

العمل الشعبي والكتلة الإسلامية للإصلاح والتنمية وكتلة العدالة وحركات شبابية وبعض النقابات إنها ستقاطع الاقتراع[١].

وهذه المواقف الحكومية دفعت المعارضة إلى تنظيم فعاليات ضخمة احتشد فيها عشرات الآلاف أطلق عليها المنظمون "مسيرة كرامة وطن ٣".[٢]

وانطلقت المسيرة المرخصة من قبل وزارة الداخلية قبل يوم واحد من الاقتراع لانتخابات مجلس الأمة، استجابة لدعوات وجهها نواب المعارضة والقوى السياسية والشبابية للتعبير عن رفضهم للمرسوم الأميري الخاص بتعديل النظام الانتخابي.[٣]

راهنت قوى المعارضة على آلية محددة للتغلب على الأزمة، وهي نسبة مقاطعة من الرأي عام الكويتي تبلغ نحو سبعين في المائة (اللون البرتقالي)، في حين كان رهان المرشحين الموالين للحكومة على المواجهة المضادة، بحيث إن نسبة مشاركة أفراد المجتمع "اللامسيسيين" تتجاوز خمسين في المائة (اللون الأزرق). ففي حين نظمت المعارضة احتجاجات ضد المشاركة، على مدى الأسابيع الماضية، في إطار ما سمي "مسيرات كرامة وطن" [٤]

في ٢/شباط/٢٠١٢، جرت الانتخابات البرلمانية في الكويت وشهدت نجاح ١٧ نائبا شيعيا يمثلون ٣٤% من جملة عدد أعضاء مجلس الأمة الخمسين، وفق النتائج الرسمية التي أعلنتها لجنة الانتخابات، وتعد هذه المرة الأولى في تاريخ الحياة البرلمانية التي يحصل الشيعة فيها على هذا العدد.[٥]

ولأول مرة تغيب الأحزاب السياسية عن المشهد السياسي بسبب المقاطعة البرلمانية المعارضة، مثل المنبر الديمقراطي، وكتلة العمل الشعبي، والحركة الدستورية الإسلامية "الإخوان المسلمين"، والتحالف الوطني الديمقراطي، ويرى معارضون أن نسبة المقاطعة بلغت أكثر من

---

١) كمال عبيد ، الكويت... سلطة تتمسك بالحلم ومعارضة تتنمر ، شبكة النبأ المعلوماتية ، ٢٥/تشرين الأول/٢٠١٢
www.annabaa.org/nbanews/2012/10/313.htm

٢) معارضة الكويت تشكك بالانتخابات التشريعية ، ٢٠١٢/١٢/٠٢ ، موقع الجزيرة نت
http://www.aljazeera.net/porta

٣) المصدر نفسه

٤) محمد عز العرب، مناعة التغيير: مستقبل العلاقة بين الحكومة والمعارضة بعد الانتخابات الكويتية ، السياسة الدولية
/ ١١ / مارس / ٢٠١٣ http://www.siyassa.org.eg/NewsContent

٥) الجزيرة نت ، ٢٠١٣/٣/١٢/http://www.aljazeera.net/portal

٧٠% مما يعني انعدام المشروعية الشعبية، وكان رئيس مجلس الأمة السابق أحمد السعدون قد ذكر في وقت سابق أن هذا المجلس ساقط سياسيا وشعبيا وإذا استمر فإن حراكنا سيستمر إلى أن يسقط .[١]

بالمقابل يرى مؤيدون للحكومة أن نتائج النظام الانتخابي الجديد قد كشف القاعدة الانتخابية الحقيقية لكل مرشح بعيدا عن السلبيات التي كانت موجودة في السابق وتمثلت في استفادة بعض التيارات والكتل القبلية ذات الثقل الكبير من نظام الأربعة أصوات في التحالفات وتبادل الأصوات مما كان يؤدي إلى مضاعفة وتضخيم القاعدة الانتخابية إلى أربعة أضعافها دون قناعه حقيقية من الناخبين، وهو الذي أدى إلى حرمان كثير من المستقلين والأقليات القبلية والتيارات السياسية ذات القاعد القليلة من فرصة الفوز بمقاعد نيابية وتقليص فرص النجاح لأي منهم.[٢]

لم تتوقف المعارضة الكويتية عن نشاطها السياسي ، وإنما اتخذت طريق تشكيل ائتلافات خارج البرلمان فقد أعلنت عن تشكيلها ائتلافا جديدا يضم جزء كبيرا من أطياف المعارضة باستثناء الليبراليين واليساريين، وذلك بعد خلافات كبيرة أخرت تأسيسه، ويضم الائتلاف العديد من القوي السياسية أبرزها الحركة الدستورية (الإخوان مسلمين) والتيار السلفي فضلا عن العديد من الحركات النقابية والطلابية، وتجمعات قبلية. وجاء هذا الإعلان خلال اجتماع عقدته المعارضة بديوان النائب السابق مسلم البراك ، الذي قرأه البيان التأسيسي للائتلاف وجاء فيه أنه لا مخرج من الأزمة إلا بتراجع السلطة عن ما وصف بـ"نهجها غير الديمقراطي وخضوعها لإرادة الأمة واستجابتها لاستحقاقات الإصلاح السياسي الجذري" .[٣]

في ضوء ذلك نجد ان الحركات الإسلامية في الكويت لم تتفق على مطالبها فيما يخص الإصلاحات السياسية ولا تستند إلى رؤيا موحدة وإنما تتحرك وفق ما يمليه عليها المحيط الاجتماعي ومتطلبات المرحلة ونتيجة لذلك تكثر الخلافات بين التكتلات السياسية داخل مجلس الأمة على أسس قبلية وطبقية ومذهبية ، فضلاً عن إن الحركات الإسلامية في الكويت ماضية في مطالبها الإصلاحية وسوف تلجأ إلى كل السبل وجميع الخيارات متاحة أمامها لتحقيق أهدافها المتمثلة بالإصلاح السياسي .

---

١) معارضة الكويت تشكك بالانتخابات التشريعية ، مصدر سبق ذكره .

٢) الجزيرة نت ، ، ٢٠١٣/٣/١٢/http://www.aljazeera.net/portal

٣) جريدة الشعب الجديد ، المعارضة تشكل تحالف اسلامي لمواجهة الحكومة ، الكويت، ٢٠١٣/٣/٤ http://www.elshaab.org/thread.php?ID=52431

المشهد الثاني

تشدد الحكومة الكويتية تجاه مطالب الإصلاح السياسي

عندما لم تكن مطالب الحركات الإسلامية بالإصلاح السياسي تحرج الحكومة الكويتية وبالإمكان الاستجابة لجزء منها دون المساس في أساس الحكم الممثل في عائلة آل الصباح أو امتيازاتهم ، في دولة الكويت، كانت الإصلاحات تؤجل في معظم الحالات عن طريق إعلان زيادات في الرواتب وتوفير المزيد من الوظائف أو منح القروض أو إسقاط الديون وغيرها. من جانب آخر كانت الحكومة الكويتية هي المبادرة بطرح بعض قضايا الإصلاح ، ومن المهم أن يتم التأكيد على أن التوجه نحو منح المرأة وحقوقها السياسية في الكويت هو أمر تم التخطيط له وتنفيذه داخلياً. وفي الواقع فإن النموذج الكويتي هو التزام ما تعهدت به الأسرة الحاكمة وقد دفعها إلى التفكير في إنشاء مجلس معين جديد، بهدف الحد من نفوذ المجلس المنتخب.[١]

وفي الآونة الأخيرة يرى محللون أن العلاقة بين السلطة والمعارضة في الكويت وصلت مرحلة حرجة مع إصرار كل طرف على موقفه والمضي في طريق التحدي حتى النهاية، وان ما تمر به الكويت من صدامات سياسية وديمومة التعارض السياسي الحاد، تبقي الكويت في دائرة الأزمات [٢].

ويصف المفكر الإسلامي راشد الغنوشي ، الفوز الذي حققه المشروع الإصلاحي الإسلامي في معركة الرأي عام لم يترك خيارات كثيرة في وجه أعدائه للتصدي لأمواجه المتصاعدة غير الاحتماء بأدوات القمع وتزيف الإرادة الشعبية وتكميم الأفواه والاستظهار بالأجنبي ولو بالتفويت فيما تبقى من الاستقلال [٣]

لذلك نرى ان الحكومة الكويتية تتخذ مواقف حازمة فيما يخص المطالبات باستقالة رئيس الوزراء ، فقد صرح أمير الكويت الشيخ جابر الأحمد الصباح معلنا رفضه حيث قال ، «نتساءل: لماذا كل هذا الذي يحدث؟ تطالبون باستقالة رئيس الوزراء؟! هل استقالة رئيس الوزراء تأتي بأمر أو بإصرار منهم؟». وتابع «أنا الذي أعين بناء على الدستور وأنا الذي أقيل وأعيد رئيس الوزراء

---

١) بيان صحفي: الضغوط الداخلية وليست الخارجية هي التي تحدد مسار التغيير السياسي ، مركز الخليج للأبحاث http://www.grc.net/index.php?frm_module=contents&frm_event_

٢) كمال عبيد ، الكويت... سلطة تتمسك بالحلم ومعارضة تتنمر ، شبكة النبأ المعلوماتية ، ٢٥/تشرين الأول/٢٠١٢ www.annabaa.org/nbanews/2012/10/13.htm

٣) راشد الغنوشي وآخرون ، تحرير مصطفى الحباب ، الحركة الإسلامية رؤية نقدية ، مؤسسة الانتشار العربي ، بيروت ٢٠١١، ص٤٠.

وأقيل الوزراء الآخرين، ولكن أن يقسموا أنه يجب أن يشيلوا رئيس الوزراء، حتى لو كان لدي نية أن أطلب منه الاستقالة فلن أطلب منه أن يستقيل بأمر من هؤلاء الناس».

واستمرت المعارضة في حشد الجماهير ضد القرارات الحكومية التي تتعارض مع مبدأ الديمقراطية وتصب في مصلحة العائلة الحاكمة وأعلنت المعارضة نيتها تنظيم تظاهرة حاشدة جديدة رافضة لسياسة الحكومة ومصرة على الخروج للشارع رغم القوة التي واجهت بها الشرطة الاحتجاجات السابقة والتي أدت إلى إصابة نحو ١٥٠ متظاهرا و ٢٤ من رجال الشرطة [١]

وفي رد على تلك التظاهرات صدر بمرسوم أميري أكد على إن السلطات ستعتبر هذه الاحتجاجات والمسيرات "غير قانونية" طالما لم تحصل على ترخيص من وزارة الداخلية، وفي لقاء بثه التلفزيون دافع الشيخ صباح عن سياسة الحكومة وقال إنها دستورية ، وأضاف "اتخذت هذا القرار من منطلق مسؤوليتي الوطنية والدستورية والتاريخية ... وأضاف انه يفهم سبب غضب من تضررت مصالحهم القرارات الحكومية الجديدة الجديد [٢].

وبعد اشتداد الأزمة بين الحكومة والمعارضة ووصولها إلى الشارع بتظاهرات واسعة رافعة راية الإصلاح السياسي شعارا لها ، انتقد أمير الكويت تجمعات المعارضة في خطاب له قائلا "انني على يقين بأنكم جميعا ترفضون وبشكل قاطع تلك التجمعات غير القانونية وما صاحبها من إصرار غريب على مخالفة القانون وتعريض أمن البلاد واستقرارها للخطر"، وأضاف "وقد شهدنا الحوادث والمظاهر المؤسفة التي شابت هذه التجمعات الفوضوية وكلنا يدرك بأن في مثل هذه التجمعات كثيرا ما يفلت زمام الأمور فيها بفعل الحماس والانفعال وتسهل فيها اثارة الفتن والفوضى وهو ما يبرر دعوة الكثير من المخلصين إلى إيقافها.[٣]

ورغم الخطاب الدبلوماسي لأمير الكويت ومحاولته لكسب ود الجماهير الا انه لم تكن هناك في الخطاب ما يعبر عن إمكانية الاستجابة لمطالب الجماهير الإصلاحية أو مناقشتها حتى ، وفيما يخص التمسك بالدستور فأن ذلك التماس نابع من محتوى الدستور الذي يمنح صلاحيات واسعة للأمير في إدارة الحكم

وعبر المحلل السياسي الدكتور عايد المناع عن خشيته من تدهور الموقف من الناحيتين السياسية والأمنية. وقال "أخشى أن يكون هذا هو أهدأ مشهد .. ربما تتطور الأمور إلى ما هو أسوأ"، وقال المناع "أخشى أن يستمر الوضع على ما هو عليه وتستمر المواجهات ويتم

---

١) كمال عبيد ، كويت اليوم ... أزمة على مفترق الطرق ترفض الحلول الوسطية، شبكة النبأ المعلوماتية– ٨/تشرين الثاني/٢٠١٢ www.annabaa.org/nbanews/2012/11/092.htm

٢) المصدر نفسه .

٣) كمال عبيد ، كويت اليوم ... أزمة على مفترق الطرق ترفض الحلول الوسطية ، المصدر السابق .

الاضطرار لإعلان أحكام عرفية من خلالها يمكن أن يكون هناك حالة قمع.. (لكن) لا أعتقد أن هذا سيكون بعيدا عن أعين الأصدقاء في دول الخليج والولايات المتحدة" [١]

وقال أحمد الديين المنسق عام للجبهة الوطنية لحماية الدستور (المعارضة) "المعركة متصاعدة..القضية لم تعد هي الصوت الواحد.. السلطة تحاول أن تفرض واقعا والناس سوف تخلق واقعا جديدا"، وقال إن "الناس تريد تطورا ديمقراطيا حقيقيا (وتريد) سلطة برلمانية.. (بينما) السلطة تريد الانفراد والحكم الفردي.. واختتم الديين بالقول "المعارضة تريد نظاما برلمانيا ديمقراطيا كاملا والسلطة تريد نظاما مشيخيا كاملا.. هذه هي الأزمة ، وقال الأكاديمي والنائب السابق المعارض فيصل المسلم إن السلطة مصرة على استخدام القوة الأمنية "والحل الأمني دمار للبلد ولن يحل المشكلة "[٢] .

وكانت السلطات الكويتية على استعداد للاستعانة بالجيش لمنع تظاهرات المعارضة في الكويت وقد وضعت فيها قوات الأمن في حالة استنفار، فقد نقلت صحافة الكويتية أنباءً عن مصدر امني مسئول قوله ان "وزارة الداخلية ستتخذ كل ما من شأنه منع أي مسيرات تجرى بشكل غير قانوني ... وستتم الاستعانة بقوات الجيش والحرس الوطني إذا استلزمت الحاجة التعامل مع أي إخلال بالقانون عام".[٣]

فضلاً عن ذلك فإن الحكومة الكويتية لم تتردد في توجيه التهم لمعارضيها وزجهم بالسجن فقد قضت محكمة كويتية بسجن ثلاثة من نواب المعارضة السابقين بثلاث سنوات عقابا على تصريحات اعتبرت مسيئة لأمير البلاد .[٤]

وقال مسئول بوزارة الداخلية الكويتية إن السلطات ألقت القبض على اثنين من السياسيين المعارضين واستجوبت ثالثا بعد إدلائهم بتصريحات اعتبرت انتقادا لأمير البلاد.[٥]

---

١) كمال عبيد ، الكويت... سلطة تتمسك بالحلم ومعارضة تتنمر ، مصدر سبق ذكره .

٢) كمال عبيد ، أزمة على مفترق الطرق ترفض الحلول الوسطية ، مصدر سبق ذكره .

٣) سلطات الكويت قد تستعين بالجيش لقمع مظاهرات المعارضة ، الموقع الالكتروني لقناة فرنس٢٤ الفضائية ، ٣/ ١١/ ٢٠١٢، http://www.france24.com/ar/20121103

٤) الدولية ، ثلاثة أعوام لثلاثة نواب..الكويت تسجن برلمانيين بسبب تصريحات مسيئة لأمير البلاد 5/2/2013 http://www.doualia.com

٥) لانتقاد الأمير: الكويت تعتقل اثنين من المعارضين وتستجوب ثالثا ، موقع قناة البي بي سي العربية http://www.bbc.co.uk/arabic/middleeast/2012/10/121018_kuwait_opposition.shtml

وتذكر منظمة هيومن رايتس ووتش في تقريرها السنوي ، ان هناك نحو ١٨٠ من البدون وأصحاب الجنسية الكويتية حوكموا بناء على اتهامات مثل "المشاركة في تجمهر غير قانوني " و"مقاومة وإهانة وتهديد الشرطة" و"تدمير ممتلكات الشرطة" وذلك من واقع مشاركتهم في مظاهرات في عامي ٢٠١١ و٢٠١٢.[١]

وانتقدت المنظمة السلطات الكويتية على استمرارها في اعتقال العديد من السياسيين بتهمة "المس بالأمير"، وقالت المنظمة "إنه لا يمكن للكويت الزعم بأنها منارة الحرية في الخليج إذا كانت تصدر أحكاما بالسجن على من يدلي بتصريحات تعتبر مسيئة لأمير البلاد". وقالت المنظمة ان سلطات الادعاء وجهت الاتهام إلى قرابة ٢٥ شخصا بالإساءة إلى الشيخ جابر الأحمد الصباح وحكم على ستة منهم على الأقل بالسجن.[٢]

عمدت الحكومة الكويتية إلى التضييق على كل من يدلي بآراء ينتقد فيها سياسة الحكم أو يطالب بحرية أوسع في التعبير عن الرأي فقد كانت تلجأ إلى عدة أساليب لمنع مثل هذه الممارسات فقد امتنعت جريدة القبس الكويتية عن نشر مقال للكاتبة والباحثة الكويتية "إيمان شمس الدين"، يوم ٣٠ ديسمبر ٢٠١٢، كانت تحمل عنوان "الاتفاقية الأمنية والحقوق والحريات"، دون ذكر أسباب المنع.[٣]

وكذلك القي القبض على ناشر ومدير تحرير (جريدة الآن) بتاريخ ٢٧/ فبراير شباط / ٢٠١٣ من قبل قوات الأمن الكويتية الإلكترونية على الصحفي زايد الزيد بعد وصوله مطار الكويت الدولي قادما من واشنطن حيث تم اعتقاله عند باب الطائرة ، وذلك في القضية التي رفعها ضده وزير النفط السابق عبد المحسن المدعج متهماً إياه بالسب والقذف على خلفية مقال منشور أبدى فيه الزيد رأيه متحدثاً عن ضرورة مكافحة الفساد .

---

١) منظمة هيومن رايتس ووتش تطلق تقريرها السنوي والفصل الخاص في الكويت ، عين على الكويت ، ٣ فبراير ٢٠١٣ ، http://www.anhri.net/?p=67512

٢) رايتس ووتش تنتقد الكويت بشدة على الزج بسياسيين بالسجون لتصريحاتهم "المسيئة لأمير البلاد" ، الموقع الالكتروني لقناة فرنس٢٤ الفضائية ، ٢٠١٣/٢/٨ ، http://www.france24.com/ar/20121103

٣) الشبكة العربية تتضامن مع أربع نشطاء وتمنع مقال من النشر ، ١ يناير ٢٠١٣ ، الموقع الالكتروني لحرية الرأي والتعبير ، http://www.anhri.net/?p=67512

الجدير بالذكر ان زايد الزيد سبق ان تعرض الى اعتداء بدني وحشي بسبب كتاباته المستمرة عن الفساد وقامت النيابة عامة بحفظ القضية تنفيذا لتوصية الأجهزة الأمنية التي زعمت ان الزيد قد قام بضرب نفسه بحثاً عن الشهرة .[١]

وتضمن التقرير منظمة (هيومن رايتس ووتش) في تقريرها السنوي الخاص بحرية التعبير، ان السلطات الكويتية استمرت في احتجاز وملاحقة أفراد جنائياً بسبب الإدلاء بتعليقات سياسية لا تنطوي على عنف ، بما في ذلك تعليقات على الإنترنت [٢]

إن ما تقوم به الحكومة حالياً من الحديث عن حقوق المواطنة وغيرها من الكلام عن الإصلاحات، إنما هي محاولات للتلاعب واستهلاك الوقت، لأن الواضح أنه لا توجد إرادة حقيقية للإصلاح، خاصة مع وجود اعتداء واضح على المواطن الكويتي وعلي كرامته وحرمة بدنه وحقوقه[٣]

أغلقت السلطات الكويت محطة "اليوم" الفضائية المحلية المؤيدة لقوى المعارضة بسبب عدم التزامها بالشروط التي حددها القانون، حسبما أعلنت وزارة الإعلام في بيان ذكر فيه أن الوزارة "ألغت ترخيص إحدى القنوات الفضائية لمخالفتها شروط الترخيص بعد نفاذ المهلة المحددة لتوفيق أوضاعها مع القانون." ويذكر ان القناة كانت تبث برامج مؤيدة للمعارضة كما أجرت مقابلات مع قياديي المعارضة في الفترة التي سبقت الانتخابات التشريعية الأخيرة وبعد إعلان نتائجها[٤]

منذ ان بدأت المطالبات من قبل ممثلي الحركات الإسلامية بالبرلمان من رئيس الحكومة الشيخ ناصر محمد الأحمد الصباح و وجوب الانصياع لرغبات الشعب وتقديم استقالته وجدنا ان

---

١) استهداف الصحفي زايد الزيد بالسجن بسبب مقالة تناول فيها الفساد ، عين على الشرق الأوسط ،٦ مارس ٢٠١٣ http://www.anhri.net/?p=67512،

٢) منظمة هيومن رايتس ووتش تطلق تقريرها السنوي والفصل الخاص في الكويت ، عين على الكويت ، ٣ فبراير ٢٠١٣ ، http://www.anhri.net/?p=67512

٣) وزارة الداخلية يكذب ويتجمل والطباطبئي يحاول التستر على الانتهاكات على ابناء الشعب الكويتي ، ٢٧ يونيو ٢٠٠٤ جمعية ضحايا التعذيب والاعتقال التعسفي ، http://www.anhri.net/?p=67512

٤) الشرق الأوسط ، لندن، السلطات الكويتية تغلق قناة فضائية مؤيدة للمعارضة ، ١٧/ ٣/ ٢٠١٣ ، : http://www.alhurra.com/content/kuwait-shuts-opposition-linked-television-/216706.html#ixzz2NnOqUlfK

هذا المطلب بدأ يلامس العائلة الحاكمة ، ومثل هذه المواقف من قبل المعارضة لم تكن لتمر كغيرها من المطالبات القابلة للتفاوض أو الممكنة الاستجابة لها . أما المواجهات الحادة من قبل المعارضة والتي تمس العائلة الحاكمة وشخوصها في الحكومة والقرارات التي يتخذها الأمير ، كان لا بد من موقف من قبل الحكومة الكويتية بمختلف مستوياتها ، لمواجهة هذا التيار والحفاظ على وضع ومكانة آل الصباح على رأس قمة هرم السلطة وبدون منازع ، لذلك نرى في كل أزمة موقف للحكومة يدلل على تمسك العائلة الحاكمة في مكانتها على رأس السلطة رغم ان مواقف الحكومة امتازت بالدبلوماسية إلا إنها تعبر على ان مسألة حكم الكويت من قبل آل الصباح خط احمر لا يمكن التجاوز.

المشهد الثالث :

تراجع التأييد للإسلاميين وبروز قواعد شعبية أخرى

هناك من يرى بأن الحركات الإسلامية واهمون إذا اعتقدوا ولو للحظة بإمكانية قيام دولة إيمانية ربانية بالشكل الذي تتصوره أدبياتهم بين ثنايا المجتمع التاريخي ، والسبب في ذلك ان منظريهم وأيدلوجيهم اختزلوا الحضارات إلى الثقافة ، والثقافة إلى الدين ، والدين إلى الثوابت البدائية المتنافرة تنافراً متأصلاً والتي يتنافس ويتعارض ويتصادم بعضها مع البعض الآخر وضده[١]

لذلك يلاحظ في الحالة الكويتية ، أن المعارضة التقليدية وقعت في أخطاء عديدة في السابق رغم أنها حققت نجاحات في عدد من التشريعات وبخاصة في مجال المراقبة والمحاسبة، إلا إنها عانت في الوقت نفسه من التشرذم الداخلي، فقد تورطت المعارضة بسياسات شخصنه خلاف مع وزير أو طرح استجواب في غير مكانه أو إثارة قضايا مست فئات أخرى في المجتمع. هذا الوضع أضعف المعارضة وجعلها تبدو في أحيان كثيرة سبباً للتأزيم. ويمكن الجزم انه قبل (المرسوم الأخير) الذي طرحه الأمير كانت فرص المعارضة في المجلس القادم متوسطة

---

١) د سعيد بوخليط ، الأفق العربي – الإسلامي – الحداثة أو الحروب الأهلية ، مجلة أقلام ، العدد الثاني ، دار الشؤون الثقافية ، بغداد ٢٠١١ ، ص١١وص٢٦.

على أحسن تقدير. لكن الانقسام السياسي الذي نشأ بعد صدور مرسوم الصوت الواحد في ظل نشوء تطور الحراك الشبابي قدم للمعارضة التقليدية وقوداً جديداً.[١]

وبصفة عامة هناك فراغ سياسي، فمن جهة نجد أن الأنظمة علمانية في طبيعتها لا تعزز المناخ الليبرالي والتحول الديمقراطي لأنها ترغب في التمسك بالسلطة، والتغيير الوحيد الذي تريده هو ذلك الذي يجري في المجال الاقتصادي. ومن جهة أخرى، ليس لدى الإسلاميين أي أجندة سوى التوجه الإسلامي، وفي الحالتين، تظل الشعوب حائرة في حسم خياراتها[٢].

في حالة الكويت رأى الوزير السابق سامي النصف أن المشكلة التي نعانيها هي في النفوس وليس في النصوص قال عضو مجلس الأمة السابق والوزير السابق عبد الوهاب الهارون إننا نواجه تصعيداً نيابياً من أجل كسب شعبي والوصول إلى كرسي البرلمان فقط وليس خدمة للوطن .[٣]

من جهته قال أستاذ علم الاجتماع د. علي الزعبي: إننا في الكويت نعاني من أزمة ثقافية بالدرجة الأولى أدت إلى انخفاض الوعي السياسي الوطني لدى الناس، وأصبحنا نعود للقبيلة أو الطائفة أو العائلة واللغة حاليا أصبحت لغة التخوين والتخويف والتهديد، وهذا الأمر أضر بالوحدة الوطنية والتي أصبحت تفهم لدى الكثيرين بأمور خاطئة.[٤]

والبعض يتساءل: ما المطلوب من الحراك السياسي؟ نحن نعترض على الحراك الذي يضعف من الدولة والفرد لأنه يفتقد المصداقية والحوار للوصول الى اتفاق يرضي جميع الأطراف دون المساس بهيبة الدولة وشرعيتها.[٥]

رغم ان الاتهام الرئيسي القائل بأن الحركات الإسلامية تتخذ من أطروحات الديمقراطية والتعددية والتداول على السلطة ذريعة للوصول إلى السلطة وإلغاء الآخر ضعيف إلى حد ما ، فإن طرح الديمقراطية فكريا والخوض في ممارسات ديمقراطية على أرض الواقع ليس جديدا كل الجدة في تاريخ الحركات الإسلامية ، ولكن مشكلة المتشددين ناجمة في الدرجة الأولى عن أن

---

١) د شفيق ناظم الغبرا ، المعارضة الكويتية وآفاق الحراك الشعبي....الدكتور شفيق ناظم الغبرا ، ١٠/ تشرين٢ /نوفمبر ٢٠١٢ الموقع الالكتروني المجلس المركزي للاتحاد الوطني الكردستاني
http://ar.pukcc.org/index.php

٢) بيان صحفي: الضغوط الداخلية وليست الخارجية هي التي تحدد مسار التغيير السياسي ، مركز الخليج للأبحاث
http://www.grc.net/index.php?frm_module=contents&frm_event_

٣) عبدالهادي محمد، جريدة الشاهد، الشايجي.. مجلس ٢٠٠٩ باقٍ إلى عام المقبل،٢٠١٢/٩/٢٧،
http://www.alshahedkw.com/index.php

٤) عبد الهادي محمد ، ، الشايجي .. مجلس ٢٠٠٩ باقٍ إلى عام المقبل ، مصدر سبق ذكره .

٥) د فاطمة الشايجي ، المعارضة لا تمثل الشعب كله.. هذا ما تراه فاطمة الشايجي ، جريدة الآن الالكترونية
http://www.alaan.cc/index.asp ٢٠١٣/٣/١٨

وصول ممثليهم إلى السلطة اقترن بتفريغ شعارات الديمقراطية والحرية من مضامينها، وهذا مما يجعل الاتهام الموجه إلى الحركات الإسلامية بشأن نواياها لا يقف عند حدود تلك النوايا، بل يصل إلى مستوى الإدانة بعد أن ظهر الدليل من خلال التجربة العملية في بعض دول الربيع العربي [١].

ورأى مدير الإدارة عامة للإحصاء وأستاذ العلوم السياسية د.عبد الله سهر أن ما نعيشه ليس أزمة دستورية بل نتاج الأزمة الثقافية في استيعابنا وممارستنا للعمل السياسي والديمقراطي مشيرا إلى أننا تطورنا من دولة قومية إلى دولة عصبية ولم نتطور في نمو المجتمع والدولة بصورة سليمة لافتا إلى أن مؤسسات القبلية وغيرها استقوت على مؤسسات الدولة[٢].

لم يكن أداء الإسلاميون وهم الكتلة الأكبر في مجلس الأمة الكويتي قبل الانتخابات الأخيرة اداء مقبولا مما عكس صورة غير مرضية من قبل المجتمع ، وفتح باب الانتقادات لهم من قبل مناوئيهم فقد كانت مواقفهم لا تعبر عن رؤيا ناضجة يمكنها ان تخدم جميع أطياف المجتمع وإنما اقتصرت على التوجهات الإيديولوجية الإسلامية وبدا ذلك واضحا من خلال مطالباتهم بجعل الشريعة الإسلامية المصدر الوحيد للتشريع فضلاً عن موقفهم المعارض للسماح للمرأة بالانتخاب ومحاولات تشريع قانون الفصل بين الجنسين في الجامعات وغيرها كل تلك المواقف كانت تشير وبوضوح عن محاولات أسلمت المجتمع فضلاً عن فقدان مصداقية بعض الشخصيات البارزة والمحسوبة على الجماعات الإسلامية بسبب مواقف لا مسئولة أو تصريحات متقاطعة مع المبادئ الإسلامية مما عكس ردود فعل غير مقبولة [٣]

فقد أصدرت محكمة الجنايات الكويتية يوم ٢/كانون الثاني/٢٠١٣، حكمًا يقضي بتغريم النائب البرلماني السابق "محمد الجويهل"، وقناة سكوب الفضائية ١٠ آلاف دينار لكل منهم، وإغلاق القناة لمدة شهرين، بتهمة الإساءة لفئة معينة من المجتمع، وهى (قبيلة المطران)، وذلك على خلفية الندوة التي نظمها "الجويهل" وقامت القناة ببثها حصرياً [٤].

---

١) نبيل شبيب ، إصلاح .. بتفاوت ، موقع الجزيرة الالكتروني ، ٣٠/٤/ ٢٠٠٦، http://www.aljazeera.net/portal

٢) عبدالهادي محمد ، الشايجي .. مجلس ٢٠٠٩ باقٍ إلى عام المقبل ، مصدر سبق ذكره .

٣) المصدر نفسه ،

٤) الكويت اغلاق قناة سكوب الفضائية لمدة شهرين وتغريها ١٠ آلاف دينار ، الموقع الالكتروني لحرية الرأي والتعبير ٣ يناير ٢٠١٣ ، http://www.anhri.net/?p=67512

ولو أخذنا مثلاً آخر يثير الأسئلة حول دور التيار الديني الأصولي والحريات لوجدنا في القضية التي أثيرت حول السيد محمد باقر الفالي (وهو رجل دين شيعي) جاء إلى الكويت في زيارة من إيران ، وبأسرع من البرق اتهمه عدد من الإسلاميون السلفيين في مجلس الأمة بمهاجمة الصحابة وطالبوا بعدم بقاءه في الكويت ، وقد أدى هذا إلى طلب السلطات الكويتية مغادرته رغم دخوله الكويت بتأشيرة صالحة لعدة أيام ، وقد تم تحويل المسألة للقضاء وتبين في النهاية وبعد إبعاد السيد بأنه لم يهاجم الصحابة ، فعكست هذه القضية ضيق صدر كبير تجاه الحريات من قبل الإسلاميون مما عكس لدى الشارع الكويتي فكرة إن قادة الحركات الإسلامية يخلقون مشاكل طائفية داخل المجتمع الكويتي المتعدد الأطياف والألوان وهو بغنى عنها[١] .

وقد أيد النائب الطبطبائي تصرح وكيل وزارة الداخلية لشؤون امن الدولة اللواء عبد الله الفارس بخصوص تقرير يدين إساءة معاملة المعتقلين حيث قال – الوزير – " بأنه لا صحة لهذه التقارير وأنها مجرد ادعاءات وحالات التعذيب للمعتقلين محدودة جدا"[٢] وفي سياق الموضوع ، صدرت تصريحات غريبة لرئيس لجنة حقوق الإنسان في مجلس الأمة النائب وليد الطبطبائي حاول من خلالها تجميل وجه امن الدولة ، خلال حضوره اجتماع اللجنة للبحث في تقارير دولية عن ادعاءات بوجود حالات تعذيب وإساءة للمعتقلين في الكويت فقال الطبطبائي " وجود متابعة رسمية لهذه الحالات المحدودة جدا والتي لا تتجاوز الحالة الواحدة سنويا"، وكأن حقوق الإنسان هبة أو منحة من الحكومة للشعب الكويتي وليس حقاً مكفول لأبناء الأمة [٣] .

وقد ناشدت جمعية ضحايا التعذيب والاعتقال التعسفي كافة منظمات حقوق الإنسان الدولية الوقوف والضغط على السلطات الكويتية لوقف مثل هذه الانتهاكات ، وطالبت رئيس لجنة حقوق الإنسان في مجلس الأمة النائب وليد الطبطبائي التوقف عن التستر ومحاولة إخفاء الحقائق بما لا يخدم مصالح الأمة . وينبغي على وكيل وزارة الداخلية العمل على وقف

---

١) د شفيق ناظم الغبرا ، الكويت – دراسة في آليات السلطة والدولة والمجتمع ، آفاق للنشر والتوزيع ، الكويت ٢٠١١م ، ص١٨٥.

٢) جريدة الرأي عام الكويتية ، عدد ١٣٥١١ بتاريخ ١٧يونيو ٢٠٠٤ .

٣) وزير الداخلية يكذب ويتجمل والطباطبئي يحاول التستر على الانتهاكات على أبناء الشعب الكويتي ، ٢٧/يونيو/٢٠٠٤ ، جمعية ضحايا التعذيب والاعتقال التعسفي ، http://www.anhri.net/?p=67512

الانتهاكات أفضل من محاولة التدليس أو التبرير أو نفي حدوث الانتهاكات المروعة بحق المعتقلين وانتهاك الحريات الشخصية للمواطنين [١].

ظهرت حملة قوية ضد تنظيم الإخوان المسلمين في الكويت والتي سببها الرئيسي اكتشاف الناس بأن هذه الحركة السياسية لا علاقة لها بالدين وبما أنها حركة سياسية فهي تناقض نفسها وتنافق وتكذب على الناس وتخدعهم باستغلال الدين.. ويرى بعض المحللين بان استمرار الحركة بتنظيم التظاهرات دليل على النفاق والكذب، ادعاء الحركة بأنها تلتزم بالدستور غير صحيح والدليل على ذلك أهدافهم المعلنة والمنشورة وهي دعوتهم لأسلمه القوانين بدلا من القوانين الوضعية ومفهوم الدولة المدنية .[٢]

فقد كان للاسلاميون الدور في تعديل البرلمان لقانون العقوبات الكويتي بحيث أصبح من الممكن فرض عقوبة الإعدام أو السجن المؤبد في قضايا ازدراء الأديان.[٣]

هناك من يرى ان عوامل أخرى أسهمت في تغذية شعور عدم الثقة من قبل النخب الكويتية، وأبرزها التدخلات الخارجية من لدن السلفيين في الشرق الأوسط، وابتعاد دولة الكويت عن المشروع الخليجي في الآونة الأخيرة .[٤]

وبعد ان تراجعت نسبة الالتفاف الجماهيري حول الحركات الإسلامية في الكويت أصبحت ألاجوا متاحة لبروز تنظيمات أخرى ، فبدأت تحركات شبابية، مثل التجمع الشبابي صوت الكويت ، فضلاً عن كتاب المدونات، وتجمعات شبابية أخرى، تهدف إلى التصدي للقوانين التي تتناقض مع الدستور ومنها الرقابة على الكتب.[٥]

ويقول الاستشاري النفسي يوسف العلاطي ان العقل الشبابي في تغيير مستمر نحو اللاحدود في معظم الأمور التي يسعى إليها لاسيما الديمقراطية، والنكسة التي تسببت بها بعض

---

١) وزير الداخلية يكذب ويتجمل والطباطبئي يحاول التستر ، المصدر السابق .

٢) د شملان يوسف العيسى ، نفاق وكذب الإخوان، جريدة الوطن ، ٢٠١٢/١١/١٣ ،
http://alwatan.kuwait.tt/ArticleDetails.aspx?Id=233323

٣) منظمة هيومن رايتس ووتش تطلق ، مصدر سبق ذكره .

٤)محمد عز العرب، مناعة التغيير: مستقبل العلاقة بين الحكومة والمعارضة ، ٢٠١٣/٣/١١ مصدر سبق ذكره.

٥) د شفيق ناظم الغبرا، الرقابة في الكويت ... والحريات، جريدة الرأي عام ، العدد ١٠٧١٢، الكويت ،٢٠٠٨/١٠/٢٩.

الأحزاب في الحد من طموحات الشباب، وتحقيق مطالبهم خلال الثورات التي قادوها وضحوا من أجلها، جعلتهم ينتفضون مجددا لرفض أي محاولات للتكسب على حسابهم وأوطانهم[١].

ويرى أستاذ العلوم السياسية بجامعة الكويت دكتور شفيق الغبرا إن الحركة الشبابية أصبحت القوة المعارضة الأكثر أهمية لدورها الرائد في المسيرات الاحتجاجية ومطالباتها المستمرة بتعزيز وتنمية الديمقراطية، وحشدها عبر مواقع التواصل الاجتماعي، ونتيجة زخم الشارع الشبابي أخذ السياسيون سواء من المعارضين أو حتى من المحايدين بالتعاطي مع حراكهم . الحراك يزداد تحكماً بالمعادلة السياسية وأخذ يمارس ضغطا واضحا على الشخصيات التقليدية، وحتى الكتل السياسية التي بدأت تتأثر به بدلا من أن تؤثر فيه [٢].

وفي هذا الحراك الشبابي الكثير من العفوية وهو يخلو من الهوية الأيديولوجية. لقد أصبح الحراك الشبابي في الآونة الأخيرة أكثر زخماً، وانضمت إليه فئات جديدة غير مسيسة، وهو يتشكل كل يوم ويزداد صلابة وخبرة. والأهم في الحراك الشبابي إنه يزداد تحكماً بالمعادلة السياسية الكويتية ، وان الزخم الشبابي الحالي في الحراك السياسي أكثر من السابق مؤكدا ان للشباب حراك في مختلف المجالات الأخرى إلا ان التركيز أصبح على الحراك السياسي فقط[٣].

من ذلك يمكن القول إن الحركة الشبابية في الكويت سوف يكون لها دور بارز في التصدي للإصلاحات السياسية ، خصوصا وان الحكومة الكويتية لا يمكن إن تتغاضى عن ضرورة العمل على إجراء الإصلاحات بما يتناسب ووعي الشباب الكويتي معتبرة مما يقوم به الشباب في دول الربيع العربي .

---

١) بدر سالم ، الشباب والأحزاب .. صراع الربيع والخريف ، موقع البيان الالكتروني ، عالم واحد ١٦/ ٣/ ٢٠١٣ ، http://www.albayan.ae/

٢) بدر سالم ، الشباب والأحزاب .. صراع الربيع والخريف ، المصدر السابق .

٣) د غانم النجار ، اساتذة الجامعة يضعون النقاط على حروف "الديموقراطية" ، حلقة نقاشية نظمها مركز دراسات الخليج والجزيرة العربية ،١٩/٣/٢٠١٣ ، جريدة الكويتية لكل الكويتيين ، http://www.alkuwaitiah.com/ArticleDetail.aspx?id=29455

الفصل الثاني : جذور الحركات الاسلامية الكويتية وابرز تنظيماتها السياسية

المبحث الأول : الإخوان المسلمون في الكويت

يعد تنظيم الإخوان المسلمين أول تنظيم إسلامي جماهيري لليقظة الإسلامية الحديثة . أسسه الشيخ حسن البنا ، في مدينة الإسماعيلية بمصر عام ١٩٢٨ [١] . ففي آذار من ذلك عام ترأس البنا في منزله اجتماعاً ضم ستة أشخاص من عمال المعسكر البريطاني في الإسماعيلية ، كانوا قد استمعوا إلى دعوته وأعجبوا بها .. وتعاهدوا على تشكيل تنظيم إسلامي لنشر الدعوة الإسلامية والعمل على إصلاح المجتمع واتفقوا على تسمية التنظيم .(الإخوان المسلمين) ، وقد شهد التنظيم انعطافة فكرية ، برزت بشكل واضح خلال انعقاد المؤتمر الخامس له في كانون الثاني ١٩٣٩ الذي شكل انتقاله فاصلة في مسيرة التنظيم حيث بدأت مرحلة النشاط السياسي تبرز في فكر الإخوان، فعبروا في هذا المؤتمر عن أهدافهم عامة والخاصة وتحديد فكرهم السياسي الذي التزموا به ، والذي ارتكز على ثلاث مسائل رئيسة هي :

١- شمولية الإسلام لجوانب الحياة كافة .

٢- إن الإسلام نابع من مصدرين رئيسين هما القرآن والسنة .

٣- إن الإسلام قابل للتطبيق في كل زمان ومكان [٢] .

كما أكد البنا على وجوب قيام الدولة الإسلامية ، وان مبادئ الإسلام لها القدرة على تنظيم شؤون الناس في الدنيا والآخرة . فالإسلام " عقيدة وعبادة ووطن وجنسية ودين ودولة وروحانية وعمل ، ومصحف وسيف" [٣]

---

١) محمد فريد عبد الخالق ، الإخوان المسلمين لمحة تاريخية عن المراحل التي مرت بها جماعة الإخوان المسلمين ، بحث ضمن ندوة اتجاهات الفكر الإسلامي المعاصر ، البحرين ٣-٦/٦/١٤٠٥هـ/٢٢-٢٥/٢/١٩٨٥م ، مكتب التربية العربي لدول الخليج (الرياض ، ١٩٨٧) ، ص ٤٥٠ . نقلاً عن: هشام عبد الرزاق صالح الطائي ،التيار الإسلامي في الخليج العربي ، مؤسسة الانتشار العربي ، بيروت ٢٠١٠، ص٦٣.

٢) احمد ربيع عبد الحميد خلف الله ، الفكر التربوي وتطبيقاته لدى جماعة الإخوان المسلمين ، مكتبة وهبة (القاهرة ، ١٩٨٤) ، ص ٦٧. نقلاً عن: هشام عبد الرزاق صالح الطائي ،التيار الإسلامي في الخليج العربي ، المصدر نفسه ، ص٦٥.

٣) اسحاق موسى الحسيني ، الإخوان المسلمين كبرى الحركات الإسلامية الحديثة ، دار بيروت للطباعة والنشر (بيروت ، ١٩٥٢) ، ص ١٠١ ؛ حسن عقيل ابو غزلة ، الحركات الاصولية والارهاب في الشرق الأوسط ، دار الفكر للطباعة والنشر (عمان ، ٢٠٠٢) ، ص١٢٨. نقلاً عن: هشام عبد الرزاق صالح الطائي ،التيار الإسلامي في الخليج العربي ، المصدر نفسه ، ص٦٦.

المطلب الأول : تنظيم الإخوان في الكويت قبل عام ١٩٩١م

كانت الكويت ، كبلاد في منطقة الخليج والعراق ونجد ، تعيش نشاطا فكريا ودينيا ، وقد مر بها علماء كثيرون عبروها إلى العراق وفارس أو كانوا عائدين من هذه البلدان إلى الإحساء ونجد والخليج ، وهوة الأمر الذي أبقى أثره مع السنين في الكويت مع العلماء الزائرين ، كل هذا النشاط حدث قبل نشأت التيارات الإسلامية الحديثة في الكويت بتاريخ طويل ، وكان أبكر تلك التيارات هم الإخوان بشكلهم الجنيني [١] .

يذكر إن الشيخ عبد الله السالم الصباح حكام الكويت (١٩٥٠-١٩٦٥)، اشتهر بسياسته الليبرالية المنفتحة ، وكان له دورٌ في فسح المجال للتنظيمات السياسية لممارسة نشاطها بقدر من الحرية في المجتمع الكويتي، وفي ظل هذا المناخ السياسي، بدأت الأحزاب السياسية بالتشكل في الكويت. [٢]. وقد استثمر الإخوان المسلمين هذه الفرصة، وبدؤوا بتشكيل أولى تنظيماتهم في المجتمع الكويتي.

أولا : جمعية الإرشاد الإسلامي :

تأسس الفرع الكويتي لجماعة «الإخوان المسلمين» عام ١٩٥٢ باسم «جمعية الإرشاد الإسلامي ، ونشأت الجمعية كمؤسسة خيرية لمساعدة ذوي الحاجة ، وهو التنظيم الوحيد والمعترف به من دائرة الشئون الاجتماعية والعمل ، كجمعية خيرية مدعوة لنشر الثقافة الإسلامية ، يعود الفضل في تأسيس الجمعية إلى الشيخ يوسف بن عيسى القناعي ، ومن خلال الجمعية تم نشر حركة الإخوان المسلمين وكان أول مراقب عام لها عبد العزيز علي المطوع[*][١]، الذي سبق أن تعرف على مؤسس تنظيم الإخوان الشيخ حسن البنا في أربعينات

---

١) مشاري الذايدي ، الإخوان المسلمين والسلفيون في الخليج ، مجموعة باحثين ، مركز المسبار للدراسات والبحوث ، ط٢، يناير / كانون الثاني ٢٠١١، ص٢١

٢) احمد الشرياصي، أيام الكويت، دار الكتاب العربي (القاهرة، ١٩٥٣)، ص ٣٢٣-٣٢٥ .

(*) من ابرز الشخصيات الاجتماعية في الكويت. ينتمي إلى عائلة القناعات المعروفة في الكويت. اهتم بالإصلاح الاجتماعي فقدم الكثير من الدعم المادي للمشاريع الخيرية في الكويت وخارجها. واهتم أيضا بتطوير التعليم ونشر الدعوة الإسلامية. إلى جانب جمعية الإرشاد الإسلامية شارك المطوع بتأسيس مدرسة الإرشاد الإسلامية ومجلة الإرشاد الإسلامية ومكتبة الإرشاد الإسلامية. ويعد أول من أرسى دعائم العمل الإسلامي المنظم في الكويت. توفي

القرن العشرين ، وذلك خلال دراسته في القاهرة، وفي عام ١٩٤٧، تمكن عبد العزيز المطوع من تأسيس أول تنظيم للإخوان المسلمين في الكويت على شكل شعبة [٢].

واجه التنظيم جملة من العقبات التي اعترضت تنظيم الإخوان المسلمين في الكويت في بداية تأسيسه ، منها تخوف الكويتيين من تسمية (الإخوان المسلمين) لما تثيره كلمة (إخوان) في نفوسهم من الذكريات المريرة التي عاصروها عند هجوم (الإخوان الوهابيين) على الكويت عام ١٩٢١، فضلاً عن عدم اطمئنان الكويتيين من كلمة (حزب) وتحسسهم منها. وهذا ما دفع مؤسس تنظيم الإخوان المسلمين في الكويت ، عبد العزيز المطوع، أن يقترح على الشيخ حسن البنا بأن تكون التسمية (جمعية الإرشاد الإسلامية)، لتكون واجهة اجتماعية لنشاط الإخوان المسلمين التنظيمي[٣] .

وكغيرها من جمعيات النفع عام، أكدت جمعية الإرشاد الإسلامية في قانونها "ان هذه الجمعية الدينية لا تتدخل في السياسة. وهدفها الوعظ الحكيم والإرشاد الحسن"[٤].

وكان هناك أربعة أقسام رئيسة لإدارة النشاط التنظيمي للجمعية ، تنحصر في [٥] :

١- قسم الطلبة : ويتركز نشاطه على تنظيم العناصر الطلابية لجماعة الإخوان المسلمين.

٢- قسم العمال : وتنحصر مسؤوليته في تنظيم العمال ضمن التنظيم العمالي لجماعة الإخوان المسلمين.

٣- قسم التجار : وهو من أهم الأقسام في التنظيم لما يمثله التجار من ثقل اجتماعي واقتصادي وسياسي في المجتمع.

٤- قسم نشرة الدعوة

في نيسان ١٩٩٦. ينظر عبد الله العقيل ، من أعلام الحركة الإسلامية، إعداد: بدر محمد بدر، دار الطباعة والنشر الإسلامية، (القاهرة، ٢٠٠٠) ، ص ١٥٤-١٥٨.

١) حمد محمد السعيدان ، الموسوعة الكويتية المختصرة ، ج١ ، ط٢ (الكويت ، ١٩٨١) ، ص ٦١ .

٢) فلاح عبد الله المديرس، جماعة الإخوان المسلمين في الكويت (النشأة والتطور ١٩٤٧-١٩٩٢) ، مجلة الباحث، بيروت، السنة (١٢)، العدد (٤)، تشرين الأول – كانون الأول ١٩٩٣، ص٤٩.

٣) رؤوف شلبي، الشيخ حسن البنا ومدرسة الإخوان المسلمين، دار الانتصار (القاهرة، ١٩٧٨) ، ص٤٩-٥٠.

٤) ابراهيم خلف العبيدي ، التيارات السياسية في الخليج العربي، مجلة المجمع العلمي العراقي، بغداد، المجلد ٤٥، ١٩٨٨، ص٤٢.

٥) فلاح عبد الله لمديرس، جماعة الإخوان المسلمين في الكويت، مصدر سابق ، ص٥١-٥٢.

ولنشر فكر الجمعية وتوجهاتها، أصدرت الجمعية مجلة (الإرشاد) في آب عام ١٩٥٣، لتكون ناطقة باسمها، وتولى عبد العزيز المطوع رئاسة تحريرها، ثم تولى تحريرها فيما بعد عبد الرزاق المطوع، وشاركت شخصيات إسلامية في الكتابة فيها، مثل أبو الأعلى المودودي أمير الجماعة الإسلامية في باكستان، وأبو الحسن الندوي، ومحمد يوسف النجار، وشاكر النتشة من فلسطين،ومصطفى السباعي، المراقب عام للإخوان المسلمين في سوريا وغيرهم، واستمرت المجلة تصدر شهرياً حتى توقفت نهائياً بعد أزمة الإخوان المسلمين في مصر منتصف الخمسينات[١].

مارست الجمعية نشاطها الدعوي والخيري، فافتتحت مكتبة الإرشاد الإسلامي بإدارة الشيخ يوسف بن عيسى ألقناعي، ومركز الشباب الرياضي والثقافي. وأقامت الندوات والمحاضرات والحفلات والرحلات والمخيمات الكشفية. ونشرت الكتب والأناشيد الإسلامية، ونظمت دورات لتحفيظ القرآن، وقيام الليل وصيام الاثنين والخميس. كما استضافت الجمعية العديد من الشخصيات الإسلامية، وأبرز الدعاة في العالم الإسلامي لإلقاء المحاضرات والدروس الدينية[٢].

واتخذت (مدرسة الإرشاد) كواجهة تعليمية لنشر إيديولوجية الإخوان المسلمين في الكويت وفكرهم السياسي ، حيث سيطروا على بعض المؤسسات التعليمية، مثل (المعهد الديني) و (مدرسة الشيوخ الثانوية)، التي تحولت لنشاط الإخوان المسلمين في الكويت[٣].

ولم يقتصر نشاط الجمعية على أهدافها المعلنة ، كما أكد عليها قانون الجمعية فحسب . بل يرى احد الباحثين ان أهدافها أوسع من ذلك فيقول : "... والناظر في قانون الجمعية يرى ان منهاجها وأهدافها كثيرة وواسعة. وتلك طبيعة الدعوات الإسلامية الحديثة لان دعاة الفكرة الإسلامية لان يؤمنون بان الإسلام دين ودولة، وعبادة وقيادة، ومصحف وسيف، ومسجد ومدرسة" [٤]. فقد كانت جمعية الإرشاد تتفاعل مع الأحداث السياسية في المنطقة العربية ولها مواقف معلنة منها فقد رفض الإخوان في الكويت المخططات الأمريكية الرامية إلى استقطاب الدول العربية، وضمها إلى المعسكر الغربي الذي تتزعمه الولايات المتحدة آنذاك، مما أثار حفيظة القنصلية الأمريكية في الكويت التي وجدت في تحركات الإسلاميين في الكويت نشاطاً

---

١) طيبة خلف عبد الله ، التطور التاريخي للمجالس التشريعية في الكويت ١٩٢١-١٩٧٦، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة البصرة (كلية الآداب، ١٩٨٦)، ص١٥٩.

٢) عبد الله العقيل، من أعلام الحركة الإسلامية، مصدر سبق ذكره ، ص١٧٨.

٣) المصدر نفسه، ص٥٢.

٤) احمد الشرباصي، ايام الكويت، مصدر سبق ذكره، ص ٣١٧-٣١٨.

يهدد المصالح الأمريكية في الخليج، ورفعت القنصلية الأمريكية مخاوفها من نشاط الحركة الإسلامية في الكويت إلى حكومتها، معتبرة ذلك النشاط أمراً غير مقبول يجب وضع حد له[١].

عاشت جماعة الإخوان مرحلة المحنة والضياع ما بين الأعوام ١٩٥٤-١٩٧٠ " قد أفرزت هذه المرحلة، وما واكبها من قمع مباشر ومتلاحق للإخوان، وكان لتلك الأحداث التي عصفت بتنظيم الإخوان في مصر، أثر كبير في الانقسام الداخلي الذي تعرضت له جمعية الإرشاد الإسلامية في منتصف الخمسينات، وظهور تيارين متعارضين، التيار المعتدل الذي قاده مؤسس الجمعية عبد العزيز المطوع، والتيار المتشدد ومثله مجموعة من التنظيم الطلابي تزعمه محمد العدساني وأحمد الدعيج وعبد الرحمن العتيقي، وقد حدث خلاف بين التيارين يعود سببه إلى طبيعة الموقف الواجب اتخاذه من مسألة اعتقال قيادات الإخوان في مصر، فان التيار المتشدد يرى ضرورة اتخاذ موقف واضح وصريح من النظام المصري. في حين كان التيار المعتدل يفضل الوقوف على الحياد [٢].

وفي نهاية الخمسينات ، وتحديداً عام ١٩٥٩، فرضت السلطات الكويتية إجراءات قاسية تجاه الأندية والجمعيات الثقافية ، رافقها فرض حظر على الصحافة المحلية ، أثر حملة الانتقادات التي تعرضت لها السلطات الحاكمة من التنظيمات السياسية القومية في الكويت، خلال الاحتفالات التي أقامتها تلك التنظيمات بمناسبة الذكرى الأولى لتأسيس الجمهورية العربية المتحدة حيث ساد تلك الاحتفالات مناخ تحريضي ضد الأنظمة العربية المعارضة للوحدة ، ونتيجتاً لذلك أصدرت السلطات الكويتية قراراً بغلق جميع الأندية والجمعيات الكويتية ، بما فيها جمعية الإرشاد الإسلامية ، واستمر هذا الوضع حتى استقلال الكويت عام ١٩٦١[٣].

ثانياً : جمعية الإصلاح الاجتماعي :

بعد إعلان الكويت استقلالها عام ١٩٦١ ، بدأت القوى السياسية التي سبق ان جمدت نشاطها قبل سنوات، تمارس نشاطها من جديد في الساحة السياسية الكويتية، ولكن خلف واجهات ومسميات جديدة.

---

١) مفيد الزيدي : التيارات الفكرية في الخليج العربي ١٩٣٨-١٩٧١)، مصدر سبق ذكره ، ص٢٥٨-٢٥٩.

٢) عوني جدوع العبيدي، جماعة الإخوان المسلمين في الاردن وفلسطين من عام ١٩٤٥-١٩٧٠. صفحات تأريخية (عمان، ١٩٩١)، ص١٠٧-١٠٨.

٣) فلاح عبد الله المديرس، جماعة الإخوان المسلمين في الكويت، مصدر سبق ذكره، ص٥٧.

وفي ظل ذلك المناخ السياسي اجتمع ثلاثون شخصاً من المنتمين إلى تنظيم الإخوان المسلمين في ديوانية الحاج فهد الحمد الخالد، في ٨ حزيران ١٩٦٣م، وتباحثوا حول ضرورة قيام كيان إسلامي في الكويت، يحافظ على الأخلاق والهوية الإسلامية للشعب الكويتي. واتفق الجميع على تأسيس جمعية جديدة باسم (جمعية الإصلاح الاجتماعي)، والتي أصبح واضحاً أنها كانت امتداداً طبيعياً لجمعية الإرشاد الإسلامية التي تأسست عام ١٩٥٢[١]. وفي ١١/حزيران/ ١٩٦٣ عقدت الجمعية اجتماعها الأول، وتم فيه انتخاب الهيئة الإدارية للجمعية، فأصبح يوسف النفيسي رئيساً للجمعية ثم تولى هذا المنصب فيما بعد، يوسف ألحجي[*].

ركّز برنامج جمعية الإصلاح الاجتماعي على أهداف معينة، تأتي في مقدمتها المحافظة على الهوية والتقاليد الإسلامية للمجتمع الكويتي، ورفض القيم والعادات المستوردة، التي تحمل معها أمراض اجتماعية تصيب المجتمع بالتفسخ، وإصلاح المناهج التعليمية والاسترشاد بالتوجه الإسلامي في معالجة مشاكل المجتمع، والحث على الأعمال الخيرية التي تؤلف القلوب وتجمع الأفراد على مبادئ الإسلام والعمل الصالح[٢].

انبثقت عن جمعية الإصلاح الاجتماعي، مجموعة من اللجان، أبرزها اللجنة الثقافية والتي نشرت فكر الإخوان المسلمين في المجتمع الكويتي ، والتي بلغ عددها (٤٧) مركزاً، اتخذت من المساجد المنتشرة في أنحاء الكويت مقرات لها[٣]. كذلك لجنة الدعوة الإسلامية، ولجنة العالم الإسلامي ولجنة المناصرة الخيرية لفلسطين ولبنان[٤].

---

١) جمعية الإصلاح الاجتماعي في سطور، مقال منشور على شبكة المعلومات الدولية :www. Eslah.com

(*) ولد يوسف جاسم الحجي في الكويت عام ١٩٢٣ من عائلة دينية. ارتاد المجالس العلمية فكان لذلك الاثر الكبير في تكوين شخصيته وتحديد توجهه. تلقى تعليمه الأولي في مدارس الكويت. وبعد تخرجه عام ١٩٣٨ عمل في السعودية بوظيفة كاتب . وفي عام ١٩٤٤ عين في وزارة الصحة الكويتية. وتدرج فيها حتى صار وكيلاً لوزارة الصحة عامة. وفي عام ١٩٧٦ عين وزيراً للأوقاف والشؤون الدينية. وظل فيها حتى عام ١٩٨١. ترأس جمعيتي الإصلاح الاجتماعي ، وجمعية عبد الله النوري الإسلامية فضلاً عن العديد من الجمعيات والمنظمات الخيرية. ينظر : رجب الدمنهوري، العم يوسف. امام الخير في الكويت، بحث منشور على شبكة المعلومات الدولية، على الموقع : www.islamonline.net

٢) طيبة خلف عبد الله، التطور التاريخي للمجالس التشريعية في الكويت ١٩٢١-١٩٧، مصدر سبق ذكره، ص١٣٥.

٣) فلاح عبد الله المديرس، جماعة الإخوان المسلمين في الكويت، مصدر سبق ذكره، ص٥٩.

٤) ابراهيم خلف العبيدي، التيارات السياسية في الخليج العربي، مصدر سبق ذكره، ص٤٣.

واهتمت جمعية الإصلاح الاجتماعي بطبع وتوزيع الكتيبات والمنشورات الصادرة عنها، والتي أسهمت كثيراً في نشر فكر الإخوان المسلمين في الكويت. وضمن هذا التوجه أصدرت الجمعية مجلة (المجتمع)، وهي مجلة أسبوعية صدر العدد الأول منها في تشرين الثاني عام ١٩٦٩، وترأس تحريرها الدكتور إسماعيل الشطي، وأصبح عبد الله العلي المطوع رئيساً لمجلس إدارتها[١].

انعكست توجيهات أعضاء الجمعية بشكل واضح على مجلتهم، موضحين من خلالها مواقفهم من المجتمع والقضايا عامة[٢].

وقد كتب رئيس تحريرها، بمناسبة دخول المجلة عامها العشرين على تأسيسها، عن أسلوبها وتوجهاتها قائلاً : "... نحن جعلنا شخصية المجلة انعكاساً لشخصية (جمعية الإصلاح الاجتماعي) التي يحدد أطرها لوائحها الداخلية. وتضم بين صفوفها أعضاء من كافة الجماعات الإسلامية . وجعلنا الافتتاحية أو باختصار ما ينشر باسم أسرة التحرير رأي الجمعية أو المجلة ، أما ما تضمه بقية الصفحات فهو تعبير عن ضمير الحركة الإسلامية . فالمجتمع تعالج الأحداث بمنظور شامل. وتصنع المواقف والآراء بإطار عام من الفكر الإسلامي. وتناصر كل جماعة إسلامية مضطهدة أو أقلية مظلومة "[٣].

وهذا ما يفسر الأسلوب الهجومي ، الذي تميز به الكثير من أعدادها ، فالمجلة لا تكتفي بمجرد الرفض ، بل تشن هجوماً إعلاميا على كل فكر أو مسألة لا توافق الشرع[٤]. أو على كل نظام سياسي يمارس الاضطهاد ضد الجماعات الإسلامية. كما حدث عندما هاجمت المجلة الرئيس المصري (حسني مبارك) لأنه صادق على إعدام الملازم (خالد الإسلامبولي) أثر اشتراكه في عملية اغتيال الرئيس السابق (أنور السادات). وهذا ما أوقع الحكومة الكويتية في مواقف محرجة مع بعض الأنظمة العربية، التي كانت محط هجوم مجلة المجتمع ، لذلك أقدمت السلطات المختصة في الكويت على مصادرة بعض أعداد المجلة، لتفادي تلك المواقف ومنع حدوثها[٥].

---

١) حمد محمد السعيدان، الموسوعة الكويتية المختصرة ، مصدر سبق ذكره ، ص٨٩.

٢) أحمد بدر وآخرون، الصحافة الكويتية، دراسة توثيقية تحليلية تاريخية ارشيفية، مؤسسة الصباح (الكويت، د.ت)، ص١٢٩.

٣) مجلة المجتمع، السنة (٢٠)، العدد (٩٠٨)، الكويت ١٤، /مارس/١٩٨٩، ، ص٤.

٤) احمد بدر وآخرون، الصحافة الكويتية، مصدر سابق ، ص١٢٩.

٥) طيبة خلف عبد الله ، التطور التاريخي للمجالس التشريعية في الكويت ١٩٢١-١٩٧٦ ، مصدر سبق ذكره ، ص١٣٨.

وجمعية الإصلاح الاجتماعي التنظيم الرسمي الملحق بجماعة «الإخوان» في الكويت يرتكز على القضايا الاجتماعية والتعليمية والخيرية، لكن الحركة الأوسع وان كانت تفتقر إلى أي مركز رسمي ، نجحت في دخول الحياة السياسية ، فالإخوان كان لهم مرشحون في انتخابات مجلس الأمة في الكويت وسجلوا بعض النجاح المتواضع ، لكن خلال العقود الثلاثة الأولى من قيامها كانت الحركة الإسلامية ، مثل نظيراتها في الدول العربية الأخرى، تركز خصوصا على القضايا الثقافية والدينية ، ولهذا السبب ، وقفت الجماعة بقوة ضد مختلف الحركات اليسارية والقومية التي بدت علمانية جدا (وأحيانا أيضا كانت تدعم بقوة حكومات مثل الحكومة المصرية التي تقمع بقسوة الحركات الإسلامية) ، وعندما حل الأمير مجلس الأمة عام ١٩٧٦، تبنت الجماعة سياسة المراوغة فقد تسلم أحد قادتها منصبا وزاريا بعد تعليق عمل المجلس وتعاونت الجماعة مع الأمير في مسعاه لتعديل الدستور كشرط لإحياء البرلمان، هذه الأعمال ألصقت بالجماعة سمعة دائمة على أنها حركة لا تتورع عن إسداء الخدمات للحكومة، واستمرت الشبهات التي نتجت عن هذه الأعمال خلال فترة التعليق الأول لنشاط البرلمان تحوم حولها إلى يومنا هذا ، الا ان ذلك لم يؤثر على نشاطها الاجتماعي والسياسي والديني في الكويت ، مما جعلها تنال استحسان شرائح واسعة من المجتمع الكويتي، من مهندسين وأطباء وتجار وعمال وطلاب ، فضلاً عن تأييد الحكومة للجمعية ، وقد بلغ عدد الأعضاء المسجلين رسمياً في سجلات الجمعية حتى نهاية عقد الثمانينات (١١٧٠) عضواً [١].

في عام ١٩٨١ عادت الحياة البرلمانية إلى مجراها الطبيعي وفازت جماعة الإخوان المسلمين من جديد ببعض المقاعد في مجلس الأمة، وقد وضع نواب الجماعة أنفسهم في مواجهة مع الحكومة على نحو أعنف من سابقيهم ، والواقع إن البرلمان الكويتي ككل أصبح جسما من الصعب على الحكومة إدارته، مما دفع الأمير إلى تعليق أعماله للمرة الثانية منذ بداية الحياة البرلمانية عام ١٩٨٦. هذه المرة أوضحت الجماعة موقفها إذ شاركت (وان لم تكن في القيادة) في الجهود الرامية إلى الدعوة إلى إحياء البرلمان، إلا إن الغزو العراقي في عام ١٩٩٠ واحتلال الكويت هما اللذان غيرا بشكل دائم الدور السياسي لـ «الإخوان» وهو ما أدى إلى ولادة الحركة الدستورية الإسلامية.

---

١) فلاح عبد الله المديرس، جماعة الإخوان المسلمين في الكويت، مصدر سبق ذكره، ص٥٨.

المطلب الثاني : تنظيمات الإخوان في الكويت بعد عام ١٩٩١م

أولا : الحركـــة الدستورية الإسلامية :

استمرت جماعة الإخوان المسلمين كتنظيم واحد ولم تتفرع كغيرها من التنظيمات فغداة تحرير الكويت، طرأت بعض التغيرات على أسلوب عمل تنظيم الإخوان المسلمين في الكويت. حيث أعلن التنظيم عن التخلي عن التسمية القديمة، وتبنى تسمية جديدة للتنظيم باسم (الحركة الدستورية الإسلامية) ، التي أعلن عن قيامها في ٣٠ آذار ١٩٩١، وشارك في تأسيسها مجموعة من الشباب الذين لم يتركوا البلاد خلال مدة حرب الخليج الثانية، من أبرزهم جاسم مهلهل الياسين وعيسى ماجد الشاهين والدكتور عادل صبيح والدكتور سامي الخترش والدكتور وليد الوهيب والدكتور نجيب الرفاعي ، ولم تضم الهيئة التأسيسية أي من أعضاء القيادة التقليدية للإخوان الذين غادروا الكويت أثناء الحرب ، وبعد نهاية حرب الخليج الثانية مباشرة نجح هؤلاء الشباب في الإعلان عن قيام (الحركة الدستورية الإسلامية) ، وثمة من يشير إلى ان الإخوان المسلمين في الكويت اتخذوا هذه التسمية ، لامتصاص نقمة الشعب الكويتي تجاه التنظيم الدولي للإخوان المسلمين ، بسبب مواقفه المعارضة لتواجد القوات الأجنبية على ارض الكويت [١] .

سعت الحركة الدستورية الإسلامية إلى تقديم برنامجها للمجتمع الكويتي ، بأنها حركة سياسية ، وليست جماعة دينية . فنشطت بإصدار البيانات السياسية التي أوضحت فيها مواقفها السياسية من تطورات الأحداث الداخلية والخارجية ، فضلاً عن قيام قادة الحركة بتحرير المقالات الصحفية التي تناولوا فيها قضية الديمقراطية من منظور إسلامي ، وضرورة المشاركة في الحياة السياسية عن طريق الانتخابات البرلمانية ، والهيئات الدستورية في البلاد [٢]

وطالب برنامجها الذي أطلق عليه (الإستراتيجية الدستورية الإسلامية لإعادة بناء الكويت) ، بأسلمه القوانين ، وأكد على مبدأ التسامح والتعايش بين مختلف التيارات السياسية في الكويت[٣].

---

١) فلاح عبد الله المديرس ، التجمعات السياسية الكويتية (مرحلة ما بعد التحرير) ، مجلة السياسة الدولية، العدد١١٤ ، اكتوبر ١٩٩٣ ، ص٦١.

٢) فلاح عبد الله المديرس ، جماعة الإخوان المسلمين في الكويت ، مصدر سبق ذكره ، ص٨٢.

٣) الخليج في عام ٢٠٠٣ ، مركز الخليج للابحاث (الامارات العربية المتحدة،٢٠٠٤) ، ص٧٣.

تجدر الإشارة إلى انه ، غالبا ما تأثر تنظيم الإخوان في الكويت بالمنظمة الأم المصرية، فهناك روابط تنظيمية رسمية (إلى إن تم قطعها في عام ١٩٩١) ورغم ان الحركة لا وجود لها بالمعنى القانوني، فالإطار العملي للكويت لا يسمح بقيام أحزاب سياسية، علما إن جمعية الإصلاح الاجتماعي تعد المظهر الرئيسي للحركة المعترف كمنظمة خيرية غير حكومية. استطاعت الانخراط في مجموعة متنوعة من الأنشطة المستقلة في الوقت ذاته، في المجالات الاجتماعية والخيرية والاقتصادية والسياسية [١].

أما أنشطة الكتلة البرلمانية فتنظمها لجنة برلمانية تتكون من نواب هم أعضاء في الحركة وقادة آخرون وعدد من الخبراء. وعلى هذا النحو، يبقى النواب تحت مراقبة قيادة الحزب. وقد أشار نائب سابق في هذا الإطار. بقوله «أنك لا تقرر بنفسك أن تترشح مع الحركة الدستورية الإسلامية، بل يطلب منك ذلك». هذا الكلام يبدو دقيقاً جداً بما إن بعض القياديين في الحركة لم ينجحوا في الحصول على فرصة للترشح (بمن فيهم نواب سابقون) ، والنتيجة هي أنه على عكس الكتل الأخرى، فإن الحركة هي أكثر من مجرد مجموعة صغيرة من الشخصيات القيادية، إذ أظهرت قدرة على قياس شعبية مختلف المرشحين المحتملين وهي لا تتردد في استبعاد قياداتها عن اللوائح الانتخابية لأنها لم تكن قد أحرزت نتائج جيدة في انتخابات سابقة. [٢]

ثانياً : مبادئ الحركة الدستورية الإسلامية :

تعمل الحركة الدستورية الإسلامية على تعزيز هوية المجتمع وترسيخ الأخلاق وأسلمه القوانين، والتمسك بكتاب الله الكريم وسنة رسوله صلى الله عليه وسلم في الوحدة والاستنارة بالشريعة الإسلامية، و حددت ذلك بعدة نقاط كما يلي[٣] :

- التأكيد على ما نادت به الشريعة من وحدة المجتمع ونبذ الفرقة وتعزيز روح التآلف والمودة واستلهام القيم الإسلامية في التأكيد على الأخوة بما يحقق مصلحة الأمة
- الأمل بالمستقبل الآمن حال تمسكنا بالحق والبعد عن الفساد في الأرض وتمكين الإصلاح

---

١) د. ريتا فرج ، الحركات الإسلامية في الخليج بين المشاركة السياسية والعنف الديني ، في قضايا الإسلامين في الخليج ، مجموعة باحثين ، مركز المسبار للدراسات والبحوث ، الامارات ١١٨،٢٠١١.

٢) احمد الشرباصي، ايام الكويت ، مصدر سبق ذكره ، ص٢٧٦.

٣) برنامج الحركة الدستورية الإسلامية (حدس) ، صحيفة مباشر الالكترونية الكويتية ، ١٦/يناير /٢٠١٢، /http://mobashernews.net

• الالتزام في حياتنا التشريعية بالشريعة الإسلامية كمرجعية حاكمة ، وإدخال تعديلات ترفض أية قوانين أو مشاريع تتعارض مع مبادئ الشريعة الإسلامية.
• التطبيق المتدرج للشريعة الإسلامية من خلال الإسراع بإحالة القوانين المقدمة من اللجنة العليا للعمل على استكمال تطبيق الشريعة الإسلامية

ثالثاً : توجهات الحركة الدستورية :

عندما يطلب من قادة الحركة الدستورية الإسلامية تعريف توجهاتهم، يرتكزون دوما على اسم حركتهم ، فيعتبرونها إسلامية ودستورية في آن واحد ، ولاشك في صحة هذا التعريف لان جدول أعمال الحركة الدستورية الإسلامية يرتكز على هذين المبدأين: [١]

١- أولت الحركة الإسلامية الدستورية منذ تأسيسها، اهتماما كبيرا لقضيتين إسلاميتين منفصلتين تطبيق الشريعة الإسلامية من جهة ، وحماية القيم والتقاليد الكويتية المحافظة من جهة أخرى.

٢- وقد اعتمدت الحركة خطا عمليا في ما يتعلق بالشريعة، ففي البدء، ركزت الحركة جهودها على تعديل المادة الثانية من الدستور بهدف اعتبار الشريعة الإسلامية مصدر كل التشريعات، وقد نالت هذه المسألة الدعم الشعبي وحظيت الحركة بتأييد نواب من خارج الكتلة الإسلامية في ما اعترض عليها الأمير.

وعملت الحركة على طرح بعض التشريعات التي تهدف إلى تطبيق بعض أحكام الشريعة في البرلمان، وعلى سبيل المثال، طرحت الحركة قانونا يفرض دفع الزكاة.[٢]

وخلافا لدعوات الحركة الدستورية الإسلامية لتطبيق الشريعة، أدت هذه القضايا الثقافية إلى سجال علني، وقد دفعت هذه الخلافات بالنقاد الليبراليين إلى الريبة في جدية التزام الحركة بالمبادئ الديمقراطية، إلا إن الحركة الدستورية الإسلامية تظهر الكثير من التماسك في هذا المجال على عكس ما يتهمها به منتقدوها: فالحركة تدعم كل الإصلاحات السياسية الليبرالية إلا أنها تضع خطا احمر لا يمكن تجاوزه عندما تتعلق هذه الإصلاحات بالقضايا الثقافية، ففي التسعينات أيدت الحركة تعديل قانون الإعلام الذي كان يهدف إلى تسهيل الحصول على رخصة

---

١) فلاح عبد الله المديرس ، التجمعات السياسية الكويتية ، مصدر سبق ذكره ، ص٦٢.
٢) طارق البشري، الملامح عامة للفكر السياسي الإسلامي، مصدر سبق ذكره ، ص١١٩.

في حين أصرت على إن نشر أمور تمس بالدين يعرض صاحبها إلي عقوبات جنائية وليس لغرامات فحسب، فتزعم الحركة الدستورية الإسلامية إن العدالة بالنسبة إليها أهم من الحرية.[١]

ولا يخشى قادة الحركة الدستورية الإسلامية الكشف عن طموحهم في إنشاء «حكم ملكي دستوري» – على غرار النموذج البريطاني ، وغالباً ما نسمع في الكويت عن «حكومة شعبية» تقترح قيام مجلس وزراء يعكس إرادة الغالبية النيابية (بدلاً من النظام الحالي إذ احتكرت العائلة الحاكمة المواقع المهمة ويمكن للبرلمان إن يؤثر على الوزراء منفردين ولكنه لا يتمتع بتأثير كبير على الحكومة ككل) وفي ما يمنح هذا التغيير في النظام الكويتي السياسي الحركة الدستورية الإسلامية فرصا استثنائية، يخشى قادة الحركة إن يؤدي أي عمل علني إلى أزمة سياسية تعرض المكاسب التي سبق تحقيقها للخطر[٢] .

رابعاً : البرامج الإصلاحية للحركة الدستورية

لضمان تمكين الأمة من رسم مستقبلها لما فيه الصالح عام دون إقصاء لأي من مكوناتها المجتمعية، تضع الحركة في أولوياتها المطالب الإصلاحية المتمثلة فيما يلي [٣] .

أ – تخفيض سن الناخب :

ليكون السن المسموح به للتصويت هو ١٨ سنة، وهي شريحة كبيرة من الشباب القادرين على اتخاذ القرار والمشاركة في صناعة المستقبل، خصوصا بعد الدور المميز والمسئول الذي لعبه الشباب في المشاركة بتغيير الخريطة السياسية مؤخرا.

ب – تفعيل دور مؤسسات المجتمع المدني :
بتشجيع ودعم عمل الاتحادات والنقابات وجمعيات النفع عام والهيئات والتيارات السياسية للقيام بدورها الوطني البناء كل في مجاله وتخصصه بما يساهم في تعزيز الحياة الدستورية التي تكفل حق الجميع في صياغة واقع ومستقبل الوطن، والمساهمة في التصدي لما يواجهه من مشاكل وأزمات.

---

١) فلاح عبد الله لمديرس، جماعة الإخوان المسلمين في الكويت، مصدر سبق ذكره، ص ٦٦.

٢) المصدر نفسه ، ص ٧١.

٣) برنامج الحركة الدستورية الإسلامية (حدس) ، صحيفة مباشر الالكترونية الكويتية ، مصدر سبق ذكره .

ج – تفعيل دور المرأة :

لتشارك مع أخيها الرجل في بناء وطنها في شتى المجالات دون تراجع أو تهميش، ولاسيما المجالات التي تحتاج من المرأة أن تكون فاعلة فيها، والتصدي للتمييز ضد المرأة وبالأخص بقضايا حقوقها المدنية كالإسكان والتقاعد وغيرها.

د – توسع قاعدة المشاركة السياسية :

عن طريق إشراك شرائح مجتمعية تم تغييبها مثل فئة العسكريين في الجيش والشرطة وضمان تصويتهم بشكل حيادي، والمتجنسين وغيرهم، لأن مظلة الوطن تشمل جميع أبنائه، الذين عليهم جميعا تقع مسئولية صنع نهضته والمساهمة في بنائه وحمايته ، وذلك من خلال:

• إعادة النظر في قانون الانتخاب وتوزيع الدوائر نحو المزيد من توسيع قاعدة التمثيل البرلماني وبما يحقق مبدأ الأمة مصدر السلطات.

• إقرار قانون تنظيم التعددية السياسية لتطوير آليات العمل السياسي القائم على البرامج لا الأشخاص.

• تفعيل دور مؤسسات المجتمع المدني للمشاركة في إبداء الرأي التخصصي بالقضايا والمواضيع المطروحة على جدول أعمال مجلس الأمة وتقديم المقترحات والمشاريع العملية.

• تفعيل دور الشباب في الرقابة على الأداء البرلماني من خلال تنظيم لقاءات دورية للشباب مع المرشحين في منتدياتهم " البرلمان الشبابي" .

خامساً : دور الحركة الدستورية في مجلس الأمة

استفادت الحركة الدستورية الإسلامية من مقاعدها في البرلمان لتحقيق أجندتها السياسية ، فقد وضعت فيها برامج عملية تميزت بطموحاتها الدستورية الإصلاحية .

وركزت الحركة جهودها البرلمانية في التسعينات من القرن الماضي على إثارة المسائل المتعلقة بالنزاعات عامة. إلا أنها فشلت في عدد من القضايا مثل استجواب وزير التعليم أو تعديل الدستور لتصبح الشريعة الإسلامية مصدر التشريعات الرئيسي إلا إن هذه القضايا المرفوعة عكست قوة الحركة السياسية وقدرتها على هزيمة الأحزاب غير السياسية في معركة استمالة الرأي عام ، ومن جهة أخرى، ركّزت الحركة الدستورية الإسلامية في رصيدها عددا من الانجازات كالفصل بين الشباب والشابات في جامعة الكويت إلا إن انتصارات الحركة الدستورية

الإسلامية في القضايا الأخلاقية قد أدت إلى انقسام المعارضة وإلى مضاعفة مخاوف الإسلاميين في المعسكرات السياسية الأخرى[١]

وخلال السنوات الأخيرة، غيرت الحركة الدستورية الإسلامية تكتيكاتها لتسلط الضوء على القضايا المشتركة مع أطراف أخرى في المعارضة. وقد شاركت في تحركات ضد وزراء على خلفية الفساد المالي ، كما سعت إلى إصدار تشريعات (مثل قانون الزكاة) ، وقد نالت هذه التشريعات دعماً كبيراً (على خلاف الاقتراح السابق الذي هدف إلى إنشاء شرطة كويتية مماثلة للشرطة الدينية في المملكة العربية السعودية). إلا إن الحركة مضت قدما في برنامجها الاجتماعي المحافظ وفي مهاجمتها أي إساءة للإسلام[٢].

وعلى سبيل المثال، وجدت الحركة الدستورية الإسلامية نفسها في معركة ضد الليبراليين من جهة والسلفيين من جهة أخرى حيال نوعية البرامج التلفزيونية خلال شهر رمضان المبارك وغالبا ما تنتقد الحركة الوزارات والمؤسسات الحكومية الأخرى التي تعتبر معاقل الليبرالية. كما تتهم تلفزيون الكويت بتكريس الكثير من الوقت للبرامج الترفيهية على حساب البرامج الدينية. ولكن، عندما بث التلفزيون الكويتي سلسلة تاريخية عن مواضيع دينية، وجدت الحركة الدستورية الإسلامية نفسها مرغمة على الدفاع عن البرنامج في مواجهة انتقادات السلفيين نتيجةً لذلك ذهب منتقديها إلى اتهامها بأنها تنشغل بخلافات سطحية لا يملك مجلس الأمة أي سلطة فيها[٣].

على الصعيد الدستوري، دافع نواب الحركة الدستورية الإسلامية إلى جانب نواب آخرين عن الامتيازات البرلمانية. وفي ما تتمتع الحركة الدستورية الإسلامية بسمعة اقل تهجما من الأحزاب الأخرى [٤]

وقد اتخذت الحركة الدستورية الإسلامية مواقف صارمة في التسعينات في ما يتعلق بالفساد المالي المتفشي في المؤسسات عامة لاسيما بفضل احد نوابها (ناصر الصانع) الذي يتمتع بخبرة في قضايا المساءلة في كل ما يتعلق بالأموال عامة، ولم يسع نواب الحركة إلى استجواب المسئولين فحسب بل أيضا إلى توفير أساس قانوني متين للنزاهة الحكومية عبر الضغط باتجاه تمرير قوانين تتعلق بالكشف عن الذمة المالية. وبغية إثبات مصداقيتهم في متابعة هذه القضية، قدم نواب الحركة كشفا بذممهم المالية. كما أعرب قادة الحركة الدستورية الإسلامية عن رغبتهم

---

١) نبذة عن تأريخ التيارات السياسية قديماً في الكويت Http://www.q8-sons.com/q8koutla.htm

٢) أحمد شهاب ، خريطة الكتل السياسية الكويتية بعد التحرير : www.annaba.org

٣) خليل العناني ، الإسلاميون والتجربة الديمقراطية في الكويت :http://almoslim.net /node / 84442

٤) احمد الشرباصي، ايام الكويت ، مصدر سبق ذكره ، ص ٢٤٤.

في إن يفرضوا على أعضاء الحركة معايير الاستقامة المالية ذاتها التي يتوقعونها من الآخرين[١].

وخلال السنوات الأخيرة، تحول اهتمام الحركة من دعم الامتيازات البرلمانية والمناضلة ضد الفساد إلى بذل جهود للتوصل إلى إصلاح سياسي شامل. فانضمت الحركة إلى الائتلاف الذي ساهم في تحقيق إصلاح انتخابي في عام ٢٠٠٦، كما قدمت كل الدعم لمجموعة من الإصلاحات السياسية التي تهدف إلى إنشاء نظام سياسي كويتي أكثر ديمقراطية وحزبية. وأيدت الحركة تقليص عدد الدوائر من ٢٥ إلى ٥، كما أعربت عن دعمها لجعل الكويت دائرة انتخابية واحدة. وبالتالي سيتطلب الأمر تمثيلا نسبيا ونظاما يقوم على لوائح حزبية وربما إدراج مشروع قانون عن الأحزاب السياسية على رأس الأجندة السياسية للبلاد[٢] .

سادساً : مواقف الحركة الإصلاحية

وقد اتخذت الحركة الدستورية الإسلامية مواقف صارمة في التسعينات في ما يتعلق بالفساد المالي المتفشي في المؤسسات عامة لاسيما بفضل احد نوابها (ناصر الصانع) الذي يتمتع بخبرة في قضايا المساءلة في كل ما يتعلق بالأموال عامة، ولم يسع نواب الحركة إلى استجواب المسئولين فحسب بل أيضا إلى توفير أساس قانوني متين للنزاهة الحكومية عبر الضغط باتجاه تمرير قوانين تتعلق بالكشف عن الذمة المالية. وبغية إثبات مصداقيتهم في متابعة هذه القضية، قدم نواب الحركة كشفا بذممهم المالية. كما أعرب قادة الحركة الدستورية الإسلامية عن رغبتهم في إن يفرضوا على أعضاء الحركة معايير الاستقامة المالية ذاتها التي يتوقعونها من الآخرين[٣]

سابعاً : الطابع الدستوري للحركة الدستورية الإسلامية:

ولا شك إن المبادئ الدستورية التي تؤمن بها الحركة الدستورية الإسلامية التي تفضل العمل ضمن إطار الدستور الكويتي عوضا عن الانقلاب عليه قد تغيرت كثيرا منذ تأسيس الحركة، وعلي خلاف تطور رؤية الحركة في ما يخص الشريعة، فإن تغير مواقف الحركة من القضايا

---

١) خليل العناني ، الإسلاميون والتجربة الديمقراطية في الكويت ، مصدر سبق ذكره .

٢) محمد جاسم محمد ، النظم السياسية والدستورية في منطقة الخليج العربي والجزيرة العربية ، مصدر سبق ذكره ، ص١٠٥.

٣) طارق البشري، الملامح عامة للفكر السياسي الإسلامي ، في الحركة الإسلامية رؤية مستقبلية. أوراق في النقد الذاتي، تحرير وتقديم عبد الله النفيسي (الكويت، ١٩٨٩) ، ص ١٣٦.

الدستورية زاد إلحاحا في الواقع وفي ما انضمت الحركة الدستورية الإسلامية إلى أحزاب أخرى للدعوة إلى إحياء مجلس الأمة في أعقاب حرب الخليج الثانية، تميز موقف الحركة بالاعتدال خلال التسعينات من الحركات غير الإسلامية المعارضة، إلا أنها دافعت عن امتيازات دستور عام ١٩٦٢، امتيازات تم تطبيقها بحيوية أكثر من الماضي بعد إعادة إحياء البرلمان في عام ١٩٩٢[١] .

ثامناً : مواقف الحركة من السلطة الحاكمة

ولا يخشى قادة الحركة الدستورية الإسلامية الكشف عن طموحهم في إنشاء «حكم ملكي دستوري» – على غرار النموذج البريطاني لا الأنظمة الملكية السائدة في المنطقة. وغالباً ما نسمع في الكويت عن «حكومة شعبية» تقترح قيام مجلس وزراء يعكس إرادة الغالبية النيابية (بدلاً من النظام الحالي إذ تحتكر العائلة الحاكمة المواقع المهمة ويخشى قادة الحركة أي مواجهة مع الحكومة الكويتية تؤدي إلى أزمة سياسية تعرض المكاسب التي سبق تحقيقها للخطر[٢]

ولا شك إن هذه الخطوات تهدف إلى تقليص دور العائلة الحاكمة في القضايا السياسية الكويتية. وفي ما لم تعترض الحركة الدستورية الإسلامية على مبدأ العائلة الحاكمة لا بل اعتمدت الحركة لهجة معتدلة حيال هذه العائلة، لطالما تصرفت بجرأة بدعوتها إلى اتخاذ إجراءات تؤول إلى نقل جزء كبير من السلطة السياسية من بين أيدي العائلة الحاكمة إلى مؤسسات مسئولة أمام الشعب الكويتي وممثليه المنتخبين في البرلمان.

يمكن القول ان تنظيم الإخوان المسلمين هو الأقدم بين التنظيمات الإسلامية في الكويت ، وانه الأكثر تنظيماً ، ورغم ان مواقفه تميل إلى البرغماتية إلا إنها متمسكة أكثر بالثوابت الإسلامية ، مما يجهلها تصطدم أحيانا مع التشريعات التي تخرج عن الالتزام الديني ويذكر ان الإخوان المسلمين في الكويت رغم تفاعلهم مع تنظيم الإخوان في باقي الدول العربية إلا أنهم ذوي تنظيم داخلي كويتي الانتماء ، خصوصاً بعد أحداث حرب الخليج الثانية وتحت عنوان الحركة الدستورية الإسلامية .

---

١) حمد محمد السعيدان، الموسوعة الكويتية المختصرة ، مصدر سبق ذكره ، ص٥٩ .

٢) احمد الشرباصي، أيام الكويت، مصدر سبق ذكره ، ص ١٨٩

المبحث الثاني : الحركة السلفية في دولة الكويت

يمكن القول أن الإصلاح هو العودة إلى الأصل ، ومن هنا فإن خطاب الإصلاح لدى التيار السلفي يقوم على مبدأ الرجوع إلى الماضي، وهو عصر الرسول (ρ) والصحابة. لأنه " ... لا يمكن لأي إصلاح عقائدي أن يتم إلا بالرجوع إلى الأصل " [١].

ومنذ أواخر العصر الأموي، وعلى امتداد العصر العباسي، برزت مجموعة من الفرق الكلامية التي شكلت خطورة كبيرة على العقيدة الإسلامية.[٢] فضلاً عن ذلك تعرض الفكر الإسلامي إلى غزو بعض العقائد والفلسفات القديمة فبرز ، بعض علماء المسلمين ، الذين تصدوا لتلك الأفكار التي انتشرت آنذاك وكان منهم الإمام (احمد بن حنبل)* الذي كان يملك فكراً بلورته ظروف عصره من تعدد الفرق الدينية وانتشار الجدل العقائدي ، فكان فكره رداً على تلك الدعوات. ودعا للعودة والتمسك بالأصول ... ثم ظهر الشيخ (ابن تيمية) إعادة تأصيل الإسلام السلفي[٣]. من

---

١) كمال عبد اللطيف، الخطاب النهضوي المعاصر، إشكاليته الرئيسة ومفاهيمه الكبرى، مجلة الفكر العربي المعاصر، العدد (١٧)، كانون الأول – كانون الثاني ١٩٨١-١٩٨٢، ص٨٠. نقلاً عن: هشام عبد الرزاق صالح الطائي ،التيار الإسلامي في الخليج العربي ، مصدر سبق ذكره ، ص٢٢.

٢) حول تلك الفرق ينظر: أبو الفتح احمد بن عبد الكريم الشهرستاني، الملل والنحلل، تحقيق محمد سيد كيلاني، دار المعرفة (بيروت، ١٩٧٥)، جـ١، ص٨٥ وما بعدها ؛ أبو حامد الغزالي، فضائح الباطنية، تحقيق عبد الرحمن بدوي، الدار القومية (القاهرة، ١٩٦٤) ؛ مكي خليل حمود الزبيدي، الحركة الباطنية، المنطلقات والاساليب، منظمة المؤتمر الإسلامي (بغداد، ١٩٨٩). نقلاً عن: هشام عبد الرزاق صالح الطائي ،التيار الإسلامي في الخليج العربي ، المصدر نفسه ، ص٢٣.

*** هو احمد بن محمد بن حنبل بن هلال الشيباني. ولد في بغداد سنة ١٦٤هـ-٧٨٠م. انتقل يطلب العلم منذ حداثة سنه. وتنقل بين المدن والعواصم الإسلامية لتعزيز واستكمال علمه. فأصبح من أشهر محدثي وفقهاء عصره حتى قال عنه استاذه الشافعي : "... خرجت من بغداد وما خلفت فيها احداً اورع ولا اتقى ولا أفقه ولا أعلم من أحمد بن حنبل " . قام طلابه بجمع المسائل الفقهية التي اخرجها ثم صنفوها، وكونوا لهذه التعاليم قواعد ومبادئ لتصبح مذهباً فقهياً اطلق عليه المذهب الحنبلي. للتفاصيل ينظر: عكاب يوسف جمعة الدليمي، الحنابلة في بغداد (٤٤٧هـ-٥٧٥هـ/١٠٥٥-١١٧٩م)، اطروحة دكتوراه غير منشورة ، جامعة الموصل (كلية الاداب، ٢٠٠٠)، ص ص١-٦. نقلاً عن: هشام عبد الرزاق صالح الطائي ،التيار الإسلامي في الخليج العربي ، المصدر نفسه ، ص٢٣.**

٣) السلف شرعاً : " كل من يقلد ويقتفى أثره في الدين كأبي حنيفة وأصحابه. فإنهم سلفنا. وأما الصحابة فانهم سلفهم " . واصطلاحاً هو " القرون الثلاث الأولى من عمر الامة الإسلامية " . لذلك يمكن القول بان السلفية تيار يدعو لعودة الإسلام إلى مصدره الرئيسي كتاب الله (القرآن الكريم)، وسنة رسوله (ρ)، واجماع الامة . ويعمل على حل مشاكل الفكر الإسلامي بالاعتماد على اصول الدين الإسلامي، ولهذا يطلق على دعاة هذا التيار (الاصوليون). وقد اخذت التسمية نسبة إلى جيل الصحابة وهم سلف الامة الصالح. للتفاصيل ينظر: محمد سعيد رمضان البوطي، السلفية مرحلة زمنية مباركة لا مذهب إسلامي، دار الفكر (دمشق، ١٩٩٨)، ص٩ ؛ حامد ربيع ، مستقبل الإسلام السياسي ، معهد البحوث والدراسات العربية (بغداد ، ١٩٨٣) ، ص ٣٢ ؛ حوار مع المفكر الإسلامي عبد الرحمن عبد

خلال التمسك بأصول الإسلام الرئيسة: كتاب الله (القرآن)، والسنة النبوية، وإجماع الأمة. وركز في فكره على عقيدة التوحيد، ومحاربة البدع والخرافات داعياً إلى الاجتهاد واستمراره على وفق أصول مذهب السلف الصالح مروراً بسلفية الإمام ابن حنبل وان الفكر الذي خلفه ابن تيمية في مجمل التراث السلفي كان له الأثر والحافز الكبير في ظهور حركات إصلاحية تجديدية في تاريخ الإسلام الحديث والمعاصر، وقدّر لتعاليمه ان " تبقى حية في دوائر أتباعه المحدودة. لتستمد منها مؤخراً الحركة (الوهابية) حافزها بعد أربعمائة من السنين. ولتفيد منها بالتالي حركة التجدد الإسلامية في الجيل الحاضر " [١].

في هذا المبحث نحاول تسليط الضوء على التيار السلفي في الكويت، واستجلاء أبعاد ومعطيات الوضع القائم حاليًا لهذا التيار على الخريطة السياسية في البلاد، وكذلك منطلقاته الفكرية، ومرتكزاته الأيديولوجية، وأسس حركته السياسية، واهم تنظيماته.

المطلب الأول : نشأة الحركة السلفية في الكويت ومرتكزاتها التنظيمية

لم تكن نشأة السلفية في بداياتها منظمة في الكويت بعكس الحال بالنسبة لجماعة الإخوان المسلمين– بل كان العمل والممارسة أقرب إلى الطابع العفوي غير المؤسسي، حيث تعمل كل مجموعة من الدعاة في منطقة أو مسجد، وكانت أهدافها دعوية بحتة تركز على التوحيد ومحاربة البدع، ولم يكن السلفيون، آنذاك، يهتمون بالعمل السياسي ولا بالنشاط الطلابي [٢].

وتؤصّل غالبية المراجع التاريخية والمؤلفات السياسية المُعتبرة لبدايات الحركة السلفية في الكويت إلى عشرينيات القرن الماضي؛ حيث ظهر عدد من دعاة السلف وشيوخها من أمثال: الشيخ عبد الله خلف الدحيان ١٨٢٧م–١٩٢٩م ، والشيخ عبد العزيز الرشيد (١٨٨١ – ١٩٢٧)، والشيخ محمد بن سليمان الجراح ١٩٠٢م–١٩٨٧م ، والشيخ يوسف العيسى القناعي

الخالق، برنامج (الشريعة والحياة)، قناة الجزيرة الفضائية على الموقع : www.aljazeera.net . نقلاً عن: هشام عبد الرزاق صالح الطائي ،التيار الإسلامي في الخليج العربي ،المصدر السابق ، ص٢٥.

١) منصور الحميري، مقدمات في الفكر السياسي الإسلامي، بحث منشور في شبكة المعلومات الدولية (الانترنت) على الموقع : www.vob.org . نقلاً عن: هشام عبد الرزاق صالح الطائي ،التيار الإسلامي في الخليج العربي ، المصدر نفسه ، ص٢٦.

٢) خليل علي حيدر ، الجماعة السلفية في الكويت ماضيها وحاضرها – في الإخوان المسلمين والسلفيون في الخليج ، مجموعة باحثين ، مصدر سبق ذكره ، ص٢٤٨.

وغيرهم، حيث قامت جذور التيار السلفي في الكويت، على أكتاف هؤلاء المشايخ، ونشأ تيار يعبر عن النسق السلفي التقليدي الذي يمارس نشاطه الدعوي والخيري[١].

برزت الحركة السلفية في خمسينات القرن العشرين، لكنها لم تتناول النشاط الاجتماعي والسياسي بقدر ما ركزت على الدعوة للالتزام بالقرآن الكريم والسنة النبوية، وأتباع السلف الصالح، ومحاربة البدع وتنقية الإسلام من الشوائب، والاهتمام بتراث الإسلام. ومارست الحركة نشاطها الديني خلال الاجتماعات التي كانت تنظمها في المساجد والديوانيات وبيوت الأعضاء، او عن طريق واجهات تنظيمية ، بمسميات مختلفة، مثل جماعة عبد الرحمن عبد الخالق (فلسطيني يحمل الجنسية المصرية) والذي يعد من أبرز رموز الحركة السلفية في الكويت. درس على يد الشيخ عبد العزيز بن باز في الجامعة الإسلامية في المدينة المنورة، و (جماعة الدعوة) بزعامة سالم الحقان وعلي الجبري، والتي كان لها صلات مع (الجماعة الإسلامية) [*] في الهند وباكستان، و (جمعية التراث الإسلامي)، و (التجمع الإسلامي الشعبي)[٢].

وأسهمت عدة عوامل ومعطيات محلية وإقليمية في تزايد تواجد التيار السلفي، واتساع نفوذه في الكويت، على الصعيد المجتمعي ، ثم على الصعيد السياسي منذ منتصف الستينيات وأوائل السبعينيات من القرن الماضي. وتتمثل أبرز هذه العوامل في الآتي[٣] :

- قدوم بعض العلماء من ذوي الاتجاهات السلفية إلى الكويت خلال هذه الفترة الزمنية، من أمثال الشيخ عبد الرحمن عبد الخالق.

---

١) رجب الدمنهوري، "الحالة السلفية في الكويت.. البدايات والمآلات، مركز جسر التواصل للبحوث : http://josortwasul.com/display/5

(*) وهي من أبرز الحركات الإسلامية المعاصرة في العالم الإسلامي. تأسست في شبه القارة الهندية عام ١٩٤٠، بزعامة الشيخ ابو الاعلى المودودي (١٩٠٣-١٩٧٩) الذي يعد المنظِّر الأول لمبدأي (الحاكمية والجاهلية) التي تبناها سيد قطب فيما بعد. تهدف الجماعة إلى احداث تغيير في المجتمع، وتحقيق الإصلاح على وفق التعاليم الإسلامية وهو تؤمن بأن الإسلام طريقة متكاملة للحياة. لذلك تأخذ بمبدأ التجديد والاحياء، والإفادة من جميع المدارس الفكرية الإسلامية. ينظر: خورشيد احمد، المعالم الرئيسة لحركة الجماعة الإسلامية في الهند وباكستان، ضمن ندوة : اتجاهات الفكر الإسلامي المعاصر، مصدر سبق ذكره، ص٦٣٧-٦٤٥.

٢) مفيد الزيدي : التيارات الفكرية في الخليج العربي ١٩٣٨-١٩٧١ مصدر سبق ذكره، ص٢٦١-٢٦٢.

٣) فلاح عبد الله المديرس، الجماعة السلفية في الكويت.. النشأة والفكر والتطور (١٩٦٥-١٩٩٩)، (الكويت: دار قرطاس للنشر، ط١، ١٩٩٩م.

- عودة الطلبة الكويتيين الدارسين الذين درسوا الفكر السلفي إلى بلدهم في أواخر السبعينيات ، إذ مع رجوعهم ترعرع التوجه السلفي فيما يُعرَف بالمناطق الخارجية في الكويت ، حيث كان للخصائص البيئية المشتركة والثقافات المتقاربة لهذه المناطق المحافظة عامل إضافي أشاع هذا الفكر ونشر أدبياته، بينما بقيت المناطق الداخلية "الحضر" إلى يومنا هذا لا تشكِّل ثقلاً للتيار السلفي.
- تركيز السلفيين في بداية النشأة على الدعوة للعقيدة الخالصة ومحاربة "البدع والخرافات" بعيدًا عن السياسة ودهاليزها، في وقت كان الكويتيون يعزفون فيه عن المشاركة في التيارات والتجمعات السياسية أو الانتماء إليها ، ومن ثم أصبح للتيار السلفي وجود قوي داخل المجتمع الكويتي .

أولا : العلاقة بين الحركة السلفية في الكويت ونظيرتها في المملكة السعودية

تمتعت الحركة السلفية، نوعاً ما، بدعم بعض الأنظمة السياسية في الخليج العربي، وفي مقدمتها المملكة العربية السعودية. نظراً لكونها استندت في مرجعيتها العقدية على مذهب الشيخ محمد بن عبد الوهاب، وهو المذهب الرسمي فيها. فساعد على نشر المطبوعات الخاصة بالحركة السلفية ، وكتب الشيخ محمد بن عبد الوهاب[١].

وفقًا للأسس التاريخية للحركة السلفية في الكويت، يمكن القول إنها جاءت امتدادًا للفكر والنهج الذي حمل رايته في المملكة السعودية ، حيث ترتبط جمعية إحياء التراث التي تعبِّر عن التيار السلفي التقليدي في الكويت بعلماء المملكة العربية السعودية ارتباطًا وثيقًا في مجال الفتوى وتنمية الوعي السلفي لدى أنصارها ، وتستضيفهم في منتدياتها وأنشطتها ومحافله[٢].

رغم بعض النداءات من داخل الحركة السلفية نفسه والتيار الإسلامي بشكل عام التي تدعو إلى ضرورة أن تكون الفتوى في القضايا الشائكة والمحورية صادرة عن علماء الكويت لدرايتهم بالشأن المحلي وتفاصيله؛ فإن السلفية التراثية مازالت ترجع إلى كتب بن باز وبن عثيمين في بناء الثقافة الشرعية للمنتمين إليها، وإلى هيئة كبار العلماء في المملكة السعودية لاستفتائها في عظائم الأمور.[٣]

---

١) عبد الناصر، التيارات الإسلامية في مصر، مصدر سبق ذكره، ص٣٥.

٢) مشاري الذايدي ، الإسلام التقليدي في الكويت – في الإخوان المسلمين والسلفيون في الكويت ، مصدر سبق ذكره ، ص٢١٧-٢١٨.

٣) فلاح المديرس، الجماعة السلفية في الكويت: النشأة والتطور (١٩٦٥ - ١٩٩٩)، (الكويت: دار قرطاس للنشر،١٩٩٩، ص ٦- ٧.

ثانياً : المنطلقات الفكرية للحركة السلفية

تعد الحركة السلفية من الجماعات الإسلامية المتشددة بالرغم مما يدعيه قادتها من أنهم أحسن الأشخاص والجماعات دينياً وسياسياً ، ويقولون أن مبادئهم حول المرأة والحياة الاجتماعية أكثر تحرراً [١].

وتقوم الأصول العلمية للدعوة السلفية في الكويت كما كتب الشيخ عبد الرحمن عبد الخالق ، الذي يعد الأب الروحي لجمعية إحياء التراث الإسلامي – على ثلاث ركائز، هي[٢] :

* **التوحيد** :ويعني (الإيمان بصفات الله تعالى وأسمائه دون تحريف أو تأويل والإفراد له بالعبادة، وحق الله تعالى دون سواه بالتشريع للبشر في شؤون دنياهم)
* **الإتباع** :بمعنى (أن النبي محمدًا –صلّى الله عليه وآله وسلّم– رسول مبلغ عن ربه جلّ وعلا، وأنه جاء بوحيي :القرآن والسنة، وأن الدين هو المنهج والطريق، وأن منزلة الرسول الكريم عظيمة أوجبت علينا الطاعة المطلقة والحب له).
* **التزكية** :أي (تزكية النفوس وتطهيرها من الرذائل والشرك) [٣]

لقد سعت جمعية إحياء التراث الإسلامي إلى إعادة ترتيب أوراقها بعد الهزة الكبيرة التي تعرضت لها صفوفها عقب حرب الخليج الثانية ، فقامت بإنشاء ذراع سياسي باسم "التجمع السلفي" خاضت به غمار العمل البرلماني وأقحمت به نفسها في التوازنات والصفقات السياسية، وهي قضية اختلف عليها السلفيون كثيرًا وكانت محل انقسام بينهم خاصة في ظل ما تبعه الانخراط في العمل السياسي من قبول لـ "الديمقراطية" كنظرية سياسية يُنظَر إليها كنقيض لمبدأ الشورى الإسلامي[٤] .

وهكذا حدث تطور في فكر ورؤية التيار السلفي واستجابة لمتطلبات الواقع السياسي في ظل مسارعة كل القوى الإسلامية والليبرالية والوطنية لتشكيل تيارات وحركات سياسية بعد حرب

---

١) مفيد الزيدي : التيارات الفكرية في الخليج العربي ١٩٣٨-١٩٧١ ، مصدر سبق ذكره ، ص٢٥٩

٢) رجب الدمنهوري ، "الحالة السلفية في الكويت.. البدايات والمآلات ، مصدر سبق ذكره .

٣) علي حسين ، "إمام الدعوة السلفية في الكويت"، مجلة الكويت، وزارة الإعلام الكويتية، العدد ٣٤١ ، ٢٠١٢/٣/٢٨، ص ٣٥.

٤) علي حسين: "إمام الدعوة السلفية في الكويت"، المصدر السابق، ص٣٨.

الخليج الثانية ، حيث يؤكد رموز الجماعة السلفية على أن برنامجهم أقرب إلى الإستراتيجية الدعوية منه إلى البرنامج العلمي السياسي .

اعتنى التيار السلفي قبل عام ١٩٩٠، بتجريد التوحيد من درن الشرك بالإضافي إلى الأعمال الخيرية ، ولم يكن له اهتمام كبير بالعمل السياسي، خاصة وأنه يُعد من التيارات الدينية المتحفظة تجاه المفاهيم السياسية الحديثة، ومفهوم الدولة الحديث، ومقتضيات الديمقراطية، والعمل السياسي. كما يُسلّم أصحاب هذا الفكر للسلطة بأن تقوم باتخاذ كل القرارات نيابة عن الأمة، ما دامت تقيم الصلاة وترفع الآذان في عموم الوطن، بيد أنَّ متبني هذا الفكر قرروا مع اشتداد الخلافات والنزاعات الفقهية والفكرية، الدخول في الحلبة السياسية، وقبول التعاطي مع الواقع القائم[١]

ويركز السلفيون في أطروحاتهم على منطلقات عامة تتمثل في المطالبة ببناء المواطن الصالح وتشكيل الحكومة وفق إفرازات انتخابات مجلس الأمة، وفيما يرى هؤلاء ضرورة معالجة العديد من القضايا المحلية من وجهة نظر شرعية لم يقدموا منهجًا واضحًا وبرنامجًا تفصيليًا لهذه القضايا المتمثلة في التعليم المميز، والخدمات الصحية، والبيئة الاستثمارية العادلة، وتنمية المشاريع الصغيرة والمتوسطة، وخلق فرص عمل جديدة، ومواجهة غلاء الأسعار، وإيجاد حلول لأزمة الإسكان، وتعزيز الأمن الوطني عبر تحكيم الشريعة، وتبني برنامج واضح لإعداد أمن وطني متكامل[٢].

ومع اتساع مساحة الديمقراطية التي تشهدها الكويت يصر السلفيون على اجتهاداتهم القائلة بوجوب طاعة الحاكم ومبدأ المناصحة السرية لولي الأمر، كما يتمسكون برؤاهم الرافضة لمظاهر الاحتجاج والتظاهر السلمي للتعبير عن الحقوق خشية إثارة الاضطرابات والفوضى[٣].

وما زال الموقف السلفي من قضية المرأة كما هو لم يتغير،فإنهم يمثلون الاتجاه الرافض بشدة وبشكل كامل ان يكون للمرأة المسلمة أي حق سياسي في الإسلام ، مع الأخذ بنظر

---

١) أحمد شهاب: "خريطة الكتل السياسية الكويتية بعد التحرير"، شبكة النبأ المعلوماتية الإلكترونية،http://www.annabaa.org/nbanews/71/810.htm

٢) فلاح المديرس، الجماعة السلفية في الكويت ، مصدر سبق ذكره ، ص٩ .

٣) رجب الدمنهوري، "الحالة السلفية في الكويت.. البدايات والمآلات ، مصدر سبق ذكره .

الاعتبار بأنهم يتمتعون بتأثير كبير في الشارع الإسلامي خصوصاً في مساحة شبه الجزيرة العربية [١].

ففي الوقت الذي حصلت فيه المرأة الكويتية على حقوقها السياسية عام ٢٠٠٥ لم يتعاط السلفيون مع هذا التطور إلا من زاوية الاستفادة منه عبر حشد النساء للتصويت لمرشحيهم باعتبار ذلك أمرًا واقعًا، ويكتفون فقط بالقول إنهم يؤيدون حقوق المرأة وفق الشريعة، والعمال بمبدأ تكافؤ الفرص في العمل والأجر للرجل والمرأة على السواء، وتوفير العلاوة الاجتماعية والسكنية للكويتية التي تتولى أمر أولادها في حالة وفاة الزوج أو إذا كانت متزوجة من غير كويتي، والإسراع في إجراءات التقاضي في قضايا الأحوال الشخصية [٢].

ثالثاً : الأهداف عامة للحركة السلفية في الكويت

تسعى الحركة السلفية إلى تحقيق الأهداف التالية [٣] :

١- ممارسة العمل الدعوي ممثلاً في نشر الإسلام في كافة أرجاء العالم .

٢- العمل على العودة بالعقيدة الإسلامية إلى أصولها الصافية.

٣- إبراز فضائل التراث الإسلامي ودوره في تطوير الحضارة الإنسانية.

٤- تنقية التراث الإسلامي من البدع والخرافات.

٥- تقديم العون والمساعدة عبر آليات العمل الخيري.

المطلب الثاني : ابرز تنظيمات الحركة السلفية في الكويت قبل عام ١٩٩١م

تركز الحركة السلفية في تنظيماتها على جمعيات النفع العام واللجان الخيرية ، وتستغل الحركة السلفية الإمكانات والتسهيلات التي وفرتها الجهات الرسمية لمد نفوذه إلى مراكز الشباب المنتشرة في مناطق الكويت. وكانت البدايات على شكل جمعيات النفع عام ومن ثم تطورت في نشاطاتها وتنظيماتها على شكل جمعيات وأحزاب سيأتي ذكرها على النحو التالي .[٤]

---

١) خديجة عبد الهادي المحميد ، موقع المرأة في النظام السياسي الإسلامي ، مركز الحضارة لتنمية الفكر الاسلامي ، بيروت ٢٠١١، ص١٤٩.

٢) فلاح المديرس، الجماعة السلفية في الكويت ، مصدر سبق ذكره ، ص ١١.

٣) خليل علي حيدر ، الجماعة السلفية في الكويت ماضيها وحاضرها ، مصدر سبق ذكره ص٢٤٨-٢٦٣.

٤) أحمد شهاب: "خريطة الكتل السياسية الكويتية، مصدر سبق ذكره .

أولا : حزب التحرير الإسلامي :

حزب سياسي إسلامي، أسسه الشيخ تقي الدين النبهاني في الأردن عام ١٩٥٣، يدعو إلى تبني مفاهيم الإسلام ومبادئه. والعمل الجاد لإقامة دولة الخلافة. معتمداً الفكر أداة رئيسة لإنهاض الأمة الإسلامية من الانحطاط الذي آلت اليه. وتحريرها من هيمنة الأنظمة غير المسلمة [١].

تمكن حزب التحرير الإسلامي، ان يفتح له فروعاً في عدد من الأقطار العربية، ومنها الكويت. حيث تمكن عدد من الأردنيين والفلسطينيين المنتمين لحزب التحرير، والذين وفدوا إلى الخليج العربي ، ان يؤسسوا فرعاً للحزب في الكويت، في منتصف الخمسينات. ويعد السيد يوسف هاشم الرفاعي، وعبد الرحمن ولايتي، وعبد الرحمن البالول، من أبرز أعضاء هذا الحزب وأكثرهم نشاطاً[٢].

أكد منهاج حزب التحرير الإسلامي على الفكر السلفي، وضرورة العمل على إصلاح المجتمع على وفق الرؤية الإسلامية. حتى لو تطلب الأمر الاعتراض على السلطة ومواجهتها. غير ان اعتماد حزب التحرير على الطابع السري في نشاطاته ، وقلة إعداد مؤيديه، واقتصاره على العناصر الوافدة ، وبشكل خاص الأردنيين والفلسطينيين، حدد من نشاط الحزب، وحصر إلى حد كبير، دوره في الساحة السياسية الخليجية[٣].

ثانياً : جمعية الدعوة إلى الله :

ظهرت هذه الجمعية الإسلامية في الكويت عام ١٩٥٢ ، واستقطبت وجهاء البلد من التجار والأعيان ، وكل من يتوسم فيه التقوى والصلاح . ولم تتناول الجمعية الشؤون السياسية ضمن اهتماماتها . بل ركزت على نشر الثقافة الإسلامية ، وبناء المساجد ، وإنشاء المؤسسات الإسلامية وغيرها من الأعمال الخيرية في محاولة لصبغ المجتمع الكويتي بالصبغة الإسلامية

---

١) خليل علي حيدر، تيارات الصحوة الدينية، شركة كاظمة للنشر (الكويت، ١٩٨٧)، ص٢٣٢- ٢٣٣

٢) مفيد الزيدي : التيارات الفكرية في الخليج العربي ١٩٣٨-١٩٧١ مصدر سبق ذكره، ص٢٦١.

٣) المصدر نفسه ، ص٢٦١.

والحفاظ على هويته وانتمائه الإسلامي . غير ان نشاطها ظل مقتصراً على فئات اجتماعية معينة . وبالتالي قلل من فرص انتشارها داخل المجتمع الكويتي [١] .

ثالثا : جمعية إحياء التراث الإسلامي

وتعد جمعية إحياء التراث الإسلامي، الواجهة الرسمية للحركة السلفية في الكويت، ففي أوائل الثمانينات نجح أعضاء الجماعة السلفية في استحال موافقة السلطات المختصة لتأسيس مقر دائم للجماعة ، فتم الإعلان عن افتتاح (جمعية إحياء التراث الإسلامي)، في ١٩/كانون الأول/١٩٨١، بوصفها جمعية نفع عام، تحت إشراف وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل ، وابرز أعضائها المؤسسين ، خالد السلطان الذي انتخب رئيساً لمجلس إدارة الجمعية ، وشريدة المعوشرجي وعبد الجليل الغربللي وجاسم العون وفريد العجيل وطارق العبس، وعبد الله الجسار وعبد الوهاب السنين وجاسم القبندي، وآخرون[٢]

وقد رفعت جمعية إحياء التراث خلال الفترة التي سبقت الانتخابات البرلمانية عام ١٩٨١ لواء رفض دخول مجلس الأمة، من منطلق كونه يمثل سلطة التشريع الوضعي المخالف للقاعدة التي يقوم عليها الحكم الإسلامي[٣]

تمحورت أهداف وأنشطة "إحياء التراث الإسلامي "كجمعية نفع في "الدعوة إلى كتاب الله تعالى وسُنّة رسوله صلّى الله عليه وسلّم ومنهج السلف، والدعوة إلى عبادة الله وحده، والعمل على تعاون المسلمين على البر والتقوى، ونشر الخير والفضيلة، وإحياء التراث من خلال نشر كتب السلف، وتحذير المسلمين من البدع والمحدَثات التي شوهت جمال الإسلام وحالت دون تقدم المسلمين، وإنشاء المساجد والمؤسسات الصحية والتعليمية والمشاريع الخيرية والإنسانية في جميع أنحاء العالم عبر مجموعة من اللجان المتخصصة ، وكان التيار السلفي في البداية تيارًا واحدًا يتبع جمعية إحياء التراث الإسلامي، وهي إحدى جمعيات النفع عام الإسلامية، لكن خلافات فكرية وسياسية قسمته إلى عدة تكتلات وتجمعات فرعية خرجت من تحت عباءته، وإن

---

١) مفيد الزيدي : التيارات الفكرية في الخليج العربي ١٩٣٨-١٩٧١ ، المصدر السابق ، ص ٢٦٠-٢٦١.

٢) خليل علي حيدر ، الجماعة السلفية في الكويت ، مصدر سبق ذكره ، ص٢٥٩.

٣) رجب الدمنهوري، "الحالة السلفية في الكويت ، مصدر سبق ذكره .

ظلت تشترك مع بعضها البعض في العديد من القواسم الأيديولوجية، والتوجهات والخطاب عام[١].

وقد جاء هذا الانقسام متزامنًا مع الانقسام الذي شهده البيت السلفي الخليجي عمومًا والذي تمحور حول عدد من القضايا الشرعية وعلى اثر ذلك تشكلت نتظيم الجماعة السلفية

رابعاً : الجماعة السلفية

وثمة من يعزو السبب الرئيس لظهور الجماعة السلفية في الكويت ، إلى طموح الجماعة بأن تكون منافساً للجماعات الدينية الموجودة في الكويت منذ عام ١٩٤٧ . مثل (الإخوان المسلمين، وحزب التحرير، وجماعة التبليغ). حيث انتقلت الجماعة السلفية في الكويت هذه التنظيمات، واتهمتها بأنها لم تكن تخدم العقيدة الصحيحة، ولم تكن تميز منهج السلف عن غيره من المناهج، وان هذه الجماعات تهدف إلى غايات حزبية ضيقة . فيشير احد مؤسسي الجماعة، وهو الشيخ عبد الله السبت، إلى ذلك بقوله: " ... من دواعي قيام الجماعة السلفية في الكويت إننا وجدنا ان الجماعات القائمة آنذاك، وهي الإخوان أو جماعة التبليغ. لم تقم بالتمييز العقائدي. ولم تقم بإظهار العلم والدعوة إليه. " [٢]

يؤكد برنامج (الجماعة السلفية) في الكويت، على الدعوة إلى إقامة الدولة الإسلامية على وفق السياسة الشرعية، من خلال استخدام القنوات السلمية او الدستورية، نبذ أسلوب العنف، والسعي لإصلاح الفرد، كخطوة أولى لإقامة المجتمع الإسلامي. أما عن طبيعة الجمعية وأهدافها. فيشير إليها خالد السلطان بقوله : " الدعوة السلفية تهدف، بشكل رئيسي وأساسي، إلى العمل للرجوع إلى كتاب الله، وسنة الرسول (صلى الله عليه وسلم)، واقتفاء السلف الصالح. وهي ليست حركة سياسية هدفها السياسة، إلا في ما يخدم الدعوة نفسها "، لذلك يؤكد رموز الجماعة السلفية على ان برنامجهم " اقرب إلى الإستراتيجية الدعوية منه إلى البرنامج العلمي السياسي"[٣].

مارست الجماعة السلفية في الكويت نشاطها من خلال اللجان التي شكلتها جمعية (إحياء التراث الإسلامي)، والمنتشرة في محافظات الكويت . ومن أهم هذه اللجان ، لجنة

---

١) مصطفى زهران ، "سلفيو الكويت ..حالة خاصة"، صحيفة القدس العربي ، لندن ، العدد ٢٥٢ ٢٠١٠/٤/٤٦ .

٢) فلاح عبد الله المديرس، الجماعة السلفية في الكويت، مجلة شؤون اجتماعية، العدد ٥٨، السنة ١٥، الكويت ، صيف ١٩٩٨، ص٥٨-٥٩.

٣) عبد الرحمن عبد الخالق، المسلمون والعمل السياسي، الدار السلفية (الكويت ١٩٨٦)، ص١٨-٢٤.

النشاط العلمي والثقافي، التي تتفرع إلى لجان أخرى، مثل اللجنة الثقافية، ولجنة البحث العلمي، ولجنة الدعوة والإرشاد، ولجنة دعوة الجاليات، واللجنة الدائمة لمراكز تحفيظ القرآن، ولجنة أبحاث تطبيق الشريعة الإسلامية. وهناك اللجنة النسائية التي تتولى تنظيم النساء، تحت غطاء النشاط الاجتماعي والديني ، وإقامة الندوات والمحاضرات الدينية فضلاً عن مراكز الشباب التي تسعى لاستقطاب الشباب والأطفال تحت غطاء ممارسة النشاط الرياضي، الذي يتم من خلال الرحلات، وإقامة المخيمات[١].

أدت تلك اللجان دوراً هاماً في نشر فكر التنظيم داخل المجتمع الكويتي، والجاليات المقيمة في الكويت. حيث يجري من خلال نشاط تلك اللجان، اختيار من يعتقدون بصلاحهم وسلامة معتقدهم. لاستقطابهم ثم ضمهم كأعضاء جدد في التنظيم[٢]. كما استثمرت الجمعية نفوذها في بعض الهيئات والمؤسسات الحكومية، لنشر الفكر السلفي، مثل (الهيئة عامة للشباب والرياضة)، وتحويل جزء كبير من نشاط الهيئة إلى نشاط ديني، من خلال استضافة بعض رموز الحركة السلفية مثل الشيخ عبد الرحمن عبد الخالق وناظم المسباح وسلمان مندني وآخرون، لإلقاء المحاضرات والدروس الدينية، وتنظيم المسابقات وتقديم الجوائز القيمة في المناسبات الدينية، لجذب اكبر عدد من المشاركين[٣].

وفي كانون الثاني ١٩٨٩، أصدرت الجماعة السلفية مجلة ناطقة باسمها هي (مجلة الفرقان). جاء في افتتاحية العدد الأول منها، بان المجلة " لا تهدف الربح من وراء إصدارها... ولكن هدفها قول كلمة الحق، وتيسير سبل الوصول إليه. متمثلة بسنة محمد (صلى الله عليه وسلم)، وسنة السلف الصالح "، كما تبنت المجلة كل ما يعلنه رموز الحركة السلفية في المملكة السعودية، مثل الشيخ عبد العزيز بن باز والشيخ محمد العثيمين والشيخ صالح الفوزان، من آراء وفتاوى. كما تابعت المجلة نشاط الجماعات السلفية في الدول الإسلامية، مثل جمعيات (أهل الحديث) في الهند وباكستان وبنغلادش، وجمعية (أنصار السنة المحمدية) في مصر والسودان. وأجرت مقابلات مع قيادات تلك الجماعات، ونشرت أقوالهم[٤].

وبعد حرب الخليج الثانية عام ١٩٩١ شهدت التنظيمات السلفية حالة انقسام فكري كبيرة في صفوفها، حيث خرج من رحمها عدة تنظيمات مثل "الحركة السلفية العلمية" بقيادة الشيخ

---

١) جمعية احياء التراث الإسلامي، مسيرة الخير، مطابع دار الوطن (الكويت، ١٩٩٤)، ص٣٠-٣٢.

٢)عبد الرضا اسري، النظام السياسي في الكويت: مبادئ وممارسات، مطابع الوطن (الكويت، ١٩٩٤)، ص٥٠٦.

٣) فلاح المديرس، الجماعة السلفية في الكويت، مصدر سبق ذكره، ص٦٢-٦٣.

٤) المصدر نفسه، ص٦٤.

حامد العلي، وتبعتها جماعة المدينة بقيادة الشيخ د. فلاح مندكار، كما انفصلت عنها عدة شخصيات إسلامية سلفية أخرى[١].

المطلب الثالث : التنظيمات السلفية في الكويت بعد عام ١٩٩١م

أولا : التجمع الإسلامي السلفي

التجمع الإسلامي السلفي، وهو التيار السلفي الأكبر، ويمثل توجه جمعية إحياء التراث، وهو التجمع السلفي التقليدي، غير أن الجمعية عادة ما ترفض ربط نفسها به إعلاميًا حيث يمنع القانون الكويتي جمعيات النفع عام من التدخل في السياسة أو المشاركة في الانتخابات، وقد أسسه تجمع السلفيون في ١٩٩٢ ليكون الواجهة السياسية لجمعية إحياء التراث.

ويسعى التجمع إلى تطبيق الشريعة الإسلامية في حياة الأمة، من خلال النظام السياسي الكويتي الذي ارتضاه مؤسسوه على قاعدة أن "الشريعة منهاج رباني ودستور حياة، وأنها سبيل العز والتمكين واستتباب الأمن والاستقرار للفرد والمجتمع ولا سبيل لتطبيقها إلا بالحكمة والموعظة الحسنة [٢].

وكبديل للأحزاب ينادي التجمع السلفي بإطلاق "نظام سياسي معتدل ومتكامل يكون لمجلس الأمة الرأي فيه لمنح الثقة المسبقة لتكليف رئيس الوزراء واختيار أعضاء الحكومة"، غير أنه لم يحدد ماهية هذا النظام ومحاوره وآليات تنفيذه واختصاصاته.[٣]

ثانياً : الحركة السلفية

تأسست عام ١٩٩٦ على خلفية اختلاف علماء السلف بشأن الاستعانة بالقوات الأجنبية في حرب الخليج الثانية ، وقد مثّل ذلك نقطة تحول كبيرة على صعيد تجديد الفكر السلفي واختراق المحرمات السلفية التاريخية في مراجعة العلماء وانتقاد تصوراتهم ومناقشة الإشكالات العلمية الشرعية في الدعوة السلفية، وقد نجحت نخبة من الأكاديميين والمثقفين –الذين خرجوا من معطف السلفية التراثية وعارضوا التدخل الأجنبي في المنطقة– في قيادة هذا المسعى نحو توجيه المزاج السلفي لجهة الاهتمام بالقضايا الكبرى.[٤]

---

١) أحمد شهاب: "خريطة الكتل السياسية الكويتية بعد التحرير ، مصدر سبق ذكره .

٢) فلاح المديرس، الجماعة السلفية في الكويت ، مصدر سبق ذكره ، ص٦٤

٣) عبد الرحمن عبد الخالق ، المسلمون والعمل السياسي ، مصدر سبق ذكره ، ص ٢٤.

٤) عبد الرضا اسري ، النظام السياسي في الكويت: مبادئ وممارسات، مصدر سبق ذكره ، ص ٤٤٩.

ومن أبرز مؤسسي الحركة ، د. حامد العلي أمينها عام السابق ود. عبد الرزاق الشايجي المتحدث السابق باسمها ، د. حاكم المطيري وتركي الظفيري وبدر الشبيب ود. ساجد العبدلي، غير أن الحركة ما لبثت أن شهدت استقالة العديد من كوادرها بسبب الخلافات الداخلية وتباين التوجهات ، ويذكر ان الحركة السلفية ظهرت بداية باسم "السلفية العلمية" ثم غيرت اسمها عام ٢٠٠٦ إلى "الحركة السلفية" ويُعَد عضو مجلس الأمة النائب د. وليد الطبطبائي قريبًا منها [١]

ثالثاً : تجمع ثوابت الأمة

ظهر هذا التجمع ذو التوجه السلفي في أواخر عام ٢٠٠٣، ويسعى إلى "الدفاع عن ثوابت الأمة ومصالحها، والدعوة إلى التمسك بالكتاب والسنة وهدي سلف الأمة، والمطالبة بتحكيم وتطبيق الشريعة الإسلامية، وبيان الحق للأمة والدعوة إليه، والتحذير من الباطل والمنكر والنهي عنه، وتعظيم شعائر الله تعالى في نفوس الأمة والحض على التمسك بها، ومحاربة التغريب والغزو الفكري، وفضح الأفكار الهدامة والدخيلة على الأمة والتحذير منها، وإنكار الظواهر السلبية وبيان خطرها على الأمة، والدعوة إلى الوسطية الحقيقية للإسلام ومحاربة التطرف والغلو، وتفعيل القوانين الموجودة التي تخدم القضايا الإسلامية وتوافق الشريعة[٢].

ولا يمتلك هذا التجمع قواعد جماهيرية مؤدلجة لها رؤية واضحة، غير أن توجهاته تحظى بالقبول لدى قطاعات جماهيرية عريضة نظرًا لغلبة القضايا ذات البعد الأخلاقي التي يتبناها ، كالدعوة إلى تنقية البرامج الإذاعية والتلفزيونية من جميع المواد التي يراها فاسدة ومحرمة، وتشدده في منع عرض البرامج ذات الطابع الغربي التي تروج للفاحشة والانحلال، وتصديه للحفلات الفنية واستضافة المطربات والمغنيات، فضلاً عن تبنيه مواقف متشددة من حق المرأة في المشاركة السياسية [٣]

وفي هذا السياق، يمكن ملاحظة تنوع مواقف السلفيين التقليديين "التراثيين" إزاء نظرائهم الجدد ، فهناك فريق يخفف من حدة الانقسام فيقول: إنها مجرد اجتهادات ضمن الإطار عام للفكر السلفي. ويذهب آخرون إلى أنهم خرجوا عن منهج السلف وارتموا في عباءة الإخوان المسلمين فكرًا ومنهجًا. ويرى تيار ثالث أن الحركة السلفية تتشابه في مطلقاتها مع منهج السروريين (نسبة إلى محمد بن سرور السوري الأصل الذي جاء إلى السعودية وأسس منهجًا

---

١) عبد الحميد بدر الدين: "خريطة التجمعات السياسية في الكويت"، الجزيرة نت – ٢٠٠٤/١٠/٣م ، www.aljazeera.net

٢) عبد الرحمن عبد الخالق ، المسلمون والعمل السياسي ، مصدر سبق ذكره ، ص ٣٣.

٣) أحمد شهاب، خريطة الكتل السياسية الكويتية بعد التحرير ، مصدر سبق ذكره .

يجمع بين الفكر الحركي الإخواني والأفكار السلفية)، وحقيقة الأمر أن السلفيين العلميين ما زالوا يكنُّون الاحترام لكبار علماء السلفية غير أنهم لا يجدون حرجًا في نقد آرائهم ومخالفتهم خاصة في المسائل السياسية المتعلقة بإشهار الأحزاب والحريات وتداول السلطة ومعارضة الحاكم[١].

رابعا : حــزب الأمــة

تأسس عام ٢٠٠٥ كذراع سياسية للحركة السلفية وهو أول حزب سياسي في الكويت ومنطقة الخليج ، وقد جاء إشهاره بالمخالفة للقانون الكويتي، ولذلك تصدت له الحكومة وأحالت مؤسسيه إلى المدعي عام بتهمة السعي لتغيير نظام الحكم.[٢]

يهدف الحزب إلى تشجيع التعددية والتداول السلمي للسلطة، والسعي إلى تعديل الدستور بحيث يسمح صراحة بتشكيل الأحزاب، ويقدم الحزب طرحًا جديدًا ومتقدمًا لقضايا الحريات عامة ومجمل القضايا السياسية والتنموية، بما في ذلك تأييده لحقوق المرأة السياسية، على نحو مغاير جذريًا للموقف التقليدي للسلف بأنه لا يجوز إعطاء المرأة المسلمة هذه الحقوق لما يترتب عليها من مفاسد عظيمة، وقد تناول أمين عام الحزب السابق حاكم المطيري العديد من هذه القضايا بالتفصيل في كتابه "الحرية أو الطوفان[٣].

مكانة الحركة السلفية على الخريطة السياسية الكويتية

بدأ الحركة السلفية دخول المعترك السياسي في الكويت في أكتوبر/تشرين الأول عام ١٩٧٦ من خلال المقالات التي نُشرت في جريدة "الوطن" التي خصصت صفحتين كل يوم جمعة تحت مسمى الشؤون الدينية، وتولى تحريرها عدد من قيادات وكوادر السلفيين[٤].

وشاركت الحركة السلفية لأول مرة في انتخابات مجلس الأمة الخامس التي أجريت في فبراير/شباط عام ١٩٨١ باثنين من قياديي الجماعة، وهما :جاسم العون، وخالد السلطان.

---

١) عبد الحميد بدر الدين ، : "خريطة التجمعات السياسية في الكويت"، مصدر سبق ذكره ،

٢) علي حسين ، "إمام الدعوة السلفية في الكويت"، مصدر سبق ذكره ، ص ٣٩.

٣) فلاح المديرس، الجماعة السلفية في الكويت ، مصدر سبق ذكره، ص ١٦.

٤) جمعية احياء التراث الإسلامي، ، مسيرة الخير ، مصدر سبق ذكره ص٣٣.

وتوصف مشاركة "الجماعة السلفية" في الانتخابات : " بأن عملهم السياسي في البرلمان كان يهدف إلى تغيير المادة الثانية من الدستور، والدعوة إلى إقامة حكم الله وتغيير نظام الحكم في البلاد إلى حكم الشرع [١] " ، واستطاع ممثلو الجماعة الفوز بمقعدين في مجلس الأمة.[٢]

وفي أعقاب حرب الخليج الثانية شارك الحركة السلفية مع القوى السياسية الأخرى في التحركات السياسية التي شهدتها الساحة السياسية في الكويت ، حيث سعت هذه القوى إلى تجديد مطالبها السياسية والتي تمحورت حول الدعوة إلى العمل بدستور ١٩٦٢، وإجراء انتخابات لمجلس الأمة الذي حُلّ عام ١٩٨٦، ولهذا وقّع ممثلون عن "الجماعة السلفية" على بيان "الرؤية المستقبلية لبناء الكويت الجديدة" الذي يُعد بمنزلة الأرضية المشتركة التي جمعت القوى السياسية[٣].

ويذكر إن للحركة السلفية قوة انتخابية كبيرة نجحت وأوصلت عددًا من السلفيين إلى عضوية البرلمان في عموم الكويت [٤]

ومع ذلك تعرضت الحركة السلفية في الكويت إلى هزة كبيرة جرّاء زيادة واتساع الحركة السياسية في نشاطاته ، وفي المحصلة النهائية انقسم السلفيون إلى جناحين سياسيين، أحدها ظلّ تابعًا لجمعية إحياء التراث والآخر حمل اسم الحركة السلفية ، وما برح إن عاد ثقله السياسي داخل مجلس الأمة ، حيث واصل نوابه الاحتفاظ بمقاعدهم النيابية ، إذ زاد عدد مقاعد السلف من المنتمين والمستقلين في الانتخابات اللاحقة [٥] .

يمكن القول بأن الحركة السلفية بشكل عام الأكثر تشدداً في ممارساتها الدينية وفي الكويت في حين لم يكن في بداياتها تميل إلى العمل السياسي ولكن مع مرور الوقت وازدياد عدد مؤيديها بدأت تلجأ إلى العمل السياسي بهدف تحقيق برامجها في الإصلاح حسب وجهة نظرها الإيديولوجية .

---

١) فلاح المديرس، التجمعات السياسية الكويتية (مرحلة ما بعد التحرير)، (الكويت: مطابع المنار، ١٩٩٦)، ص٧

٢) جمعية احياء التراث الإسلامي، ، مسيرة الخير ، مصدر سبق ذكره ، ص٣٥

٣) فلاح المديرس، التجمعات السياسية الكويتية ، مصدر سبق ذكره ، ص٥٦.

٤) صالح السعيدي: "الدوائر الخمس.. إعادة تشكيل أم استمرار للخريطة الانتخابية؟ ، صحيفة القبس، الكويت، العدد ١٠٥، 20/2/2007م.

٥) محمد بدري عيد، " انتخابات مجلس أمة ٢٠١٢ ومستقبل الديمقراطية الكويتية"، سلسلة تقارير مركز الجزيرة للدراسات، 12فبراير/شباط ٢٠١٢م

المبحث الثالث : شيعية الكويتية وابرز تنظيماتهم السياسية

تكشف ظاهرة نشأة الفرق والتيارات السياسية الإسلامية الكبرى عن طبيعة المجتمع الإسلامي في تلك المرحلة. وان ظاهرة نشوء الفكر الشيعي لا تخرج عن الإطار عام لظهور المذاهب السياسية والفكرية وتطورها بصفة عامة[١]

ويعتمد الشيعة في عقيدتهم على ان الرسول (ρ) قد نص في حياته على ان الإمام والخليفة من بعده هو علي بن أبي طالب، حسب الأحاديث المتواترة والموثوقة . ومنها حديث (الغدير خم) حيث جمع الرسول (ρ) المسلمين في حجة الوداع وخطب بهم خطبة طويلة ثم قال : " يا أيها المسلمون أتشهدون إني أولى بكم من أنفسكم فقالوا بلى يا رسول الله ... ثم قال : يا أيها الناس. ان الله مولاي وأنا مولى المؤمنين وأنا أولى بهم من أنفسهم.. فمن كنت مولاه فهذا علياً مولاه .. اللهم وال من ولاه وعاد من عاداه " [٢].

إلّا ان اكتمال التكوين الفقهي الديني للشيعة يعود إلى الإمام (جعفر الصادق) أحد أحفاد النبي (ρ) من سلالة الحسين بن علي (ع)، والذي تميز بنبوغه الفقهي، حتى ان كثيراً من مؤسسي المذاهب الأخرى كانوا قد تتلمذوا على يديه[٣].

اما اكتمال التكوين الفكري السياسي فيعود إلى عام (٢٦٠هـ) وهو عام الذي اختفى فيه الإمام الثاني عشر (محمد المهدي) آخر أئمة الشيعة. وبغيابه انقطعت سلسلة ألائمة المعصومين[٤] ، فتأسست بعد غيابه نظرية (الانتظار)* عند الشيعة ألاثني عشرية وهذه النظرية

---

١) نعمان جغيم، دراسات في الفكر الامامي . نظرة دينية اجتماعية، بحث منشور على شبكة المعلومات الدولية (الانترنت). على الموقع : www.chihab.net . نقلاً عن: هشام عبد الرزاق صالح الطائي ،التيار الإسلامي في الخليج العربي ، مصدر سبق ذكره ، ص٢٧.

٢) محمد باقر الصدر ، بحث حول الولاية، دار التعارف للمطبوعات، ط٥، (بيروت، ٢٠٠٣) ص٦٨. نقلاً عن: هشام عبد الرزاق صالح الطائي ،التيار الإسلامي في الخليج العربي ، المصدر نفسه ، ص٣٨،

٣) حسن خليل غريب ، دراسة حول الواقع السياسي الشيعي في العراق المحتل، بحث منشور على الموقع www.fnoor.com نقلاً عن: هشام عبد الرزاق صالح الطائي ،التيار الإسلامي في الخليج العربي ، المصدر نفسه ، ص٣٠

٤) المصدر نفسه، ص٣١.

*** انتقد احد الكتاب الإسلاميين الشيعة المعاصرين هذه النظرية بشدة. وعدها دخيلة على التراث الشيعي الاصيل. وانها السبب " في ابعاد الشيعة عن مسرح التاريخ قروناً طويلة من الزمن " . ينظر: احمد الكاتب، تطور الفكر السياسي الشيعي. من الشورى إلى ولاية الفقيه ، دار الشورى للدراسات والاعلام (لندن، ١٩٩٧)، ص٤٤٧. نقلاً عن: هشام عبد الرزاق صالح الطائي ،التيار الإسلامي في الخليج العربي ، مصدر نفسة ، ص٣٠.**

تقوم على أساس تحريم تولي الشيعة السلطة السياسية. ذلك لان الإمامة عن الشيعة بمحتواها الديني والسياسي، تكليف الهي لتطبيق الشريعة الإسلامية. لا يجوز لأحد ان يطبقها ، إلا إذا كان معصوماً عن ارتكاب الأخطاء.[١]

وابتداءً من أواخر القرن الثالث عشر الميلادي ظهرت في العراق مظاهر إصلاح وتجديد للفكر الأصولي الشيعي. كانت استجابةً من العلماء الشيعة لتطور الأوضاع الاجتماعية والسياسية في المنطقة. كان أبرزهم العلامة (ابن المطهر الحلي)** الذي لعب دوراً كبيراً في تأصيل وتوثيق العقيدة الشيعية الاثنا عشرية. والملا صدرا (صدر الدين الشيرازي) الذي يعد من علماء الدين الفلاسفة. وكان لفكرة تأثير كبير في بعض رواد الإصلاح الإسلامي الحديث[٢].

ثم طور الفقهاء ، فيما بعد، نظرية " النيابة عامة" إلى نظرية " ولاية الفقيه" والتي أجازوا من خلالها إقامة الدولة بدون اشتراط العصمة أو النص أو السلالة العلوية الحسينية في الإمام وهو ما أدى إلى نهضة الشيعة في العصر الحديث [٣].

---

١) حسن خليل غريب ، دراسة حول الواقع السياسي الشيعي في العراق المحتل، مصدر سبق ذكره.

**** هو الشيخ جمال الدين ابو منصور الحسن بن سديد الدين يوسف زين الدين علي بن محمد بن مطهر الحلي. المعروف بالعلامة الحلي. احد علماء الشيعة الامامية. ولد ونشأ في مدينة الحلة في ٢٩ رمضان ٦٤٧هـ./١٢٤٩م درس الفقه وعلوم اللغة العربية. وبرع منذ حداثته في العلوم العقلية والنقلية. له عدة مؤلفات في مختلف العلوم منها : منتهى الطلب في تحقيق المذهب. وتلخيص المرام في معرفة الاحكام. ونهج الايمان في تفسير القرآن وغيرها . للتفاصيل ينظر: الشيخ الحلي: العلامة الفقيه، بحث منشور على الموقع : www.arabic.bayynat.orgنقلاً عن: هشام عبد الرزاق صالح الطائي ،التيار الإسلامي في الخليج العربي ، مصدر سبق ذكره ، ص٣٠**

٢) منصور الحميري، مقدمات في الفكر السياسي الإسلامي، بحث على الموقع www.vob.org

٣) أحمد الكاتب، مستقبل الفكر السياسي الشيعي. الشورى .. وولاية الأمة على نفسها، بحث منشور على الموقع : www.ansar.org

المطلب الأول : خارطة انتماءات وتنظيمات شيعية الكويت

تمثل الطائفة الشيعية في الخليج العربي ، جزءاً أساسياً من النسيج الاجتماعي الخليجي . ويعود وجودها في منطقة الخليج العربي إلى زمن بعيد . ونتيجة سوء الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية لهذه الطائفة ، فقد شهدت الساحة السياسية في الخليج العربي ، مشاركة واسعة من لدن الطائفة الشيعية لتحسين تلك الأوضاع . إلا ان تلك المشاركة لم تتخذ طابعاً تنظيمياً الا في عقد الستينات ، عندما بدأت تتشكل تنظيمات إسلامية شيعية في بعض أقطار الخليج العربي[١].

وفي الكويت ينقسم الشيعة إلى أربعة مدارس مذهبية، هي باختصار : (الشيخية) نسبة إلى الشيخ أحمد بن زين الدين الاحسائي.. ويطلق عليهم في الكويت (جماعة الميرزا) نسبة إلى إمامهم المجتهد الشيعي الميرزا حسن الاحقافي، و(الإخبارية) وهم من البحارنة من مقلدي الميرزا إبراهيم جمال الدين ، و (الأصولية) التي تركز على علمية الحديث والتأكد من سنده وصحته. وأخيرا (الخوئية) وهم الشيعة من أصول فارسية، ومن مقلدي المجتهد السيد أبو الحسن الخوئي الذي عاش وتوفي في مدينة النجف في العراق[٢].

وتعود نشأة هذه التيارات إلى خلفيات ومواقف عدة تجلت فيما يلي ([٣])

أولا: الإخبارية : وهم "البحارنة "الذين وفدوا من البحرين، وهم من مقلدي ميرزا إبراهيم جمال الدين، الذي يعد إمام الشيعة البحارنة، وأهم العائلات التي تنتمي إلى هذه المجموعة: القلاف، والخياط، ومكي جمعة، وحجي حامد.

ثانيا: الشيخية: ويطلق عليهم اسم "جماعة الميرزا" وإمامهم الميرزا حسن الإحقاقي، ويعتبر مسجد الإمام الصادق في قلب العاصمة الكويتية مركز تجمعهم ونشاطهم، ومعظم مقلدي الميرزا من ذوي الأصول الحساوية، ومن العائلات الكويتية المحسوبة على هذا المذهب: الأربش، وخريبط، والشواف، والوزان .

ثالثا: الأصولية : ويمثلها التيار عام للشيعة الإثنا عشرية، وينتشر أتباعها بين شيعة العراق وإيران ولبنان والكويت.

---

١) حمزة الحسن، الشيعة في المملكة العربية السعودية (جزئين)، مؤسسة البقيع لاحياء التراث (لندن، ١٩٩٣)؛ رابطة عموم الشعية في السعودية. الواقع الصعب والتطلعات المشروعة، د. ن (لندن، ١٩٩١).

٢) فلاح المديرس، الشيعة في المجتمع الكويتي، مصدر سبق ذكره، ص٣٠.

٣) المصدر نفسة ، ص٣٢.

رابعا: الخوئية : وهم يمثلون شيعة الكويت من أصول إيرانية، ومن المقلدين للمرجع الشيعي أبي الحسن الخوئي الذي كان يعيش في النجف.

التنظيمات السياسية لشيعية الكويت قبل عام ١٩٩١م

اغتنم الشيعة والسنة في الكويت فترة الانفراج السياسي التي شاهدتها البلاد مطلع الستينات، في عهد الشيخ عبد الله السالم الصباح. وبدؤوا يمارسون نشاطهم السياسي والتنظيمي في الساحة السياسية الكويتية. فكان للشيعة دور في المجلس التأسيسي الكويتي، الذي انشأ في ٣٠ ديسمبر ١٩٦١. حيث مثل عنهم نائبان، من أصل عشرين نائباً، هما منصور موسى المزيدي، ومحمد رفيع حسين معرفي[١].

بما أن الشيعة في الكويت يمثلون واحدا من كل ثلاثة مواطنين، فقد أسسوا عددا من التجمعات والتكتلات بعد عودة الحياة السياسية للكويت بعد عام ١٩٩١م، وتحمل هذه التيارات في أجندتها –كما هو حال نظيراتها الإسلامية السنية– رؤى تعبر عن توجهاتها في التغيير، تلتقي مع الحكومة أحيانا، وتعارضها أحيانا أخرى، وقد يدخلون مع بعض النواب السنة في تنظيمات مشتركة، إذ انضموا إلى تجمع نواب التكتل الشعبي، يضاف إلى ذلك أنها تتبنى مطالب الطائفة الشيعية، ويرى (محمد باقر المهري) المرجع الشيعي البارز في الكويت أنه لا اختلاف بين تيارات المذهب الشيعي حول الأصول عامة، وإنما قد يكون هناك اختلاف في القضايا السياسية، سواء منها الداخلية أو الخارجية ، وفي ضل الظروف والتطورات السياسية في الكويت تأسست عدة تنظيمات للشيعة جديرة بالرصد والمتابعة على النحو التالي: (٢)

أولا : جمعية الثقافة الاجتماعية

شهد عام ١٩٦٣، ظهور أول تنظيم إسلامي شيعي في الكويت . حيث أعلن في كانون الثاني من هذا عام عن تأسيس (جمعية الثقافة الاجتماعية)، وعدت هذه الجمعية من الناحية الرسمية، كمؤسسة اجتماعية خيرية. لكنها في الواقع كانت تمثل تنظيماً إسلامياً له نشاطه السياسي. أما أهداف الجمعية المعلنة، فتمثلت في نشر الوعي الإسلامي والاجتماعي، والإرشاد والتوجيه الديني. وقد مارست الجمعية نشاطها من خلال عدد من اللجان الثقافية والرياضية،

---

١) مقال منشور على موقع تجمع الشباب الوطني الالكتروني، www.98-sons.com .

٢) فلاح المديرس، الشيعة في المجتمع الكويتي، مصدر سبق ذكره، ص٤٢،

ومراكز تحفيظ القرآن ، والنادي الصيفي. كما استطاعت الجمعية ان تستقطب العديد من العناصر المثقفة من الشيعة ، حيث بلغ عدد المنتسبين إلى الجمعية حتى منتصف الثمانينات ، ما يقارب (٩٠٠) عضو[١].

واجهت هذه الجمعية ، خلال مسيرتها ، بعض الصعوبات . كان من أبرزها الضغوطات التي مارستها السلطات في الكويت ضدها ، فقد رفضت تلك السلطات الطلب الذي تقدمت به الجمعية لإصدار مجلة ناطقة باسمها . كذلك لم تسمح لها بإصدار نشرة داخلية خاصة بالجمعية ، كما رفضت وزارة التربية والتعليم تخصيص إحدى المدارس التي تشرف عليها الوزارة ، لاتخاذها مركزاً تمارس فيه الجمعية نشاطها الدعوي ، لذلك اقتصر نشاط الجمعية على المطالبة بإنشاء المزيد من المساجد والحسينيات، من دون ان تكون لها مشاركة في أي نشاط سياسي محلي ، كما لم تشارك في إبداء أي موقف تجاه الأحداث التي شهادتها الساحة السياسية، الكويتية والعربية ، فقد اتهمت الجمعية بموالاتها للسلطة على حساب المطالب الشعبية ، لكون معظم منتسبيها وأنصارها هم من كبار تجار الشيعة في الكويت[٢].

خلال حملة الاستنكار التي نظمتها القوى السياسية في الكويت، احتجاجاً على تورط الحكومة بتزوير انتخابات مجلس الأمة الثاني عام ١٩٦٧، لم تتخذ الجمعية أي موقف تجاه تلك الأحداث ، ولم تشارك القوى السياسية الأخرى في التوقيع على بيان يدين عملية التزوير ، بل على العكس من ذلك، شارك المرشحون المدعومون من الجمعية بإعمال المجلس الذي اتهم بالتزوير[٣]. وهي بهذا لم تنجح في ان تصبح قوة معارضة حقيقية في المجتمع الكويتي ، فاتجه الكثير من أعضائها للانخراط في التنظيمات الإسلامية الشيعية الأكثر قوة وتأثيراً في المجتمع الكويتي[٤].

ومن أبرز رموز هذا التيار النائبان في مجلس الأمة عدنان عبد الصمد وأحمد لاري، وأمين عام التحالف الشيخ حسين المعتوق ووزير البلدية والأشغال الدكتور فاضل صفر، والنائبان

---

١) مفيد الزيدي : التيارات الفكرية في الخليج العربي ١٩٣٨-١٩٧١ مصدر سبق ذكره، ص٢٦٢. كذلك ينظر، فلاح المديرس، الشيعة في المجتمع الكويتي، مصدر سبق ذكره، ص٣٣.

٢) مشرف وسمي محمد الشمري، سياسة الكويت الخارجية في المنطقة العربية للفترة من ١٩٦١-١٩٧٣، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة بغداد، (كلية الاداب، ١٩٨٤)، ص٤٧.

٣) عبد الله النفيسي، الكويت والرأي الاخر، مصدر سبق ذكره، ص٩٥.

٤) مفيد الزيدي : التيارات الفكرية في الخليج العربي ١٩٣٨-١٩٧١ مصدر سابق ، ص٢٦٢-٢٦٣.

السابقان الدكتور ناصر صرخوه، والدكتور عبد المحسن جمال، وأمين عام سابق للتحالف الحاج صالح الموسى [١].

اتخذت الحكومة الكويتية قراراً بحل الجمعية استمر عشرين عاما وبعدها أصدر وزير الشئون بدر الدويلة قرارا أفرج بموجبه عن حرية الجمعية، وهو القرار الذي استقبله المراقبون بارتياح حذر، إذ تمنوا أن يكون السماح بإعادة نشاط الجمعية الثقافية توجها رسميا لدعم حريات المجتمع المدني، وليس استجابة لواقع سياسي تمليه التحالفات السياسية.[٢]

ثانياً : حركة مسجد شعبان :

مع اندلاع الثورة الإسلامية في إيران عام ١٩٧٩م ، برز في الأوساط الشيعية الكويتية تيار إسلامي ثوري، متأثراً بالثورة الإيرانية، واستطاع ان يؤثر في توجهات الحركة الإسلامية في الكويت ، فقد دعت القيادة الدينية لهذا التيار الجماهير للمشاركة في التظاهرة التي انطلقت من منزل السيد (عباس المهري) ، وتوجهوا إلى السفارة الإيرانية في العاصمة الكويت ، وقاموا بنزع العلم الإيراني السابق، ورفعوا علماً آخر كتب عليه عبارة (الله اكبر) ، وتعد هذه التظاهرة انعطافة نوعية في توجهات الحركة الإسلامية الشيعية في الكويت ، حيث نتج عن هذه التظاهرة مصادمات واشتباكات عنيفة بين المتظاهرين وقوات الأمن الكويتية التي حاولت التصدي للتظاهرة، واعتقال القائمين عليها ... وبعد نجاح الثورة الإسلامية ، شكل السيد عباس المهري، وفداً شيعياً لزيارة إيران، شارك فيه عدد من أعضاء جمعية الثقافة الاجتماعية ، والتقى الوفد بالإمام الخميني في طهران، وقدموا له التهاني بنجاح الثورة، وأعلنوا استعدادهم الكامل لتأييد الثورة الإسلامية[٣]

وبعد مضي عدة أشهر على قيام الثورة الإيرانية، دعا احمد عباس المهري (ابن ممثل الإمام الخميني عباس المهري) أبناء الطائفة الشيعية من المثقفين والوجهاء إلى عقد اجتماعات حاشدة في مسجد شعبان في حي الشرق في العاصمة الكويت ، ورفعوا مطالبهم إلى الحكومة

---

١) فلاح المديرس ، الحركة الشيعية في الكويت ، مجلة الراصد :
http:// www.fnoor. Com /fno588.htm
٢) المصدر نفسه .
٣) مجلة النصر، طهران، السنة الثالثة، العدد (٢٥)، رمضان ١٩٩٠، ص١٢.

الكويتية، والتي تمثلت بفتح مزيد من المساجد والحسينيات ومنح حريات اكبر للشيعة، ومساواتهم مع المذاهب والطوائف الأخرى في الكويت[١] .

ولم تقتصر حركة مسجد شعبان على الشيعة فقط، بل ضمت إطرافا أخرى، يمثلون اتجاهات سياسية مختلفة، مثل التجمع الديمقراطي الذي شارك ممثله الدكتور احمد الخطيب بطرح المطالب الشعبية، بوصفها مطالب وطنية تهم جميع القوى السياسية في الكويت ، وبهذا الصدد يشير السيد عباس المهري، قائلاً : "... بعد انتصار الثورة الإسلامية اتفق بعض الشباب الثوري مع إخوانهم أهل السنة، وبإشراف من ابني، على عقد محاضرات في المسجد، تبحث فيها مشاكل عامة ، وقد أخبرتهم ان المسجد هو الموقع الذي تعالج فيه المشاكل ، وان من حق جميع الناس لكل طبقاتهم ان يعرضوا مطالبهم"[٢].

أثارت طبيعة الخطب والمحاضرات التي ألقيت في مسجد شعبان، حفيظة السلطة السياسية الحاكمة في الكويت، لأنها ركزت على مسألة المساواة في الإسلام، والحقوق المشروعة للشيعة الكويتيين مثل توحيد الجنسية، ومشكلة السكن، وحرية الصحافة، وإعادة الحياة البرلمانية في البلاد. وتكمن خطورة مثل تلك التجمعات بأنها لم تقتصر على الطائفة الشيعية، بل أصبحت مركز تجمع للقوى السياسية ذات التوجهات المختلفة. وخوفاً من تحول تلك الاجتماعات إلى تيار جماهيري معارض للسلطة. بادرت السلطة إلى التفاوض مع القائمين على حركة مسجد شعبان، فعرضت عليهم تحقيق بعض المطالب المتعلقة بالشيعة. الا ان تلك العروض رفضت من منظمي الحركة، إذ ان أهدافها لا تنحصر في تحقيق مطالب طائفية بقدر ما تسعى لتحقيق مطالب وطنية ، تخص السنة مثلما تخص الشيعة[٣].

واصل الحركة الإسلامية الشيعية في الكويت تحديها للسلطة الحاكمة، ففي يوم الجمعة العاشر من محرم، ذكرى استشهاد الحسين (عليه السلام)، الموافق ٣٠ تشرين الثاني ١٩٧٩ نظم التيار الشيعي تظاهرة جماهيرية حاشدة، انطلقت من الحسينيات وتوجهت نحو السفارة الأمريكية، رافعةً شعارات مناهضة للسياسة الأمريكية تجاه إيران، وتعلن في الوقت نفسه تضامنها مع الشعب الإيراني وتأييدها له ، وقد سقط عدد من الجرحى واعتقل العديد من المتظاهرين، عندما حاولت القوات الأمنية تفريقهم بالقوة[٤].

---

١) فلاح المديرس، الشيعة في المجتمع الكويتي، مصدر سبق ذكره، ص٣٧.

٢) مجلة النصر، طهران ، مصدر سبق ذكره، ص١٣.

٣) فلاح المديرس، الشيعة في المجتمع الكويتي، مصدر سبق ذكره، ص٣٨.

٤) المصدر نفسه ، ص٣٩.

ثالثاً : (حزب الله) – الكويت :

تأسس (حزب الله) – الكويت بعد قيام الثورة الإسلامية في إيران عام ١٩٧٩م ، على يد مجموعة من الشباب الشيعي الكويتي، وكان يدعو 'حزب الله – الكويت' إلى إجراء استفتاء شعبي ليقرر الشعب الكويتي بنفسه نظام الحكم الذي يختاره، انتقد 'حزب الله – الكويت 'طريقة توزيع الدوائر الانتخابية، وحرمان الشيعة من حقهم في إصدار الصحف والمجلات ومنع دعوة المقرئين والعلماء الشيعة من دخول الكويت وعدم تسمية المرافق عامة من الشوارع والمدارس بأسماء أئمة وعلماء وشخصيات شيعية، ويعتقد 'حزب الله – الكويت 'بأن هذه السياسة الطائفية من قبل السلطة في الكويت ستؤدي في النهاية إلى أن تكون الكويت لبنان ثانية [١].

شهد عقد الثمانينات في الكويت موجات من أعمال العنف السياسي، تمثلت في انتشار عمليات العنف المسلحة، وتوزيع المنشورات التي تدعو إلى الإطاحة بنظام الحكم في الكويت، وإقامة جمهورية إسلامية على النمط الإيراني، ثم تطورت تلك العمليات لتطال حاكم الكويت في محاولة فاشلة لاغتياله عام ١٩٨٦ ، فضلاً عن عمليات التفجيرات التي شهدتها الكويت عام ١٩٨٧ ، وقد أشيع آنذاك ان وراء تلك العمليات مجموعة تنظيمات إسلامية مؤيديه للنظام الإيراني، مثل (طلائع تغيير النظام للجمهورية الكويتية) و (صوت الشعب الكويتي الحر) و (منظمة الجهاد الإسلامي) و (قوات المنظمة الثورية للرسول محمد في الكويت). لكن ثمة من يؤكد على ان معظم تلك الأعمال كان ورائها (حزب الله الكويت)[٢].

وأصبح في مواجهة مباشرة مع السلطة الحاكمة، التي شنت ضده حملة اعتقالات ونفي طالت العديد من قياداته بتهمة ارتكاب أعمال إرهابية، والسعي لقلب نظام الحكم في الكويت. فبقي نشاط الحزب محظوراً إلى انتهاء حرب الخليج الثانية ١٩٩١، عندما سمحت الحكومة الكويتية بعودة عدد من أعضاء الحزب إلى الكويت، وذلك تكريماً لهم، لمشاركتهم في تنظيمات المقاومة التي شكلت خلال ما أطلق عليه (عملية تحرير الكويت)[٣] .

---

١) فلاح المديرس، الحركة الشيعية في الكويت، (الكويت: دار قرطاس للنشر، ١٩٩٩)، ص ٣٢.

(2)Abdul-Reda Assiri, Kuwait, S Foreign Policy. City-state in world Politics, west view Press (London, 1990), p. 72.

٣) فلاح المديرس، الشيعة في المجتمع الكويتي، مصدر سبق ذكره ، ص ٤١.

المطلب الثاني : التنظيمات الشيعية في الكويت بعد عام ١٩٩١م

أولا : الائتلاف الإسلامي الوطني

تأسس الائتلاف الإسلامي الوطني بعد حرب الخليج الثانية كواجهة سياسية للطائفة الشيعية في الكويت ، ينفي أعضائه أن يكون لهم أي امتداد أو ارتباط بتنظيم دولي من الناحية التنظيمية ولكن لم يعلن هذا النفي بشكل رسمي، وإن كان الائتلاف يؤكد الارتباط الفكري الديني مع الشيعة دوليا وهو أمر طبيعي نظرا للرؤية الدينية التي تحكم منهج كل مجتمع ديني[١]

ومن أهم المبادئ الذي يؤمن بها الائتلاف النقاط التالية [٢]

١- يؤمن الائتلاف بالإسلام فكرا ومنهاجا ويعمل على تنمية هذا المنهج بين أفراد المجتمع.
٢- الإيمان بدستور ١٩٦٢ باعتباره الوثيقة الرئيسية للمشاركة السياسية والعمل على تطوير هذا الدستور للمزيد من الحرية والمساواة.
٣- تكريس مبدأ الديمقراطية وتوسيع قاعدتها.
٤- تأكيد الحقوق الشرعية والدستورية المتعلقة بالحقوق السياسية والاجتماعية للمرأة.
٥- تنمية الوعي السياسي والاجتماعي بين أفراد المجتمع. والدفاع عن الحقوق والحريات عامة في إطار الوحدة الوطنية.
٦- إفساح المجال أمام الكفاءات الوطنية دون النظر إلى الاعتبارات الطائفية والقبلية والعائلية .

على الرغم من أن الائتلاف الإسلامي الوطني يلتقي مع القوى السياسية في القضايا التي تتعلق بالدستور والحريات عامة لكنه يتعارض مع القوى السياسية الدينية مثل الحركة الدستورية الإسلامية (الإخوان المسلمين) والتجمع الإسلامي الشعبي (جماعة السلف) فيما يتعلق بتعديل المادة الثانية من الدستور التي تنص على أن الشريعة الإسلامية مصدر رئيسي للتشريع، وكذلك تتقاطع المفاهيم الشيعية مع مفاهيم التنظيمات السياسية الدينية فيما يتعلق بالمسائل الفقهية وبعض القضايا الاقتصادية ، وإعطاء المرأة حق الترشيح والانتخاب ومشروع القوى السياسية الدينية السنية فيما يتعلق بهيئة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر[٣].

---

١) فلاح المديرس، التجمعات السياسية مرحلة ما بعد التحرير، (الكويت: مطابع المنار، ١٩٩٦)، ص ٢٧.
٢) فلاح المديرس، الحركة الشيعية في الكويت، مصدر سبق ذكره، ص٨٠ و٨١.
٣) فلاح المديرس، التجمعات السياسية مرحلة ما بعد التحرير، مصدر سابق، ص ٢٧.

ويمكن القول إن الائتلاف أقرب لتجمع المنبر الديمقراطي الكويتي ذي التوجه العلماني، خاصة أن المنبر يضم في عضويته عناصر من الشيعة الليبراليين، ويحتل بعض أعضاء المنبر من الشيعة مراكز قيادية في الهيئة التنفيذية لتجمع المنبر الديمقراطي الكويتي[١]

ثانياً : التحالف الإسلامي الوطني :

تشكل هذا التحالف عام ١٩٩٨ من رحم الائتلاف الإسلامي الوطني كبديل للائتلاف الذي عصفت به الانشقاقات الداخلية بسبب اختلاف التوجهات للجماعات المختلفة داخل الائتلاف. اتخذ التحالف شعار الائتلاف نفسه: 'كلمة التوحيد وتوحيد الكلمة'. يؤمن التحالف بنظرية ولاية الفقيه التي يحق للفقيه الجامع للشرائط ان يتصدى لتوجيه حركة الأمة نحو أهداف الإسلام ويشرف على مسيرة التصدي لمؤامرات أعداء الإسلام [٢].

ابرز مؤسسيه عدنان عبدالصمد وعبدالمحسن جمال والدكتور ناصر صرخوه ، شارك التحالف في الانتخابات النيابية عام ٢٠٠٣ ومني بهزيمة كبيرة ، دخل التحالف بخلافات مع الجماعات الشيعية التي تعرف بالخط المعتدل مثل تجمع علماء الشيعة حول مشروع الأوقاف الجعفري الذي تقدمت به بعض القوى الشيعية وشكلت من اجله لجنة الـ(١٣) التي اعتبرها التحالف ان القائمين على هذه اللجنة لا يرون ان شرع الله هو الفيصل والمرجع الوحيد الذي لا يجوز تجاوزه وأكدوا ان هذا الأمر مشبوه ومحرم شرعا وهدد التحالف بمحاسبة من يحاول التلاعب في أمور دينهم[٣].

يؤكد عبدالمحسن جمال الذي يعد من ابرز قياديي التحالف انه على الرغم من عدم نجاح مرشحي التحالف لكن التحالف له دوره في الساحة السياسية من خلال مؤتمراته والبيانات التي يصدرها وسيطرته على عدد من الجمعيات التعاونية، وان البرلمان ليس هو المقياس الوحيد بالنسبة لشعبية اي تكتل سياسي، [٤] ويذكر عبدالمحسن جمال بان ٥٠% من الشيعة في الكويت ينتمون إلى التحالف الإسلامي الوطني [٥]

وعلى الرغم من هذا التأكيد فان الحقيقة بخلاف ذلك حيث مني بخسائر كبيرة في انتخابات مجلس الأمة العاشر والمجلس البلدي اذ لم يستطع مرشحوا الائتلاف لمجلس الأمة مثل عدنان عبدالصمد والدكتور ناصر صرخوه والدكتور عبدالمحسن جمال وغيرهم من الفوز في هذه

---

١) فلاح المديرس، الحركة الشيعية في الكويت، مصدر سبق ذكره ، ص ٤٢.

٢) مقابلة مع الشيخ حسين المعتوق، منشورة في جريدة القبس، الكويت، ٩ يونيو .٢٠٠٣

٣) بيان صادر عن 'التحالف الإسلامي الوطني'، منشور في جريدة القبس، الكويت، ١٦ فبراير .٢٠٠٢

٤) مقابلة مع الدكتور عبدالمحسن جمال، منشورة في جريدة السياسة، الكويت. ٢١ مايو .٢٠٠٥

٥) المصدر نفسه .

الانتخابات على منافسيهم من الجماعات الشيعية الأخرى. وفي انتخابات المجلس البلدي التي جرت في يونيو ٢٠٠٥ فشل مرشح التحالف حسن نصير أمام المرشح المنافس والمحسوب على الجماعات الشيعية التي لا تتفق مع خط التحالف فاضل صفر[١] .

ودعا التحالف إلى التصدي لما وصفه بالإرهاب الأميركي – الصهيوني بتوحيد الأمة ووقوفها صفا واحدا في مواجهة أعدائها وان لا خيار سوى المقاومة، واعتبرت مساندة أميركا للكيان الصهيوني بأنها شريك كامل للكيان الصهيوني [٢] .

وأكد الشيخ حسن المعتوق احد قياديي التحالف ان حزب الله والمقاومة الإسلامية حماس والجهاد الإسلامي هي واجهة حركة الأمة الإسلامية، وان هناك ارتباطا روحيا مع هؤلاء المجاهدين وكل من لديه غيرة على الدين هو مع هؤلاء المخلصين للدفاع عن الإسلام[٣] .

ثالثاً : حركة العدالة والديمقراطية

أعلن عن تشكيل هذه الحركة في ديسمبر١٩٩٩ ، هو تنظيم يقتصر على أبناء الطائفة الشيعية في الكويت. ويعتبر هذا التنظيم من التنظيمات التي ظهرت من رحم الائتلاف الإسلامي الوطني. تضم الهيئة التأسيسية للحركة محمد الصائغ مجيد الأستاذ، وسليمان الخضاري وغيرهما. ويشير البيان التأسيسي للحركة إلى أنها تسعى للتعبير عن طموحات ومواقف أكثرية المواطنين عن طريق الاعتدال في الطرح السياسي، تسعى الحركة لإرساء دعائم العدالة بكل أبعادها في المجتمع الكويتي، كما تدعو للتمسك بالديمقراطية فكرا وروحا وتدعيمها في مختلف مناحي الحياة السياسية والاجتماعية وفقا لما نص عليه الدستور. تؤكد الحركة انها حركة وطنية نابعة من صميم المجتمع الكويتي وتعبر عن أهدافه وطموحاته وتتمسك بثوابته الوطنية [٤]

وأكد احد قياديي الحركة عبدالكريم اليوسفي ان الحركة ولدت من رحم الديمقراطية الكويتية وان جوهر نظريتها قائم على مبدأ العدالة وتؤمن بالتعاون مع التجمعات الشعبية على اختلاف مشاربها وتوجهاتها [٥]

---

١) نتائج انتخابات المجلس البلدي يونيو ٢٠٠٥، منشورة في جريدة القبس، الكويت، ٣ يونيو .٢٠٠٥

٢) بيان صحفي صادر عن "التحالف الإسلامي الوطني، منشور في جريدة القبس، الكويت، ٩ اكتوبر .٢٠٠٤

٣) مقابلة مع الشيخ حسين المعتوق، منشورة في جريدة القبس، الكويت، ٩ يونيو .٢٠٠٣ .

٤) البيان التأسيسي لحركة العدالة والديمقراطية ،١٩٩٩، جريدة القبس، الكويت ،١٢ ديسمبر ،١٩٩٩.

٥) جريدة "القبس" الكويت ، ١٣ يناير .١٩٩٩

ومن أهم مبادئ وأهداف الحركة [1] :

١- الإيمان بمبادئ النظام الديمقراطي الذي ارتضاه الحاكم والمحكوم.
٢- وضع الحلول المناسبة للمشاكل التي يعاني منها المواطن.
٣- تحقيق العدالة بكل صورها.
٤- الدعوة للمساواة والحرية ولرفاه واحترام حقوق الإنسان.

رابعاً : تجمع علماء المسلمين الشيعة في الكويت

تأسس هذا التجمع في ٧/يوليو/٢٠٠١م ، ومن ابرز مؤسسيه السيد محمد باقر المهري ، وهو أمين عام التجمع والشيخ احمد يعقوب الناطق الرسمي باسم التجمع وغيرهما. ويؤكد الجميع بأنه ينتمي إلى مذهب آل البيت وإلى مذهب الإمام جعفر بن محمد الصادق، ويرفع راية الدفاع عنه ولا يقبل بالتنازل عن اي مبدأ من مبادئه [2].

من أهم أهداف التجمع: [3]

١- ترسيخ الثقة والانسجام في علاقة المجتمع الكويتي بالنظام الإسلامي، وترسيخ الوعي الديني لدى أفراد المجتمع من خلال تنظيم نشط وعامل في الساحة الاجتماعية، يمارس الدور الديني والدعوي ويفعل العمل السياسي المبني على قواعد إسلامية.
٢- تثقيف المجتمع والمشاركة في تأسيس ودعم المشاريع الشيعية بشكل خاص والإسلامية بشكل عام في الكويت.
٣- تجفيف منابع الإرهاب الفكري والسياسي الذي تمارسه بعض الجماعات التي تدعي الإسلام.
٤- تطوير العمل السياسي بما يحقق الاستقرار السياسي في الكويت.
٥- أبراز دور الطائفة الجعفرية من اجل المساهمة في التطور الحضاري والإسلامي.
٦- العمل على نشر الوعي الثقافي الإسلامي عن طريق لغة الحوار في المجتمع الذي سوف يساعد في القضاء على أصول الإرهاب الفكري والعقائدي والاجتماعي والسياسي في المجتمع.

---

١) جريدة "القبس" الكويت ، ١٣ يناير ١٩٩٩.، المصدر السابق .

٢) وثيقة المبادئ والنظام الأساسي لتجمع علماء المسلمين الشيعة في الكويت، ٢٠٠٥ منشورة في جريدة القبس، الكويت ، ٧/يوليو/٢٠٠١م .

٣) المصدر نفسه .

مبادئ وأفكار تجمع علماء الشيعة في الكويت[١] .

١- يتبنى المشروع الإسلامي الذي يحفظ الهوية الإسلامية لهذه الأمة وللشعب الكويتي.
٢- يؤمن بأن أي عمل إسلامي لابد ان يرتكز على أمور أهمها الالتزام بالتقوى والورع.
٣- يعمل وفق توجهات المرجعية الدينية والحوزة العلمية دون الادعاء لتمثيلهم سياسيا حيث يعتبر أعضاء التجمع هذا العمل واجبا مقدسا يقومون به.
٤- التجمع له استقلالية وحيادية في اتخاذ قراراته ومواقفه ولا يرتبط بالقوى الخارجية المعادية للإسلام.
٥- يؤمن بالعمل المشترك بين القوى السياسية والدينية في المجتمع الكويتي مادام يهدف إلى استقرار المجتمع سياسيا واجتماعيا ودينيا.
٦- يهتم بشؤون الطائفة الشيعية في الكويت ويسعى للعمل على تدارك عدم التوازن في المجتمع بغياب الهوية الكويتية الشيعية وانتشار الانحلال الأخلاقي والتفكك الاجتماعي والتطرف الديني.
٧- يقاوم التطرف الديني والمذهبي والشعارات الطائفية وإثارة الفتن بين أبناء الوطن الواحد وان الحفاظ على الوحدة الوطنية واجب ديني أخلاقي واجتماعي وسياسي.
٨- مناهضة الممارسات الطائفية التي تقوم بها بعض الجماعات المتطرفة.

أيد التجمع منح المرأة الحق السياسي في الترشيح والانتخاب لمجلس الأمة ويعدها خطوة ايجابية نحو الحرية والديمقراطية وتطبيقا لدستور دولة الكويت ونقلة نوعية نحو الحضارة والتقدم [٢] .

اتخذ التجمع موقفا واضحا من العمليات الإرهابية التي يقوم بها تنظيم' القاعدة' في السعودية والعراق وعدّ ان هذه الأعمال تهدف إلى خدمة الماسونية العالمية وتنفيذ مخططاتها الشيطانية في العالم الإسلامي.[٣]

خامساً : جماعة دار الزهراء

ويعرف هذا التجمع بتيار دار الزهراء، أو تيار المرجع الديني اللبناني محمد حسين فضل الله ، ويمثل كبار تجار الشيعة من ذوي الاتجاه المعتدل في الطائفة الشيعية، وتعتبر هذه الجماعة من المجموعات التي خرجت من رحم 'الائتلاف الإسلامي الوطني'، من ابرز مؤسسي

---

١) وثيقة المبادئ والنظام الأساسي لتجمع علماء المسلمين الشيعة في الكويت ،المصدر السابق .

٢) جريدة القبس، الكويت ،١٧ مايو .٢٠٠٤

٣) بيان صادر عن تجمع العلماء المسلمين الشيعة في الكويت ٢١ نوفمبر ،٢٠٠٣ ، جريدة الرأي عام، الكويت ،١٩ نوفمبر .٢٠٠٣

الجماعة السيد حجي كاظم وعبد الوهاب الوزان وزيرة التجارة والصناعة ووزير الشؤون الاجتماعية والعمل السابق والدكتور يوسف زلزلة، تدعو هذه الجماعة إلى الوسطية التي تعني لهذه الجماعة حب الكويت من خلال العقيدة وفكرة التوافق الوطني وعدم إلغاء الطرف الآخر والعقلانية في الحوار والتقبل مع الآخرين وحرية الرأي [١].

شاركت الجماعة في الانتخابات النيابية عام ٢٠٠٣ واستطاع الدكتور يوسف زلزلة ان يفوز في هذه الانتخابات على مرشح 'التحالف الإسلامي الوطني' السيد عدنان عبد الصمد ثم شاركت جماعة دار الزهراء في تأسيس 'ائتلاف التجمعات الوطني'، الذي يضم معظم الجماعات الشيعية المعتدلة الذي أعلن تأسيسه في أكتوبر عام ٢٠٠٥، ولا تزال الجماعة تنشط في الساحة السياسية [٢]

سادساً : حركة التوافق الوطني الإسلامية

تأسست في ٧ يناير ،٢٠٠٣ وهي احد التفرعات الشيعية ومن أبرز مؤسسيها أمين عام الحركة الدكتور نزار ملا جمعة ونائب أمين عام الحركة زهير المحميد. تتخذ الحركة من الآية الكريمة شعارا لها 'إنا خلقناكم من ذكر وأنثى وجعلناكم شعوبا وقبائل لتعارفوا إن أكرمكم عند الله أتقاكم' وتؤكد الحركة أنها حركة إسلامية تهدف إلى التوافق مع جميع التجمعات السياسية التي ترغب بالعمل المشترك لخدمة الكويت ، وإنها تؤمن بأن اختلاف الآراء هو بحد ذاته ثراء وليس تهديدا. وتتخذ من مبادئ أمير المؤمنين الإمام علي بن أبي طالب (ع) مرشدا وهاديا لعملها[٣]

تتمحور أهداف الحركة على الشكل التالي[٤] :

١- الدفاع عن القضايا والمصالح الوطنية.

٢- تعزيز العمل الوطني المشترك بين القوى السياسية والاجتماعية من خلال نشر ثقافة التسامح.

٣- العمل على المطالبة بمزيد من الحريات وتحقيق العدالة للمواطنين.

٤- تأييد حقوق المرأة السياسية.

٥- تأييد المطالبة بالتعددية السياسية عن طريق إشهار الأحزاب السياسية.

---

١) مقابلة مع عبد الوهاب الوزان، منشورة في جريدة القبس، الكويت ،٢٥ يونيو ٢٠٠٣.

٢) صباح جاسم ، ملف الانتخابات في الكويت: نصف الديمقراطية وظلاله القاتمة ، شبكة نبأ المعلوماتية ، ٢٠٠٨/٤/٢، http://www.annabaa.org/nbanews/69/460.htm

٣) حركة التوافق الوطني الإسلامية، تعرف على حركة التوافق الوطني الإسلامية الأمانة عامة، (د. ت)، ص٢٣.

٤) المصدر نفسه ، ص ٣٣ - ٣٦.

٦- تعتبر القضية الفلسطينية من أهم القضايا الإسلامية والعربية

٧- مساندة قضايا حقوق الإنسان ضمن اطر الإسلام على نهج الولاية عامة للفقيه.

وضعت الحركة عدة شروط للانتماء إليها، وهي الإيمان بالأسس والقيم التي تتبناها الحركة، والاعتقاد بوجوب العمل الإسلامي والوطني المشترك على نهج ولاية الفقيه عامة مع ضمان حرية رجوع كل عضو إلى مرجعه، عضوية الحركة مفتوحة للنساء والرجال ويحق لغير الكويتيين الانتساب للحركة، ولهم جميع المزايا التي يتمتع به العضو الكويتي ما عدا الترشيح والانتخاب لمجلس شورى الحركة [١] .

من ابرز نشاطات الحركة إصدار البيانات السياسية التي تتناول الأوضاع السياسية المحلية والعربية والإسلامية وتنظيم المؤتمرات والندوات الخاصة بالقضية الفلسطينية، مثل مؤتمر القدس الذي تعلن فيه الحركة تأييدها لنضال الشعب الفلسطيني، وتحرص الحركة على رفع شعارات تتضمن أجزاء من الخطابات السياسية التي يلقيها زعماء الحركات الجهادية والمرجعيات الدينية الشيعية الخاصة بالجهاد الفلسطيني، ومن هذه الشعارات التي تضمنها الكتاب الخاص بالقدس شعارات السيد حسن نصر الله الأمين عام لحزب الله وعبد العزيز الرنتيسي احد قياديي حركة حماس السابقين واحمد ياسين، وزعماء الثورة الإسلامية في إيران[٢]

سابعاً : تجمع العدالة والسلام :

تأسس التجمع في ديسمبر عام ٢٠٠٤ ، وعلى الرغم من ان جذور التجمع تعود إلى فترة الثمانينات من القرن المنصرم تحت مسمى' مكتبة الرسول' أو 'جماعة صالح عاشور'، حيث نشط أعضاؤه بدعم عدد من المرشحين الشيعة لانتخابات المجالس النيابية مثل يعقوب حياتي، علي البغلي، وصالح عاشور، من ابرز مؤسسيه السيد عبد الحسين سلطان، وهو في الوقت نفسه الأمين عام للتجمع، ومن أسباب تأسيس هذا التجمع إعادة ترتيب المعادلة السياسية الشيعية من جديد، يتميز هذا التجمع بوجود العنصر النسائي الذي شارك في تأسيس هذا التجمع

---

١) حركة التوافق الوطني الإسلامية، تعرف على حركة التوافق الوطني الإسلامية الأمانة عامة ، المصدر السابق ، ص٣٧.

٢) حركة التوافق الوطني الإسلامي، مؤتمر القدس الثاني: القدس محور الاستراتيجيات، الكويت، شركة مطابع المحميد العالمية، ٢٠٠٤، ص ٥٥ - ٦٧.

مثل فهيمة العيد وسهيلة الجادي، وقد شكل العنصر النسائي ثلث أعضاء المؤتمر التأسيسي الذي بلغ عددهم ١١٠ أشخاص بينهم ٣٠ وجها نسائيا [١]

يؤكد التجمع ان مفاهيم وأفكار التجمع إسلامية ووطنية، ويؤمن بالتعددية السياسية وقبول الآخر وتكريس حالة التعايش السلمي، وينبذ التجمع جميع أساليب العنف ، ويؤكد انه جاء كرد على المواقف المتشنجة والمتطرفة الإسلامية، كما يؤكد ان التجمع كويتي المنشأ والأهداف، وليس له ارتباطات خارجية، وذلك لأن إطاره وطني إسلامي كويتي، وان التجمع يتبع مرجعية السيد الشيرازي [٢]

ثامناً : تجمع الرسالة الإنسانية الوطنية

تأسس عام ٢٠٠٥ من قبل لجنة مسجد الصادق في منطقة الصوابر التي تقطنها أغلبية شيعية، واتخذ التجمع هذا المسمى نسبة إلى اسم الكتاب الذي أصدره مرجع الحساوية الميرزا حسن الاحقاقي ، وقد برز هذا التجمع بعد ظهور عدد من التجمعات الشيعية، ووفاة الميرزا عبد الرسول الإحقاقي، المرجع الديني للحساوية، والتي تسببت في وفاته بحدوث انشقاق بين الحساوية على خلفية الخلاف بين جماعة الميرزا الذين كانوا محيطين به، وميرزا آخر دعا لمرجعيته، بينما أعلنت جماعة الميرزا مرجعية ابن الميرزا عبد الله عبد الرسول الإحقاقي لكن هذا الخلاف لم يدم طويلا، وتم تجاوزه، وطويت هذه الصفحة ، يعد صالح الصفار من ابرز قيادات التجمع، وهو في الوقت نفسه الأمين عام للتجمع، وان الهدف من مشاركة لجنة مسجد الصادق في العمل السياسي يعود إلى ان نشاطها منصب على الجانب الاجتماعي والديني وان سبب تحولها إلى تجمع سياسي جاء متزامنا مع المرحلة التاريخية التي تشهدها الساحة السياسة في الكويت والتي أصبحت تعج بالتجمعات السياسية، وكذلك من اجل ان يكون هناك عمل مؤسسي منظم لخدمة المواطن وسعيا نحو مزيد من التقارب الشيعي– الشيعي. كان أول ظهور للتجمع على صعيد الساحة السياسية مشاركته في مؤتمر ائتلاف التجمعات الوطني الذي عقد من اجل رفض تغيير الدوائر الانتخابية من ٢٥ دائرة انتخابية إلى ٥ دوائر، معتبرين ان هذا المشروع يدعو للطائفية وفيه الكثير من التفاوت وعدم المساواة[٣]

---

١) مقابلة مع عبدالحسين سلطان، الأمين عام لتجمع العدالة والسلام، منشورة في جريدة القبس، ٩ الكويت ، يناير ٢٠٠٥.

٢) جريدة القبس، ٣٠ ديسمبر ٢٠٠٤، جريدة السياسة، الكويت ، ٣٠ ديسمبر ٢٠٠٤.

٣) جريدة القبس، الكويت ،١٣ سبتمبر ٢٠٠٥.

ويسعى تجمع الرسالة إلى إعادة لم شمل جماعة الحساوية، وتتمتع هذه الجماعة بثقل اقتصادي جيد، وعلاقات متداخلة مع جميع التيارات، وتمتلك عددا من المساجد والحسينيات ، وتعتبر أصواتهم مرجحة للفوز في أي انتخابات للمرشحين الشيعة في أي انتخابات برلمانية أو بلدية[١]

تاسعاً : ائتلاف التجمعات الوطني

تأسس ائتلاف التجمعات الوطني عام ٢٠٠٥ نتيجة لتحالف أربعة تجمعات شيعية هي[٢] :

- التجمع العدالة والسلام: أمينه عام عبدالحسين السلطان.
- تجمع الميثاق الوطني (دار الزهراء): أمينه عام عبدالهادي الصالح.
- حركة التوافق الوطني الإسلامية: أمينها عام نزار ملا جمعة.
- تجمع علماء المسلمين الشيعة: أمينه عام السيد محمد المهري .

تم اختيار 'تجمع العدالة والسلام 'لرئاسة الائتلاف للسنة الأولى على أساس ان تكون رئاسة الائتلاف بشكل دوري كل عام لأحد التجمعات المشاركة في تأسيسه. تم اختيار الدكتور شعبان حسين أمينا عاما للائتلاف والدكتور عبدالواحد الخلفان نائبا للامين عام والشيبة بن شيبة أمينا للسر [٣].

ومن أهم أهداف الائتلاف أظهار قوة الشيعة على الساحة السياسية والاقتصادية والإعلامية، كما يهدف إلى عدم التدخل في فتاوى المراجع الدينية والقيام بحل المشاكل والالتزام بالحوار الموضوعي وحفظ النهج السياسي لكل طرف والتصدي للحملات الإعلامية التي تشوه مواقف الطائفة الشيعية. وجاء في ميثاق عمل الائتلاف النقاط التالية [٤].

١- الالتزام بإبراز القضايا المشتركة وتقوية الصلات بين مؤسسي الائتلاف.
٢- حل الخلافات السياسية وغيرها بالحوار الموضوعي والابتعاد عن التشهير بين مختلف الأطراف المشاركة في الائتلاف.
٣- احترام خصوصية الفرد الشيعي باختيار المرجع واحترام أراء المراجع.

---

١) فلاح المديرس، الشيعة في المجتمع الكويتي، مصدر سبق ذكره، ص٧٦.

٢) صالح بركة السعيدي، السلطة والتيارات السياسية في الكويت، دار قبس، الكويت ٢٠١٠، ص ١٧٣.

٣) المؤتمر الإسلامي الصحفي التأسيسي ائتلاف التجمعات الوطني، ٢٢ اكتوبر ٢٠٠٥.

٤) شبكة هجر الثقافية ، اشهار ائتلاف التجمعات الوطنية ، ٢٠٠٥/١١/٢، http://www.hajrnet.net/hajrvb/showthread.php?t=402783738

٤- حفظ خصوصية النهج السياسي للإطراف المشاركة في تأسيس هذا الائتلاف بحدود الشريعة الإسلامية والدستور الكويتي.
٥- احترام الرأي الأخر والالتزام بأدب الحوار الإسلامي مع عدم التعدي على الأفراد والتجمعات الأخرى.
٦- التصدي للحملات الإعلامية المشوهة والإشاعات بالتنسيق بين جميع الأطراف الموقعة على ميثاق الائتلاف.
٧- وضع وسائل يتفق عليها ويحتكم إليها في حل أي خلافات تحدث بين اي من الأطراف الموقعة على ميثاق الائتلاف.

يضع الائتلاف نفسه في مواجهة التحالف الوطني الإسلامي على أساس انه يمثل الخط المعتدل داخل التجمعات الشيعية. ولا يزال هذا التجمع ينشط في الساحة السياسية سواء عبر البيانات والتصريحات أو المقابلات التي تجريها الفضائيات العربية مع قيادات التجمع .من ابرز البيانات التي أصدرها مطالبة الرئيس المصري السابق حسني مبارك بالاعتذار الرسمي عبر فضائية العربية عن تصريحاته التي وجه فيها التهمة للشيعة العرب بالولاء لإيران دون أوطانهم، معتبرا ان هذه التصريحات تهدف إلى التصعيد الطائفي وإثارة الفتنة بين المسلمين، وأكد ان الشيعة كانوا دائما أهل حب وولاء وانتماء حقيقي لأوطانهم، وان التشيع ما كان يوما كيانا سياسيا خارجا عن الأمة[١].

أعلن الائتلاف عن رفضه لقانون الزكاة الذي تقدم به نواب آخرين في مجلس الأمة ووصف بأنه قانون لم يراع فيه الاختلاف الفقهي بين المذاهب الإسلامية واعتبر هذا القانون فيه تمييز طائفي بين أبناء الشعب الكويتي، وأكد ان هذا القانون يتعارض مع مواد الدستور الكويتي الذي كفل حرية الاعتقاد وحذر من ان إقرار هذا القانون سيؤدي إلى تمزيق النسيج الاجتماعي الكويتي ويعكر الوحدة الوطنية، كما أكد ان هذا القانون يهدف إلى تسييس القيم الدينية والشؤون الفقهية لمصلحة التوجهات السياسية، ودعا المواطنين والحكومة ومجلس الأمة الكويتي إلى التصدي لهذا القانون الذي في حالة إقراره سوف يثير الفتن في المجتمع الكويتي [٢].

وهدف هذا الإتلاف إلى توحيد القوى الشيعية في صف واحد لدعم قدرتها السياسية، وللعمل في نطاق الدستور والقانون ، وتفعيل الأنشطة السياسية، وللتنسيق في الانتخابات عامة. وقد شارك الائتلاف في انتخابات عام ٢٠٠٦ التي تلت تأسيسه وحصل على مقعد واحد فقط، وفي

---

١) بيان صادر عن ائتلاف التجمعات الوطني منشور على جريدة القبس ، الكويت ،١١ ابريل .٢٠٠٦
٢) بيان صادر عن ائتلاف التجمعات الوطني بخصوص قانون الزكاة، منشور في جريدة القبس، ٥ نوفمبر .٢٠٠٦

انتخابات عام ٢٠٠٨ حصل على مقعدين، في حين شهدت انتخابات عام ٢٠٠٩ أوسع تمثيل لهذا الائتلاف من خلال فوزه بثلاث مقاعد [١].

بعد تتبع التنظيمات الإسلامية الشيعية ومواقفها ، يبدو جليا أنها غير متفقة في منهاجها التنظيمي أو الحركي على رؤيا موحدة أو توجه ثابت في العمل أو مرجعية فكرية واحدة ، بل يظهر وجود تنوع في المنطلقات الفكرية والأهداف والمواقف والتوجهات والنشاط الحركي على المستوى الاجتماعي والسياسي على حد سواء ، فضلاً عن بروز اختلافات مع الحركات والتنظيمات الأخرى على الساحة السياسية الكويتية مما يوجد صعوبة في إمكانية إيجاد فضاء موحد للعمل من اجل تحقيق الإصلاحات السياسية في خضم تلك التناقضات في الرؤى والمواقف .

---

١) بيان صادر عن ائتلاف التجمعات الوطني بخصوص قانون الزكاة، المصدر السابق .

المحتويـــــــات

الموضوع		رقم الصفحة
المقدمـــــة		١
الفصل الأول	الإطار ألمفاهيمي للحركات الإسلامية والإصلاح السياسي	٥
المبحث الأول	في معنى الحركات الإسلامية	٥
المطلب الأول	تحديد مفهوم الحركات الإسلامية	٥
المطلب الثاني	المفاهيم المتشابهة مع الحركات	١٣
المبحث الثاني	مفهوم الإصلاح	١٩
المطلب الأول	الإصلاح لغة واصطلاحا	١٩
المطلب الثاني	مفهوم الإصلاح السياسي	٢٢
المطلب الثالث	المفاهيم المقاربة للإصلاح السياسي	٢٧
المبحث الثالث	تاريخ الإصلاح السياسي في الكويت	٣٢
المطلب الأول	الحركات الإصلاحية قبل الاستقلال	٣٢
المطلب الثاني	حراك الإصلاح السياسي بعد الاستقلال	٤٢
المطلب الثالث	الحراك الحكومي لمواجهة مطالب الإصلاح في تلك الحقبة	٤٥
الفصل الثاني	جذور الحركات الإسلامية وابرز تنظيماتها السياسية	٤٩
المبحث الأول	الإخوان المسلمون في الكويت	٤٩
المطلب الأول	تنظيم الإخوان في الكويت قيل عام ١٩٩١م	٥٠
المطلب الثاني	تنظيم الإخوان في الكويت بعد عام ١٩٩١م	٥٧
المبحث الثاني	الحركة السلفية في دولة الكويت	٦٥
المطلب الاول	نشأة الحركة السلفية في الكويت ومرتكزاتها التنظيمية	٦٦
المطلب الثاني	ابرز تنظيمات الحركة السلفية في الكويت قبل عام١٩٩١م	٧١

المطلب الثالث	التنظيمات السلفية في الكويت بعد عام ١٩٩١م	٧٦
المبحث الثالث	شيعة الكويت وابرز تنظيماتهم السياسية	٨٠
المطلب الاول	خريطة انتماءات وتنظيمات شيعة الكويت	٨٢
المطلب الثاني	التنظيمات الشيعية في الكويت بعد عام ١٩٩١م	٨٨
الفصل الثالث	موقف الحركات الإسلامية من قضايا الإصلاح السياسي في الكويت	٩٩
المبحث الأول	مطالب ودوافع الإصلاح السياسي في الكويت	١٠٠
المطلب الأول	مطالب الإصلاح السياسي في الكويت	١٠٠
المطلب الثاني	دوافع الإصلاح السياسي في الكويت	١١٠
المبحث الثاني	آلية الحركات الإسلامية ومواقفهم إزاء قضايا الإصلاح السياسي في الكويت	١٢٠
المطلب الأول	آلية الحركات الإسلامية في الإصلاح السياسي	١٢٠
المطلب الثاني	موقف الحركات الإسلامية من قضايا الإصلاح السياسي	١٣١
المبحث الثالث	المشاهد المستقبلية للإصلاح السياسي في الكويت	١٤١
المشهد الأول	التصعيد في مطالب الإصلاح السياسي في الكويت من قبل الحركات الإسلامية	١٤١
المشهد الثاني	تشدد الحكومة الكويتية تجاه مطالب الإصلاح السياسي	١٤٧
المشهد الثالث	تراجع التأييد للإسلاميين وبروز قواعد شعبية أخرى	١٥٢
الخاتمة		١٥٨
المصادر		١٦١

المصـــــادر

القرآن الكريم

اولاً : الوثائـــــق

١. وثيقة كتاب من السفارة الامريكية في الكويت، الى وزارة الخارجية الامركية ، بتاريخ ٢٧ ايلول ١٩٧٩، سلسلة وثائق وكر الجاسوسية .
٢. المذكرة الايضاحية للقانون رقم ٤٢ لسنة ٢٠٠٦.

ثانياً : المعاجم والقواميس والموسوعات

١. إسماعيل صبري ومحمد محمود ربيع ، موسوعة العلوم السياسية ، الكويت ، جامعة الكويت ، ١٩٩٤.
٢. حمد محمد السعيدان، الموسوعة الكويتية المختصرة ، ط٢، ج١، الكويت، ١٩٨١.
٣. عبد الوهاب الكيالي . الموسوعة السياسية ، الدار العربية للدراسات والنشر ، بيروت ١٩٧٤.
٤. عبد الوهاب الكيالي وآخرون، موسوعة السياسة ، المجلد الثاني ، بيروت المؤسسة العربية للدراسات والنشر ، بلا تاريخ .
٥. محمد بن ابي بكر الرازي ، مختار الصحاح ، دار الرسالة ، الكويت ، ١٩٨٣ .
٦. المعجم الوجيز ، مجمع اللغة العربية ، طبعة الهيئة العامة لشؤن المطابع الاميرية ، القاهرة ٢٠٠٦ .
٧. المنجد في اللغة ، دار المشرق ، ط٤١ ، بيروت ، ٢٠٠٥.
٨. الموسوعة التاريخية الرسمية لجماعة اخوان المسلمين ، "حدس": مصلحة الكويت تهمنا أكثر من عدد نوابنا ، http://www.ikhwanwiki.com
٩. منير البعلبكي ، قاموس المورد ، دار العلم للملايين ، بيروت ، ١٩٨٦.

ثالثاً : الكتب العربية

١. إبراهيم بيومي غانم ، الحياة السياسية في الكويت بين خصوصية التقليد وتحديات التحديث ، دار الوطن ، الكويت ، ٢٠٠٧ .

٢. احمد ابو حاكمة ، تاريخ الكويت الحديث ، ج١ ، ذات السلاسل ، الكويت ، ١٩٨٤ .

٣. د. احمد الخطيب ، الكويت من الدولة إلى الامارة ، المركز الثقافي العربي ، الدار البيضاء ٢٠٠٩م

٤. احمد الشرباصي ، ايام الكويت ، دار الكتاب العربي ، القاهرة ، ١٩٥٣.

٥. أحمد الشرباصي ، موسوعة أخلاق القران دار الرائد العربية ، بيروت ، ط١، ١٩٨١م .

٦. احمد الكاتب، تطور الفكر السياسي الشيعي. من الشورى الى ولاية الفقيه ، دار الشورى للدراسات والاعلام (لندن، ١٩٩٧)

٧. احمد الموصللي : موسوعة الحركات الإسلامية في الوطن العربي وايران وتركيا ، ط١ ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، ٢٠٠٤.

٨. أحمد بدر وآخرون ، الصحافة الكويتية ، دراسة توثيقية تحليلية تاريخية ارشيفية ، مؤسسة الصباح (الكويت، د.ت) .

٩. احمد ربيع عبد الحميد خلف الله ، الفكر التربوي وتطبيقاته لدى جماعة الاخوان المسلمين ، مكتبة وهبة (القاهرة ، ١٩٨٤)

١٠. أحمد عبدالكريم ، المرأة في برلمانات دول مجلس التعاون الخليجي ، مجلة آراء حول الخليج ، العدد ٣ . **٢٠١٠م**

١١. أحمد مصطفى أبو حاكمة ، تأريخ الكويت الحديث : (١٧٥٠- ١٩٦٥) ، ذات السلاسل، الكويت ، ١٩٨٤ .

١٢. اسامة الغزالي حرب ، الاحزاب السياسية في العالم الثالث ، سلسة كتب عالم المعرفة ١١٧ ، الكويت المجلس الوطني للثقافة والعلوم والآداب ، ١٩٨٧.

١٣. اسحاق موسى الحسيني ، الاخوان المسلمون كبرى الحركات الاسلامية الحديثة ، دار بيروت للطباعة والنشر (بيروت ، ١٩٥٢)

١٤. إسماعيل الشطي ، الكويت وتجربة الانتقال إلى الديمقراطية ، في: مداخل الانتقال إلى الديمقراطية في البلدان العربية ،مركز دراسات الوحدة العربية ،بيروت ،٢٠٠٣.

١٥. أمل أبراهيم الزياني ، البحرين بين الأستقلال السياسي و الأنطلاق الدولي ، ط٢ ، دار الكتب ،القاهرة ، ١٩٧٧ .

١٦. أمين المشاقبة ، الاصلاح السياسي في دول الخليج العربية ، أوراق عمل ووثائق الندوة الثالثة حول الاصلاحات السياسية في العالم العربي المنعقدة في ٢٥- ٢٦ / ديسمبر / ٢٠٠٤ ، مركز الدراسات الاستراتيجية والمستقبلية . جامعة الكويت ، الكويت ٢٠٠٥ .
١٧. أمين مشابقه – المعتصم بالله العلوي ، الاصلاح السياسي والحكم الرشيد ، مطبعة السفير ، عمان ٢٠١٠ .
١٨. امين مشاقبة ، معوقات أٌصلاح السياسي في الوطن العربي ، ورقة مقدمة إلى ورشة عمل أٌصلاح السياسي ، مركز الرأي للدراسات ، عمان ، سبتمبر ٢٠٠٥
١٩. باقر النجار ، الديمقراطية العصية في الخليج العربي ، دار الساقي ،بيروت ٢٠٠٨ .
٢٠. بشير محمد الخضرا ، النمط النبوي – الخليفي في القيادة السياسية العربية.. والديمقراطية ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت، ٢٠٠٥.
٢١. بلقيس احمد منصور ، الاحزاب السياسية والتحول الديمقراطي ، ط١ القاهرة ، مكتبة مدبولي ، ٢٠٠٤ .
٢٢. ثناء فؤاد عبد الله ، آليات التحول الديمقراطي في الوطن العربي ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، ١٩٩٧.
٢٣. جمال زكريا قاسم ، الخليج العربي : دراسة لتاريخ الأمارات العربية ١٩١٤- ١٩٤٥ ، مكتبة الأنجلو مصرية ، القاهرة ،١٩٧١ .
٢٤. جمعية احياء التراث الإسلامي، مسيرة الخير، مطابع دار الوطن ، الكويت، ١٩٩٤.
٢٥. حامد ربيع ، مستقبل الاسلام السياسي ، معهد البحوث والدراسات العربية (بغداد ، ١٩٨٣)
٢٦. حجة مرتجى ، التيارات السياسية في ايران اليوم ، ط١ ، البحرين ، مكتبة فخراوي ، ٢٠٠٢.
٢٧. حسان محمد شفيق العاني ، الانظمة السياسية والدستورية المقارنة ، مطبعة جامعة بغداد ، ١٩٩٦.
٢٨. حسن الترابي ، الحركة الإسلامية في السودان – التطور الكسب المنهج ، ط٢، بيت المعرفة ، الخرطوم ١٩٩٢.
٢٩. د حسن ترابي وآخرون ، حوارات في الاسلام – الديمقراطية – الدولة – الغرب ، دار الجديد ، بيروت ١٩٩٥.
٣٠. حسن العيدروس ، تأريخ الكويت الحديث المعاصر ، دار الكتاب الحديث، الأمارات ، ٢٠٠٢.
٣١. حسن عقيل ابو غزلة ، الحركات الاصولية والارهاب في الشرق الاوسط ، دار الفكر للطباعة والنشر (عمان ، ٢٠٠٢)
٣٢. حسن علي الإبراهيم ، الكويت: دراسة سياسية ، دار النهار للنشر والتوزيع ، بيروت ، ١٩٧٢

٣٣. حسنين توفيق ابراهيم، النظم السياسية العربية: الاتجاهات الحديثة في دراستها، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، ٢٠٠٥.
٣٤. حسين توفيق إبراهيم ، الاصلاح السياسي في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، مركز الخليج للأبحاث ، دبي ٢٠٠٥.
٣٥. حسين خلف الشيخ خزعل ، تاريخ الكويت السياسي ، ج١، الكويت ، مطبعة دار الكتب ، ١٩٦٢.
٣٦. حمزة الحسن ، الشيعة في المملكة العربية السعودية (جزئين)، مؤسسة البقيع لاحياء التراث (لندن، ١٩٩٣)؛ رابطة عموم الشعية في السعودية – الواقع الصعب والتطلعات المشروعة ، د. ن ، لندن، ١٩٩١.
٣٧. حيدر ابراهيم علي : التيارات الاسلامية وقضية الديمقراطية ، ط٢ ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، ١٩٩٩.
٣٨. خالد يحيى الجبوري ، الكويت ومحاولات أستعادتها في التأريخ المعاصر ، دار الكلمة للنشر ، بغداد ، ١٩٩٣.
٣٩. خديجة عبد الهادي المحميد ، موقع المرأة في النظام السياسي الاسلامي ، مركز الحضارة لتنمية الفكر الاسلامي ، بيروت ٢٠١١.
٤٠. خلدون النقيب ، صراع القبيلة والديمقراطية : حالة الكويت ، دار الساقي ، بيروت ١٩٩٦.
٤١. خلدون حسن النقيب ،المجتمع والدولة في الخليج والجزيرة العربية (من منظور مختلف)، ط ٢ ،مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ،١٩٨٩.
٤٢. خلدون حسن النقيب، الخليج الى اين؟، في: العرب وجوارهم الى اين؟، علي محافظة [واخرون]، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت ٢٠٠٠م .
٤٣. خليفة عبدالله التونسي ، جولة في ذات المسلم ، مكتبة البيان ، الكويت ، ط١، ١٤٠٩هـ ١٩٨٩م .
٤٤. خليل اسماعيل الحديثي ، النظام العربي واصلاح جامعة الدول العربية ، بيت الحكمة ، بغداد ٢٠٠١.
٤٥. د. خليل حسين ، قضايا دولية معاصرة ، دار المناهل اللبناني ، بيروت ٢٠٠٧
٤٦. خليل علي حيدر، تيارات الصحوة الدينية ، شركة كاظمة للنشر ، الكويت، ١٩٨٧.
٤٧. دبي الهيلم الحربي ، النظام الانتخابي في الكويت: الدوائر تشخيص الواقع ملامح التغير ، الكويت ٢٠٠٧ .
٤٨. راشد الغنوشي وحسن الترابي ، الحركة الإسلامية والتحديث ، دار الفكر، الخرطوم ١٩٨٤.

٤٩.راشد الغنوشي وآخرون ، تحرير مصطفى الحباب ، الحركة الاسلامية رؤية نقدية ، مؤسسة الانتشار العربي ، بيروت ٢٠١١
٥٠.د رسول محمد رسول ، نقد العقل الاصلاحي قراءات في جدلية الفكر القراقي الحديث ، دار الشؤون الثقافية العامة ، بغداد ٢٠١٠
٥١.رشيد العنزي، البدون في الكويت (دراسة قانونية عن مشروع إقامتهم) ، دار قرطاس ، الكويت ، ١٩٩٤.
٥٢.رفعت سيد احمد، النبي المسلح ،ج ٢_الثائرون _ط١، دار رياض الريس للكتب والنشر، لندن ١٩٩١ .
٥٣.رياض نجيب الريس ، الخليج العربي ورياح التغير : دراسة عن مستقبل القومية العربية والوحدة والديمقراطية ، رياض الريس للكتب والنشر ، بيروت ، ١٩٨٧.
٥٤.سعيد يوسف البستاني ، الجنسية والقومية في تشريعات الدول العربية ، منشورات الحلبي الحقوقية ، بيروت ، ٢٠٠٣.
٥٥.سيد نوفل ، الأوضاع السياسية لإمارات الخليج وجنوب الجزيرة ، ط٢، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم ،القاهرة ،١٩٧٢.
٥٦.د شفيق ناظم الغبرا ، الكويت – دراسة في آليات السلطة والدولة والمجتمع ، آفاق للنشر والتوزيع ، الكويت ٢٠١١م .
٥٧.شمران حمادي ، الاحزاب السياسية والنظم الحزبية ، بغداد ، مطبعة دار السلام ، ١٩٧٢ .
٥٨.صادق الاسود ، علم الاجتماع السياسي أسسه وأبعاده ، جامعة بغداد ، ١٩٩٠.
٥٩.صالح بركة السعيدي، السلطة والتيارات السياسية في الكويت، دار قبس، الكويت ٢٠١٠.
٦٠.صلاح الدين الجورشي، الحركة الإسلامية مستقبلها رهين التغييرات الجذرية ، في عبد الله فهد النفيسي (تحرير وتقديم)، الحركة الإسلامية رؤية مستقبلية – أوراق في النقد الذاتي ، ط١، مكتبة مدبولي – القاهرة ١٩٨٩.
٦١.صلاح العقاد ، التيارات السياسية في الخليج العربي ، مكتبة الأنجلو المصرية ، القاهرة ، ١٩٨٣.
٦٢.صلاح العقاد ، معالم التغيير في دول الخليج العربي ، معهد البحوث والدراسات العربية ،القاهرة ،١٩٧٢.
٦٣.صلاح عيسى ، نحوة دستور مصري جديد ، مركز القاهرة لحقوق الانسان ، القاهرة ،٢٠٠٥ .
٦٤.طارق البشري ، الملامح العامة للفكر السياسي الإسلامي في التاريخ المعاصر، في الحركة الإسلامية رؤية مستقبلية . اوراق في النقد الذاتي ، تحرير وتقديم عبد الله النفيسي ، الكويت ، ١٩٨٩.

٦٥. طارق الهاشمي ، الاحزاب السياسية ، جامعة بغداد ، وزارة التعليم العالي والبحث العلمي ، ١٩٩٠.
٦٦. عبد الجبار حمد حسين ، ملامح الحركة الأدبية في الخليج العربي والجزيرة والجزيرة العربية ، مركز دراسات الخليج والجزيرة العربية ، جامعة البصرة ،١٩٨٠ .
٦٧. عبد الرحمن عبد الخالق، المسلمون والعمل السياسي، الدار السلفية ، الكويت ١٩٨٦.
٦٨. عبد الرضا اسري، النظام السياسي في الكويت: مبادئ وممارسات، مطابع الوطن ، الكويت ، ١٩٩٤.
٦٩. عبد العزيز الرشيد ، تاريخ الكويت ، دار مكتبة الحياة ، بيروت ، ١٩٧٨.
٧٠. عبد العزيز حسين ، المجتمع العربي بالكويت ، ط٢ ، دار قرطاس للنشر والتوزيع ، الكويت ، ١٩٩٤.
٧١. عبد الغني عماد ، حاكمية الله وسلطان الفقيه ، دار الطليعة ، بيروت ، ط٢٠٠٥.
٧٢. عبد الله ابو عزة : "نحو حركة اسلامية علنية وسلمية" ، في توفيق الشاوي وآخرين : الحركة الاسلامية – رؤية مستقبلية ، ط١ ، مكتبة مدبولي ، القاهرة ، ١٩٨٩.
٧٣. عبد الله العثيمين ، العلاقات بين الدولة السعودية الاولى والكويت ، ط٢ ١٤١١هجرية .
٧٤. عبد الله عمران، معالم المرحلة الراهنة للعلاقات الخليجية- الأمريكية، مداخلات الحلقة النقاشية: العلاقات الخليجية- الامريكية، في: الوطن العربي في السياسة الأمريكية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ٢٠٠٠.
٧٥. عبد الإله بلقزيز- أسئلة الفكر العربي المعاصر،- الدار البيضاء: مطبعة النجاح الأيوبية- ١٩٩٨.
٧٦. عبد الإله بلقزيز ، في الاصلاح السياسي والديمقراطية ، الشركة العالمية للكتاب ، بيروت ٢٠٠٧.
٧٧. عبد الله فهد النفيسي ، مستقبل الصحوة الإسلامية، في الحركات الإسلامية المعاصرة في الوطن العربي، ط٣، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ١٩٩٥.
٧٨. عبد الله فهد النفيسي ، الكويت : الرأي الآخر ، دار طه للأعلان ، لندن ، ١٩٨٧ .
٧٩. علي الكوراني ، الخليج العربي والديمقراطية : نحو رؤية مستقبلية لتغزيز المساعي الديمقراطية ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ٢٠٠٢.
٨٠. عوني جدوع العبيدي ، جماعة الاخوان المسلمين في الاردن وفلسطين من عام ١٩٤٥- ١٩٧٠. صفحات تأريخية ، عمان، ١٩٩١.
٨١. غازي صالح نهار ، مصادر تهديد الامن القومي العربي (دراسة في الامن والتنمية) سلسة دراسات في الشؤون الدولية ، ط٢ ، بغداد ، ١٩٨٩.

٨٢. غانم السلطان ، الغزو العراقي للكويت : قراءة موجزة في جوانب من أشكالية الأزمة ، ط٢ ، شركة مطابع الوزان العالمية ، ١٩٩٤.
٨٣. فارس الوقيان ، المواطنة في الكويت : مكوناتها السياسية والقانونية وتحدياتها الراهنة ، مركز الدراسات والاستراتيجية والمستقبلية ، الكويت ٢٠٠٩.
٨٤. فاروق يوسف أحمد ، الثورة والتغيير السياسي في مصر، أزمة التحول ومشكلة الديمقراطية في مصر، مكتبة عين شمس ، القاهرة ١٩٨٤.
٨٥. فتوح الخترش ، تاريخ العلاقات السياسية البرطانية الكويتية ١٨٩٠– ١٩٢٠م ، دار ذات السلاسل ، الكويت، ١٩٨٤ .
٨٦. فلاح المديرس، التجمعات السياسية الكويتية (مرحلة ما بعد التحرير) ، الكويت: مطابع المنار، ١٩٩٦ .
٨٧. فلاح عبد الله المديرس، الجماعة السلفية في الكويت.. النشأة والفكر والتطور (١٩٦٥–١٩٩٩)، الكويت: دار قرطاس للنشر، ط١، ١٩٩٩م.
٨٨. فهد مطر العنزي، تجريم الانتخابات الفرعية ، قسم الدراسات والبحوث في مجلس الامة الكويتي ، الكويت ٢٠٠٧.
٨٩. فيصل الكندري ، أحكام الجرائم الانتخابية، مجلس النشر العلمي ، جامعة الكويت ٢٠٠٠م .
٩٠. فوكلر بيرثس ، ألمانيا والخليج ، نحو صوغ سياسة ألمانية ، المصالح الدولية في منطقة الخليج (مجموعة باحثين) ، مركز الأمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية ، أبو ظبي ، ٢٠٠٦.
٩١. متروك الفالح ، المجتمع والديمقراطية والدولة في البلدان العربية : دراسة مقارنة لاشكالية المجتمع المدني في ضوء تعريف المدن ، مركز دراسات الوحدة العربية بيروت ، ٢٠٠٢ .
٩٢. محمد اركون : الفكر العربي ، ترجمة عادل العوا ، ط١ ، منشورات عويدات ، بيروت ، ١٩٨٢.
٩٣. محمد الحسينى عبد العزيز ، الشرطة في دول مجلس التعاون الخليجي ، المركز العربي للدراسات الامنية والتدريب ، الرياض ١٩٩٠ .
٩٤. محمد الحيدري ، معالم النظرية الاسلامية في التحرك السياسي ، دار نداء الرافدين للصحافة ، بلا تاريخ .
٩٥. محمد باقر الصدر ، بحث حول الولاية، دار التعارف للمطبوعات، ط٥، (بيروت، ٢٠٠٣)
٩٦. محمد جابر الانصاري ، تكوين العرب السياسي ومغزى الدولة القطرية ، مدخل إلى عداد فهم العالم العربي ، ط٢ ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ١٩٩٥.

٩٧.محمد جواد رضا ، معركة الأختلاط في الكويت : دراسة في الفكر الأجتماعي الكويتي ، شركة الربيعان للنشر والتوزيع ، الكويت ، ١٩٨٣ .
٩٨.محمد حسين العدروس ، تاريخ الكويت الحديث والمعاصر ، دار الكتاب الجامعي ، ١٩٩٧
٩٩.محمد حسين فظل الله ، الحركة الاسلامية : هموم وقضيا ، بيروت دار الملاك للطباعة والنشر والتوزيع ، ١٩٩٠ .
١٠٠.محمد رشيد الفيل ، التكامل الأجتماعي والسياسة السكانية الموحدة لدول الخليج العربي ، جامعة الكويت ، ١٩٨٧.
١٠١.محمد سعيد رمضان البوطي، السلفية مرحلة زمنية مباركة لا مذهب إسلامي، دار الفكر (دمشق، ١٩٩٨)
١٠٢.محمد شوقي زكي ، الاخوان المسلمون والمجتمع المصري ، ط٣ ، مكتبة وهبة (القاهرة ، ١٩٥٤)
١٠٣.محمد عابد الجابري ، في نقد الحاجة إلى الإصلاح ، مركز دراسات الوحدة العربية ،بيروت ، ٢٠٠٥.
١٠٤.محمد علي محمد ، دراسة في علم الاجتماع السياسي ، دار الجامعات المصرية ، الاسكندرية ١٩٧٧.
١٠٥.محمد غانم الرميحي ، الجذور الأجتماعية للديمقراطية في مجتمعات الخليج العربي المعاصر ، شركة كاظمة للنشر ، الكويت ، ١٩٨٤.
١٠٦.محمد غانم الرميحي ، تجربة المشاركة السياسية في الكويت : ١٩٦٢-١٩٨١، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، ١٩٨٧ .
١٠٧.محمد قطب ، مذاهب فكرية معاصرة ، دار الشروق الطبعة الثامنة ، بلا تاريخ نشر
١٠٨.محمد محفوظ ، الاصلاح السياسي والوحدة الوطنية ، المركز الثقافي ، بيروت ٢٠٠٤.
١٠٩.محمود ابو السعود : "مشكلة المدلولات والقيادات" ، في توفيق الشاوي واخرين : الحركة الاسلامية – رؤية مستقبلية ، ط١ ، مكتبة مدبولي (القاهرة – ١٩٨٩) .
١١٠.مدحت ابو نصر ، الوضيفة الجتماعية للاحزاب السياسية ، ط١، القاهرة البتراك للطباعة والنشر والتوزيع ، ٢٠٠٤ .
١١١.مريم جويس ، الكويت ١٩٤٥-١٩٩٦ : رؤية إنجليزية –أمريكية ، دار أمواج للنشر والتوزيع ، بيروت ، ٢٠٠١.
١١٢.مصطفى الخشاب، المدخل إلى علم الاجتماع، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، ١٩٩٢.
١١٣.مصطفى كامل السيد [وآخرون] قضايا التنمية – الأحزاب والتنمية في الوطن العربي وخارجه، مركز دراسات وبحوث الدول النامية، جامعة القاهرة، الجيزة ١٩٩٧.

١١٤.د. معن خليل العمر ، الحركات الاجتماعية ، دار الشروق للنشر والتوزيع ، رام الله ٢٠١٠
١١٥.مفيد الزيدي ، التيارات الفكرية في الخليج العربي ١٩٣٨-١٩٧١، مركز دراسات الوحدة العربية، ط٢ ، بيروت ٢٠٠٣.
١١٦.منيرة أحمد فخرو ، تغير دور المرأة في منطقة الخليج ، الخليج : تحديات المستقبل (مجموعة باحثين) ، مركز الأمارات للدراسات والبحوث الأستراتيجية ، أبو ظبي ، ٢٠٠٥
١١٧.ميمونة خليفة الصباح ، الكويت في ظل الحماية البريطانية ، ذات السلاسل ، الكويت ، ١٩٨٨ ، ص١٢٤،
١١٨.نبيل السملوطي ، بناء القوة والتنمية السياسية ، دراسة في علم الاجتماع السياسية ، الاسكندرية ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٩٧٨ .
١١٩.ندى مطشر ، التخلف والتحديث والتنمية السياسية ، منشورات جامعة قار يونس ، ليبيا ١٩٩٨
١٢٠.نعمة الله جنينة : تنظيم الجهاد هل هو البديل في مصر ، تقديم سعد الله ابراهيم ، ط١ ، دار الحرية للصحافة والطباعة والنشر ، القاهرة ، ١٩٨٨.
١٢١.نعيم الاشهب ومازن الحسني ، مشروع الشرق الاوسط الكبير اعلى مراحل التبعية ، عمان ، دار الشروق للنشر والتوزيع ، ٢٠٠٥
١٢٢.نيفين عبد المنعم مسعد، السياسة الخارجية الأمريكية تجاه الدول العربية بعد احداث الحادي عشر من أيلول/ سبتمبر ٢٠٠١، في: صناعة الكراهية في العلاقات العربية الأمريكية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ٢٠٠٣
١٢٣.نيكولاي زلوبن ، الخليج في سياق السياسة الخارجية الروسية ، المصالح الدولية في منطقة الخليج (مجموعة باحثين) ، مركز الأمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية ، أبو ظبي ، ٢٠٠٦. ١٩٨٨
١٢٤.هشام عبد الرزاق صالح الطائي ،التيار الاسلامي في الخليج العربي ، مؤسسة الانتشار العربي ، بيروت ٢٠١٠.
١٢٥.هـ.ر.ديكسون ، الكويت وجاراتها ، ج١ ، ط٢، صحاري للطباعة والنشر ، الكويت ٢٠٠٢.
١٢٦.واصف طبيشات ، دور الاعلام في الاصلاح السياسي ، عمان مركز الاردن للدراسات، ٢٠٠٥.
١٢٧.وليد حمدي الأعظمي ، الكويت في الوثائق البريطانية (١٧٥٢- ١٩٦٠) ، رياض الريس للطباعة والنشر ، لندن ، ١٩٩٦ .
١٢٨.يعقوب يوسف الغنيم ، ملامح من تأريخ الكويت ، ذات السلاسل ، الكويت ، ١٩٨٠ .
١٢٩. يوسف القرضاوي : ٧٠ عاما في الدعوة والتربية والجهاد ، ط١ ، مكتبة وهبة ، القاهرة – ١٩٩٩
١٣٠.يوسف القرضاوي : الصحوة الاسلامية وهموم الوطن العربي والاسلامي،(د. م ١٩٨٨).

١٣١. يوسف القرضاوي، أولويات الحركة الإسلامية في المرحلة القادمة، ط١٢، مؤسسة الرسالة، بيروت ١٩٩٠.
١٣٢. يوسف بن عيسى القناعي ، صفحات من تأريخ الكويت ، ط٥ ، ذات السلاسل للنشر والتوزيع ،الكويت

رابعاً : الكتب المترجمة

١. احمد حسن جودة ، المصالح البريطانية في الكويت حتى عام ١٩٣٩م ، ترجمة علي النجار ، مطبعة الارشاد ، بغداد ، ١٩٧٩ .
٢. جي.ج. لوريمر، الكويت في دليل الخليج العربي ، السفر التأريخي ، ج١، ط١، شركة الربيعان للنشر والتوزيع ، الكويت ،١٩٨١.
٣. روجيه غارودي ، الاصوليات المعاصرة . اسبابها ومظاهرها، تعريب خليل احمد خليل، دار عام الفين ، باريس ، ١٩٩٢.
٤. ريتشارد هرير دكمجيان ، الأصولية في العالم العربي، ترجمة وتعليق عبد الوارث سعيد ، ط٢، دار الوفاء – المنصورة ١٩٨٩ .
٥. سعد برزين ، التيارات السياسية داخل ايران ، ترجمة علاء رضائي ، سلسلة دراسات عالمية ، اللعدد ٣٢ ، ط١ ، الامارات العربية المتحدة ، مركز الامارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، ٢٠٠٠م
٦. سوزان . روز أكرمان ، الفساد والحكم : الأسباب ، العواقب والإصلاح ، ترجمة فؤاد سروجي ، الأهلية للنشر والتوزيع ، عمان ، ٢٠٠٣.
٧. صامؤيل هنتكتن ، النظام السياسي لمجتمعات متغيرة ، ترجمة سمية فلو ، دار الساقي ، بيروت ٢٠٠٥ .
٨. عبد الكريم بروش ، السياسة والتدين ، دقائق نظرية ومأزق علمية ، ترجمة احمد القبنجي ، النجف ، ايات العراق ، ٢٠٠٨ .
٩. موريس فورجيه ، الاحزاب السياسية ، ترجمة علي مقلد وعبد الحسن سعد ، ط٣ ، بيروت دار النهار للنشر ،١٩٨٠ ، ص ص ١٣٨-١٣٩.

خامساً : الاطاريح والرسائل الجامعية

١. أحمد قاسم صالح ، الحركات الإسلامية السياسية والعمل العربي المشترك ، (رسالة ماجستير غير منشورة)، معهد الدراسات القومية والاشتراكية ، الجامعة المستنصرية ، بغداد ٢٠٠٠.

٢. بلال محمود محمد الشوبكي ، التغيير السياسي من منظور حركات الإسلام السياسي في الضفة الغربية وقطاع غزة"حماس نموذجاً" ، بحث لنيل درجة الماجستير في التخطيط والتنمية السياسية ، جامعة النجاح الوطنية بنابلس ، ٢٠٠٧ .
٣. طيبة خلف عبدالله ، التطور التأريخي للمجالس التشريعية في الكويت : ١٩٢١-١٩٧١ ، رسالة ماجستير غير منشورة ، جامعة البصرة ، كلية الآداب ، ١٩٨٦ .
٤. عكاب يوسف جمعة الدليمي، الحنابلة في بغداد (٤٤٧هـ-٥٧٥هـ/١٠٥٥-١١٧٩م)، اطروحة دكتوراه غير منشورة ، جامعة الموصل (كلية الاداب، ٢٠٠٠)
٥. مشرف وسمي محمد الشمري ، سياسة الكويت الخارجية في المنطقة العربية للفترة من ١٩٦١-١٩٧٣، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة بغداد، كلية الاداب، ١٩٨٤.
٦. يوسف حسن داود التميمي ، الكويت : دراسة تجربة المشاركة السياسية ، رسالة ماجستير غير منشورة ، جامعة بغداد ، كلية العلوم السياسية ،١٩٩٠ ، ص١٥

سادساً : الدوريـــــات

١. احمد البغدادي وفلاح المديرس ، دراسة تحليلية لاتجاهات الرأي العام الكويتي حول مختلف القضايا السياسية المحلية ، السياسة الدولية ، العدد (١٦٩) ،القاهرة ، آذار ١٩٩٣.
٢. احمد الربعي ، مشكلات حول الثقافة النفطية ، المستقبل العربي ، العدد (١٤٤) ، بيروت ، شباط١٩٩١.
٣. احمد علي سالم ، الكم والكيف في مناهج البحث في العلوم الاجتماعية العامة ، المجلة العربية للعلوم السياسية ، مركز دراسات الوحدة العربية ، العدد ٢٤، بيروت
٤. د. اكرم عبد الله صالح ،الصراع الفكري العالمي المعاصر بين الشريعة الاسلامية والتفاسير الوضعية ، مجلة قضايا سياسية ، العددان ٢٤/٢٣، كلية العلوم السياسية / جامعة النهرين ، بغداد ٢٠١١
٥. أميل نخلة ، الأستقرار الداخلي و الأمن الأقليمي في الخليج العربي ، ترجمة صفاء صالح العمر ، مجلة الخليج العربي ، السنة (٥) ، الأعداد (٢-٤) ، البصرة ، ١٩٨٣ .
٦. باقر سلمان النجار ، أنتلجينسا أم مثقفون : قراءة في الأصول الاجتماعية للمثقفين في الخليج العربي ، المستقبل العربي ، العدد (١٥٠) ، أب ١٩٩١ .
٧. بشار حسن يوسف ، "الاساس الفكري والسياسي لنشأة الدولة السعودية الاولى" ، مجلة ابحاث كلية التربية الاساسية ، المجلد ١ ، العدد ٣ ، الرياض ، حزيران ٢٠٠٤.

٨. ثناء فؤاد عبد الله ، الاصلاح السياسي ... خبرات عربية ، المجلة العربية للعلوم السياسية ، مركز دراسات الوحدة العربية ، العدد ١٢ ، بيروت ، ٢٠٠٦ .
٩. حامد عبد الماجد ، الأنظمة العربية والحركة الإسلامية ، مجلة قضايا دولية ، العدد٢٨١ ، السنة ٦، مايو/ آيار ١٩٩٥.
١٠. خالد عبد العظيم ، "التداعيات الإقليمية للوجود الأمريكي في العراق ، السياسة الدولية"، العدد (١٥٤) ، القاهرة ، أكتوبر ٢٠٠٣.
١١. خلدون حسن النقيب، " واقع ومستقبل الأوضاع الاجتماعية في دول الخليج العربي مع ‘اشارة خاصة إلى العولمة"، المستقبل العربي ، العدد (٢٦٨)، بيروت، حزيران ٢٠٠١.
١٢. رناد الخطيب عياد : "الحركة الاسلامية المعاصرة في المملكة الاردنية الهاشمية" ، مجلة المؤرخ العربي ، العدد ٧٤ ، السنة ١٩ ، بغداد ١٩٩٤ .
١٣. سامية مصطفى الخشاب ، الأسرة الخليجية المعاصرة ، مركز دراسات الخليج العربي ، السنة الثامنة عشرة /المجلد الثني والعشرون /العدد ١ ، جامعة البصرة ، ١٩٩٠.
١٤. د سعيد بوخليط ، الأفق العربي – الاسلامي – الحداثة او الروب الاهلية ، مجلة اقلام ، العدد الثاني ، دار الشؤون الثقافية ، بغداد ٢٠١١
١٥. صلاح الدين الجورشي، الكويت : الديمقراطية والإصلاح في ميزان الانتخاب، الساحة الكويتية : معركة العلمانيين والإصلاحيين" ، قضايا دولية ، العدد (٣٦٥) ، اسلام أباد، ديسمبر ١٩٩٦.
١٦. صلاح سالم زرنوقة، "مجلس التعاون الخليجي والمسألة العراقية"، السياسة الدولية، القاهرة، العدد (١٣٦) ، نيسان ١٩٩٩.
١٧. عادل الطبطائي ، السلطة التشريعية في دول الخليج العربي: نشأتها وتطورها والعوامل المؤثرة فيها، منشورات مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية ، الكويت، ١٩٨٤.
١٨. عبد الحميد بدر الدين، خريطة التجمعات السياسية في الكويت خصوصيات ومفاجأت" ، . قضايا دولية ،العدد(٣٥٦)اسلام اباد ،٢٨اكتوبر ١٩٩٦،
١٩. عبد الحميد مدكور : "حركة الفكر الاسلامي المعاصر خلال القرن العشرين" ، مجلة المسلم المعاصر (القاهرة) ، العدد ٩٦ ، السنة ٢٤ ، ابريل ، مايو ٢٠٠٠.
٢٠. عبد الخبير محمود ، الحركة الإسلامية وقضية التعددية السياسية – المواقف والمحددات والتحولات ، المجلة العربية للعلوم السياسية، العددان ٥و٦/ نيسان ١٩٩٢ .
٢١. عبد العاطي محمد أحمد ، الحركات الإسلامية في آسيا ، مجلة قضايا دولية العدد ٣٦٥ ، السنة٧، ديسمبر /ك ١ ، ١٩٩٦ .

٢٢. عثمان عبد الملك الصالح ، حقوق الأنسان وضماناتها : دراسة مقارنة في دساتير الخليج والأعلانات العالمية وأصول هذه الحقوق في اللأسلام ، مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية ، السنة (٥) ، العدد (١٨) ، نيسان ١٩٧٩ .

٢٣. علي حسين ، "إمام الدعوة السلفية في الكويت"، مجلة الكويت، (وزارة الإعلام الكويتية:، العدد ٣٤١، 28/3/2012)

٢٤. فتحي عفيفي ، الخليج العربي : التعددية السياسية ومشكلة البيروقراطية السلطوية (دراسة في الأحتكار السلطوي) ، المستقبل العربي ، العدد ٣٥٣ ، تموز ٢٠٠٨ .

٢٥. فريدمان بوتنر، الباعث الأصولي ومشروع الحداثة ، ترجمة عمرو حمزاوي ، المستقبل العربي، العدد ٢١٨، نيسان ١٩٩٧.

٢٦. فلاح عبد الله المديرس ، التجمعات السياسية الكويتية (مرحلة ما بعد التحرير) ، مجلة السياسة الدولية، القاهرة، العدد (١١٤) ، اكتوبر ١٩٩٣.

٢٧. فلاح عبد الله المديرس، الجماعة السلفية في الكويت، مجلة شؤون اجتماعية، الكويت، العدد ٥٨، السنة ١٥، صيف ١٩٩٨.

٢٨. فلاح عبد الله المديرس، جماعة الاخوان المسلمين في الكويت (النشأة والتطور ١٩٤٧-١٩٩٢) ، مجلة الباحث، بيروت، السنة (١٢)، العدد (٤)، تشرين الاول – كانون الاول ١٩٩٣.

٢٩. قضايا الإصلاح في الوطن العربي ، مؤتمر الإسكندرية (١٢- ١٤ مايس ، ٢٠٠٤) ، السياسة الدولية ، العدد (١٥٦) ، القاهرة ، ابريل ، ٢٠٠٤.

٣٠. كمال عبد اللطيف، الخطاب النهضوي المعاصر، إشكاليته الرئيسة ومفاهيمه الكبرى، مجلة الفكر العربي المعاصر، العدد (١٧)، كانون الاول – كانون الثاني ١٩٨١-١٩٨٢

٣١. مازن خليل غريبة و باسل محمد العيدة ، أثر منح المرأة حق التصويت لمجلس الامة الكويتي ، مجلة العلوم الاجتماعية ، جامعة الكويت ، المجلد٣٤،العدد٢، ٢٠٠٦.

٣٢. ماري تيترولت ، المرأة والديمقراطية في الكويت ، مجلة ابواب ، العدد ٧ .

٣٣. د. ماهر شريف ، المصلحون الجدد من دعات الاعنف وموقفهم من الجهاد ، قضايا اسلامية معاصرة ، مركز دراسات فلسفة الدين ، السنة ١٢، العدد ٣٥-٣٦، بغداد ، ربيع وشتاء ٢٠٠٨

٣٤. محمد اركون : الحركة الاسلاموية (قراءة أولية) ، ترجمة هاشم صالح ، مجلة الوحدة (ليبيا) ، العدد ٩٦ ، السنة ٨ ، أيلول ١٩٩٢.

٣٥. محمد الرميحي، واقع الثقافة ومستقبلها في أقطار الخليج العربي ،المستقبل العربي ،العدد (٤٩)،بيروت ،آذار ١٩٨٣.

٣٦.محمد جواد رضا،((الخليج العربي المخاض الطويل من القبيلة إلى الدولة))،المستقبل العربي. ،العدد(١٥٤)،بيروت ، كانون الأول١٩٩١.
٣٧.محمد حسن عبدالله ، صحافة الكويت : رؤية عامة بين الدوافع والنتائج ، مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية ، الكويت ، ١٩٨٥.
٣٨.محمد غانم الرميحي، ((حركة ١٩٣٨ الإصلاحية في الكويت والبحرين ودبي)) ،مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية ،العدد (٤) ، الكويت ، تشرين الأول ١٩٧٥.
٣٩.موجز يوميات الوحدة العربية ، المستقبل العربي ، العدد (٢٩٥) أيلول ٢٠٠٣.
٤٠.ميمونة خليفة الصباح ، الجذور الحضارية للكويت في التأريخ القديم ، مجلة المؤرخ العربي ، العدد ٣٥ ، ١٩٨٨ .
٤١.نادر فرجاني ،((الحكم الصالح : رفعه العرب في صلاح الحكم في البلدان العربية))،المستقبل العربي،العدد(٢٥٦)،حزيران ٢٠٠٠ .
٤٢.نجاة عبد القادر الجاسم،العلاقات الكويتية – البريطانية : دور النفط والمتغيرات السياسية الداخلية والخارجية في تحولاتها (١٩٤٦-١٩٥٤)،المجلة العربية للعلوم الأنسانية،السنة العاشرة،العدد ٣٧ ، شتاء١٩٩٠ .
٤٣.نص "مشروع الشرق الأوسط الكبير" الذي تقدمت به واشنطن في قمة الدول الثماني، السياسة الدولية، العدد ١٥٦، القاهرة، أبريل ٢٠٠٤.
٤٤.وجيه كوثراني: مختارات سياسية من مجلة المنار، بيروت، دار الطليعة، ١٩٨٠.
٤٥.يوسف البنخليل، "تداعيات مجلس التعاون الخليج بعد قمة زايد"، مجلة آراء، العدد (٥)، دبي، يناير ٢٠٠٥،
٤٦.يوسف العلي، الأحكام غير المألوفة في قانون الجنسية الكويتي، مجلة الحقوق، العدد ٢، السنة ٢٦، جامعة الكويت،٢٠٠٢ .
٤٧.يوسف خليفة اليوسف ، عندما تصبح السلطة غنيمة: حالة مجلس التعاون الخليجي ، مجلة المستقبل العربي ، العدد ٣٥١ ،
٤٨.يوسف غلوم، المشاركة السياسية في الكويت، مجلة العلوم الاجتماعية المجلد٢٥،العدد١١٤

سابعاً : التقارير

١. الخليج في عام ٢٠٠٣ ، مركز الخليج للابحاث ، الامارات العربية المتحدة،٢٠٠٤.
٢. علي أحمد الغفلي، العلاقات الخليجية الأمريكية: ١٩٩٩-٢٠٠٠، في التقرير الاستراتيجي الخليجي ١٩٩٩-٢٠٠٠

٣. محمد بدري عيد: " انتخابات مجلس أمة ٢٠١٢ ومستقبل الديمقراطية الكويتية"، سلسلة تقارير مركز الجزيرة للدراسات، 12فبراير/شباط ٢٠١٢م

ثامناً : الندوات والمؤتمرات

١. أحمد يوسف أحمد، النتائج والتداعيات على الوطن العربي، في: احتلال العراق وتداعياته عربياً واقليمياً ودولياً (ندوة) ، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ٢٠٠٤.
٢. باقر النجار، المجتمع المدني في الخليج والجزيرة العربية ، ورقة قدمت ألى : المجتمع المدني في الوطن العربي ودوره في تحقيق الديمقراطية ، بحوث ومناقشات الندوة الفكرية التي نظمها مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، ١٩٩٢ .
٣. حمزة الحسن ، الفساد والحكم الصالح في البلاد العربية ، بحوث ومناقشات الندوة الفكرية التي نظمها مركز دراسات الوحدة العربية بالتعاون مع المركز السويدي بالإسكندرية ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ٢٠٠٤ .
٤. فتوح الخترش ، الكويت بين الصراعات الدولية وتوازناتها ، ندوة بحثية بعنوان الغزو العراقي للكويت ، المجلس الوطني للثقافة والفنون والاداب – الكويت ، علم المعرفة ، ١٩٩٥ .
٥. محمد الرميحي ،تجربة المشاركة السياسية في الكويت: ١٩٦٢-١٩٨١،في: أزمة الديمقراطية في الوطن العربي(ندوة) ،ط٢ ،مركز دراسات الوحدة العربية،بيروت،١٩٨٧.
٦. محمد فريد عبد الخالق ، الاخوان المسلمون لمحة تاريخية عن المراحل التي مرت بها جماعة الاخوان المسلمين ، بحث ضمن ندوة اتجاهات الفكر الاسلامي المعاصر ، البحرين٢٢-١٩٨٥/٢/٢٥م ، مكتب التربية العربي لدول الخليج (الرياض ، ١٩٨٧)
٧. محمد مصالحة وفيصل رفوع ، التنمية السياسية المفهوم والمكونات والاطراف المشاركة ، ندوة التنمية السياسية بالاردن ، منشورات جمعية العلوم السياسية ، عمان الاردن ٢٠٠٤.
٨. معصومة المبارك ، المشاركة السياسية للمرأة في دول مجلس التعاون ، ندوة بعنوان المرأة والسياسية ودورها في التنمية ، الدوحة – قطر ٢١-٣٢ ابريل ٢٠٠٢م

تاسعاً : النشرات

١. نشرة الاصلاح العربي ، أزمة الدوائر الانتخابية: جدل مستمر وصراع لم يتوقف ، ، يونيو ٢٠٠٦

عاشراً : شبكة المعلومات الدولية

٢. احمد حجاجي ، محللون: المواجهة بين الحكومة والمعارضة تجاوزت الخطوط الحمراء، وتصاعد الاحتجاجات على تعديل نظام الدوائر الانتخابية يعقد الأزمة ، http://middle-east-online.com/?id=142665

٣. أحمد الكاتب، مستقبل الفكر السياسي الشيعي. الشورى .. وولاية الامة على نفسها، بحث منشور على الموقع : www.ansar.org

٤. أحمد شهاب: "خريطة الكتل السياسية الكويتية بعد التحرير"، شبكة النبأ المعلوماتية الإلكترونية، http://www.annabaa.org/nbanews/71/810.htm

٥. أحمد عبد الكريم وهشام مرسي ، حرب اللأ عنف ، النسخة الالكترونية ، اكاديمية التغيير www.Aco.fm بتاريخ ٤-٧-٢٠٠٧

٦. الشيخ الحلي: العلامة الفقيه، بحث منشور على الموقع : www.arabic.bayynat.org

٧. بدر سالم ، الشباب والاحزاب .. صراع الربيع والخريف ، موقع البيان الالكتروني ، عالم واحد ١٦/ ٣/٢٠١٣ ، http://www.albayan.ae/

٨. البرلمان يفشل بعقد جلسة، موقع الجمل الالكتروني الاخباري،http://www.aljaml.com

٩. البوابة الأليكترونية الرسمية لدولة الكويت . http://www.marefa.org/index.php

١٠. بيان صحفي: الضغوط الداخلية وليست الخارجية هي التي تحدد مسار التغيير السياسي ،مركز الخليج للابحاث http://www.grc.net/index.php?frm_module=contents&frm_event_

١١. تجمع الشباب الوطني الالكتروني، www.98-sons .

١٢. جريدة الانباء الكويتية ، 24 مارس ٢٠١٣ – العدد: ١٣٣١١(www.kana.net.kw)

١٣. جريدة الخبار الكويت ، المعارضة الكويتيّة تصعّد من أجل «إمارة دستورية وحكومة منتخبة ، ٢٧/٦/٢٠١٢، http://www.kuwnews.com/

١٤. جريدة الشعب الجديد ، المعارضة تشكل تحالف اسلامي لمواجهة الحكومة ، ٤/٣/٢٠١٣ http://www.elshaab.org/thread.php?ID=52431

١٥. الجزيرة نت ، ١٢/٣/٢٠١٣/http://www.aljazeera.net/portal

١٦. جمعية الاصلاح الاجتماعي في سطور، مقال منشور على شبكة الانترنت على الموقع: www. Eslah.com

١٧. حسن خليل غريب ، دراسة حول الواقع السياسي الشيعي في العراق المحتل، بحث منشور على الموقع www.fnoor.com

١٨.حل مجلس الأمة في العام ١٩٩٦.موقع مجلس الأمة الكويتي على شبكة الانترنيت http://www.alommah.org

١٩.خريطة التجمعات السياسية في الكويت : www.q8sun.net

٢٠.خلف الدواي ، فعاليات سياسية تنادي بإسقاط قانون التجمعات ، شبكة المحامون العرب ، ٢٠٠٤/٥/٢٦

٢١.خليل العناني ، الأسلاميون والتجربة الديمقراطية في الكويت : http://almoslim.net /node / 84442

٢٢.خليل علي حيدر ، الإسلاميون.. بعد دخول المرأة (المجلس) ، قضايا الخليج http://www.gulfissues.net/m_p_folder/main_div/woman/woman_004.htm

٢٣.الدولية ، ثلاثة أعوام لثلاثة نواب..الكويت تسجن برلمانيين بسبب تصريحات مسيئة لأمير البلاد 5/2/2013 http://www.doualia.com

٢٤.دعوة الى عصيان إعلامي لإسقاط قانون "من خارج الزمن" ، موقع أراء الالكتروني ، ٢٠١٣/٤/١١ ، www.araa.com

٢٥.رائد يوسف ، ''شِالقوى السياسية'' تطالب باستمرار فصل ولاية العهد ، صحيفة ايلاف الالكترونية ، ٢٠٠٧/١٠/٢، http://www.elaph.com/Web/NewsPapers/2007/10/268704.htm?sectionarchive=NewsPapers

٢٦.رايتس ووتش تنتقد الكويت بشدة على الزج بسياسيين بالسجون لتصريحاتهم "المسيئة لأمير البلاد" ، الموقع الالكتروني لقناة فرنس٢٤ الفضائية ، ٢٠١٣/٢/٨ ، http://www.france24.com/ar/20121103

٢٧.رجب الدمنهوري، "الحالة السلفية في الكويت.. البدايات والمآلات، مركز جسر التواصل للبحوث: http://josortwasul.com/display/5

٢٨.رجب الدمنهوري، العم يوسف. امام الخير بالكويت، بحث منشور على شبكة المعلومات الدولية، على الموقع :www.islamonline.net

٢٩.سبيكة محمد النجار ، الحركة النسائية في الخليج ، موقع بوابة المرأة الالكتروني(www.womengateway.com/NR/exeres)

٣٠.سلطات الكويت قد تستعين بالجيش لقمع مظاهرات المعارضة ، الموقع الالكتروني لقناة فرنس٢٤ الفضائية ، ٣/ ١١/ ٢٠١٢، http://www.france24.com/ar/20121103

٣١.شبكة الاخبار العربية ، قانون التجمعات انحراف خطير في الديمقراطية ، www.moheet.com

٣٢. الشرق الأوسط ، السلطات الكويتية تغلق قناة فضائية مؤيدة للمعارضة ، ١٧/ ٣/ ٢٠١٣ ، :
http://www.alhurra.com/content/kuwait-shuts-opposition-linked-television-/216706.html#ixzz2NnOqUIfK

٣٣. شفيق ناضم الغبرة ، ديمقراطية الكويت تواجه الضغط من أجل الإصلاح ، ٢ شباط /فبراير ٢٠١٢، http://fikraforum.org

٣٤. شفيق ناظم الغبرا ، المعارضة الكويتية وآفاق الحراك الشعبي....الدكتور ، ١٠/تشرين٢ /نوفمبر ٢٠١٢ الموقع الالكتروني المجلس المركزي للاتحاد الوطني الكردستاني http://ar.pukcc.org/index.php

٣٥. شفيق ناظم الغبرا ، (http://www.tgmacs.com/pp/read/2259)

٣٦. شملان يوسف العيسى ، نفاق وكذب الاخوان ، جريدة الوطن ، ٢٠١٢/١١/١٣ ، http://alwatan.kuwait.tt/ArticleDetails.aspx?Id=233323

٣٧. صحيفة الوطن الكويتية ، http://alwatan.kuwait.tt/articledetails.aspx?Id=157658&YearQuarter=20114

٣٨. عباس محمد . موقع الدكتور الالكتروني ، http//www.dctcrs.org/s3045.htm

٣٩. عبد الهادي محمد ، جريدة الشاهد ، ، الشايجي .. مجلس ٢٠٠٩ باقٍ إلى العام المقبل،٢٠١٢/٩/٢٧، http://www.alshahedkw.com/index.php

٤٠. عدنان الهدلق، كويت الماضي والحاضر والمستقبل ، ٢٠١٣/١/١، http://alhadlaq.wordpress.com/2013/01/01

٤١. عزة وهبة ، الأداء التشريعي للمجالس التشريعية العربية (دراسة مقارنة) : الحالة الكويتية، www.undp.pogar.org

٤٢. علماء الشيعة في حقوق المرأة السياسية "الكويت" ، شبكة هجر الثقافية ، http://hajrcom.com/hajrvb/showthread.php?t=402762941&p=404625982

٤٣. عمرو حمزو ، حوار مع الدكتور بدر الناشي، رئيس الحركة الدستورية الإسلامية ، مؤسسة كارنغي للسلام الدولي ، ٢٨/ ابريل /٢٠٠٦، موقع صدى الالكتروني http://carnegieendowment.org/2011/09/09

٤٤. غانم النجار ، اساتذة الجامعة يضعون النقاط على حروف "الديموقراطية" ، حلقة نقاشية نظمها مركز دراسات الخليج والجزيرة العربية ،٢٠١٣/٣/١٩ ، جريدة الكويتية لكل الكويتيين ، http://www.alkuwaitiah.com/ArticleDetail.aspx?id=29455

٤٥. فاطمة الشايجي ، المعارضة لا تمثل الشعب كله.. هذا ما تراه فاطمة الشايجي ، جريدة الآن الالكترونية ٢٠١٣/٣/١٨ http://www.alaan.cc/index.asp

٤٦.فادي الزين ، موقع الجمل الالكتروني ، الإسلاميّون يصعّدون: تعديل دستوري ورئاسة البرلمان ، ٢٠١٢/٢/٩ .

٤٧.فلاح المديرس ، الحركة الشيعية في الكويت ، مجلة الراصد : http:// www.fnoor. Com /fno588.htm

٤٨.قانون الإعلام الجديد استمرار لنهج الحكومة في اختلاق الأزمات ، جريدة الآن الخليجية الاخبارية ، ٢٠١٣/٤/١٤،
http://www.alaan.cc/pagedetails.asp?cid=52&nid=138887

٤٩.كمال عبيد ، الكويت... سلطة تتمسك بالحلم ومعارضة تتنمر ، شبكة النبأ المعلوماتية ، ٢٥/تشرين الأول/٢٠١٢www.annabaa.org/nbanews/2012/10/313.htm

٥٠.كمال عبيد ، الكويت... سلطة تتمسك بالحلم ومعارضة تتنمر ، شبكة النبأ المعلوماتية ، ٢٥/تشرين الأول/٢٠١٢ www.annabaa.org/nbanews/2012/10/13.htm

٥١.كمال عبيد ، كويت اليوم ... أزمة على مفترق الطرق ترفض الحلول الوسطية ، شبكة النبأ المعلوماتية– ٨/تشرين الثاني/٢٠١٢www.annabaa.org/nbanews/2012/11/092.htm

٥٢.الكويت : استهداف الصحفي زايد الزيد بالسجن بسبب مقالة تناول فيها الفساد ، عين على الشرق الاوسط ،٦ مارس ٢٠١٣ ،http://www.anhri.net/?p=67512

٥٣.الكويت اغلاق قنات سكوب الفضائية لمدة شهرين وتغريها ١٠ آلاف دينار ، الموقع الالكتروني لحرية الرأي والتعبير ٣ يناير ٢٠١٣ ، http://www.anhri.net/?p=67512

٥٤.الكويت الشبكة العربية تتضامن مع اربع نشطاء وتمنع مقال من النشر ، ١ يناير ٢٠١٣ ، الموقع الالكتروني لحرية الرأي والتعبير ، http://www.anhri.net/?p=67512

٥٥. كويت اليوم ... أزمة على مفترق الطرق ترفض الحلول الوسطية ، شبكة النبأ المعلوماتية- الخميس ٨/تشرين الثاني/٢٠١٢ – ٢٣
www.annabaa.org/nbanews/2012/11/092.htm

٥٦. لانتقاد الامير: الكويت تعتقل اثنين من المعارضين وتستجوب ثالثا ، موقع قناة البي بي سي العربية
http://www.bbc.co.uk/arabic/middleeast/2012/10/121018_kuwait_opposition.shtml

٥٧.المرأة الكويتية مسيرة تحدي انجاز ، موقع تاريخ الكويت الالكتروني ،
http://www.kuwait-history.net/vb/showthread.php?t=2926

٥٨.محمد السعيد إدريس ، مجلس التعاون الخليجي والثورات العربية دراسة في أنماط التفاعلات ،
http://www.thawabitna.com/Article/article17-01-12/7435.ht

٥٩.محمد تركي بني سلامة– الإصلاح السياسي دراسة نظرية www.dash.com

٦٠. **محمد عز العرب** ، مناعة التغيير: مستقبل العلاقة بين الحكومة والمعارضة بعد الانتخابات الكويتية ، السياسة الدولية /١١ / مارس /٢٠١٣ http://www.siyassa.org.eg/NewsContent

٦١. المشاركة والانتخابات (الكويت) ، برنامج إدارة الحكم في الدول العربية ،. www.pogor.org

٦٢. معارضة الكويت تشكك بالانتخابات التشريعية ، ٢٠١٢/١٢/٠٢ ، www.aljazeera.net

٦٣. ، المركز العربي للمصادر والمعلومات حول العنف ضد المرأة

٦٤. (www.amanjordan.org/aman_studies/wmprint.phd?ArtID=84)

٦٥. منصور الحميري، مقدمات في الفكر السياسي الإسلامي، بحث منشور في شبكة المعلومات الدولية (الانترنت) على الموقع : www.vob.org

٦٦. منظمة هيومن رايتس ووتش تطلق تقريرها السنوي والفصل الخاص بالكويت ، عين على الكويت ، ٣ فبراير ٢٠١٣ ، http://www.anhri.net/?p=67512

٦٧. "قانون الإعلام الموحد' نكسة ديمقراطية ، الموقع الرسمي للحركة الدستورية ، http://www.icmkw.org/hadas/index.php/opinion

٦٨. نبذة عن تأريخ التيارات السياسية قديماً في الكويت

٦٩. Http://www.q8-sons.com/q8koutla.htm:

٧٠. نبيل شبيب ، اصلاح .. بتفاوت ، موقع الجزيرة الالكتروني ، ٤/٣٠/ ٢٠٠٦، http://www.aljazeera.net/portal

٧١. ندوة حول حقوق المرأة في الكويت (أنترنيت) .http://www.amanjordan.org

٧٢. النشرة الإخبارية الفصلية (الكويت ، برنامج إدارة الحكم في الدول العربية) العدد (٥) ، كانون الثاني _ آذار ٢٠٠٦ ، www . pogar . org

٧٣. نشرة الإصلاح العربي، مؤسسة كارنيغي للسلام الدولي، ترجمة : دار الوطن للصحافة والطباعة والنشر، العدد (٢)، آذار / مارس ٢٠٠٥ www.alwatan.com

٧٤. نعمان جغيم، دراسات في الفكر الامامي . نظرة دينية اجتماعية، بحث منشور على شبكة المعلومات الدولية (الانترنت). على الموقع : www.chihab.net .

٧٥. وزارة الداخلية بكذب ويتجمل والطباطبئي يحاول التستر على الانتهاكات على ابناء الشعب الكويتي ، ٢٧ يونيو ٢٠٠٤ ، جمعية ضحايا التعذيب والاعتقال التعسفي ،

٧٦. http://www.anhri.net/?p=67512

٧٧. وكالة الانباء الكويتية (كونا) ٢٠١٢/٦/١٨، (www.kana.net.kw)

٧٨. وكالة الانباء الكويتية ، (كونا) ١٧ / مايو / ٢٠٠٩ . (www.kana.net.kw)

٧٩. وكالة الانباء الكويتية ، ٥/ابريل/٢٠٠٦ ، (www.kana.net.kw)

٨٠. وكالة الانباء رويترز، ٢٠١٢/٦/٥، http://ara.reuters.com/news/topNews

٨١.وكالة انباء الاخبارية الكويتية ،
http://www.enferaad.com/ArticleDetail.aspx?id=18411

الحادي عشر : الصحف والمجلات

١. السيد ياسين ، الاصلاح في خطاب الرئيس الامريكي ، الاهرام ، القاهرة ، ٤/مايس/ ٢٠٠٦
٢. الشرق الأوسط ، أمير الكويت يقبل استقالة وزير الداخلية ويشيد بمواقفه، لندن، ٧-٢-٢٠١١
٣. الكويت: حكومة جديدة بلا تغييرات جوهرية وتعيين امرأة لحقيبة التجارة»، الشرق الأوسط، ٩-٥-٢٠١١ .
٤. امين مشابقة ، الاصلاح السياسي "المعنى والمفهوم ، جريدة الدستور الاردنية، (العدد ١٦٠٢٤) ٢١ شباط ٢٠١٢
٥. جريدة الرأي العام الكويتية ، عدد ١٣٥١١ بتاريخ ١٧يونيو ٢٠٠٤ .
٦. جريدة الشرق الأوسط ، حقوق المرأة في الكويت : تأريخ طويل من الجدل ، لندن ، الجمعة ١٦محرم ١٤٢٦ هـ /٢٥ فبراير ٢٠٠٥ ،العدد ٩٥٨٦
٧. جريدة القبس الكويتية ، إقبال هادئ واستعدادات كاملة ، ٢٠١٢/٢/٢.
٨. حسين عبد الرحمن ، الإسلاميون يحركون الشارع الكويتي ضد "حقوق المرأة" ، صحيفة الوسط البحرينية – العدد ٩٠٩ – الخميس ٠٣ مارس ٢٠٠٥م
٩. حمد الجاسر، الشيخ أحمد الصباح: الشيخ ناصر لا يملك صلاحيات من سبقوه من رؤساء الوزارة فى الكويت ، صحيفة الحياة ، لندن ، ٦-٦-٢٠١١.
١٠. حمد الجاسر، "استجواب سرى للحكومة فى سياساتها إزاء إيران ومجلس التعاون"، صحيفة الحياة ، لندن ، ١٥-٦-٢٠١١ .
١١. حمد الجاسر، الكويت: تظاهرة الوثيقة تحدت الطقس الحار والغبار ورئيس الحكومة ، صحيفة الحياة ، لندن ، ١٢-٦-٢٠١١.
١٢. حمد الجاسر، المعارضة الكويتية لاستجواب وزير الداخلية ، صحيفة الحياة ، لندن، ١٣-١-٢٠١١.
١٣. خالد المطيري وعفت سلام ، الحركة الدستورية تؤيد استعجال مشروع «حقوق المرأة» وترفض تلويح الحكومة باللجوء إلى المحكمة الدستورية ، جريدة الراي العام ، الكويت، ٢٠٠٥/٣/٥.
١٤. سعد العجمي ، الكويت: القوى السياسية ترحب بقرار فصل ولاية العهد عن رئاسة مجلس الوزراء ، جريدة الرياض ، الرياض ، العدد١٢٨٠٧، ١٥/ ٣ / ٢٠٠٣

١٥.سعد العجمي ، الكويت: اعتصام نسائي أمام مجلس الأمة «اليوم».. والسلفيون يحركون الشارع ضد حقوق المرأة ، جريدة الرياض ،الرياض ، ٧/ مارس /٢٠٠٥.
١٦.شفيق ناظم الغبرا ، ، الرقابة في الكويت ... والحريات ، جريدة الرأي ، الكويت ، ٢٩ / اكتوبر / ٢٠٠٨ العدد ١٠٧١٢
١٧.صالح السعيدى، «لماذا جرى ما جرى بين الشيخين: صراع الأقطاب يتحول إلى حرب إلغاء»، القبس، الكويت، ٥-٦-٢٠١١.
١٨.صالح السعيدي: "الدوائر الخمس.. إعادة تشكيل أم استمرار للخريطة الانتخابية؟ - ٣"، صحيفة القبس، الكويت، 20/2/2007م.
١٩.طلب نيابى لاستجواب رئيس الوزراء الكويتى بسبب عدم إرسال قوات إلى البحرين"، القدس العربى، لندن، ٢٠-٣-٢٠١١.
٢٠.عبد الرميزان، «الشعب يريد رحيل الحكومة»، الجريدة (الكويتية)، ١-٣-٢٠١١ .
٢١.محمد عز العرب ، إلي أين تتجه الأزمة السياسية في الكويت؟ ، جريدة الاهرام ، القاهرة، ٢٧/يوليو ٢٠١٢ .
٢٢. مروان المعشّر ، كيف يمكن تحقيق إصلاح حقيقي في العالم العربي؟، واشنطن بوست، ٢ شباط/فبراير ٢٠١١ منتصر حمادة .. عرضا لكتاب ، جلال امين ، خرافة التقدم والتأخر ، القاهرة ، دار الشروق ، ٢٠٠٦ . صحيفة القدس العربي ، لندن، السنة ١٨ ، العدد ٥٣٣١ ، ٢٠٠٦/٧/١٩
٢٣. مطيران الشامان ، الناشي عن حقوق المرأة ، جريدة الراي العام ، الكويت، ٢٠٠٥/٢/٢٦.
٢٤.ناصر العبدلى، «فى الكويت فقط الأسرة الحاكمة تأكل أبناءها»، القدس العربي، لندن، ٢٠١١/٦/٥.
٢٥.ندوة بعنوان «تنظيم أم تقييد للحريات؟! ، قانون الإعلام الموحد.. بلا رأي موحد! ، جريدة النهار الكويتية ، العدد ١٨٣٥، ٢٠١٣/٤/٢١.
٢٦.ندوة بجمعية المحامين الكويتية ، بعنوان قانون التجمعات ولد ميتاً ، جريدة القبس الكويتية ، العدد ٤٣٥٩، ٢٠٠٧/٥/١ .
٢٧.صحيفة الانباء ، انتخابات الدوائر الخمسة ٢٠٠٨، الكويت، ١٢/ابريل /٢٠٠٨
٢٨.صحيفة الحياة ، لندن، ٢٠٠٦/٥/٢٢.
٢٩.صحيفة الحياة ،لندن، ٢٠٠٦/٦/٢٧.
٣٠.صحيفة الحياة، لندن، ٧آذار ٢٠٠٦، ٢٠٠٧/٦/٥.
٣١.صحيفة الخليج ، الكويت، ٥/١/ ٢٠١٠
٣٢.صحيفة الخليج ، الكويت، تسونامى استجوابات تواجه الحكومة الكويتية»، ، ٢٤-٣-٢٠١١ .

٣٣.صحيفة الخليج ، الكويت، استجواب جديد لرئيس الوزراء و١٠ نواب قاطعوا جلسة أداء القسم ، ٢٠١١/٥/١١

٣٤.صحيفة الخليج ، الكويت، معركة كسر عظم بين الحكومة الكويتية والمعارضة ، ٢١-٤-٢٠١١.

٣٥.صحيفة الرأي ، الكويت ، تجريم «الفرعيات» دخل معترك الانتخابات والمعارضة تؤيده حرصا على شعار «إلا الدستور» ، العدد ١١٨٤٥ - ٢٠١١/١٢/٠٦

٣٦.صحيفة الرأي الكويتة ، «حدس»: قانون التجمعات تجاوز على الدستور ، العدد ١٠٥١١، ٢٠٠٨/٤/١١.

٣٧.صحيفة السفير، رئيس الحكومة يرفض استقالة وزير الداخلية»، بيروت ، ١٥-١-٢٠١١.

٣٨.صحيفة الشرق الاوسط ، النواب الاسلاميون يتوعدون بإفشال منح المرأة الكويتية حقوقها السياسية ، لندن ، العدد ٩٣٠٣، ١٨ مايو ٢٠٠٤

٣٩.صحيفة عالم اليوم ، ندوة اقامها النائب السابق حسين القويعان ، بعنوان (قانون الفرعيات في ميزان العدالة) ، الكويت، ٢٠١٠/٣/٩.

٤٠.صحيفة الوطن ، الكويت ، ٢٧ / مايو/ ٢٠٠٨

٤١.جريدة النهار ، الطباطبائي : فصل ولاية العهد عن منصب رئاسة الوزراء انجاز تايخي ، الكويت ، العدد ٥٥١ - ٢٠٠٩/٣/١٧

الثاني عشر : المصادر الاجنبية

1. Ahmed Abdulla saad baz , political devlopmentin kuwait, george washington university , 1981 .
2. R.E. Allen, the concise Oxford Dictionary of Current English , Edition , claremdon press , oxford , London, 1990.
3. Abdul-Reda Assiri, Kuwait, S Foreign Policy. City-state in world
4. malcom waters, Clobalization: Key Ideas , (London, Newyork: Routledge, 1995),
5. *The Shorter Oxford English Dictionary* 3rd ed. (London: Oxford University Press, 1955), p.1292; *The New Encyclopedia Britannica*, vol 10,

بحمد
اللّه
تمت
الرسالة

المقدمـــــــة

يتفق المفكرون والباحثون والمتخصصون على ان الإصلاح السياسي أصبح ضرورة ملحّة في عالم اليوم بشكل عام والعالم العربي على وجه الخصوص ، وان الحركات الإسلامية بقياداتها في اغلب الأحيان تتصدى لمطالب الإصلاح السياسي ، مستندين في ذلك على الإرث الفكري الهائل من النظريات والأطروحات التي وضعها مفكري الإسلام الأوائل.

من ذلك برزت العديد من التساؤلات ي الوسط السياسي حول إمكانيات تلك القيادات في تحقيق ذلك الإصلاح على ارض الواقع خصوصاً وان – الإصلاح السياسي – ارتبط مع العديد من المفاهيم الغربية الحديثة مثل المجتمع المدني والحرية وحقوق الإنسان وغيرها من المفاهيم التي لا تتطابق مع المرتكزات الفكرية والعقائدية التي يستند عليها قادة الحركات الإسلامية في تحركاتهم على المستوى الفردي والاجتماعي ...

من ذلك برزت الحاجة إلى البحث في هذا المجال لتبيان إمكانية تلك الحركات في تحقيق الإصلاح ، فكانت الكويت وما فيها من تنوع للحركات الإسلامية وما لها من نشاط بارز في مطالب الإصلاح السياسي بعد عام ١٩٩١م نموذجا للبحث الذي سنعرج خلاله على الكويت ونشأتها ومكوناتها الاجتماعية والسياسية ومراحل الإصلاح التي مرت بها خلال تاريخها الحديث مع التركيز على الحركات الإسلامية في الكويت وجذورها الفكرية وتنظيماتها ونشاطها السياسي ، فضلاً عن دورها في الإصلاح السياسي وصراعها مع السلطة الحاكمة من اجل تحقيق ذلك .

خصوصا وان الواقع اليوم يطرح عدداً من الاستفهامات تتعلق بشعارات الإصلاح السياسي وبالإسلام السياسي وتداول السلطة وتطور النظرة وتحولاتها إلى هذه المسألة في قراءة تفاعلية مع ما يحدث في عالمنا العربي اليوم.

في البحث سنحاول التوقف أمام التطورات السياسية التي شهدنها الكويت منذ العام ١٩٩٢م إلى عام ٢٠١١م ، وما شهدته الساحة السياسية من تفاعلات وأستقطابات وتناقضات في عملية الإصلاح السياسي في ضوء المتغيرات الجديدة .

ويعود اختيار العام ١٩٩٢م، كنقطة انطلاق منهجية تتصل بالمدى الزمني ، الذي لابد من تحديده ، وأن العام ١٩٩٢م هو العام ذاته الذي شهد انطلاقة العديد من التنظيمات السياسية الكويتية بشكلها الرسمي والعلني ، وعلى رأسها الحركات الإسلامية التي سادت الشارع الكويتي وتصدت لقيادة مطالب الإصلاح السياسي ، انطلاقا من مواقفها عند حرب الخليج الثانية والتأيد الشعبي الواسع لها وأطروحاتها بوجوب إحداث إصلاحات جذرية في النظام السياسي .

آخذين بعين الاعتبار الواقع سياسي الجديد الذي أتسم بالانفراج النسبي على مستوى الحريات السياسية في الكويت بعد حرب الخليج الثانية .

أهمية البحث

تبرز أهمية البحث في الأطروحات الإسلامية للإصلاح السياسي،عبر دراسات ومواثيق وبيانات عديدة عن مواقف إصلاحية تجديدية وتصورات مستقبلية ، مثل النظريات التجديدية الوسطية لقضايا الشريعة في الحكم، والردة في الحرية الدينية، والمرأة في الحقوق والحريات الإنسانية، وصناديق الاقتراع في التعبير عن الإرادة الشعبية، وتداول السلطة في إطار التعددية السياسية والحزبية، ومن المؤكد أن تركيز ردود الآخر على التشكيك في النوايا أو التشكيك في القدرة على تطبيق المعلن، هو شهادة على عدم وجود حجج منطقية للرد على المضامين المطروحة، والتي باتت من الكثافة والانتشار بحيث يفقد التشكيك مفعوله أيضا.

ولا يمكن الحكم سلفا على مدى قدرة الإسلاميين على تطبيق ما يطرحونه على أرض الواقع العملي، فالحياة السياسية عموما أقرب إلى ساحة لتجربة المطروح من التصورات والأفكار الكبرى نظريا على أرضية التنفيذ عبر الكيانات السياسية واقعيا، والتجربة تصقل المطروح نظريا من المناهج التطبيقية وتعطيها أشكالا مبدئية تتطور تدريجيا، ويتناقض مع أنفسهم الذين يطالبون بدليل قطعي مسبق على سلامة تطبيق مستقبلي محتمل.

إشكالية البحث

ما يثير الإشكاليات داخل نطاق الحركات الإسلامية التي تجد نفسها أمام ضرورة التوفيق بين مناهج التربية والتوعية التي نشأ عليها قادتها وأنصارها ، وبين تسويغ استخدامها حديثا ، وبيان أن الحركات الإسلامية لا تتخلى بذلك عن منطلقاتها الفكرية أو الشعارات المطروحة في عملها في مطالبتها بالإصلاح السياسي ، وفي نفس الوقت لا تتخلى عن مبادئها وأيدلوجيتها ، المفترض ان تكون متوافقة مع مبادئ الإصلاح السياسي والديمقراطية الغربية التي أصبحت حقيقة واقعة ومطلب أساسي من مطالب العالم الإسلامي والعربي في ضوء المتغيرات الحاصلة على المشهد السياسي بعدد من الدول العربية .

وإن الإشكالية الأكبر المطروحة على ساحة الإصلاح السياسي هي إشكالية المرجعية الفكرية ، التي تحدد صياغة الدستور، والأطر القانونية الكبرى، والجانب التطبيقي والتشريعات القانونية فتحدد حرية أصحاب مرجعيات أخرى غير التي يؤخذ بها تبعا للإرادة الشعبية وبموافقة الغالبية.

في الأصل لا يمكن منطقيا وواقعيا مطالبة الحركات الإسلامية بالتخلي عن مرجعيتها، فهي تعني إلغاء وجودها السياسي بإلغاء أصول انتمائها "الفكري" لذلك لا بد من تتبع عملها في نموذج محدد مكانا وزماننا لاستنباط هل من الممكن النجاح في تجربتها بالإصلاح السياسي ام أنها سوف تتقاطع مع جذورها الفكرية والعقائدية .

فرضية البحث

ينطلق البحث من فرضية مفادها ان الحركات الإسلامية متماسكة وموحدة في التنظيم ولديها رؤيا سياسية واضحة ولديها برنامج عمل مستخلص من الكم الهائل من النظريات التي وضعها قادة الإصلاح الإسلاميون في مجال التنظيم الاجتماعي والسياسي والديمقراطي والنابع بالأساس على التعاليم السماوية السمجاء والمستمد من وحي القرآن والسنة النبوية المطهرة

وإنها – الحركات الإسلامية – قادرة على التصدي لمطالب الإصلاح السياسي وتحقيقه بشكل يتلاءم مع تطور العصر الاجتماعي والفكري الحديث ، مستفيدة في ذلك من التأيد الجماهيري الواسع ، وقادرة على استقطاب مناوئيها وكسبهم إلى جانبها من خلال حسن الأداء في المطالبة بالإصلاح السياسي وحقوق المواطنين .

منهجية البحث

بسبب تشعب الموضوع وطبيعته اعتمدت الدراسة على عدة مناهج في وقت واحد، عملاً بمبدأ التكامل المنهجي الذي غالباً ما يوصف بالشمول من حيث قدرته على احتضان كل متطلبات البحث العلمي المتكامل: لذا اعتمدنا المنهج التاريخي بما يتطلبه من متابعة الأحداث، والأوضاع السياسية لدراسة أهم الحركات والتنظيمات الإصلاحية التي مرت بها الكويت منذ نشأتها ، وكذلك الاستعانة بالمنهج الوصفي التحليلي، في دراسة أهم الأوضاع الاجتماعية، والثقافية، والاقتصادية التي اعتبرت العوامل الأساسية المحفزة للمطالب بالإصلاح السياسي وكذلك عرض أهم المشكلات الداخلية التي واجهت الكويت خلال السنوات الأخيرة سواء على مستوى تغييرات اجتماعية وأوضاع اقتصادية، ومطالب شعبية، وكذلك دراسة أهم المتغيرات الإقليمية والدولية وآثرها على العملية الإصلاحية فيها، وذلك عن طريق منهج يدرس ويوصف أهم تلك الأحداث والمتغيرات .

هيكلية البحث

في ضوء إشكالية الدراسة وفرضيتها ، والهدف الذي ترمي الوصول إليه، تم تقسيم خطة البحث إلى ثلاثة فصول بالإضافة إلى مقدمة وخاتمة .

جاء الفصل الأول ليكون الإطار ألمفاهيمي والذي خصص فيه المبحث الأول لمفهوم الحركات والحركات الإسلامية على وجه الخصوص ثم المبحث الثاني لمفهوم الإصلاح السياسي المبحث الثالث يبين المراحل التاريخية التي مرت بتا الكويت قبل عام ١٩٩٠م.

وخصص الفصل الثاني ليركز على نشأت الكويت ومكوناتها الاجتماعية واهم التنظيمات اللبرالية فيها وذلك في المبحث الأول ثم في المبحث الثاني التجارب الإصلاحية في الكويت ومعوقات الإصلاح .

ثم خصص الفصل الثاني لتتبع ابرز الحركات الإسلامية في الكويت وجذورها الفكرية وبرامجها وآليتها في الإصلاح السياسي فتناول المبحث الأول حركة إخوان المسلمين والمبحث الثاني الحركة السلفية والمبحث الثالث إلى التنظيمات السياسية لشيعية الكويت

وقسم الفصل الثالث إلى ثلاثة مباحث تناول المبحث الأول منها ابرز مطالب الإصلاح السياسي ودوافعه في الكويت، ثم تتبع المبحث الثاني آلية التنظيمات الإسلامية في مطالبها بالإصلاح السياسي ونشاطها كمعارضة في البرلمان (مجلس الأمة الكويتي) ثم جاء المبحث الثالث بعنوان مشاهد مستقبلية للإصلاح السياسي في الكويت . والذي تناول المتغيرات التي قد تؤثر مستقبلاً في قيادة الحركات الإسلامية للعملية الإصلاح السياسي في الكويت .

وبعيداً عن التصنيفات الجاهزة والمعلبة بل وربما المؤدلجة للحركات الإسلامية، فإنه من الثابت أنه كلما كانت الأزمات السياسية والاقتصادية والاجتماعية حادة ومترافقة مع شعور هذه الحركات بأنها مستهدفة بالقمع، لجأت إلى السرية وإلى الطرح الإيديولوجي الجذري، وإلى العنف، شأنها بذلك شأن مختلف الحركات الإيديولوجية. وعلى العكس، كلما كان القمع والاضطهاد أقل ضراوة تجاههم وكلما كانت الأزمات والظروف السياسية والاقتصادية أقل حدّة، لجأت هذه الحركات إلى الإنخراط في الحياة السياسية العلنية، وأنشأت بالتالي هيكليات تنظيمية مرئية ومارست وظائف سياسية محددة، معتمدة ما يسمى في لغتها السياسية تارةً "فقه المرحلة" أو "الضرورة" وتارةً أخرى قواعد فقهية تتيح لها "التكيف" مع الواقع والذي يرتب عليها انتهاج الواقعية والمرونة السياسية بدلاً من الطرح العقائدي والجذري بهدف الوصول إلى أسلمة المجتمع والدولة والتي هي أهداف قصوى صعبة المنال.

نخلص من هذا العرض إلى أن الحركات الإسلامية تنقسم في موقفها من الديمقراطية إلى فريقين: الأول يشارك بنسب مختلفة في الحياة الديمقراطية ويخوض الانتخابات فيها وهو فريق آخذ بالتنامي والتزايد والثاني يناهض الأنظمة القائمة ويحاربها سياسياً وفي بعض المناطق عسكرياً باعتبارها أنظمة كافرة تعتمد شرائع وضعية. وكلاهما ينظر إلى الديمقراطية باعتبارها نتاج الحضارة الغربية المادية المتناقضة في جوهرها الفكري والفلسفي مع الإسلام. ونقطة الخلاف أن الفريق الأول توصل إلى تبني الخيار الديمقراطي وقام بعملية تأصيل فقهي وفكري له، ليس باعتباره أداة للحدّ من استبداد الأنظمة القائمة فقط، وإنما لاعتباره خياراً لا يتناقض مع ثوابت العقيدة. وهو خيار وضعهم على تناقض تامّ مع الفريق الإسلامي الثاني وأدخلهم في سجالات واسعة معه وصلت إلى حد التكفير المتبادل. لكن خصومهم العلمانيين لا يكفون عن اتهامهم بالديماغوجية والمصلحية والتشكيك بصدق تبنيهم للحل الديمقراطي كمنهج للتعامل مع الأطراف السياسية والاجتماعية المتنافسة والمتصارعة داخل كل وطن من الأوطان التي يعملون بها. وهو تشكيك يستند إلى أن تبني هؤلاء للديمقراطية ليس أكثر من تكتيك للانقضاض على السلطة تمهيداً لإلغاء الديمقراطية وتحويلها إلى استبداد إسلامي منافس لأنواع الاستبداد الأخرى السائدة في المنطقة العربية، ويذهب هؤلاء تدليلاً على ذلك إلى "اصطياد" مسائل في بعض الفروع يتفق فيها الفريقان تتعلق ببعض الاعتراضات حول مسألة نظام الأحوال الشخصية وقوانين الأسرة والعلمانية الكاملة وربطها بالديمقراطية وتعارضها مع الشرعية الدينية والسياسية التي جذّرها الإسلام. ويرد هؤلاء على هذا الاعتراض بالتشكيك في مصداقية الديمقراطية التي سرعان ما تتحول إلى استبداد عندما يلوح في الأفق إمكانية امتلاك الإسلاميين للحكم.

هذا الالتباس القديم يتجدد كلما طرحت إشكالية الإسلام والديمقراطية . وفي الحقيقة كلا الفريقين صادق فيما يقول بنسب متفاوتة، فنسب الديمقراطية الأوروبي وخلفيتها الليبرالية وإدماجها بالعلمانية يجلب المخاوف للإسلاميين، لكن المشكلة في المقابل أن هؤلاء لم يطرحوا بديلاً يبدد خوف الآخرين من نشوء استبداد بجلباب إسلامي على المستوى العربي.

إن هذا التحليل يفضي إلى أن مسألة الديمقراطية ليست وصفة جاهزة أو بضاعة معلبة صالحة للتصدير بقدر ما هي مسار ومحصلة لتطور اجتماعي واقتصادي وسياسي، وهو وإن تزامن مع نشوء الليبرالية والعلمانية إلا أن جذوره تمتد عمقاً أبعد من ذلك بكثير، حتى يمكن القول أن الهالة الفلسفية المحيطة بالديمقراطية والتي تربطها ربطاً محكماً بالفلسفة الغربية الحديثة ليست أكثر من طرح إيديولوجي يصرّ عليه العديد من الليبراليين العرب. فالخلفية الإيديولوجية الليبرالية والعلمانية للديمقراطية ليست أكثر من "حمولة زائدة" ناتجة عن خصوصية الواقع الاقتصادي والاجتماعي والسياسي الأوروبي، توهم بالترابط العضوي أو البنيوي، لكنها عملياً، أي الديمقراطية، ليست أكثر من مجموعة أدوات وآليات لا واعية لتنظيم خلافات الناس سلمياً وترتيب اختلاف وجهات نظرهم ومصالحهم وتأمين تداول السلطة في سياق لا عنفي. فهي ثقافة يمكنها أن تستمد مرجعيتها من الإسلام كما من أي فكر وتجربة إنسانية أخرى، ولا تمت بصلة بنيوية وعضوية للعلمانية والليبرالية. هذا ما يراه تيار إسلامي ديمقراطي يتنامى يوماً بعد يوم.

والسجال الدائر بين الفريقين يطرح بعمق تساؤلات عن المدى الذي يمكن أن تذهب إليه الديمقراطية، وهو مصدر خوف كامن عند الفريقين، ومن هذه التساؤلات: هل يمكن أن تصل الديمقراطية إلى حد إلغاء نفسها ديمقراطياً؟ ثم ماذا لو صوتت الغالبية في مجتمع معين على إلغاء الديمقراطية واختيار نظام حكم آخر؟ ألا يعتبر هذا قراراً ديمقراطياً؟ هذه التساؤلات تفضي منطقياً إلى القول أن الديمقراطية في كل أشكالها مقيدة وغير مطلقة، ويجب أن يضبطها "دستور" فوقي يراعي منظومة القيم الأساسية للمجتمع ويحفظ مصالح الشرائح الكبرى فيه

ويمنع بالتالي استبداد الأغلبية. هذا "الدستور" لا يمكن أن يكون سوى المرجعية الشرعية للمجتمع والدولة ونظام الحكم، وهي مرجعية يمكن أن تجد أصولها العامة في الإسلام وفي منظومة القيم السائدة في المجتمع كما يمكن أن تجدها في الليبرالية، ولكن ليس بالإمكان استيرادها بالكامل من خارج بيئة المجتمع، لكونها منطلقات عامة وعريضة تتسع لقيم إنسانية وحاجات مجتمعية تنظم خلافات الناس في بيئة محددة وسعيهم للسلطة في مجتمع محدد، الأمر الذي يجعل الحل الديمقراطي لا غنى عنه في كل المجتمعات وخاصة في البلدان التي تشهد تعدداً اثنياً وعرقياً وطائفياً، بحيث لا تؤدي الديمقراطية إلى استبداد إحدى الأقليات الكبرى بالمجموعات الأخرى أو العكس بطبيعة الحال. وبدون هذه المرجعية تتفلت الديمقراطية مهما كانت خلفيتها الإيديولوجية من القيود التي تضمن حيادها كأدوات وتطبيقات جالبة أو محققة للحرية والعدل والمساواة بين الناس، بل يسهل تحويلها إلى مطية أو أداة آنية مؤدلجة تمهد لنمط استبدادي جديد مقنّع بإيديولوجيا محددة، بغض النظر عن حسبها ونسبها.

الخاتمـــــة

الفصل الأول

الإطـــــار ألمفاهيمـــي للحركات الإسلاميـة والإصـلاح السياسـي

الفصل الثالث

موقف الحركات الإسلامية من قضايا الإصلاح السياسي في الكويت

الفصل الثاني

جذور الحركات الإسلامية الكويتية وأبرز تنظيماتها السياسية

المقدمـــــة